جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

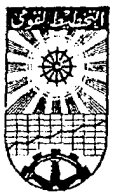

قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (٧٧)

التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة

أكتوبر ١٩٩٢

التحرير الأقتصادى وقطاع الزراعة

فهرس المحتويـــــــــــات

رقم الصفحة

الفصل الأول :

السياسة الزراعية القائمة وتقييم الاداء فى القطاع الزراعى خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ١

١ ـ ١ ـ سياسة الأنتاج الزراعى والتركيب المحصولى ٤

١ ـ ٢ ـ السياسة السعرية الزراعية ١٨

١ ـ ٣ ـ السياسة التسويقيـــــة ٢٩

١ ـ ٤ ـ السياسة الأئتمانيـــــة ٣٧

١ ـ ٥ ـ سياسة التوسع الزراعى الأفقى . ٤٤

١ ـ ٦ ـ سياسة التوسع الزراعى الرأسى. ٦٤

الفصل الثانى :

تحليل أهداف سياسة التحرير الأقتصادى وبرنامج الأصـــلاح الاقتصادى بصفه عامه وما يخص قطاع الزراعة بصفه خاصـــه ٧١

٢ ـ ١ ـ بعض جوانب سياسة التحرير الاقتصادى ٧١

٢ ـ ١ ـ ١ ـ لماذا التحرير الاقتصادى ٧٢

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ بعض عناصر سياسة التحرير الاقتصادى ٧٥

٢ ـ ١ ـ ٣ ـ ادارة التنمية وسياسات التحـــــرير الأقتصادى . ٧٨

٢ ـ ٢ ـ استراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة القادمـــة ٨٣

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ أسس وضع استراتيجية القطـــاع . ٨٣

رقم الصفحة

٢ - ٢ - ٢ - مقومات وركائز التنمية الزراعية	٨٧
٢ - ٢ - ٣ - امكانية ومتطلبات تحقيق الاستراتيجية الزراعية	٩٥
٢ - ٣ - التنمية الزراعية والقطاع الخاص	١١٨
٢ - ٣ - ١ - السياسة العامة والقطاع الخاص	١١٩
٢ - ٣ - ٢ - الاستثمار العام والادارة	١٢٥
٢ - ٣ - ٣ - دور الأسعار فى التنمية الاقتصادية فى إطار التحرر الاقتصادى	١٣٠
٢ - ٣ - ٤ - السياسة المالية	١٣٥
٢ - ٣ - ٥ - الاطار الاقتصادى والاجتماعى وأثره على قطاع الزراعة .	١٣٩

الفصل الثالث :

تحرير السياسة الزراعية وآثارها المحتمله على قطاع الزراعة	١٤٣
٣ - ١ - برنامج الأصلاح الأقتصادى وقطاع الزراعة	١٤٣
٣ - ٢ - مصادر التمويل الزراعى فى ظل سياسة تحرير قطاع الزراعة .	١٥٦
٣ - ٢ - ١ - مبررات البحث عن مصادر تمويل جديده فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى .	١٥٦
٣ - ٢ - ٢ - الاستثمار العام والخاص فى قطاع الزراعة .	١٥٩
٣ - ٢ - ٣ - الوضع الراهن لمصادر التمويل الزراعى .	١٦٣
٣ - ٢ - ٤ - مدى كفاية الائتمان الزراعى فى	١٦٥

رقم الصفحة

	٣ ـ ٢ ـ ٥ ـ الفائدة على القروض	١٦٩
	٣ ـ ٢ ـ ٦ ـ مصادر التمويل فى ظل سياسة التحرر الأقتصادى	١٧١
٣ ـ ٣ ـ	اتجاهات أسعار أهم السلع الزراعية وتحليلها وآثارها المحتمله .	١٨١
	٣ ـ ٣ ـ ١ ـ اتجاهات الأسعار المزرعية خلال الفتره ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٨٢
	٣ ـ ٣ ـ ٢ ـ اتجاهات أسعار المستهلك خلال الفتره ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٨٤
	٣ ـ ٣ ـ ٣ ـ اتجاهات أسعار التصدير للسلع التصديرية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٨٧
	٣ ـ ٣ ـ ٤ ـ اتجاه أسعار الاستيراد خلال الفتره ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٨٨
	٣ ـ ٣ ـ ٥ ـ سعر المنتج والمستهلك	١٨٩
	٣ ـ ٣ ـ ٦ ـ أثر الغاء الدعم على أسعار المنتج والمستهلك	١٩١
٣ ـ ٤ ـ	المؤسسات الزراعية فى ظل التحرير الاقتصادى	١٩٧
٣ ـ ٥ ـ	تحرير التجاره الداخلية والخارجية فى السلع الزراعية	٢٠٣

رقم الصفحة

الفصل الرابع :

٤ - ١ إستخدام نموذج كابا فى تخطيط وتحليل القطاع الزراعى ٢١٣

٤ - ١ - ١ وصف عام لنظام كابا ٢١٣

٤ - ١ - ٢ خطوات عملية بناء السيناريو ٢١٦

٤ - ١ - ٣ دور النماذج المختلفة فى عملية بناء السيناريو ومدخلاتها ومخرجاتها من البيانات . ٢٢٥

٤ - ١ - ٤ إختيار سنة الأساس وتحديد الاسماء بالجداول المختلفة . ٢٤٦

٤ - ١ - ٤ - ١ إختيار سنة الاساس ٢٤٦

٤ - ١ - ٥ إختبارات إتساق بيانات سنة الاساس ٢٥٣

٤ - ١ - ٦ الاساليب المكملة لتحليل السياسات ٢٥٩

٤ - ٢ - بناء سيناريو لتقدير الطلب على والعرض من السلع الزراعية فى عام ٢٠٠٠ ٢٦٢

٤ - ٢ - ١ فروض السيناريو ٢٦٢

٤ - ٢ - ٢ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالسكان ٢٦٣

٤ - ٢ - ٢ - ١ مؤشرات ونتائج التنبؤ بإجمالى السكان ٢٦٣

٤ - ٢ - ٢ - ٢ مؤشرات ونتائج التنبؤ بقوة العمل الكلية ٢٦٥

٤ - ٢ - ٢ - ٣ مؤشرات ونتائج التنبؤ بقوة العمل الزراعية ٢٦٩

٤ - ٢ - ٢ - ٤ مؤشرات ونتائج التنبؤ بسكان الريف ٢٧٢

رقم الصفحة

٤ - ٢ - ٣ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	٢٧٥
٤ - ٢ - ٤ مؤشرات ونتائج الطلب الكلى	٢٧٧
٤ - ٢ - ٤ - ١ مؤشرات ونتائج الطلب الغذائى	٢٧٧
٤ - ٢ - ٤ - ٢ مؤشرات ونتائج الطلب غير الغذائى	٢٧٨
٤ - ٢ - ٥ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالأنتاج النباتى	٢٨١
٤ - ٢ - ٦ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالأنتاج الحيوانى	٢٨٥
٤ - ٢ - ٧ ميزان الموارد والإستخدامات لسنة التنبؤ	٢٨٩
٤ - ٢ - ٧ - ١ التجارة الخارجية فى ميزان الموارد والاستخدامات	٢٨٩
٤ - ٢ - ٧ - ٢ معايير تحديد الأهداف فى ميزان الموارد والاستخدامات .	٢٩٢
الفصل الخامس : موجز وتوصيات	٢٩٦
المراجع :	٣٣٠
الملاحق :	٣٣٤

فهـــرس الجـــــــداول

رقم الصفحة

(١ ـ ١) توزيع الملكية الزراعية فى ج.م.ع وفقا لفئات الحيازه في عام ١٩٨٥	٥
(١ ـ ٢) جملة المساحة المحصولية والمساحة المنزرعة وتعداد السكـــان ومعدل التكثيف خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠).	٦
(١ ـ ٣) التغير الهيكلى فى التركيب المحصولى فى الزراعة المصريـــة على مستوى المجموعات الأساسية.	١١
(١ ـ ٤) التغير الهيكلى فى التركيب المحصولى فى الزراعة المصريـــة على مستوى أهم المحاصيل الزراعية .	١٣
(١ ـ ٥) تطور أسعار التوريد المحليه والأسعار العالمية (التصديرية) للمحاصيل الزراعية فى مصر خلال الفتره (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠).	٢٤
(١ ـ ٦) معادلات الاتجاه العام للأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفتره المدروسه (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) باستخدام المعادلة : لو ص هـ = ا + ب س هـ	٢٧
(١ ـ ٧) معادلات الاتجاه العام للأسعار المزرعية لأهم المحاصيـــل الزراعية خلال الفتره المدروسه (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)باستخدام المعادلة : لو ص هـ = لو ا + ب لو س هـ	٢٨
(١ ـ ٨) تطور أرصده القروض المقدمة لقطاع الزراعة حسب البنوك المقدمة لها خلال الفتره (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)	٤١
(١ ـ ٩) تطور المساحات المستصلحة خلال الفترة (١٩٦٠/١٩٦١ ـ ٨٦/ ١٩٨٧) .	٤٦
(١ ـ ١٠) توزيع المساحات المستصلحة خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨٢/٨١)	٤٩
(١ ـ ١١) مساحات البنيه الأساسية بالخطة الخمسية ١٩٨٣ /١٩٨٧.	٥١
(١ ـ ١٢) مساحات الأراضى المستصلحة فى الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢	٥٤
(١ ـ ١٣) الأستثمارات المقرره والمنصرف منها خلال الخطة الأولـى ١٩٨٧/١٩٨٢ .	٥٧

رقم الصفحة

(١ - ١٤) اجمالى قيمة الأعمال والمنصرف الفعلي وأجمالى المساحات المستصلحة خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٠/٨٩. ٥٩

(١ - ١٥) الاستثمارات المقرره والمنصرف منها خلال الفترة (١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩٠/٨٩) ٦٠

(١ - ١٦) المساحات المستصلحة فى الفتره (١٩٩٠/٨٧). ٦١

(١ - ١٧) متوسط أنتاج الفدان من الحاصلات الزراعية الرئيسية لعامى ١٩٨٦/١٩٨٧، (١٩٩١/١٩٩٢). ٦٩

(٢ - ١) بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعى خلال فترة الثمانينات ١٩٩٠. ٨٥

(٢ - ٢) بعض مؤشرات الاكتفاء الذاتى من السكر ١٠٢

(٢ - ٣) الواردات المصرية من الزيوت خلال عام ١٩٨٩ ١٠٤

(٢ - ٤) المساحات القابلة للاستصلاح وفقاً للمناطق ونوعية التربة. ١٠٧

(٢ - ٥) الموارد المائية المتاحة للاستصلاح. ١٠٨

(٢ - ٦) المساحة والانتاجية والانتاج والصادرات من القطن. ١١١

(٣ - ١) اجمالى الاستثمارات الثابته بالاسعار الجارية وتوزيعها القطاعى خلال خطة ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ ومستهدف خطة ١٩٩٢/٨٧. ١٦١

(٣ - ٢) نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الموظفة فى قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى والرى والصرف خلال الفتره ٨٢/٨٣ - ١٩٩١/٩٠. ١٦٢

(٣ - ٣) نسبة الزيادة ومعدل الزيادة السنوى لأهم السلع الاستهلاكية فى مصر خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠. ١٨٦

(٣ - ٤) سعر المنتج وسعر المستهلك عام ١٩٩٠ طبقاً للأسعار الاستيرادية أو التصديرية. ١٩٠

(٣ - ٥) الدعم الفعلى والأرباح الفعلية وصافى الدعم للسلع الغذائية التموينية بالالف جنيه خلال الفتره (٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩). ١٩٣

(٣ - ٦) سعر بيع الطن ودعمه بالجنيه ونسبة الدعم لسعر البيع لبعض السلع الاستهلاكية خلال الفتره ٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩ ١٩٥

رقم الصفحة

(٤ ـ ١) اسماء السلع (المنتجات) الغذائية وغيرها ٢٤٨

(٤ ـ ٢) اسماء السلع الزراعية ٢٥٠

(٤ ـ ٣) اسماء المحاصيل الزراعية ٢٥١

(٤ ـ ٤) اسماء المجموعات الحيوانية ٢٥٣

(٤ ـ ٥) العمر المتوقع للذكور والاناث ٢٦٣

(٤ ـ ٦) معدل الخصوبة للاناث فى سن الانجاب ٢٦٤

(٤ ـ ٧) توقعات السكان حتى عام ٢٠٠٠ ٢٦٥

(٤ ـ ٨) المشاركة فى العمل من الاناث والذكور ٢٦٥

(٤ ـ ٩) اعداد السكان من الذكور والاناث حسب الفئات العمرية ٢٦٦

(٤ ـ ١٠) تقديرات قوة العمل حتى عام ٢٠٠٠ ٢٦٧

(٤ ـ ١١) قوة العمل الكلية للذكور والاناث حسب الفئات العمرية ٢٦٨

(٤ ـ ١٢) تقديرات وتوزيع قوة العمل بين العمل الزراعى وغير الزراعى حتى عام ٢٠٠٠ . ٢٦٩

(٤ ـ ١٣) تقديرات قوة العمل الزراعى وغير الزراعى حسب الجنس ٢٧١

(٤ ـ ١٤) توزيع السكان بين الريف والحضر. ٢٧٢

(٤ ـ ١٥) قوة العمل الزراعى من الذكور والاناث حسب الفئات العمرية. ٢٧٣

(٤ ـ ١٦) سكان الريف من الذكور والاناث حسب الفئات العمرية ٢٧٤

(٤ ـ ١٧) المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ ومعدل النمو السنوى لكل منها خلال فترة التنبؤ. ٢٧٦

(٤ ـ ١٨) الطلب الكلى على السلع الغذائية وغير الغذائية. ٢٧٩

(٤ ـ ١٩) الاراضى الزراعية والكثافة المحصولية والمساحة المحصولية. ٢٨٢

(٤ ـ ٢٠) توزيع المساحه المحصولية على مجموعات المحاصيل المختلفة فى سنة التنبؤ . ٢٨٣

(٤ ـ ٢١) المساحة والانتاجية والأنتاج فى مختلف الاراضى الزراعية. ٢٨٤

(٤ ـ ٢٢) الاعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج لمجموعات الابقار والجاموس لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ ٢٨٦

رقم الصفحة

(٤ ـ ٢٣) الاعداد والاحتياجات الغذائية والأنتاج لمجموعات الأغنام والماعز لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ ٢٨٧

(٤ ـ ٢٤) الاعداد والاحتياجات الغذائية والأنتاج لدجاج اللحـــم ودجاج البيض لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ . ٢٨٨

(٤ ـ ٢٥) الصادرات والواردات من السلع الزراعية عام ٢٠٠٠ . ٢٩١

مقـــــدمة

تعـد سياسة التحرير الاقتصادى من أهم الظواهر فى الأقتصاد المصرى خلال الثمانينيات وتسارعت تلك الظواهر خلال التسعينيات ، وتدخل سياسة التحرير الاقتصادى ضمن اطار حزمه من السياسات والآليات التى تعـــرف ببرامج التكيف الهيكلى . وتؤثر سياسة التحرير الأقتصادى بقطـــاع الزراعة ـ كغيره من القطاعات ـ .وتؤثر فى مكوناته وأدائه أقتصاديا وبالطبع اجتماعياً .

ولقد بدأت توجهات الدولة نحو التحرير الاقتصادى للزراعة منـــذ الثمانينيات ، وقد أستهدفت التدرج فى ترك القرارات الاقتصاديـــة الأساسية المتعلقة بالأنتاج والتسعير والتسويق للزراع وقوى السوق .

وقد تسارعت خطا التحرير الاقتصادى فى بداية التسعينيات لتتضمن مختلف مجالات السياسة الزراعية . ففى مجال السياسة التسويقية للمحاصيل تم الغاء حصص التوريد الاجبارى لجميع الحاصلات الزراعية بأستثنـــاء محصولى القطن وقصب السكر ـ والمستهدف الغاء توريدهم خلال ثلاث سنوات ـ ، وعلى ذلك فقد أصبح للمزارعين حرية بيع المنتجات الزراعيـــة بأسعار السوق ، مع السماح للشركات الخاصة بالأشتراك فى عملية التداول وتسويق المحاصيل .

وفى مجال السياسة السعرية وعلاقة الأسعار المزرعية بالأسعـــار العالمية، حيث أتضح أن تحسين مستويات الأسعار المزرعية يؤدى إلـــى تشجيع المزارعين على تحسين أنتاج المحاصيل الزراعية، كما تؤثـــر العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية لمحاصيل التصدير على كميـــة

الصادرات ، ولذلك كان من بين اجراءات الأصلاح استخدام الأسعار العالمية كأساس لتحديد بعض الأسعار المحلية سواء للأنتاج الزراعى، أو لمستلزمات الأنتاج كالأسمده والمبيدات وغيرها.

ومع الاتجاه إلى تحرير أسعار المحاصيل والاسترشاد بالأسعار العالمية للأنتاج والمستلزمات ، فقد تم تخفيض وإزالة الدعم المقدم إلى مستلزمات الأنتاج الزراعى لتصبح أسعارها متمشية مع الأسعار العالمية والتكلفة الاقتصادية، وهذا اجراء مطلوب لرفع كفاءة استخدام وتخصيص الموارد . كما تم تقليص القيود الحكومية الموضوعه على تصنيع واستيراد وتوزيع المدخلات الزراعية والتى شملت التقاوى والأسمده والمبيدات والأعلاف والخدمه الآلية.

ويقوم القطاع الخاص حالياً بأستيراد الأسمده فيما عدا النيتروجين النقى والأسمده الفوسفاتية ـ وهما مايزالان تحت سيطرة البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى ـ ، وكذلك يقوم القطاع الخاص بأستيراد الأسمده والتقاوى المحسنه والمبيدات الكيماوية وبعض مكونات العلف الحيوانى والداجنى ـ وقد رفعت النسبة المسموح بها للقطاع الخاص إلى نحو ٣٠٪ من اجمالى احتياجات السوق المحلى .

وتقوم السياسة الزراعية حاليا على التخطيط التأشيرى الذى يهدف الى تقليص دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص عن طريق توفير المناخ المناسب لسريان آليات السوق من خلال التشريعات المناسبة والأطار المؤسسى الصحيح الذى يخدم هذا الهدف ، ومن أهم تلك المؤشرات تقليص دور البنك الرئيسى، وتعديل دور وزارة الزراعة للقيام بمهام الأرشاد الزراعى والبحوث الزراعية ، والحد من ملكية الدولة للأراضى الجديده.

كل هذه التغيرات والتعديلات والتى جاءت متدرجه فى بعضها فجائية فى البعض الآخر ستؤثر - بلا شك - تأثيراً كبيراً سلباً وايجاباً فى القطاع الزراعى، ذلك سواء فى المدى القريب أو المدى البعيد.

هذه التغيرات واستشعار نتائجها هو الذى حدا بفريق الدراسة الى اجرائها لأستكشاف هذه التغيرات ، مداها، ونتائجها وعلاج الآثار السلبية لها - كلما أمكن ذلك - ، مع التعرف على السياسات الزراعية الحالية وكيف يمكن الأسترشاد بها.

وتقوم الدراسة على اتباع أسلوب التحليل الوصفى والاحصائى والرياضى لبعض أهم مكونات السياسة الزراعية ، وعقد المقارنات للتعرف على الاتجاهات واستخلاص النتائج والأعتماد على الادبيات المنشوره والمحدوده فى هذا المجال، مع الإشاره ان عمق التحليل يرتبط لحد ما بمدى وفرة البيانات والمعلومات فى المواضع المختلفة من الدراسة.

ونظرا لحداثة موضوع الدراسة فقد جابهت عديد من الصعوبات بالأضافة الى ما يتعلق بالبيانات والحصول عليها وتدقيقها ، كذلك محدودية وقت الدراسة وعدم إمكانية التعرف على نتائج بعض جوانب سياسة التحرير الأقتصادى للزراعة وخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل الزراعى . مما يعنى امكانية استكمال تلك الجوانب فى دراسات لاحقة.

وقد جاءت الدراسة فى خمسة فصول عدا المقدمة والملاحق ، يتضمن الفصل الأول السياسة الزراعية القائمة ، وتقييم مستوى الاداء فى القطاع الزراعى خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ، ذلك

للتعرف على الايجابيات والسلبيات متضمنه سياسات التسويق ، الائتمان ، التوسع الزراعى الأفقى ، التوسع الزراعى الرأسى ، الأسعار ، وسياسة الأنتاج الزراعى والتركيب المحصولى ،

والفصل الثانى يتناول تحليل أهداف سياسة التحرير الأقتصادى الأصلاح الاقتصادى بصفه عامه وما يخص قطاع الزراعة بصفه خاصه بما يعنى التعريف بسياسة التحرير الأقتصادى وجوانبها المختلفة ومبرراتها، وأدارة التنمية فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، كما تناول الفصل أستراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة . هذا بالأضافة الى التنمية الزراعية والقطاع الخاص فى المرحلة المقبلة .

وتناول الفصل الثالث أثر برامج الأصلاح الاقتصادى على قطاع الزراعة - متضمنا بعض أهم العوامل المؤثره - ومنها الأسعار، التمويل ، التجارة الخارجية، المؤسسات الزراعية .

وفى الفصل الرابع تم استخدام نموذج كبا فى تحليل وتخطيط قطاع الزراعة فى ضوء سياسة التحرير الاقتصادى ، متضمنا النموذج النظرى، وبناء السيناريو لتقدير الطلب على ، والعرض من السلع الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ فى ضوء المستجدات الاقتصادية الزراعيه .

والفصل الخامس يشمل النتائج والتوصيات .

وقد أشرف على الدراسة وشارك فيها الأستاذ الدكتور/سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى ، كما شارك فيها كل من

الأستاذ الدكتور/ سيد حسين أحمد، الأستاذ الدكتور/ بركات أحمد الفرا المستشارين بالمركز ، كذلك الدكتور/ محمد محمود أحمد رزق، والدكتور/ عبدالعزيز ابراهيم عبدالعزيز والدكتور/ عماد الدين مصطفى الخبراء الأوائل بالمركز، والسيد/ سمير عبدالحميد عريقات الباحث بوزارة الزراعة والسيد/ محمود الفرارجى الباحث بوزارة التخطيط .

الباحث الرئيسى

يونيو ١٩٩٢

(أ.د. سعد طه علام)

الفصـــل الأول

السياسة الزراعية القائمـــة وتقييـم مستوى الاداء فـــى القطـاع الزراعى خـــلال فتـــرة السبعينيات والثمانينيات

مقـــدمه

تمثل السياسة الزراعية جزء من السياسة الأقتصادية على المستوى القومـــى، كما أنها هى التى تحدد أهداف قطاع الزراعة خلال فتره زمنيه محدده ووســـائل تحقيق تلك الأهداف ، وتحدد ايضاً معايير تقييم الاداء فى القطاع الزراعـــى. وبصفه عامه تعرّف السياسة الزراعية على أنها مجموعة البرامج الأنشائية والاصلاحية المستقره التى تهدف تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخل الزراع وتحسين مستواهم المعيشى خلال فتره من الزمن .

وفى مصر ، مر قطاع الزراعة بفترات تاريخية متعاقبة لكل فتره سماتها ومبرراتها، انعكست فى مجملها على اداء قطاع الزراعة والفائض المتحقق فـى هذا القطاع وسبل استغلاله ، ففى فتره الستينيات ، وهى فتره التحول الاشتراكى ، كانت السياسة الزراعية مستمده من أهداف الاشتراكية التى تتمثل فى الكفايـة فى الأنتاج وعدالة توزيع الدخل ، واعمالا لقوانين الاشتراكية ، فكان تدخـــل الدولة المباشر فى الشؤون الزراعية ، سواء عن طريق التحكم فى تسويـــــق بعض المنتجات الهامه كالقطن والأرز والفول وقصب السكر والقمح والـــــذره الشامية، أو عن طريق فرض أسعار لبيع الانتاج وكذلك الاقراض والتمويـــل وتوفير مستلزمات الأنتاج. وأدى هذا الى تحديد نسبى لمساحة المحاصيـــل المختلفة مع وضع برامج لزيادة الانتاجية .

وفى فتره السبعينيات وبدايات الانفتاح الاقتصادى ، بدأت تتغير السياسة الزراعية نسبياً ، وتأخذ فى حسبانها السوق الدولية واحتياجات المواطنين من الغذاء، خاصه وان الفجوه الغذائية بدأت تظهر بشكل واضح وبدأ استيراد الغذاء يزداد سنه تلو الأخرى . وكانت السياسة الزراعية فى هذه الفتره خليط من القيود الحكومية والحريه أو ما يمكن تسميته بالحرية المقيده .

واعقب هذه الفتره فى الثمانينيات ، محاولات جاده لتحسين اداء قطاع الزراعة نظراً لازدياد حجم الفجوه الغذائية وازدياد الاعتماد على الخارج فى توفير الغذاء وما صاحب ذلك من اعباء على ميزان المدفوعات وضغط مستمر على النقد الاجنبى الذى هو نادر بالبلاد وهناك مشروعات قوميه فى حاجه ماسه اليه، فكانت السياسة الزراعية تميل الى الحرية أكبر من التحكم والتقييد، وأن كانت هى سياسة أزمات ، فازدياد عجز القمح جعل متخذ القرار ان يوجه جهوده لزياده إنتاج القمح بزياده الرقعة المنزرعه منه وبزياده إنتاجية الوحده المنزرعه . وزياده فجوه الزيوت الغذائية أدى ايضاً الى التوجه نحو زيادة الأنتاج من محاصيل الزيوت فتضاعفت مساحة محصول فول الصويا ومحصول عباد الشمس الزيتى ، وكذلك الحال بالنسبة لقصب السكر، كما صاحب هذه السياسة ايضاً سياسات تسويقية وسعرية تساعد فى انجاز الأهداف .

وفى الأجمال لم يكن هناك سياسة زراعية مستقره عبر فترات زمنيه محدده يمكن تقييم برامجها المختلفة، ولكن ظلت السياسة الزراعية

اداه فى يـد متخـذ القرار يوجه الموارد الزراعية وفق الحاجة الضاغطة وفـــي مقدمتها احتياجات الجماهير من الغذاء والكساء . .

ويتناول هذا الفصل من الدراسة جانب هام من السياسه الزراعيـــــة فى مجالات التسويق الزراعى والتوسع الافقى والتوسع الرأسى والائتمـــــان الزراعى والاسعار والأنتاج .

١ - ١ - سياسة الأنتاج الزراعى والتركيب المحصولى في مصر

يعتبر قطاع الزراعة فى مصر من أهم القطاعات الاقتصادية سواء من حيث نسبة مساهمته فى الأنتاج المحلى الاجمالى أو من حيث نسبة العاملين فيه أو من حيث التشابكات القائمة بينه وبين مختلف القطاعات الاقتصادية .

ويسود هذا القطاع الحيازات المزرعية الصغيره حيث تبلغ نسبة عدد الحائزين للحيازات التى تقل عن خمسة أفدنه حوالى ٤ر٩٥ ٪ من اجمالى عدد الحائزين ، وتبلغ نسبة جملة مساحات هذه الحيازات حوالى ٩ر٥٣ ٪ من اجمالى مساحه الحيازات الزراعية فى مصر، طبقا لتقديرات تعداد الحيازات الزراعية لعام ١٩٨٥، كما يتضح الجدول رقم (١ - ١)

وتزرع الآراضى الزراعية فى مصر بأكثر من محصول زراعى واحد فى السنه. حيث تبلغ نسبة التكثيف المزرعى حوالى ٩٥ر١، كمتوسط للفتره (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، كما يتضح من الجدول رقم(١ - ٢)ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه الآراضى على نظام الرى الدائم ، ولملاءمة الظروف البيئية والمناخية لزراعة كل من المحاصيل الشتوية والصيفية والنيلية. ومن المعروف أن السنه الزراعية تبدأ من شهر نوفمبر وتستمر حتى نهاية شهر أكتوبر من العام التالى . وتصنف هذه المحاصيل حسب ثلاث مواسم زراعيةهى : محاصيل شتوية وأخرى صيفية وثالثة نيلية . ويعتبر محاصيل كل من القمح والشعير والفول البلدى والعدس والحلبه أهم المحاصيل الشتوية . ويستغرق بقاؤها فى الأرض الزراعية الفتره من شهر نوفمبر حتى منتصف شهر يونيو من العام التالى.

ويعتبر محاصيل كل من الأرز والذره الشاميه أهـــم مجموعـة المحـاصيـــل الصيفية . ويستغرق بقاء هذه المحاصيل الفتره من منتصف شهر أبريـــــل حتى شهر أكتوبر .

جدول(١ ـ ١) توزيع الملكية الزراعية [١] فى جمهورية مصر العربية وفقـا لفئـات الحيـــازة فى عام ١٩٨٥

حجم الملكيات الزراعيـــة	عدد الحائزين الزراعيين		المساحـــات المنزرعـــة	
	عدد الملاك بالألف	النسبة المئوية لهم	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنه	٣٣٨٦	٩٥ر٤	٢٩٦١	٥٣ر٩
٥ فدان ـ الى أقل من عشره	٨٥	٢ر٤	٥٧٦	١٠ر٥
١٠ فدان ـ أقـــل من عشرين	٤٤	١ر٢	٥٥٩	١٠ر٢
٢٠ فدان ـ أقـــل من خمسين	٢٣	٠ر٧	٦٣٣	١١ر٥
٥٠ فدان ـ أقـــل من مائـه	٦	٠ر٢	٤٠٥	٧ر٤
١٠٠ فدان ـ [٢]	٢	٠ر١	٣٥٧	٦ر٥
الجملة	٣٥٤٦	١٠٠٪	٥٤٩١	١٠٠٪

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩١.

(١) يشمل أملاك الحكومة من الآراضى الصحراوية والبور والآراضى تحـــت التوزيع .

(٢) تمثل الشركات والهيئات والأفراد.

جدول (١ ـ ٢) جملة المساحة المحصولية والمساحة المنزرعة وتعداد السكان
ومعدل التكثيف خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

البيان / السنوات	المساحة المحصولية ألف فدان	المساحة المنزرعة ألف فدان	تعداد السكان مليون نسمه	معدل التكثيف الزراعـــى
١٩٨٥	ـ ر١١٢٢٠	ـ ر٥٤٩٥	ـ ر٤٨٣٤٩	٢ر٠٤٢
١٩٨٦	ـ ر١١٢٢٦	ـ ر٥٥٣٧	ـ ر٤٩٨٦٣	٢ر٠٢٧
١٩٨٧	ـ ر١١٤١٩	ـ ر٥٧١٤	ـ ر٥١٣٤٩	١ر٩٩٨
١٩٨٨	ـ ر١١٤٩٧	ـ ر٥٦٩٦	ـ ر٥٢٨٢٧	٢ر٠١٨
١٩٨٩	ـ ر١١٧٧٣	ـ ر٥٩٢٥	ـ ر٥٤١٨٨	١ر٩٨٧
١٩٩٠	ـ ر١٢٠٩٤	ـ ر٦٢٤٨	ـ ر٥٥٥٧١	١ر٩٣٦

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) الادارة المركزية للأقتصاد الزراعى ، وزارة الزراعة .

ويعتبر القطن المحصول الصيفى الذى يبقى فى الأرض مدة تسعة شهور أى من شهر فبراير حتى شهر أكتوبر . وتشغل المحاصيل النيلية الأرض من شهر يونيو حتى نهاية شهر أكتوبر . ويعتبر كل من الذره الشامى النيلى والذره الرفيعه النيلى والأرز أهم المحاصيل النيليه.

ويوجد نظامان من أنظمة الدورات الزراعية فى مصر هما :

النظام الثلاثى triennial System حيث يزرع المحصول فى نفس الرقعة المنزرعة مره كل ثلاث سنوات ، بينما يسمح النظام الثنائى biennial System زراعة المحصول فى نفس الرقعة المنزرعة مره كل عامين.

وقد أتجهت الدولة فى عام ١٩٥٦ /١٩٥٧ إلى تنفيذ مشروع" تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدوره الزراعية " الذى يقوم على تقسيم الأراضى الزراعية بزمام القرية أو المنطقة الزراعية الرئيسية وفقا لنوعية الدورة الزراعية المستخدمة وذلك من خلال الجمعية التعاونية الزراعية بالمنطقة وتحت اشراف ورقابة وزارة الزراعة.

وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر فى تحديد المساحات التى تزرع من بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية بغرض تحقيق أهداف قومية تتمثل فى زيادة انتاجها لحاجة الاستهلاك المحلى منها أو لتصديرها لتوفير النقد الأجنبى ، أو لتوفير حاجة المصانع المحلية من المواد الخام الزراعية. وقد أدى هذا التدخل المباشر فى تحديد مساحات

المحاصيل الزراعية الرئيسية إلى تأثير غير مباشر فى تحديد مساحات باقى المحاصيل الزراعية فى ظل نظام الدوره الزراعية السائد الذى يحكم تعاقب المحاصيل على نفس الرقعة الزراعية. وقد ارتبط تدخل الدولة فى تحديد المساحات المنزرعة للمحاصيل الزراعية الرئيسية بتطبيق نظام التوريد الاجبارى لكامل الأنتاج (المحصول) أو جزءاً منه إلى الدولة بالأسعار التى تحددها ما عدا محاصيل الخضر والفاكهه التى ترك تحديد أسعارها لقوى السوق.

ويحكم النمط المحصولى فى مصر عده اعتبارات اقتصادية وسياسية وفنيه. ويتمثل الاعتبار الأول فى تحديد مساحات المحاصيل الزراعية أما لتمتعها بميزه نسبيه فى انتاجها وتصديرها أو لأنها توفر الحد الأدنى للاحتياجات الاستهلاكية الغذائية القومية من بعض المحاصيل الغذائية . أو لتوفيرها احتياجات الصناعات المحليه (مثل صناعة المنسوجات القطنية وصناعة السكر) من المواد الخام الزراعية.

وتأخذ الحكومة - فى كثير من الاحيان - اعتبارات سياسية فى تحديد المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية لتجنب أية ضغوط قد تفرضها عليها من قبل الدول الكبرى.

كما قد تحكم اعتبارات فنيه فى تحديد النمط المحصولى مثل نوعية التربه ومدى توافر المياه والظروف المناخية. وقد يدفع التفتت المزرعى ونمط الحيازات الصغيرة المزارعيين إلى زراعة أراضهم بنسب تختلف عما تقرره الدولة بهدف تحقيق أعلى ربحية

أو لتوفير احتياجاتهم المعيشية من بعض هذه المحاصيل الزراعية. ومن هذا يتضح مدى تعارض أهداف المزارع مع اجراءات التدخل الحكومى .

ويساهم الأنتاج النباتى بحوالى ٧٤٪ [١] من قيمة الأنتاج الزراعى الاجمالى وهو يتمثل فى مجموعات المحاصيل الزراعية الرئيسية وهى : مجموعة المحاصيل الحقلية وتضم مجموعات محاصيل الحبوب والبقوليات والألياف والأعلاف والسكرية والزيتية ، ومجموعة محاصيل الخضر ومجموعة محاصيل الفاكهه ومجموعة المحاصيل الطبيه والعطريه.

وتبلغ جملة المساحة المنزرعة فى مصر حوالى ٦ر٠ [٢] مليون فدان. وتقدر جملة المساحة المحصولية بها حوالى ٧ر١١ مليون فدان كمتوسط للفتره (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، بمعدل تكثيف قدره ٩٥ر١٪. وتساهم مجموعة الحبوب (وهى القمح والأرز والذره الرفيعه والذره الشامية والشعير) بحوالى ٩ر٤١٪ من جملة المساحة المحصولية، ومجموعة الأعلاف بحوالى ٦ر٢٢٪. كما تساهم مجموعة الألياف (وأهمها القطن والكتان) بحوالى ٩ر٨٪ من الاجمالى . وتشغل مجموعة البقوليات (وأهمها الفول البدى والعدس والحلبه والترمس والحمص)

---

(١) " سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية"، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧)، معهد التخطيط القومى .

(٢) " الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الأقتصادية والاجتماعية " قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٥)، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٩.

حوالى ٥ر٣٪ من جملة المساحة المحصولية، ومجموعة السكريات (وأهمها قصب السكر وبنجر السكر) حوالى ٦ر٢٪ .كما تمثل مجموعة محاصيل الخضر (وأهمها البطاطس والطماطم والبطيخ والشمام) حوالى ٦ر١٪ من جملة المساحة المحصولية. وتمثل مجموعة الفواكه حوالى ٥ر٥٪ من الاجمالى . وتساهم مجموعة المحاصيل الزيتية (وأهمها السمسم والفول السودانى) بحوالى٤ر١٪ ، كما يتضح من الجدول رقم (١ - ٣) .

وبدراسة تطور اتجاهات التركيب المحصولى فى مصر خلال الفتره (١٩٦٠ - ١٩٩٠) تبين أن جملة المساحة المحصولية قد زادت من ٣ر١٠ مليون فدان كمتوسط للفتره (١٩٦٠ - ١٩٦٦) الى حوالى ٧ر١١ مليون فدان كمتوسط للفتره (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، بزيادة نسبتها حوالى ٦ر١٣٪. وترجع أسباب الزيادة فى المساحة المحصولية أساساً الى ارتفاع معدل التكثيف المزرعى من ٨٥ر١ كمتوسط للفترة الأولى الى حوالى ٩٥ر١ كمتوسط للفتره الثانية.

ويوضح الجدول رقم(١-٤)التغير الهيكلى الذى حدث فى التركيب المحصولى فى مصر خلال الفتره المدروسه (١٩٦٠ - ١٩٩٠) على مستوى مجموعات المحاصيل الزراعية حيث تبين أن ثلاث مجموعات رئيسية وهى الحبوب والألياف والأعلاف شغلت حوالى ٨٥٪ من جملة المساحة المحصولية كمتوسط للفتره (١٩٦٠ - ١٩٦٦) ، وقد انخفضت إلى حوالى ٤ر٧٣٪ كمتوسط الفتره (١٩٨٧ - ١٩٩٠). وانخفضت الأهمية النسبية لمجموعة الحبوب من ٢ر٤٣٪ إلى ٩ر٤١٪، ولمجموعة البقوليات من ١ر٥٪ إلى ٥ر٣٪ ، ولمجموعة الألياف من ٥ر١٧٪ إلى ٩ر٨٪ . بينما ارتفعت الأهمية النسبيه لمساحات باقى

جدول رقم(١ ـ ٣) التغير الهيكلى في التركيب المحصولى فى الزراعة المصرية على مستوى المجموعات الأساسية

الوحده = الف فدان

المجموعات الأساسية	متوسط الفتره (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦) (١)		متوسط الفتره (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) (١)		متوسط الفتره (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩) (١)		متوسط الفتره (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) (١)		متوسط الفتره (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) (٢)	
	المساحات	٪	المساحات	٪	المساحات	٪	المساحات	٪	انساحات	٪
١ ـ مجموعة الحبوب	٤٤٦٤	٤٣ر٢	٤٧٧٦	٤٢ر٤	٤٩٧٠	٤٢ر٣	٤٩٢٨	٤٠ر٨	٤٨٩٥	٤١ر٨٦
٢ ـ مجموعة البقوليات	٥٢٦	٥ر١	٤٢٥	٣ر٨	٣٧٠	٣ر٢	٣٨٠	٣ر١	٤١٤	٣ر٥٤
٣ ـ مجموعة الألياف	١٨١٢	١٧ر٥	١٦٢٣	١٤ر٤	١٣٨٠	١١ر٨	١١٢	٩ر٣	١٠٣٥	٨ر٨٥
٤ ـ مجموعة الحبوب الزيتية	٩٤	٠ر٩	١١٦	١ر٠	١٦٥	١ر٤	٢٢٧	١ر٩	١٦٦	١ر٤٢
٥ ـ مجموعة المحاصيل السكرية	١٢٣	١ر٢	١٨٥	١ر٦	٢٤٨	٢ر١	٣٠٤	٢ر٥	٣٠٦	٢ر٦٢
٦ ـ مجموعة الخضر والبصل	٦٢٠	٦ر٠	٨١٧	٧ر٢	١٠٩٢	٩ر٣	١٣٠٠	١٠ر٨	١٢٤١	١٠ر٦١
٧ ـ مجموعة الأعلاف	٢٥٢٢	٢٤ر٤	٢٩٩٦	٢٦ر٦	٣١٠٠	٢٦ر٤	٣٢٨٩	٢٧ر٢	٢٦٣٨	٢٢ر٥٦
٨ ـ مجموعة الفاكهه	١٥٦	١ر٥	٢٦٤	٢ر٣	٣٤٤	٢ر٩	٤٨١	٤ر٠	٦٣٩	٥ر٤٦
٩ ـ مجموعة الأخرى	١٨	٠ر٢	٧٤	٠ر٧	٦٨	٠ر٦	٦١	٠ر٥	٣٥٩	٣ر٠٧
المساحة المحصولية	١٠٢٣٦	١٠٠ر٠	١١٢٧٦	١٠٠ر٠	١١٧٣٧	١٠٠ر٠	١٢٠٧٢	١٠٠ر٠	١١٦٩٣	١٠٠ر٠
معامل التكثيف المحصولى (٪)	١ر٨٥		١ر٨٧		١ر٩١		١ر٩٣		١ر٩٥	

المصدر (١) الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٥) ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٩ .

(٢) وزارة الزراعة، الاداره المركزية للاقتصاد الزراعي ، ادارة الاحصاء ، جمهورية مصر العربية .

المجموعات وهى الحبوب الزيتية (من ٩ر٠٪ إلى ٤ر١٪) والحاصلات السكرية (من ٢ر١٪ إلى ٦ر٢٪)، والخضر (من ٦٪ الى ٦ر١٠٪) والفاكهه (من ٥ر١٪ إلى ٥ر٥٪ ، وكذلك مجموعة الأعلاف من (٤ر٢٤٪ الى ٦ر٢٢٪). حيث تشغل حوالى ربع المساحة المحصولية .

وبدراسة التغير الهيكلى للتركيب المحصولى على مستوى المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال الفتره المدروسه ، تبين زيادة انتاج المحاصيل الغذائية كالقمح والأرز والذره والخضر بوجه عام .

فقد زادت الأهمية النسبيه لمحصول القمح فى التركيب المحصولى من ٩ر١٢٪ (متوسط الفتره (١٩٦٠ - ١٩٦٦) إلى ٤ر١٣٪ (كمتوسط الفتره ١٩٧٨ - ١٩٩٠). وبالنسبة لمحصول الذره الشامية نقصت مساحتة المنزرعة من ٧ر١مليون فدان كمتوسط للفتره الأولى إلى ٥ر١ مليون فدان كمتوسط للفترة الثانية. وزادت مساحة الأرز من ٨ر٠ مليون فدان الى حوالى مليون فدان فيما بين الفترتين . ويحتل القطن المرتبه الخامسة من حيث الأهمية النسبية حيث كان يشغل حوالى ٣ر١٧٪ كمتوسط الفتره الأولى ثم انخفضت الى ٥ر٨٪ فى الفتره الأخيره، كما يتضح من الجدول رقم(١ - ٤). وتشير تقديرات هذا الجدول إلى أن مساحات الخضر والمحاصيل السكريه قد تضاعفت خلال هاتين الفترتين ، بينما تضاعفت مساحة محاصيل الفاكهه أربعة مرات ، فى حين انخفضت مساحات محاصيل كل من البصل والسمسم والفول السودان ، والفول البلدى بدرجة كبيره.

جدول رقم (١ ـ ٤) التغير الهيكلي فى التركيب المحصولى فى الزراعة المصرية على مستوى أهم المحاصيل الزراعية .

الوحده = ألف فدان

أهم المحاصيل الزراعية	الفتره (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦)		الفتره (١٩٦٧ ـ١٩٧٣)		الفتره (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)		الفتره (١٩٨١ ـ ١٩٨٦)		الفتره (١٩٨٧ ـ١٩٩٠)	
	المساحة	٪	المساحه	٪	المساحه	٪	المساحه	٪	المساحه	٪
القمح	١٣٢٤	١٢ر٩	١٣٥٣	١٢ر٠	١٤٠٤	١٢ر٠	١٣٣٠	١١ر٠	١٥٧١	٣ر٤٤
ذره شامي	١٦٩٨	١٦ر٤	١٦٢٠	١٤ر٤	١٨٦٦	١٥ر٩	١٩٤٤	١٦ر١	١٤٧٩	١٢ر٦٥
الأرز	٨١٠	٧ر٨	١٢١٣	١٠ر٨	١١١٠	٩ر٥	١٠٨٧	٩ر٠	٩٥٩	٨ر٢٠
الفول	٣٦٦	٣ر٥	٣١٢	٢ر٨	٢٦٨	٢ر٣	٢٩٨	٢ر٥	٣٥٠	٣ر٠٠
العدس	٧٩	٠ر٨	٥٩	٠ر٥	٤٩	٠ر٤	٢٠	٠ر٢	١٩	٠ر١٦
الفول السوداني	٤٩	٠ر٥	٦٢	٠ر٥	٥٦	٠ر٥	٤٢	٠ر٣	٣٩	٠ر٣٥
السمسم	٤٥	٠ر٤	٣٥	٠ر٣	٣٥	٠ر٣	٣٥	٠ر٣	٣١	٠ر٢٧
قصب السكر	١٢٣	١ر٢	١٨٥	١ر٦	٢٤٨	٢ر١	٢٦٨	٢ر٢	٢٦٧	٢ر٢٨
بنجر السكر	—	—	—	—	—	—	٣٦	٠ر٣	٤٠	٠ر٣٤
فول الصويا	—	—	—	—	٤٣	٠ر٤	١٣٠	١ر١	١٠٥	٠ر٩٠
خضـــر	٥٦٣	٥ر٤	٧٦٥	٦ر٧	١٠٣٠	٨ر٨	١٢٤٧	١٠ر٣	١٢٤١	١٠ر٦١
فاكهـه	١٥٦	١ر٥	٢٦٤	٢ر٣	٣٤٤	٢ر٩	٤٨١	٤ر٠	٦٣٩	٥ر٤٦
بصـل	٥٧	٠ر٦	٥٢	٠ر٥	٦٣	٠ر٥	٥٣	٠ر٤	٣٨	٠ر٣٤
قطـن	١٧٨٤	١٧ر٣	١٥٧٧	١٤ر٠	١٣٠٩	١١ر٢	١٠٦٠	٨ر٨	٩٩٨	٨ر٥٤
كتان	٢٤	٠ر٢	٣٧	٠ر٣	٦١	٠ر٥	٤٢	٠ر٣	٣٧	٠ر٣٢
الأعلاف	٢٥٢٣	٢٤ر٤	٢٩٩٦	٢٦ر٦	٣١٠٠	٢٦ر٤	٣٢٨٩	٢٧ر٢	٢٦٣٨	٢٢ر٥٦
المساحة المحصولية	١٠٣٣٦		١١٢٧٦	١٠٠ر٠	١١٧٣٧	١٠٠	١٢٠٧٢	١٠٠	١١٦٩٣	١٠٠

المصدر : المرجع السابق الاشاره إليه فى الجدول رقم (١٦).

وبالرغم من حدوث تغيرات فى التركيب المحصولى لصالح زيادة انتاج محاصيل الحبوب الا إن محاصيل الأعلاف لاتزال تنافس مجموعة الحبوب لوجود اختلال فى العلاقات السعرية بينهما حيث زادت إسعار الأعلاف الخضراء بالمقارنة بأسعار الحبوب نظرا للقيود التى كانت مفروضه على توريد انتاجه وأسعاره من خلال التسويق التعاونى بعكس إسعار الأعلاف الخضراء التى تخضع لاعتبارات العرض والطلب والتى زاد الطلب عليها لتوفير احتياجات الأنتاج الحيوانى .

وقد أوجدت السياسة السعرية الزراعية وجود نوعيين من التركيب المحصولى الأول يحقق تعظيم عائد المزارع الفرد مما يدفعه إلى التوسع فى انتاج محاصيل الخضر والفاكهه والأعلاف ، وهى المحاصيل التى تحدد أسعارها وفقا لظروف العرض والطلب ، والثانى تركيب محصولى يحقق تعظيم عائد المجتمع الذى يعكس المزايا الناجمة عن الاستفاده من التخصص فى انتاج المحاصيل التى تمثل ميزه نسبيه لمصر فى السوق العالمية كالقطن والبصل والأرز والفول السودانى . وهى المحاصيل التى تقوم الدولة بتسويقها وتحدد أسعارها وتحدد حصص معينه تورد اجباريا .

وهذا يعنى وجود تباين فى وجهات النظر للتركيب المحصولى الأمثل بالنسبه للدولة التى تعكسه السياسات الاقتصادية والسياسات الأنتاجية والسعرية والتسويقية الزراعية، وبالنسبة للمنتجين التى تعكسه ظروف العرض والطلب . ولذا اتجه المزارعون نحو زراعة المحاصيل الزراعية التى تتميز بارتفاع الطلب عليها فى السوق المحلية مع تجنب انتاج المحاصيل التقليدية الرئيسية التى كانت الدولة تحتكر تسويقها وتخضع

للتوريد الاجبارى ونظام الحصص . وقد كان للتباين فى وجهة نظر الدولة والمنتجين أن نشأن فجوه اتسعت تدريجيا مع الزمن .

وقد ترتب على سياسة الأنتاج الزراعي فى مصر قصور فى تحقيق الأمن الغذائى [1] الذى يرجع أساسا إلى القصور فى نمو انتاج السلع الغذائية من جهه وإلى زيادة معدلات الأستهلاك الغذائى من جهه أخرى .

وترجع أسباب قصور الأنتاج الزراعى إلى العوامل التالية :

أ ـ حصول قطاع الزراعة فى مصر على نسبه منخفضة من الاستثمارات فى خطط التنميه الاقتصادية بسبب اعطاء وزن أكبر لتطوير قطاع الصناعة، بالاضافة إلى تخلف المستوى التكنولوجى المستخدم فى الأنتاج الزراعى بوجه عام .

ب ـ وجود أخطاء فى السياسة السعرية الزراعية من حيث تسعير المحاصيل الزراعية عند مستوى منخفض نسبيا مما أدى بالتالى إلى انخفاض صافي العائد المزرعى على رأس المال المستثمر فى الزراعة . وهذا أدى بدوره إلى إن إصبح قطاع الزراعة فى مصر طاردا لرأس المال ولعنصر العمل البشرى .

وأهم العوامل التى أدت إلى زيادة الاستهلاك الغذائى فى مصر :

أ ـ زيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب زيادة معدلات النمو السكانى بنسبه تزيد عن ٢ر٥ سنويا، والى زيادة متوسط دخل الفرد.

---

(١) يقصد بالأمن الغذائى قدره المجتمع على توفير الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية بشكل مستمر ومنتظم.

ب - تبنى سياسة الدعم الذى ادى بالتالى إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية ، مما ترتب عليه إلى زيادة الاستهلاك غير الرشيد والى استخدام السلع فى غير ما خصص له .

وقد ادت عوامل زيادة الاستهلاك إلى تزايد الطلب على السلع الغذائية مما دعى إلى سد الفجوه الغذائية بين الاستهلاك وكميات الأنتاج بالتوسع فى استيراد السلع الغذائية من الخارج. بمعنى نه كان لتدنى نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الضرورية ظهور مشكلة التزايد المستمر للواردات الغذائية ، وحصولها على جزء كبير من حصيلة الصادرات ، مع تزايد العجز فى ميزان المدفوعات .

وقد كان مستوى الآداء [(١)] فى قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب ، ودون المستوى الذى ينبغى تحقيقه فى ضوء الامكانيات المتاحه، فبينما كانت مصر تتميز فى الماضى بوجود فائض غذائى كان يوجه لأغراض التصدير أصبحت تعتمد على الواردات لسد بما يزيد عن نصف احتياجاتها الغذائية خاصه بالنسبة للحبوب الغذائية . وترجع أسباب انخفاض مستوى الآداء فى القطاع الزراعى إلى كل من سياسة تسعير الحاصلات الزراعية وسيطرة القطاع العام على الأنشطة الخارجية للزراعة مع تنظيمها تنظيما احتكاريا أو سببه احتكاريا ، إلى العلاقة بين المالك والمستأجر الزراعى ، بالاضافة إلى تبنى الدولة لاستراتيجية التنمية التى تقوم على أساس التضحية بالقطاع الزراعى من أجل عملية التصنيع يتضح ذلك من معدل التبادل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة حيث نجد أن ذلك المعدل يعمل ضد قطاع الزراعة. وقد

---

(١) د. سعيد النجار ،" قضايا وآراء - نحو استرتيجية للتنمية الزراعية"، جريدة الأهرام - ١٩٩٢/٤/٥ .

استخدمت الدولة فائض قطاع الزراعة لدعم القطاع الصناعى. وقد ترتب على هذه الاستراتيجية أضعاف الحوافز وتدنى مستويات الآداء فى القطاع الزراعى .

وقد اتجهت الدولة فى الفتره الأخيره إلى تبنى استراتيجية جديده تعتمد على التوازن بين القطاعات الاقتصادية . والتزمت باحداث تغيرات هيكليه فى السياسه الزراعية ضمن اطار التعديلات الهيكيلية فى السياسات القومية بهدف تحقيق الإستخدام الاقتصادى للموارد الزراعية المتاحه، ولزيادة معدلات التنمية الزراعية وزيادة مساهمة قطاع الزراعة فى التنمية الاقتصادية فى مصر، وذلك بعد إن عمدت السياسة السعرية والتسويقية وسياسات الدعم والائتمان الزراعى إلى اجحاف القطاع الزراعى ودعم المستهلك على حساب المنتج الزراعى ، وإلى حدوث اختناقات هيكليه فى آداء هذا القطاع تمثلت فى سوء توزيع الموارد وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات .

وقد شملت هذه التعديلات الهيكلية تعديلات فى مجالات السياسات السعرية والتسويقية الزراعية تمثلت فى القرار الخاص بالغاء التوريد الاجبارى لكافة المحاصيل الزراعية - عدا القطن والأرز وقصب السكر - حيث صدر قانون فى عام ١٩٨٧ يتم بمقتضاه توريد كامل الإنتاج لمحصول القطن وقصب السكر، على حين يتم توريد حصه من الأنتاج لمحصول الإرز، وهى تختلف من منطقة إلى أخرى . ثم الغى التوريد بالنسبة للأرز بعد ذلك . وقد ترك حرية الاختيار للمزارعيين فى توريد المحاصيل الأخرى . وذلك لمعالجة الوضع الذى ترتب على نظام التوريد الاجبارى السابق من حيث تهرب المزارعيين بشتى الطرق والأساليب لتوريد الحصص المقرر توريدها .

١ - ٢ السياســـــة الســـعرية الزراعية فى مصـر

تلعب السياسة السعرية الزراعية دوراً هاما فى البنيان الأقتصادى الزراعى حيث تعمل على تحقيق الكفاءة الأقتصادية للموارد الزراعية، أى تعمل على كفـاءة استخدام الموارد من أجل تجنب أى فقد اقتصادى فى استغلال الموارد الاقتصاديـة وترشيد استخدامها، بمعنى أن الأسعار الزراعية تقوم بتوجيه الأنتاج الزراعـى للحصول على أكبر عائد ممكن من الموارد الاقتصادية المتاحة .

ويتبلور الهدف الثانى للسياسة السعرية الزراعية فى تحقيق العدالـة فى توزيع الدخل القومى بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الاقتصاديـة الأخرى، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير اجتماعية لمكونات العدالـة التوزيعية للدخل، أى تحقيق توزيع أنسب لمصادر الثروه والدخل [١] . وتعتبـر هذان الهدفان هدف عام واحد لشدة الارتباط بينهما . فهناك ملازمة وثيقـة تربط بين وظيفة الأسعار فى توزيع الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل الزراعى حيث أن استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية يتحدد بواسطة الدخـــل المتوقع ، وأن الدخل يتأتى كأسعار مدفوعة لخدمات الموارد المستخدمة هـذا من جهه ، ومن جهه أخرى فإن وظيفة الأسعار الزراعية فى توزيع الموارد هـو تطبيقا تابعا لوظيفتها فى توزيع الدخول الزراعية.

---

(١) رجاء عبدالرسول (دكتور) ، " السياسات السعرية الزراعية فى مصر"، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربيـة، الجزء الأول، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الأغذيـة والزراعة للأمم المتحدة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

وتعتبر الأسعار المزرعية من العوامل الاقتصادية التى تؤثر على الأنتاج الزراعى حيث يستجيب المزارعيين لها وتؤثر على قرارتهم الانتاجية بدرجة كبيره. فالأسعار المجزية للمحاصيل الزراعية تعتبر من أهم الحوافز لتشجيع المزارعيين على التوسع فى انتاج المحاصيل التى ترى الدولة أنه من المناسب التوسع فى انتاجها.

وتتسم المحاصيل التقليدية فى الفتره الماضيه بأنها كانت تخضع لقرارات التدخل الحكومى المباشر سواء فيما يتعلق بتحديد المساحة المنزرعة المستهدفة منها أو بتحديد حصص تسليم اجبارى من انتاج الفدان مقرونا بتسعير جبرى حكومى .

وقد بدأ التدخل الحكومى فى الأسعار الزراعية منذ الحرب العالمية الثانية خصوصا بالنسبة للقطن والسلع التموينية الغذائية الرئيسية حيث كانت الأسعار كغيرها من الأسعار قبل ذلك تخضع أساسا لميكانيكية السوق الحره وزادت درجة التدخل الحكومى فى الأسعار منذ عام ١٩٥٢ وخاصة بعد عام ١٩٦١.

وعموماً ، قامت السياسة السعرية والستويقية الزراعية فى الفترة الماضية (منذ بداية فتره الستينات وحتى النصف الأول من الثمانينيات) على أساس تعبئة أكبر قدر من الفائض الزراعى للاستثمار فى القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، بجانب ضمان توفير السلع الغذائية للمستهلك بأسعار مناسبة . وقد ارتبطت هذه السياسة بتحديد الدولة لأسعار المحاصيل التى يحتكر تسويقها وتملك الخاضعة لنظام حصص التوريد الاجبارى عند مستويات سعرية تقل عن أسعارها بالسوق الحره أو أسعار تصديرها أو استيرادها من العالم

الخارجى . وقد ترتب على هذه السياسة تحول الموارد الاقتصادية المتاحة بعيدا عن القطاع الزراعى . كما عملت الأسعار المنخفضة لبعض المحاصيل الزراعية على تحويل الموارد بعيدا عنها .

وفى اطار السياسة السعرية الزراعية للمحاصيل الزراعية، فإنه كان يتم التدخل الحكومى حسب السياسات المتبعه للتأثير فى الأسعار المزرعية حيث يتم التدخل باستخدام واحدا أومزيجا من الأساليب المتبعة فى تحديد الأسعار المزرعية .

وقد أدت هذه الاختلافات فى السلع المزرعية من حيث طبيعة خضوعها للتحكم التسويقى والسعرى من قبل الدولة إلى الاختلاف فى صافى عوائدها المزرعية مما يؤدى الى عدم اقبال المزارعيين على التوسع فى زراعة بعضها على حساب البعض الآخر رغم وجود بعض التوجيهات الأوامر الادارية من قبل الدولة، كما هو الحال فى محصول القطن . وتنشأ المشكلة فى أن السياسة السعرية الزراعية كانت تؤدى بطريقة خاطئة إلى توجيه مواردهم المتاحة بطريقة غير مرغوبة اقتصاديا واجتماعيا .

ويمكن القول أن التسعير الزراعى الحكومى فى مصر كان يتميز بأنه تسعير جزئى حيث تحدد الدولة سعر كل سلعه على حده دون ربطه بأسعار المحاصيل الأخرى وبالمستويات العامة للأسعار . وكانت هناك أكثر من جهه حكومية مسئوله عن تحديد الإسعار الزراعية . وقد تتعارض أهداف هذه القرارات لهذه الجهات عند تحديد الأسعار الزراعية . كما تتسم السياسة السعرية الزراعية فى مصر بأنها سياسة تحيزيه لصالح المستهلك وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى علي حساب القطاع الزراعى .

ولقد مرت السياسات السعرية الزراعية فى مصر بأربعة مراحل هى : - (١)

المرحلة الأولى : السياسة السعرية فى الفترة ما قبل عام ١٩٦١ :

أتسمت الأسعار فى هذه الفتره بالحرية الاقتصادية ، الاّ أنها شهدت مجموعة من القرارات والاجراءات المنفصلة لمجابهة ظروف طارئة والتى أنصبت أساساً على الأسعار القطنية ولتثبيت أسعار مجموعة من الحاصلات الغذائية الضرورية . ويمكن القول بأنه خلال الفتره (١٩٣٩ - ١٩٦٠) لم تكن هناك سياسة سعرية محدده تعمل على توجيه الأنتاج، بل تضمنت السياسة الاقتصادية للدولة مجموعة من القوانين السعرية التى صدرت لظروف مختلفة لاتربطها أو توجد بينها علاقة أو تستهدف هدفا موحدا، الاّ أنها كانت بداية للتدخل الحكومى فى تحديد الأسعار.

المرحلة الثانية : السياسة السعرية فى الفتره (١٩٦١ - ١٩٧٣) :

بدأت هذه الفتره بتبنى الدولة لمبدأ التخطيط الاقتصادى حيث شهدت بداية تنفيذ الخطه الخمسية الأولى . واتسمت هذه الفتره بالتدخل الشديد من جانب الدولة فى الأسعار واتساع نظام الدعم وخفض تكاليف المعيشة . كما شهدت تلك الفتره بداية تطبيق التسويق التعاونى لبعض المحاصيل الزراعية وتحديد إسعار بيع مدخلات ومخرجات الانتاج الزراعى (٢) . وخلال تلك

---

(١) عزه ابراهيم عماره عبدالروؤف (دكتور) " بدائل السياسة السعرية المزرعية المصرية وآثارها الاقتصادية" رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩.

(٢) صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢، والذى عدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الوزارية المنفذه.

الفتره اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات الخاصة بتثبيت الأسعار للسلع الضرورية ووضع أكثر من سعر للسلعة الواحده. ويمكن القول أن أهم ملامح السياسة السعرية الزراعية خلال هذه المرحلة يتبلور فى تطبيق نظام الحصص والتدخلات السعرية لكل من المدخلات والمخرجات غير أنها سياسة جزئية غيره مستقره. كما أن مستويات الأسعار الجبرية المحدده من قبل الدولة للحاصلات الزراعية كانت تتم عند مستويات تقل كثيراً عن نظيرتها العالمية .

المرحلة الثالثة : السياسة السعرية فى الفتره (١٩٧٤ - ١٩٨٥) :

بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٧٤ حيث أعطت الدولة درجة من الحرية لقوى السوق الداخلية والعالمية فى تحديد إسعار السلع الزراعية . وقد تركزت السياسة السعرية الزراعية على نفس المعالم التى كانت سائده فى الفتره السابقة من حيث كونها سياسة غير مرنه لاتتغير الاّ اذا واجه المجتمع مشكلة حاده كنقص المعروض أو احتياجات التصدير كما تتميز هذه المرحلة من السياسة السعرية الزراعية بأنها سياسة سعرية جزئية غير شاملة تأخذ فى الاعتبار سلعه بمفردها ولايتم تكاملها بالنسبة لمختلف السلع . كما أن الأسعار المزرعية ظلت منخفضة نسبياً .

هذا وقد أدت السياسة السعرية خلال المرحلتين الثانية والثالثة (١٩٦٠ - ١٩٨٥) إلى توزيع الدخل لغير صالح قطاع الزراعة وتحميل القطاع الزراعى بضرائب غير مباشره وتحويل جزء من فائض الانتاج الزراعى الى القطاعات الأخرى . وقد انعكس تأثير السياسة السعرية الزراعية فى أن أصبح قطاع الزراعة فى مصر طاردا لاستخدام الموارد ، وانخفضت الاستثمارات الخاصة الموجهه للزراعة . وقد حاول الزراع تقليل التدخل

الحكومى باتباع بعض الأساليب منها تحويل بعض الأراضى الزراعية إلى مساكن وأنشطة غير زراعية ومخالفة للدوره الزراعية والخروج عن زراعة المحاصيل التقليدية بزراعة الخضر والفاكهه واقامة مزارع الدواجن وتسمين الماشية.

المرحلة الرابعة : (السياسة السعرية الزراعية الحالية والمتوقعة) :

اتجهت الدولة فى السنوات الأخيره إلى اعطاء درجة من الحرية الاقتصادية لقوى السوق فى تحديد أسعار المحاصيل الزراعية مع الحد من التقلبات السعرية . وتسعى الدولة إلى رفع الأسعار المزرعية بحيث تغطى تكاليف الأنتاج مع السماح بعائد صافى مجزى يساعد على تنمية الانتاج الزراعى واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجال الزراعة . وقد تقرر فى عام ١٩٨٧ أن يقتصر التسليم الجبرى على محاصيل القطن والقصب والأرز . ثم أقتصر التسليم الجبرى بعد ذلك على محصولى القطن وقصب السكر. وقد رفعت الحكومة أسعار التوريد لبعض المحاصيل الزراعية الهامه بدرجة كبيره ، فمثلا أرتفع سعر توريد محصول القطن من ٩٧ جنيها للقنطار المترى فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٧ر٢٦٢جنيها فى عام ١٩٩٠، بزياده نسبتها حوالى ١٧١ ٪ . كما زادت أسعار توريد قصب السكر من ٥ر٣٠ جنيها للطن فى موسم ١٩٨٧/٨٦ إلى حوالى ٥٨ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزيادة نسبتها حوالى ٩٠ ٪. كما زادت أسعار توريد محصول الأرز من ١٦٥ جنيها للطن فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٧٥ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزياده نسبتها حوالي ٦٧ ٪ . وقد أرتفع أسعار توريد محصول الفول البلدى من ٥٥ جنيها للأردب فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٧٥ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزيادة نسبتها حوالي ٣٦ ٪، كما يتضح من الجدول رقم (١ - ٥) .

جدول رقم (١ - ٥) تطـــور أسعار التوريد المحلية والأسعار العالمية (التصديرية) للمحاصيل الزراعية الرئيسية في مصر خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

المحصول	البصل الشتوى ط		الفول السودانى أردب		القصب طن		السمسم أردب		العدس أردب		الفول أردب	الأرز طن		القطن قنطار		الفول البلدى أردب		السنه
	سعر التوريد	سعر العالمى	سعر التوريد	السعر العالمى	سعر التوريد	سعر التصدير	سعر التوريد	السعر العالمى	سعر التوريد	السعر العالمى	سعر التوريد	سعر التوريد	سعر التصدير	أسعار التوريد	أسعار التصدير	السعر العالمى	سعر التوريد	
	١٩		٦ر٧٥		٣ر٥٧	٤ر٦	١٥		١٥		٧	٢٧	٣٤ر٣٠	٥	٣٥ر٧٠		١٨ر١٩	١٩٧٠
	١٩		٦ر٧٥		٣ر٥٧	٤ر٦	١٥		١٥		٨	٢٧	٣٤ر٦٧	٥	٣٦ر٠٨		١٨ر٢٤	١٩٧١
	٣٠		٦ر٧٥		٢ر٨٧	٧ر٣	١٥		١٥		٨	٢٧	٣٣ر٧٥	٥	٣٧ر٣٨		١٨ر٨٦	١٩٧٢
	٣٠		٦ر٧٥		٣ر٠	٥ر١١	١٦		١٧		٨	٢٧	٥٩ر٧٥	٥	٣٣ر٥٧		١٩ر٥١	١٩٧٣
	٣٠		٧ر٥٠		٦ر٠	١٩ر٨	١٩		١٧		٩	٣٢	١٩ر١٧	٥	٥٩ر٨٠	٦ر٣٥	٣٣ر٦٣	١٩٧٤
	٣٠		١٠ر٠	٣٤ر٥	٧ر٠	٣٤ر٥	٢٢		١٨		١٣	٤٠	١٦١ر٠	٦ر٥٠	٥٣ر٩٦		٢٥ر٢٦	١٩٧٥
	٣٧	٨٩ر١٨	١١ر٠	٣٢ر٨٩	٨ر٠	٣٥ر٦	٣٥	١٨ر٦٤	٣٢		١٣	٥٠	٩٩ر٣٥	٩ر٠٩	٤٦ر٥٥	٧	٣ر٠٠	١٩٧٦
	٣٣	٨٩ر١٨	١٤ر٠	٤٣ر١٠	٨ر٠	١٧ر٧	٣٥	١٣ر٥٦	٢٥		١٤	٥٠	٧٠ر٣٥	٨ر٥١	٢٦ر٩٣	٨	٣٤ر٣٩	١٩٧٧
	٣٨	٦٦ر٦٦	٣٠ر٠٠	٤٣ر١٠	٩ر٠	٣ر٠	٣٥	٨ر١١	٣٥		١٥	٦٥	٨٠ر٥٨	٧ر٩٥	٤٩ر١٥	٧	٣٤ر٨١	١٩٧٨
	٣٨	٦٥ر١١	٣٢ر٢٣	٤٣ر١٠	٣١ر٨	٣ر٠	٥٠	١٠ر٧٧	٣٥		٣٠	٦٥	١٥٥ر٥٨	١١ر٠٤	٩٠ر٥٧	٩ر٥	٤٦ر٨٠	١٩٧٩
	٤٣	١٣٨ر٧٠	٤٥ر٠٠	٤٣ر١٠	٨ر٣١	٣٣ر٥	٦٥	٩ر١٣	٤٠		٣٥	٧٥	٣٥ر٣٠	٢٠ر٩٠	٩٠ر٣٣	١١ر٥	٤٧ر٢٤	١٩٨٠
	٤٦	١٩٥ر٦٥	٤٣ر٤٧	٧٩ر٧٨	٣ر٠	٦١ر٥	٧٥	٣٦ر١٤	٦٠		٣٥	٨٥	٣٣٢ر٢	٢٤ر٤٦	٩٠ر١٠	١١ر٥	٥٨ر٠٩	١٩٨١
	٥٣	٢٣٦ر٣٦	٤٣ر٥٥	٥٨ر١٤	٣ر٠	١٨ر١٠	٧٥	٤٥ر٨٠	٦٠		٣٧	٩٥	٣٥٤ر٨	٢٥ر٥٣	٧١ر٥٥٠	٩ر١٣	٥٩ر٩٦	١٩٨٢
	٧٣	٢٨٨ر٠٠	٣٧ر٣٣	٨٥ر٠٠	٣٩ر٥٠	١ر٤١	٨٥	٥٨ر١٤	٦٠		٣٧	١٠٥	٣٦٠ر٨	١٨ر٦٥	٢٥ر١٤	١٣ر٥	٦٥ر١٣	١٩٨٣
	٧٥	٣٣٤ر٣٧	٤٠ر٧٠	٨٥ر٠٠	٣٩ر٥٠	٣ر٣٩	٨٥	٥١ر٧٣	٦٠		٣٧	١١٥	٣٤٠ر٨	٣٠ر٦٩	٧٧ر٠٩	١٨ر٠	٧٤ر٠٤	١٩٨٤
	٧٥	٣٣٧ر٣٧	٣٦ر١٨	٨٤ر٠٣	٢٧ر٥٠	—	١٠٠	٥٨ر٨٢	٩٠		٤٠	١١٥		٣٠ر٤٨	٩٦ر٨٧	١٧٢ر٨٧	٩٦ر٨٦	١٩٨٥
	٨٠	٣٤٢ر٤٣	٤٣ر٥٩	٨٢ر٤٩	٣٤ر٠٠	٥٣ر٣	١١٥ر٠٦٤	٧٠ر١٢	١١٥		٤٣	١٣٥		٣٠ر٤٨	٩٦ر٨٧	١٧٢ر٨٧	٩٧ر١٦	١٩٨٦
	١٠٠	٣٣٢ر٣٣	٥٠ر٤٠	٥٥ر٠٠	٣٠ر٥٠	٦٥ر٦	١١٥ر٠٥	١٣٣ر٣٣	١٤٠		٥٥	١٦٥		١٩ر٣٣	٣٥		١١٤ر١٩	١٩٨٧
	١١٥		— ر٥٥		— ر٣٤		١٥٦ر٣٠		١٤٠		٧٥	٢٠٠			٣٠		١٤٦ر٥	١٩٨٨
	١١٥		— ر٥٥		— ر٣٨		١٧٦ر٦٠		١٤٠		٧٥	٢٠٠			٤٠		٢٠٢ر٠	١٩٨٩
	١١٥		— ر٥٥		— ر٥٠		٠٠٠		١٤٠		٧٥	٢٧٥			٦٠		٢٠٢ر٠	١٩٨٩
	١١٥		— ر٥٥		— ر٥٨		٠٠٠		١٤٠		٧٥	٢٧٥			٧٠		٢٦٢ر٧	١٩٩٠

المصدر :

أسعار التوريد : وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاحصاء الزراعى

الاسعار العالمية: وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاحصاء الزراعى

الأسعار التصديرية : وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاحصاء الزراعى

وقد شهدت الأسعار المزرعية للمحاصيل الزراعية بوجه عام تصاعداً معنوياً احصائيا خلال الفتره (١٩٦٥ - ١٩٩٠). ويوضح الجدول رقم(١-٦) الاتجاهات العامة لتطور مستويات هذه الأسعار خلال هذه الفتره . وتشير تقديرات هذا الجدول أن تطور الزيادة السنويه لمتوسط الأسعار المزرعية لمحصول القمح قد بلغ حوالى ١٫٨٧ جنيه/ أردب حيث بلغ معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫٤ ٪. كما بلغ مقدار هذه الزيادة السنوية لكل من محصول الشعير حوالى ١٫٢٤ جنيه /للأردب (معدل التزايد السنوى حوالى ١٠ ٪) ولمحصول الفول البلدى حوالى ٣٫٥٨ جنيه/ للأردب (معدل التزايد السنوى) حوالى ١١ ٪)، ولمحصول العدس حوالى ٧٫٥٨ جنيه/للأردب (معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫٦ ٪ ، ولمحصول الكتان حوالى ٤٫٠٥ جنيه / للطن (قش) (بلغ معدل التزايد السنوى لها حوالى ١٠٫٢ ٪) ولمحصول البصل الشتوى حوالى ٦٫٥٢ جنيه/ للطن (بلغ معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫١ ٪)، ولمحصول السمسم حوالى ٧٫٤٤ جنيه/ للأردب (بلغ معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫٣ ٪، وللقطن الزهر حوالى ٦٫٦٧ جنيه/ ق. م (معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫٠ ٪) وللأقطان طويلة التيله الممتازه (فوق $\frac{3}{8}$ (بوصه) حوالى ٧٫٤٩ جنيه/ ق. م (معدل التزيد السنوى له حوالى ١٢ ٪)، وللأقطان طويلة التيله حوالى ٦٫٨٦جنيه / ق.م (بلغ معدل التزايد السنوى حوالى ١٢٫٠ ٪)، وللأقطان وسط التيله حوالى ٦٫٣١ جنيه/ ق.م (بلغ معدل التزايد السنوى حوالى ١٢ ٪)، ولمحصول الأرز حوالى ١١٫٩٣ جنيه/ طن (معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫٢ ٪) ، ولمحصول الذره الشامية حوالى ١٫٨٧ جنيه/ أردب (معدل التزايد السنوى له بلغ حوالى ١٠٫٩ ٪) ولمحصول الذره الرفيعة حوالى ١٫٩٤ جنيه/ أردب (معدل التزايد السنوى له حوالى ١١٫٣ ٪)، ولمحصول الفول السودانى حوالى ٢٫٩٩ جنيه/ أردب (معدل التزايد السنوى

له حوالى ٧ر١٠ ٪) ، ولمحصول قصب السكر حوالى ٨٣ر١ جنيه / أردب (بلغ معدل التزايد السنوى له حوالى ٩ر١١ ٪)، كما يتضح من الجدول رقم (١ - ٦).

وتتبلور أهم ملامح السياسة السعرية الزراعية فى مصر فى الفترة القادمة فى اعطاء الحرية لقوى السوق الداخلية العالمية فى تحديد الأسعار المزرعية المقرره واعلانها قبل بدء موسم الأنتاج بفتره كافيه حتى يتم اتخاذ القرارات forward prices. الانتاجية المناسبة من قبل المزارعيين .

وفى اطار السياسة السعرية الزراعية فى الفتره القادمة يجب أن تعمل على تحقيق التركيب المحصولى الأمثل التى لابد وأن يتم على أساس الأسعار المزرعية الحقيقية والنسبية للمحاصيل والموارد الزراعية،مع ضرورة ادخال المياه فى اطار المحاسبه الاقتصادية،وتوفير الحوافز السعرية للمساعده على تبنى التكنولوجيا الحديثة، وتساعد على تحقيق الكفاءه الاقتصادية للمواد الزراعية وعدم تحويلها خارج قطاع الزراعة ، على أن يتم الربط بين السياسة السعرية بالسياسات والاجراءات غير السعريه والتى تؤثر بصوره وثيقة من أجل نجاح تطبيق السياسة السعرية . ومن هذه السياسات سياسة الأئتمان الزراعى مع ضرورة تخصيص المزيد من الاستثمار العام والخاص الموجه للقطاع الزراعى بما يتمشى مع مكانة الزراعة واحتياجات التنمية الاقتصادية الزراعية . وإن قيام الدولة بالعمل على المزيد من تحرير الأسعار الزراعية وزيادة اسهام القطاع الخاص فى استيراد وتسويق وتوزيع مستلزمات الأنتاج الزراعى فى الفتره القادمة هو الاتجاه فى الوضع الصحيح .

جدول رقم(١ - ٦) معادلات الاتجاه العام للأسعار المزرعيـة لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة المدروسة (١٩٦٥ - ١٩٩٠)

رقم مسلسل	المحصـــول	معادلة الاتجاه العام	ر	$ر^2$	ت
١	القطن (قنطار متري) (ق.م)	ص هـ = ٢٠ر٢٩ + ٦ر٦٧ س هـ	٨٢ر٠	٦٨ر٠	٧ر١٥
٢	أقطان طويلة ممتازه التيلة (ق.م)	ص هـ = - ٦٣ر٣٢ + ٧ر٤٩ س هـ	٨٣ر٠	٦٨ر٠	٧ر١٦
٣	أقطان طويلة التيلة (ق.م)	ص هـ = - ٥٧ر٣٠ + ٦ر٨٥ س هـ	٨٢ر٠	٦٨ر٠	٧ر٠٧
٤	أقطان وسط التيلة (ق.م)	ص هـ = - ٢٨ر٢٨ + ٦ر٢١ س هـ	٨١ر٠	٦٦ر٠	٦ر٧٧
٥	قمح (أردب)	ص هـ = - ٤٦ر٨ + ١ر٨٧ س هـ	٨٠ر٠	٦٣ر٠	٦ر٤٦
٦	شـــعير (أردب)	ص هـ = - ٢٤ر٤ + ٢٤ر١ س هـ	٨٩ر٠	٨٠ر٠	٩ر٧٣
٧	فـول بلدى (أردب)	ص هـ = - ٦٤ر١٥ + ٥٨ر٣ س هـ	٩٠ر٠	٨١ر٠	١٠ر٠١
٨	عـــــدس (أردب)	ص هـ = - ١١ر٣٧ + ٥٨ر٧ س هـ	٨٩ر٠	٨٠ر٠	٩ر٦٩
٩	كتـــــان (طن / شعر)	ص هـ = - ١٢ر١٥ + ٠٥ر٤ س هـ	٨٧ر٠	٧٦ر٠	٨ر٦٥
١٠	بصـــل شـــتوى (طـــن)	ص هـ = - ٣٦ر٢٩ + ٥٣ر٦ س هـ	٩١ر٠	٨٣ر٠	١٠ر٩٤
١١	البـــــرسيم (أردب)	ص هـ = - ٧٥ر٣٤ + ٤٤ر٧ س هـ	٩٢ر٠	٨٥ر٠	١١ر٦٠
١٢	برسيم مستديم (جنيه /فدان)	ص هـ = - ٧٧ر٢٣ + ٠٧ر٨ س هـ	٩٠ر٠	٨١ر٠	١٠ر٠٨
١٣	أرز (جنيه /طن)	ص هـ = - ٠١ر٥٤ + ٩٣ر١١ س هـ	٨٧ر٠	٧٦ر٠	٨ر٨١
١٤	ذره شامى (جنيه /أردب)	ص هـ = - ١٥ر٨ + ٨٧ر١ س هـ	٨٧ر٠	٧٦ر٠	٨ر٨٠
١٥	ذره رفيعه (جنيه /أردب)	ص هـ = - ٠٢ر٩ + ٩٤ر١ س هـ	٨٩ر٠	٧٩ر٠	٩ر٦٤
١٦	الفول السودانى (جنيه /أردب)	ص هـ = - ٤٢ر١٢ + ٩٩ر٢ س هـ	٩٢ر٠	٨٥ر٠	١١ر٧٢
١٧	قصب السكر (جنيه/ طن)	ص هـ = - ٩٦ر٨ + ٨٣ر١ س هـ	٩٠ر٠	٨١ر٠	١٠ر١٤
١٨	بطاطس صيفى (جنيه / طن)	ص هـ = - ٢٨ر٢٧ + ٨ر٤٦ س هـ	٨٨ر٠	٧٨ر٠	٩ر٢٣
١٩	بطاطس نيلى (جنيه /طن)	ص هـ = - ٦٧ر٢٣ + ٧ر٩٠ س هـ	٨٥ر٠	٧١ر٠	٧ر٨٠

معادلة الاتجاه العام = ص هـ = أ + ب س هـ

حيث ص هـ = القيمة التقديرية للسعر المزعى للوحده بالجنيه فى السنه هـ

س هـ = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ٢٦

ر = معامل الارتباط البسيط بين السعر والزمن

$ر^2$ = معامل التحديد

ت = قيمة ت المحسوبة

جدول رقم(١ ـ ٧) معادلات الاتجاه العام للأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الزراعية في مصر خلال الفتره (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

رقم مسلسل	المحصـــــول	معادلة الاتجـــاه العـــام	ر	ر٢	ت
١	القطن (ق .م)	لو ص هـ = ٧٧ر١ + ٨٣ر٠ لو س هـ	٨٢ر٠	٦٥ر٠	٧ر٠٠
٢	أقطان طويلة التيلة الممتازه (ق.م)	لو ص هـ = ٨٩ر١ + ٨٣ر٠ لو س هـ	٨٢ر٠	٦٦ر٠	٧ر١١
٣	أقطان طويلة التيلة (ق.م)	لو ص هـ = ٧٩ر١ + ٨٣ر٠ لو س هـ	٨١ر٠	٦٤ر٠	٦ر٧٥
٤	أقطان وسط (ق.م)	لو ص هـ = ٧٥ر١ + ٨١ر٠ لو س هـ	٨١ر٠	٦٤ر٠	٦ر٧١
٥	قمح (أردب)	لو ص هـ = ٥٨ر٠ + ٧٨ر٠ لو س هـ	٧٨ر٠	٥٩ر٠	٦ر١٣
٦	شـــعير (أردب)	لو ص هـ = ٣٠ر٠ + ٨٠ر٠ لو س هـ	٨٣ر٠	٦٨ر٠	٧ر٤٠
٧	فول بلدى (أردب)	لو ص هـ = ٩٠ر٠ + ٩٢ر٠ لو س هـ	٨٣ر٠	٦٨ر٠	٧ر٣٠
٨	عـــدس (أردب)	لو ص هـ = ٣٤ر١ + ٠٠ر١ لو س هـ	٨٥ر٠	٧٠ر٠	٧ر٧٤
٩	كتان (طن / قش)	لو ص هـ = ٥٤ر١ + ٧٧ر٠ لو س هـ	٧٩ر٠	٦٢ر٠	٦ر٤٣
١٠	بصل شتوى (طن)	لو ص هـ = ٣٣ر١ + ٩٨ر٠ لو س هـ	٨٥ر٠	٧٠ر٠	٧ر٧٤
١١	السمسم (أردب)	لو ص هـ = ٢٧ر١ + ٠٤ر١ لو س هـ	٨٥ر٠	٧١ر٠	٧ر٩٣
١٢	برسيم مستديم (حشه/ فدان)	لو ص هـ = ٧٩ر١ + ٩٠ر٠ لو س هـ	٨١ر٠	٦٥ر٠	٦ر٨٨
١٣	أرز (طـن)	لو ص هـ = ١٣ر٢ + ٩٠ر٠ لو س هـ	٨٢ر٠	٦٧ر٠	٧ر١٢
١٤	ذره شامى (أردب)	لو ص هـ = ٢٧ر٠ + ٨٨ر٠ لو س هـ	٨٣ر٠	٦٨ر٠	٧ر٤١
١٥	ذره رفيعه (أردب)	لو ص هـ = ١٨ر٠ + ٩٥ر٠ لو س هـ	٨٤ر٠	٦٩ر٠	٧ر٤٦
١٦	الفول السودان ء (أردب)	لو ص هـ = ٧٤ر٠ + ٩٢ر٠ لو س هـ	٨٣ر٠	٦٨ر٠	٧ر٣٧
١٧	قصب السكر (طن)	لو ص هـ = ٢٨ر٠ + ٠٨ر١ لو س هـ	٨٦ر٠	٧٣ر٠	٨ر٢١
١٨	بطاطس صيفى (طن)	لو ص هـ = ٠٧ر٢ + ٨٨ر٠ لو س هـ	٨٧ر٠	٧٤ر٠	٨ر٥٣
١٩	بطاطس نيلى (طن)	لو ص هـ = ١٦ر٢ + ٨٢ر٠ لو س هـ	٨٥ر٠	٧٠ر٠	٧ر٧٦

معادلة الاتجاه العام للأسعار المزرعية : لو ص هـ = لو أ + ب لو س هـ

حيث : ص هـ = القيمة التقديرية للسعر المزرعى للوحده بالجنيه فى السنه هـ

س هـ = متغير الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٠٠٠ ، ٢٦

ر = معامل الارتباط البسيط بين السعر المزرعى وعامل الزمـــن

ر٢ = معامل التحديد المعدل

ت = قيمة ت المحسوبـــه

١ - ٣ - السياسة التسويقية الزراعية

تمثل السياسة التسويقية جزء من السياسة الإقتصادية والإجتماعية وهى تهدف عادة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتى من شأنها أن تسهم بقدر كبير فى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والسياسة التموينية مثل توفير السلع الزراعية بالأسعار التى تتناسب ومستويات دخول الأفراد وكذا تحقيق عائد مجزى للمنتج الزراعى باستخدام بعض الأدوات التى من شأنها أن ترفع كفاءه العملية التسويقية، كالحد من الوسطاء ، وتنظيم الأسواق وتطويرها بما يحقق رفع مستوى الخدمات التسويقية التى تعود بالنفع على المنتج والمستهلك .

ولعل الدور الهام للنشاط التسويقى يتمثل فى رفع معدلات التنمية الإقتصادية عموما والزراعية على وجه الخصوص إلا أن النشاط التسويقى مازال متخلفاً فى الاقطار الناميه ولا يؤدى دوره فى التنمية الاقتصادية، كما هو الحال فى الدول المتقدمة .

وتتأثر السياسة التسويقية بميكانيكية السوق أو بمدى حرص الدولة على التدخل فى كيفية تسويق السلع الزراعية .

ففى مصر لعبت الحكومة دوراً هاماً فى السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية مع بدء تطبيق الخطه الخمسية الأولى فى أوائل الستينيات (٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) وذلك باعتبارها أحد الأدوات الأساسية فى تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والزراعية - ذلك بضمان مشاركة إستخدام الفائض الزراعى فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتصل

بتدبير العملة الأجنبية وذلك مع ضمان تحقيق الحد الأدنى السعرى للمحاصيل الزراعية حفاظاً على إستقرار مستويات الدخول المزرعية والحصول على فائض الإنتاج الزراعى لتوزيعه على سكان الحضر بأسعار تتناسب ومستوى دخولهم مع ضمان توفير المواد الخام الزراعية اللآزمة للصناعة . ولقد بدأت الدولة فى هذا المضمار بتأميم تجارة القطن فى عام ١٩٦١ مصحوباً ذلك بالبدء فى تطبيق نظام التسويق التعاونى للقطن وفقاً للأسعار المحددة من قبل الدولة. ولقد تلى ذلك سلسلة من الاجراءات التى من شأنها التوسع فى تطبيق هذا النظام ليشمل مجموعة أخرى من المحاصيل الزراعية. ولقد تباين شكل ودور وحجم التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية لبعض المحاصيل الزراعية حسب نوع المحصول ووزنه النسبى فى تحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها.

يمكن فى هذا المجال تصنيف أشكال ودرجة التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية على النحو التالى : -

أ - إحتكار كامل من قبل الدولة لعملية تسويق الإنتاج

يتم وفقاً لهذا النظام أن تلعب الجمعيات التعاونية والمؤسسات والشركات الحكومية الدور الكامل فى عملية إستلام الإنتاج باكمله ووفقاً للأسعار المحددة من قبل الدولة ويشمل هذا النظام كلا من محاصيل القطن، فول الصويا ، قصب السكر واللآزمة للصناعات المحلية، وتعد الدولة المشترى الوحيد لهذه المحاصيل مع إلتزام الزراع بالأسعار المحددة سلفا من قبل الدولة مع الحظر التام للإتجار فى هذه المحاصيل داخلياً ولذلك تتطابق أسعار التوريد المحددة لهذه المحاصيل مع أسعارها المزرعية. ونظراً للطبيعة الخاصة الذى يتميز بها محصول القطن من حيث مكانته التصديرية فإن

الدولة تلعب أيضاً الدور الرئيسي والوحيد لتجارته الخارجية ولذا فإن السياسة التسويقية له تعتمد على قيام المزارعين (المنتجون) بتوريد كامل إنتاج القطن الزهر إلى الدولة.وتتولى الدولة تحديد أسعار القطن سواء بالنسبة لأسعار الإستلام أو أسعار إعادة الشراء كذلك أسعار التصدير وأسعار البيع للمغازل المحليه . وتقوم الدولة طبقاً لنظام التسويق التعاونى بإستلام القطن الزهر من المنتجين وتحديد أسعار الإستلام.ويتحدد ذلك بقرار من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية فى بداية كل موسم ويظل هذا السعر ثابتا طوال الموسم. وتقوم الدولة بتحديد مبلغ إجمالى لمقابلة مصاريف تحويل القطن الزهر إلى شعر ومصاريف النقل والتأمين وغيرها. وقد كان نتيجة لذلك تحمل الشركات أعباء مالية تزايدت بشكل متتالى وقد قدرت فى عام ١٩٨٢ بنحو ٣ مليون جنيه نظير أعباء التسويق الداخلى. هذا وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة زيادة مستمره فى أسعار البيع للمغازل المحلية بسبب ربط تلك الأسعار بأسعار استلام الأقطان من المنتجين والتى أخذت فى التحرك هى الأخرى خلال تلك الفتره عكس ما كان متبع فى السنوات السابقة حيث كانت أسعار البيع للمغازل المحلية هى نفس أسعار أستلام الأقطان من المنتجين. ولم تكن هناك فروق بين سعر الإستلام من المنتجين ، وتشير تقديرات الهامش التسويقى للقطن وفقاً لتقدير مجلس الشورى رقم (٤) لعام ١٩٨٥ إلى الإرتفاع من نحو ١٠٪ عام ١٩٧٩ إلى نحو ١٦٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢، ويتضمن هذا الهامش التسويقى المصاريف الحكومية وما تتحمله شركات تجارة وتسويق الأقطان من أعباء التسويق .

ب - الإحتكار الجزئى من قبل الدولة لحصص محددة من عملية تسويق الإنتاج

يلتزم المنتجون طبقاً لهذا النظام بالتوريد الإجبارى لحصص محددة من الإنتاج للدولة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والمؤسسات المتخصصة من القطاع العام الحكومى وذلك وفقاً لأسعار محددة من قبل الدولة. وتختلف حصص التوريد الإجبارى حسب نوع المحصول ومناطق إنتاجه تبعاً لدرجة خصوبة وإنتاجية الأرض الزراعية . ويرتبط تطبيق هذا النظام بتوقيع غرامات على المتخلفين عن التوريد قد تتجاوز قيمتها سعر التوريد الإجبارى.ومن أهم الحاصلات التى طبق عليها هذا النظام محاصيل الحبوب (القمح ، الأرز، السمسم، الفول السودانى ، العدس ، الفول البلدى) مما سبب العديد من المشكلات الرئيسية التى تشترك فيها الحبوب عامة وتقلل من كفاءة العمليات التسويقية فى جمهورية مصر العربية أولها إرتفاع نسبة الفاقد الكمى من الحبوب فى المراحل التسويقية ابتداء من المزرعة أو الموانى المصرية وحتى وصولها إلى أيدى المستهلكين وذلك لأسباب عديدة أهمها إنخفاض كفاءة عمليات التجهيز وطاقات التفريغ والنقل والتخزين وعدم إستكمال بعضها .

ثانيا نقص الحوافز السعرية للمنتجين مقابل التوريد لمراكز التجميع الحكومية مما يؤدى إلى نقص الكميات الموردة ونقص المساحات المخصصة سنويا لزراعة الحبوب على الرغم من العقوبات المفروضة على المخالفين .

ثالثا عدم مناسبة الأنماط الإستهلاكية الحالية مع المؤثرات والعلاقات السعرية والاقتصادية الحقيقية .

رابعا عدم الإستفادة من الميزة النسبية فى الانتاج والتصدير لمحصول مثل الأرز على سبيل المثال لعدم وجود النشاط التصديرى المتكامل أو وضوح السياسة التصديرية.ونظراً لإحتكار الدولة لكافة عمليات تسويق الأرز عن طريق وزارة التموين وذلك وفقاً للتشريعات والقوانين المنظمة لعملية

التوريد والتسويق كما يتضمن أيضا النقل - التخزين - التعبئة والتغليف للإستهلاك المحلى إلى جانب العمليات الصناعية (أى ضرب الأرز) لذا إن تكلفة تلك العمليات التسويقية هى التى تتحملها نظير تحديد سعر البيع للمستهلك ، ويلاحظ فى هذا المجال إرتفاع تكاليف تسويق الطن من الأرز المخصوص والممتاز حيث تقدر بنحو ٢٠٪ للأول ونحو ٣٥٪ - ٤٠٪ للثانى) فقد أوضحت البيانات أن تكاليف التسويق من الأرز المخصوص تتراوح ما بين ٢٧٠ - ٣١٤ جنيه / طن في حين تقدر تكاليف التسويق للأرز الممتاز ما بين ٨ - ٥١ جنيه / طن.ويعزى أرتفاع تكاليف التسويق للأرز أساساً إلى ظروف تشغيل شركات المضارب من حيث ضعف الكفاءة الإنتاجية لقدم المعدات وعدم إجراء الصيانه الدورية اختلاف كبير بين الأسعار التى تحددها لجان التسعير المحلية الأمر الذى نتج عنه توجه السلع إلى أسواق الجملة التى ترتفع بها الأسعار مما يزيد من المنافسة على زيادة الأسعار بين المحافظات للحصول على إحتياجاتها من تلك الأصناف ، وتلك الأسعار التى تحددها اللجان المحلية لايتقيد بها عادة تجار التجزئة خاصة فى حالة الندرة النسبية لبعض أصناف الخضر والفاكهة لإعتبارات الموسمية ، هذا وتصدر اللجان المحلية بالمحافظات قائمة أسبوعية للأسعار يحدد بها سعر الجملة والتجزئة مما يؤدى إلى وجود فرصة كبيرة لتجار الجملة لمساومة المنتجين. وهذا يتضح جليامن بيانات الهوامش التسويقية للخضر والفاكهة فقد تراوحت نسبة الهامش التسويقى للبطاطس مثلاً ما بين نحو ٥٣٪ ، نحو ٧٠٪ وللبصل ما بين ٨٦٪ - ١٢٢٪ وللطماطم ما بين نحو ٣٣٪ - ٦٢٪ وذلك خلال (١)

---

(١) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٤٨) - فبراير ١٩٩٠.

النصف الأول من الثمانينات . ويعزى إرتفاع الهوامش التسويقية لمحاصيل الخضر والفاكهة بصفه عامة إلى قيام التجار بتوفير قروض وتسهيلات إئتمانية للمنتجين من خلال السلفيات التى يوفرونها لهم خلال المرحلة الإنتاجية مقابل إستلام إنتاجهم الأمر الذى يعتبر نوعاً من أنواع الإحتكار لصالح التجار. كما أن زيادة المسارات الوسيطة والمسالك المتعددة فى تجارة الخضر والفاكهة يؤدى أيضا إلى ارتفاع تكلفة التسويق وبالتالى الهامش التسويقى مما يؤثر مباشره على إرتفاع أسعار المستهلك الذى يتحمل تلك الزيادة . هذا بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الفاقد من هذه المحاصيل خلال عملية الجنى والتسويق. وهناك أنواع أخرى من المحاصيل التى يتم تحديد أسعارها وتسويقها وفقا لنظام السوق الحر دون تدخل أو توجيه من الدولة مثل محاصيل الأعلاف والترمس والحمص والشعير والأذره الرفيعه .

ج - التسويق التعاونى

تقوم بعض الجمعيات المتخصصة مثل جمعية منتجى البطاطس وجمعية الخضر والفاكهة وفقا لهذا النظام بتسويق بعض المحاصيل أختياريا عن طريقها وإن كان ذلك يتم على نطاق ضيق وبكميات محددة غالباً ما تخصص من إجل التصدير. ويتم فيها تحديد السعر وفقا لقوى السوق، كما تتولى نفس الجمعيات التعاونية توفير مستلزمات الأنتاج اللآزمة للمحاصيل المتعاقد عليها للتسويق إلى جانب تقديم تسهيلات إئتمانية لأعضائها .

ولقد أدت هذه السياسة الى مجموعة من التغيرات تمثلت فى التزايد المستمر فى المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية المستديمة (القصب - الفاكهة) وارتفاع وزنها النسبى فى اجمالى الرقعة الإرضية المنزرعة. وقد صاحب ذلك تناقص مستمر فى الوزن النسبى للمساحة الأرضية المنزرعة

بالمحاصيل الحقلية الأخرى الموسمية وكذا التناقص الذى أخذ إتجـــاه عـــام فى المساحة المنزرعة قطنا وفى الوزن النسبى لإجمالى المساحة المحصوليـــة الصيفية وأيضا التزايد المستمر فى المساحة المنزرعة بالأرز وذلك خـــلال السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٤ إلا أن هذا الإتجاه أخذ إتجاهاً عكسياً خلال الفتـــرة التالية للفترة السابقة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ حيث تناقصت المساحات المنزرعة منـــه كما وتناقصت أيضا المساحة المنزرعة بمحصول الأذره (الشامية والرفيعـــة) وذلك خلال الفتره ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ مع تغير الإتجاه أيضا خلال الســـــنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ حيث زادت المساحة المنزرعة وإن عادت للإنخفاض خـــلال السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ . وقد لوحظ أيضا تزايد المساحات المنزرعـــة بمحصول الفول السودانى والسمسم (محاصيل زيتية) خلال الفترة ١٩٥٥ـ١٩٦٤ إلا أنها تناقصت بعد ذلك . وقد تزايدت المساحة المنزرعة بالخضروات الشتوية والصيفية أيضا خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٧ وقد أخذت إتجـــاه متزايد سريع فيما تلى ذلك من سنوات ، وفيما يخص محصول القمح فقـــد كان أثر السياسات التسويقية المتبعة فى الفتره مـــن ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩ أن أعطت إتجاه عام متناقص فى المساحة المنزرعة قمحاً فى حين أثمـــرت السياسات التسويقية المتبعة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ الثبات النســـبى فى المساحة المنزرعة مع تناقص فى المساحة المنزرعة قمحاً خلال الفتـــرة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ فى حين أثمرت أيضا سياسة التحرر من التوريد الإجبـــارى والسياسات التسويقية المصاحبه لها خلال الفترة التى تلت السنوات ١٩٨٧ـ ١٩٨٨ إلى زيادة المساحات المنزرعة قمحاً ـ أما عن مجموعة المحاصيـــل البقولية (فول ـ عدس) فقد كان أثر السياسات التسويقية عليهـــا واضحاً فى تزايد المساحات المنزرعة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤ ثـــم التناقص المستمر خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩. وقد أخذت تـــلك

المساحات المنزرعة فول وعدس إلى الزيادة التدريجية خلال السنوات التى تلت الثمانينات نتيجة للسياسات التسويقية الجديدة .

ونخلص مما سبق بأن الزيادة الحادثة فى مساحات بعض المحاصيل الزراعية المستديمة المتمثلة فى محاصيل الفاكهة والقصب ، وكذلك المساحات المنزرعة بالمحاصيل الموسمية من خضروات وأعلاف ومجموعة المحاصيل الموسمية الأخرى كان نتيجة طبيعية للسياسات الستويقية المتبعة تجاه تلك المحاصيل والتى تواكبت مع خروج تلك المحاصيل عن دائرة تدخل الدولة فى تحديد المساحة المنزرعة بها والتى تركت لتخضع لتأثير قوى السوق في تحديد المساحات التى تزرع منها سنوياً،وقد جاء ذلك على حساب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الحقلية الأخرى والتى تدخل فى نطاق دائرة تدخل الدولة والتى شملتها السياسات التسويقية السابق الإشارة إليها، وهو ما حذى بالدولة إلى تحريم التوسع فى مساحات الفاكهة فى الأراضى القديمة فى السنوات الأخيرة مع تحريم زراعة قصب السكر فى مناطق الوجه البحرى الخارجه عن نطاق مناطق إنتاجه بغرض التصنيع فى حين قصرت زراعة الفاكهة على مناطق الأراضى الجديده فى نفس الوقت الذى إتجهت فيه السياسات التسويقية إلى تشجيع التوسع فى زراعة القمح على حساب مساحات الأعلاف ،وعموما يمكن القول أن السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية القائمة على إحتكار الدولة والتوريد الإجبارى قد أدت إلى تحمل الدولة لأعباء كبيرة فى توفير الخدمات التسويقية المطلوبة وما صاحب ذلك من محدودية الإستثمار الخاص فى هذا المجال بإستثناء خدمات النقل، وباستثناء السنوات الأخيرة التى شهدت توسعاً فى مجال الإستثمار

فى حفظ وتبريد الأغذية والفرز والتدريج والتعبئة . وقد أثمرت أيضا مجموعة السياسات التسويقية السابق الإشارة إليها فيما عدا السنوات الأخيرة إلى إرتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الزراعية بمعدلات تفوق تأثير معدلات نمو الإنتاج المحلى مما إنعكس فى النهاية إلى تناقص درجة الإكتفاء الذاتى. وقد إتضحت معالم السياسة التسويقية الجديدة واتجاهاتها المستقبلية عن طريق إتباع مجموعة من المتغيرات الناشئة عن تحريك أسعار توريد بعض المحاصيل الرئيسية مثل الأرز - القمح - القطن - وكذا إلغاء حصص التوريد الإجبارى لأكثر من ١٢ محصول وجعله إختياريا مع توفير توريد للراغبين تضمن حد أدنى للدخول المزرعية مما يشجع على زراعتها وقد أثمرت تلك السياسة عن ظهور بعض النتائج الإيجابية الحالية .

(ـ ٤) السياسة الإئتمانية الزراعية

نظراً لما يتسم به القطاع الزراعى من سمات مميزة من حجم سيادة الملكية الفردية وإنتشار الحيازات الزراعية القزمية مما يعتبر قيداً على التوسع فى المدخرات الفردية للمزارعين نتيجة لضآلة دخولهم أو ضعف امكانياتهم المالية ساعد كل ذلك على عدم القدرة على تحويل نشاطهم الإنتاجى والإستثمارى فى المجال الزراعى . ولقد انحصرت مصادر التمويل على مر السنوات السابقة على مجالين هما مجموعة ملاك الأراضى الكبار والتجار و بنوك التنمية والإئتمان الزراعى باعتبارها البنوك المتخصصة فى هذا المجال . وان كان دور الأفراد يعد ضئيلاً وينحصر عادة فى حاصلات الخضر والفاكهة على وجه الخصوص. ولقد تنبهت السياسة الزراعية إلى ذلك حيث إستهدفت تطوير السياسة الإئتمانية من حيث توفير مصادر إقراض ومنحها تسهيلات إئتمانية بشروط ميسرة وقد بدأت بعض

البنوك التجارية والإستثمارية فى منح بعض القروض إلى للنشاط الزراعى وذلك فى السنوات الأخيـــــــرة ، ويعد ذلك الدور محدود أيضا بالنسبة لأجمالـــى حجم القروض التى قدمت عن هذا الطريق وبذلك يظل الدور الأكبر والرائـــد لبنك التنمية والإئتمان الزراعى ، حيث بلغ نصيب قطاع الزراعة من قـــروض الجهاز المصرفى خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ نحو ٧٪ فقط ويعنى ذلـــك أن النصيب النسبى الأكبر من القروض قد ذهب إلى قطاعات الصناعة والتجـــارة والخدمات ـ أيضا يلاحظ من البيانات المتاحة بالجدول رقم(١-٨)أن دور بنوك الإستثمار فى تمويل عمليات التنمية بالقطاع الزراعى بلغ نحو ٨ر١٪ خـــلال نفس الفترة على الرغم من إرتفاعها بشكل كبير فى كل من قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات . أما بالنسبة للبنوك المتخصصة التى يأتى فى مقدمتهـــا بنك التنمية والإئتمان الزراعى بلغت نسبة القروض التى قدمتها للقطـــاع الزراعىيقـــــدر بحوالى ٤١٪ من اجمالى القروض التى قدمت خـــــلال ٨١ ـ ١٩٨٧ وذلك مع تدنى نسبة إستفادة القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من تركيز نشاط بنوك التنمية والإئتمان الزراعـــــى فى القروض العينية والنقدية قصيرة الأجل والتى تمول الأنشطة الإنتاجيـــة الزراعية . إلا أنه أيضا لعب دوراً كبيراً فى تمويل أنشطة الإستثمـــار فى القطاع الزراعى حيث يساهم بما يقرب من ٧١٪ من اجمالى حجم القـــروض الممنوحة لمشروعـات الأمن الغذائى والتصنيع الزراعى خلال الســـــنوات السابقة لعام ١٩٨٥ على حين ساهم بنك مصر بنحو ٤ر١٢٪ منها بينمـــــا بلغت مساهمات باقى البنوك نحو ٤ر١٦٪ منها.

هذا وقد تطور حجم وهيكل القروض الممنوحة لقطاع الزراعة عن طريق البنوك المتخصصة (التنمية والإئتمان الزراعى) بشكل يساير أهداف خطة التنمية الزراعية حيث إزدادت قيمة القروض المقدمة عن طريق هذه البنوك من نحو ٣ر٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى نحو ٥ر١١٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤/٨٣ ثم إلى ٢٠١٣مليون جنيه فى عام١٩٨٧، وذلك لمقابلة الإحتياجات المتزايدة لتمويل الأنشطة الانتاجية الزراعية فى ضوء إرتفاع تكاليف الانتاج بها.

ولقد جاءت الخطة الخمسية الأولى (١) بسياسة إئتمانية زراعية تهدف إلى توفير التمويل اللآزم لمقابلة إحتياجات التنمية الزراعية والتى ظهرت فى إستمرار بنوك التنمية والإئتمان الزراعى بالقيام بدوره فى مجال الإقراض قصير الأجل. مع تطويره من أجل التوسع فى الاقراض متوسط وطويل الأجل لتمويل الإستثمارات اللآزمة لمشروعات التنمية الزراعية المستهدفة، كما تبلورت تلك السياسة فى منح القروض الزراعية بأسعار فائدة تبلغ ١٢ ٪ سنويا كحد أقصى شأنها فى ذلك شأن القطاعات الصناعية حيث تراوحت ما بين ١٢ - ١٥ ٪ سنويا لقطاع الخدمات ، نحو ١٦ ٪ سنويا حكد أدنى ودون التقيد بحد أقصى لقطاع التجارة.

ولقد قامت سياسة الائتمان الزراعى آنذاك على أساس التمييز فيما بين الأنشطة الزراعية المختلفة من حيث الشروط التى تمنح بمقتضاها القروض سواء من حيث أسعار الفائدة أو أجال السداد وفترات السماح ونوعية الضمانات المقدمة، حيث حددت الفائدة على القروض قصيرة الأجل بنسبة تتراوح ما بين ٥ر٢ - ٦ ٪ حسب نوع المحصول والقرض المطلوب على أن تسدد خلال ٦ شهور على الأكثر

---

(١) عبدالقادر دياب - السياسة الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، مذكرة داخلية رقم (٨٩٥) ، معهد التخطيط القومى - ابريل ١٩٩٠.

وبضمان المحصول .

أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل فتمنح بضمان عقارى ، بسعر فائدة نحو ٨٪ سنويا بالنسبة للميكنة الزراعية ، أما بالنسبة لباقى القروض الإستثمارية متوسطة الأجل فحددت أسعار الفائدة عليها بواقع ١٤٪ سنويا على أن يسترد المقترض ٥ر٪ فى حالة السداد فى تاريخ الإستحقاق . ولقد ترك لكل بنك من بنوك المحافظات جدولة الدين وتحديد فترات السماح إن وجدت طبقاً لظروف كل محافظة . أما بالنسبة للقروض طويلة الأجل والخاصة باستصلاح الأراضى الجديدة فحددت أسعار الفائدة عليها بواقع ٤٪ بالاضافة إلى ٧ر٪ كمصاريف بنكيه كما حدد حجم القرض بما يعادل ٦٥٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروع ، مع فترة سماح تبلغ نحو ٣ سنوات (١).

ولقدُ كان نتيجة لما سبق فى تحديد سعر الفائدة بسعر أعلى عن ما سبق ذكره لأنشطة الانتاج الحيوانى والميكنة الزراعية، حيث حددت أسعار الفائدة على قروض تسمين الماشية بواقع ١٣٪ بالإضافة إلى ١٪ كمصروفات بنكيه بعد أن كانت تحدد بواقع ٦٪ ، كما حددت أسعار الفائدة على قروض الميكنة الزراعية بواقع ١١ - ١٦٪ حسب نوع الآله الزراعية. ولقد حددت التسهيلات الإئتمانية التى إشتملت عليها سياسة الإئتمان الزراعى للفئات الحائزة للأراضى الزراعية من ملاك ومستأجرين والجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها، وأصحاب المشروعات الزراعية والأمن الغذائي والتصنيع الزراعي .

---

(١) عبدالقادر دياب (آخرون) - مشروع الاقتراض التعاونى فى محافظة الإسماعيلية - الجمعية التعاونية المركزية لمحافظة الإسماعيلية ، ١٩٨٩.

جدول رقم (١-٨)تطور أرصدة القروض المقدمة لقطاع الزراعة حسب البنوك المقدمة لها
خـــلال الفتـــــرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧

بالمليون جنيه

السنة / البيان	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		متوسط الفترة
	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	٪
البنوك التجارية	٩٠	٣٦	١٧٤	٣٦ر٨	٢٣٤	٣٤ر٢	٣٣٦	٣٠	٣٩١	٢٩ر١	٤٨١	٢٤ر٧	٥٦٠	٢١ر١	٣٠ر٣
بنوك الإستثمار	٤	١ر٦	١٢	٢ر٥	١٧	٢ر٥	٤١	٣ر٧	٤٦	٣ر٤	٦٢	٣ر٢	٨٣	٣ر١	٢ر٩
البنوك الزراعية المتخصصة	١٥٦	٦٢ر٤	٢٨٧	٦٠ر٧	٤٣٤	٦٣ر٣	٧٤٤	٦٦ر٣	٩٠٣	٦٧ر٥	١٤٠٦	٧٢ر١	٢٠١٣	٧٥ر٨	٦٧ر٨
إجمالى	٢٥٠	١٠٠	٤٧٣	١٠٠	٦٨٥	١٠٠	١١٢١	١٠٠	١٣٤٠	١٠٠	١٩٤٩	١٠٠	٢٦٥٦	١٠٠	١٠٠

المصدر :

البنك المركزى المصرى، النشرة الإقتصادية ، أعداد ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧ .

ويتضح مما سبق أن الجهاز المصرفى لايزال قاصراً على آداء دوره تجاه قطاع الزراعة وذلك على الرغم من إزدياد حجم القروض المقدمة لهذا القطاع والذى لم يفى بعد بالحاجة والدور المطلوب آداؤه حيث لايزال هناك هوه كبيرة لابد من تغطيتها وذلك للوفاء بما تقدمه الدولة إلى الإستصلاح والذى يحتاج إلى إستثمارات ضخمة والذى هو هدف من الأهداف الإستراتيجية للبنية الزراعية بوجه عام ونود أن نشير فى هذا المجال بتراجع دور البنوك التجارية والاستثمارية فى إعطاء القروض لهذا القطاع .

ومن خلال ما سبق يتبين أن الجهاز المصرفى المسئول عن تنفيذ السياسة الإئتمانية لايزال قاصراً عن آداء الدور المنوط له تجاه قطاع الزراعة وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى حجم القروض المخصصة لهذا القطاع فى السنوات الأخيرة حيث لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب فى إعطاء دفعة قوية لمجالى التنمية الزراعية (أفقية - رأسية) والتى يجب أن تتزايد بشكل يسمح بسد الفجوه الغذائية .

وبتحليل الدور الذى لعبه الجهاز المصرفى فى مجال قطاع الزراعة والمساهمات التى ساهم بها خلال سنوات الدراسة لوحظ تدنى ذلك الدور الذى تلعبه البنوك التجارية فى إعطاى القروض لهذا القطاع وذلك على الرغم مما أوكل إليها من الخطة القومية للدولة من دور رائد يجب أن تلعبه تجاه التوسع الأفقى وذلك مقارنا بما قدمته البنوك المتخصصة أو من بنوك الإستثمار حيث لوحظ تحيز تلك النوعية من القروض إلى

قطاعات الخدمات والتجارة وإن كان يرجع ذلك إلى ظروف تلك الفترة من إنخفاض سعر الفائدة وعدم قدرته على توجيه تلك القروض توجيهاً سليماً. وظل ذلك الوضع قائماً حتى يوليو ١٩٨٢ بداية إستخدام أسلوب متميز بين القطاعات المختلفة بإستخدام سعر الفائدة حيث تم خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية عنها عن القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والتجارة - وأيضا أستخدم التميز حسب مدة القرض داخل كل قطاع من القطاعات الإنتاجية . ولانستطيع الحكم على مدى كفاءة تلك الأدوات المستخدمة لتعديل مسار السياسة الإئتمانية حيث تحتاج إلى فترة طويلة. هذا وقد لوحظ أيضا عدم قدرة الجهاز المصرفى على إجتذاب مدخرات قطاع الزراعة، حيث بلغ متوسط رصيد ودائع قطاع الزراعة لدى الجهاز المصرفى خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٧ نحو ٨ر٣٪ من اجمالى ودائع القطاعات الإقتصادية فى حين بلغ نفس الدعم قيماً أعلى من ذلك بكثير جداً فى بقية القطاعات . هذا وقد لوحظ أن البنوك المتخصصة قد لعبت الدور الأكبر فى تعبئة مدخرات قطاع الزراعة هذا إذا ما قورن بدورها بالنسبة للقطاعات الأخرى أو بدور الجهاز المصرفى ككل تجاه قطاع الزراعة أو دور البنوك التجارية وبنوك الاستثمار فى هذا المجال حيث بلغ متوسط نصيب أرصدة ودائع قطاع الزراعة كمتوسط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ حوالى ٨ر٣٪ لدى الجهاز المصرفى . وقد لوحظ تدنى دور البنوك المتخصصة فى تعبئة مدخرات قطاع الزراعة سنة بعد أخرى وذلك بخلاف عام ١٩٨٤ لظروف خاصة بتلك السنه. وقد لعب البنك الرئيسي للتنمية

والإئتمان الزراعى دوراً كبيراً فى مجال تطبيق السياسة الإئتمانية الخاصة بالإقراض فى قطاع الزراعة حيث تطور حجم القروض المقدمة خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ بمعدل يصل إلى نحو ٣١٩ر٤٪ مما يؤكد على التطبيق الايجابى للسياسة النقدية تجاه قطاع الزراعة.

ويتضح لنا مما سبق أن الدور الذى لعبه الجهاز المصرفى والبنوك المتخصصة والتجارة لايزال قاصراً فى تحقيق أهداف السياسة الإئتمانية سواء من الناحية التمويلية أو تعبئة مدخرات هذا القطاع ولاتزال هناك خطوات واسعة لابد من السير فيها للنهوض بالدور الذى تلعبه تلك السياسة فى تحقيق كفاءة قطاع الزراعة.

١ - ٥ سياسة التوسع الزراعى الأفقى (استصلاح الأراضى)

لقد بدأت سياسة إستصلاح الأراضى تأخذ شكلها الفعال إعتباراً من بداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) فقد قدر متوسط معدل الإستصلاح السنوى خلال تلك الخطة نحو ١٠٧ر٢٨ألف فدان/سنويا . وقد قدمت الخطة الخمسية الأولى مساحة اجمالية مستصلحة تقدر بحوالى ٥٣٦ر٤ ألف فدان مقسمة على سنوات الخطة المختلفة . ويوضح الجدول (١ - ٩) تطور المساحة المستصلحة من الأراضى خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤).

هذا وقد جاءت الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) واستمر فيها معدل الإستصلاح السنوى فى التدهور التدريجى حيث بلغ متوسط المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية الثانية نحوا يقدر بحوالى ٤٥ر٤٩ ألف فدان سنويا وقد ساهمت تلك الخطة باجمالى مساحة مستصلحة تقدر بحوالى ٧ر٢٩٦ألف فدان مقسمة على سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧١/٧٠) مما يشير إلى سوء حالة وسياسة إستصلاح الأراضى خلال تلك الفترة . ويوضح الجدول رقم (١ -١٠) تطور المساحات المستصلحة خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠ / ١٩٧١)٠

هذا وقد أضيف إلى المساحات السابق إستصلاحها خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية نحو ٢١ ألف فدان تم إستصلاحها خلال عام ١٩٧١/٧٠ وذلك بخلاف ما تم إستصلاحها قبل بداية الخطة الخمسية الأولى حيث بلغ جملة المستصلح قبلها نحو ٨ر٧٨ ألف فدان .

وفى السنوات التى تلت عام ١٩٧١/٧٠ لم تكن هناك معالم واضحة لسياسة إستصلاح الاراضى وذلك حتى بداية الثمانينات حيث توقفت خطط الإستصلاح أو كادت حيث بلغ جملة ما تم إستصلاحه خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٩/٧٨ نحوا يقدر بحوالى ٩ر١٥ ألف فدان، ثم أعيد مرة أخرى بمتوسط سنوى يبلغ نحو ٩٩ر١ ألف فدان خلال الفترة نشاط إستصلاح الأراضى إعتباراً من عام ١٩٧٩/٧٨ تدريجيا حيث بلغت المساحة المستصلحة خلال تلك السنه حوالى ٤٥ر٣ ألف فدان . ثم أخذت المساحات المستصلحة فى الزيادة التدريجية حيث تم إستصلاح حوالى ٧٦ر٤ ألف فدان خلال عام ١٩٨٠/٧٩ إزدادت بعد ذلك لتصل إلى حوالى ٣٥ر٣٥ ألف فدان عام ١٩٨١/٨٠ ثم زادت فى العام التالى ١٩٨٢/٨١ زيادة كبيرة نسبياً بلغت حوالى ٤٣ر٨٤

جدول رقم(١- ٩)تطور المساحات المستصلحة خلال الفترة
١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٨٦/١٩٨٧

البيان	السنة	المساحات المستصلحة بالألف فدان
	٦٠ - ١٩٦١	٣ر٢٨
	٦١ - ١٩٦٢	٤ر٨٩
	٦٢ - ١٩٦٣	٣ر١٢٢
	٦٣ - ١٩٦٤	٤ر١٥٩
	٦٤ - ١٩٦٥	١٣٧
جملة الخطة الخمسية الأولى		٤ر٥٣٦
متوسط المساحة المستصلحة خلال الخطة الخمسية الأولى .		٢٨ر١٠٧
	٦٥ - ١٩٦٦	٧ر١١٩
	٦٦ - ١٩٦٧	٩ر٥٥
	٦٧ - ١٩٦٨	٣٤
	٦٨ - ١٩٦٩	١ر٤٥
	٦٩ - ١٩٧٠	٢١
	٧٠ - ١٩٧١	٢١
جملة الفترة الثانية		٧ر٢٩٦
متوسط المساحة المستصلحة خلال الفترة الثانية		٤٥ر٤٩
جملة الفترة الثالثة	٧٢ - ١٩٧٩	٩ر١٥
متوسط المساحة المستصلحة خلال الفترة الثالثة		١ر٩٩

تابع جدول رقم (١-٩) تطور المساحات المستصلحة خلال الفترة
١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٨٦/١٩٨٧

البيان	السنه	المساحات المستصلحة بالألف فدان
متوسط المساحة المستصلحة خلال الفترة		١ر٩٩
فترة ما بعد ١٩٨٠	١٩٨٠/٨١	٣٥ر٣٥
	١٩٨١/٨٢	٨٤ر٤٣
جملة الفترة ما بعد ١٩٨٠		١١٩ر٧٨
متوسط الفترة ما بعد ١٩٨٠		٥٩ر٨٩
فترة الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨٣	٥٧ر٩
	١٩٨٣/٨٤	٨٣ر٧
	١٩٨٤/٨٥	١٤٥ر٣
	١٩٨٥/٨٦	١٧٥ر٧
	١٩٨٦/٨٧	١٧٤ر١
جملة فترة الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦		٦٣٦ر٧
متوسط فترة الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦		١٢٧ر٤٣

المصدر :

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة وأستصلاح الأراضى .

ألف فدان وذلك نتيجة لمساهمة العديد من المؤسسات والشركات العامة والخاصة وكذلك الأجهزة المحلية والأفراد وكانت أبرز صور ذلك التعاون والجهود المشتركة فى المساحات المستصلحة بالصالحية، ومديرية الشباب ، وغرب النوبارية وتوضح كلاً من الجداول أرقام(١-٩، ١-١٠) كافة جهود الاستصلاح التى تمت خلال الفترة من عام ١٩٧٩/٧٢ إلى عام ١٩٨٢/٨١ حيث يتضح من استعراض الجداول السابق الإشارة إليها إلى أن أجمالى المساحات التى تم إستصلاحها - إضافتها إلى الأراضى القديمة نحواً يقدر بحوالى ٩٦٨ر٧٨ ألف فدان .

أما بالنسبة لسياسة الدولة فى مجال ادارة تلك الأراضى المستصلحة فلم تكن هناك سياسة واضحة حيث قامت الدولة خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٦٢ بإدارة معظم تلك الأراضى وزراعتها على الذمه مع توزيع نسبة من الأراضى الصغيرة والأقرب على بعض المزارعين في بعض المناطق.ثم أخذت الدولة توسع طرق إستغلالها واستزراعها لتلك الأراضى بمعرفتها خلال الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٧ مع تأجير أو توزيع بعض المساحات المتناثرة لإستغلالها بمعرفة المزارعين حتى أنشأت مؤسسة إستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة لتقوم بأعمال الإستزراع وإزداد نشاط الدولة فى تلك المرحلة حتى أعدت خطة فى عام ١٩٧٦ للتوسع فى قاعدة الملكية الفردية - وتوزيع الأراضى التى يتم إستصلاحها على خريجى الجامعات وأسر الشهداء ثم أنشئت فيما بعد الشركات الزراعية بهدف إقامة بعض المشروعات ذات الطبيعة الخاصة من خلال تخصيص مساحات لها من الأراضى التى يتم إستصلاحها مثل شركات البذور المحسنة بغرب النوبارية (نوباسيد) ، مشروع بنجر السكر فى شمال ووسط الدلتا

جدول رقم (١-١٠) توزيع المساحات المستصلحة خلال
الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨١ /١٩٨٢

المساحات المستصلحة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٣/١٩٧٢		المساحات المستصلحة خلال الفترة ١٩٧٩/١٩٧٨ - ١٩٨٢/١٩٨١	
الجهة المنفذة	المساحة بالألف فدان	الجهة المنفذة	المساحة بالألف فدان
١ - الاصلاح الزراعى	٢ر٧٢	١ - أجهزة التعمير	٩٠٠ر
٢ - وزارة الزراعة	٧ر٦٤	٢ - محافظات	١ر٧٠٠
٣ - شركات زراعية	٣ر٢٠٣	٣ - المقاولون العرب	٥٦ر٥٠٠
٤ - مشروعات مشتركة	٤ر٧٣	٤ - شركات أستثمارية	٣ر٥١٠
٥ - محافظات	٦ر٢٣	٥ - شركات أستصلاح	١ر٥٠٠
٦ - توزيع على منتفعين وتمليك	٦ر٣٢٠	٦ - توزيع على المنتفعين	٧ر٠٠٠
٧ - توزيع على خريجين	٨ر٣٠	٧ - بيع بالمزاد	١٥ر٢٥٠
٨ - مباع للأفراد	٣ر٤٦	٨ - لم يتم التصرف فيها بعد	٣٦ر٩٢٠
٩ - جمعيات	٦ر١٣		
١٠ - أجهزة تعمير	٩ر٥٨		
١١ - إعادة أستصلاح	- ر٣		
١٢ - هيئة الأوقاف	١ر١		
١٣ - مصلحة الأملاك الأميرية	٢ر		
١٤ - النصر للملاحات	٦ر		
١٥ - أخرى	٤ر٥		

المصدر : -

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، تقرير لجنة حصر المساحات المستصلحة منذ عام ١٩٥٢ .

ومشروع الأنتاج الحيوانى بمنطقة النهضة ويوضح الجدول رقم (١ - ١٠)توزيع المساحات التى تم إستصلاحها خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٢/٨١ ما بين الجهات والهيئات والأفراد المستفيدين .

ونتيجة لضعف معدلات الإستصلاح السابق الإشارة إليها والتوسع الكبير فى الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة عدد السكان لم يستطع الإنتاج المحلى الوفاء بالإحتياجات الضرورية الغذائية مما ضاعف من زيادة الفجوة الغذائية فى العديد من الحاصلات الزراعية الرئيسية مما إستوجب ضرورة السير بخطوات أسرع فى هذا المجال وألقى ذلك عبئا كبيراً على الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

مع بداية الخطة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ بدأت تتضح معالم رئيسية لمشاركة القطاع الخاص تنظيماته المختلفة وذلك للوفاء بحجم الأهداف المطلوب تحقيقها وكذا كبر حجم المتطلبات الإستثمارية والإدارية اللآزمة لها ولقد أنطوت السياسة العامة للإستصلاح خلال هذه الخطة على تحديد مجموعة من الأهداف الواضحة والتى تمثلت فى ضرورة إستصلاح واستزراع مساحة تقدر بحوالى ٢ر٨ مليون فدان كهدف طويل الأجل تسعى لتحقيقه حتى نهاية القرن الحالى وذلك مع الأخذ فى الإعتبار الموارد المائية المتاحة وتوقعاتها المستقبلية خلال تلك الفترة . ولقد تحددت أهداف الخطة الخمسية (٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) ببدأ برنامج زمنى لتنفيذ أعمال البنية الأساسية العامة فى كل من مناطق سيناء الساحل الشمالى الغربى - شرق الدلتا - وسط الدلتا - غرب الدلتا - الوجه القبلى - الصحراء الغربية على النحو الموضح بالجدول رقم(١-١١) والذى

جدول(١ - ١) مساحات البنية الأساسية بالخطة
الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٧

المساحة بالفدان

المشروع		الأجمالى
أولاً : - سيناء		
- العريش والقاع		١٠٠٠
- البحيرات المره		٥٢٧٠
- ميت أبو الكوم		٥٠٠٠
	جملة سيناء	١١٢٧٠
ثانيا : الساحل الشمالى الغربى :		١٠٠٠٠
ثالثا : شرق الدلتا :		
- الخطارة		١٠٠٠
- دمسيس		٣٠٠٠
- عزبة البرج		—
- جنوب وشمال الحسنية		٨٠٠٠
- المطرية السلام		٢٠٠٠
- الشباب والصالحية		٩٠٠٠
- صحراء الصالحية		٢٠٠٠
- المنايف		٤٧٥٠
- العادلية		٢٧٢٠
- مناطق متفرقة		٧٨٢٣
	جملة شرق الدلتا	٤٠٢٩٣
رابعا : وسط الدلتا		
- بلطيم والخاشعة		٥٠٥٠
- حفير شهاب الدين		٣٢٥٠
- البرلس		١٥٠٠
- السنانيه وأم دنجل		٢٩٠٠
- أبو ماضى وكلابش		٣٧٧٥
	جملة وسط الدلتا	١٦٤٧٥

تابع جدول رقم (١ - ١)

المساحة بالفدان

المشروع	الاجمالى
خامسا : غرب الدلتا :	
- غرب النوبارية	٥٢٣٠٠
- البســـتان	٥٠٠٠٠
- بنجر السكر	١٩٠٠٠
- التخصصيه	٧٨٠٠
- الفالوجا	٥٠٠٠
- مناطق متفرقة	٥٨٨٣
جملة غرب الدلتا	١٣٩٩٨٣
سادسا : الوجه القبلي : -	
- الصف وغمازه	١٢٠٠٠
- شرق بحر وهبى وقبلى قارون	٥٢٠٠
- شرق أسيوط	٥٠٠٠
- أولاد طوق شرق	٩٠٠٠
- المراشده	٢١٠٠
- وادى خريت	٣٥٢٥
- شواطىء بحيرة السد العالى	١٠٠٠
- مناطق متفرقة	٤٨٤٥
جملة الوجه القبلي	٤٢٦٧٠
سابعا : الصحراء الغربية :	
- الفرافرة وابو منقار	١٣٥٠
- الخارجة (باريس والشركات)	٢٢٠
- سهل الزيات	٦٠٠
جملة الصحراء الغربية	٢١٧٠
الاجمالى العام	٢٦٢٨٦١

المصدر :

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - مكتب رئيس الهيئة - بيان مساحات البنية الأساسية الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ - مرفـــق رقم (١) بيانات غير منشورة .

يوضح توزيع مساحات البنيه الأساسية التى تمت خلال تلك الخطة موزعة على المناطق المختلفة وبإجمالى قدرة ٢٦٢٨٦١ فدان - كما ساهمت الخطة بإستصلاح ما يقرب من ٥٨٠٣٨ فدان عن طريق مساهمة الأفراد والجمعيات وكذا الشركات قامت أيضا بإستصلاح نحو ١٣١٧٧٠ فدان . ويبين الجدول(١ - ١٢) إجمالى المساحات المستصلحة خلال الخطة الخمسية ١٩٨٢ - ١٩٨٧ عن طريق الشركات والأفراد والجمعيات تبعا للمناطق المختلفة وبإجمالى قدرة ١٨٩٨٠٨ فدان خلال تلك الخطة .

هذا ولقد حددت الدولة مجموعة من الأولويات لتنفيذ مشروعات إستصلاح واستزراع تلك المساحات المحددة فى الخطة الخمسية (١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) بحيث أعطت الأولوية الأولى لإستصلاح الأراضى الجديدة المتاخمة للأراضى القديمة والأراضى التى بدأت أعمال إستصلاحها قبل الخطة الخمسية محل الدراسة والتى تتميز بقربها أو توافر مشروعات البنية الأساسية بها من مصادر رى وصرف وكهرباء وطرق عمومية ومرافق ومشروعات الخدمات بغرض تقليل تكاليف مشروعات الإستصلاح والإستزراع . على أن يتم ترتيب أولويات الإستصلاح وفقاً لنتائج الحصر التصنيفى للتربة بها ومصادر مياه الرى مع إعطاء التربة الجيرية أولوية أولى مع عدم التوسع فى إستصلاح الأراضى الطينية الملحية التى يعتمد الإستصلاح والإستزراع بها على مياه المصارف حتى لايؤثر ذلك على قوام التربة وخصوبتها .

كما وأستندت سياسة إستصلاح الأراضى خلال تلك الخطة على مجموعة من الأدوات والسياسات فى سبيل تحقيق أهدافها وكانت خطوطها العامة تتمثل فى أن تتولى الدولة المسئولية فى تزويد المناطق المقترح إستصلاحها

جدول(١ - ١٢) مساحات الأراضى المستصلحة فى الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢

بالفدان

المشروع	المساحات المستصلحة خلال الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢	
	شركات	افراد وجمعيات
أولا : سيناء وشرق القنال : -		
- العريش	٨٠٠	—
- شرق البحيرات	٤٠٠٠	١٢٥٠
- ميت أبو الكوم	٥٠٠٠	—
الاجمالى	٩٨٠٠	١٢٥٠
ثانيا : شرق الدلتا : -		
- الخطاره	١٠٠٠	—
- شركة رمسيس	٢٠٠٠	—
- سهل الحسينيه	—	٨٠٠٠
- المطرية / السلام	—	٢٠٠٠
- الصالحيـــة	٩٠٠٠	—
- صحراء الصالحية	—	٢٠٠٠
- المنايف	—	١٠٠٠
- العدلية	—	٢٧٢٠
- مناطق متفرقه	—	٧٦١٣
الاجمالى	١٢٠٠٠	٢٣٣٣٣
ثالثا : وسط الدلتا : -		
- الخاشعة	٣٢٠٠	—
- حفير شهاب الدين	٢١٠٠	—
- السنانيه وأم دنجل	٢٥٠٠	—
- أبو ماضى وفلابشو	—	٣٢٧٥
- البرلس	—	١٧٠٠
الاجمالى	٧٨٠٠	٤٩٧٥

تابع جدول رقم(١ - ١٢)

رابعا :	غرب الدلتا :		
-	غرب النوبارية	٥٢٧٠٠	—
-	حزام حول ترعة النصر	—	—
-	بنجر السكر	٧٥٠٠	—
-	البستان	٢٥٠٠٠	—
-	الفالوجا	٣٥٠٠	—
-	التخصصيه	٧٨٠٠	—
-	طريق مصر/اسكندرية	—	—
-	الساحل الشمالى الغربى	—	٩٠٠٠
-	الخطاطبه	—	—
-	مناطق متفرقه	—	٥٨٨٣
	الاجمالى	٩٦٥٠٠	١٤٨٨٣
خامسا :	الوجه القبلي		
-	الصف وغمازه	—	٤٩٠٠
-	المراشده	—	٢٣٠٠
-	غرب جرجا	—	—
-	وادى خريت ووادى شعيت	—	١٥٥٢
-	شواطىء بحيرة ناصر	١٠٠٠	—
-	وادى اللقيطة	—	—
-	مناطق متفرقة	—	٤٨٤٥
	الاجمالى	١٠٠٠	١٣٥٩٧
سادسا :	الوادى الجديد :		
-	القرافرة	١٣٥٠	—
-	غرب الموهوب	٢٤٠٠	—
-	باريس	٣٢٠	—
-	سهل الزيات	٦٠٠	—
		٤٦٧٠	—
	الاجمالى	١٣١٧٧٠	٥٨٠٣٨
	الاجمالى العام		١٨٩٨٠٨

المصدر : الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية - مصدر سابق .

بمشروعات البنية الأساسية المتاحة من طرق ـ صرف صحى ـ مياه شرب مع تحمل أعباءها الإستثمارية حيث وضعت خطة الإستثمارات المقررة تبلغ حوالى ٩ر٨٥٤ مليون جنيه منها مخصص محلى حوالى ٥ر٦٥٨ مليون جنيه ، ٥ر١٩٦ مليون جنيه مخصص أجنبى ويوضح الجدول (١ ـ ١٢) إجمالى الإستثمارات المقررة والمنصرف منها خلال الخطة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ ، هذا وقد أوصت الخطة بضرورة تجنب دخول الدولة فى أعمال إستزراع الأراضى الجديدة حيث تستهدف أن يتم ذلك عن طريق القطاع الخاص (أفراد ـ شركات ـ تعاونيات) مع ضرورة تطوير وتدعيم شركات إستصلاح الأراضى التابعة للقطاع العام أو إحلال وتجديد معداتها وكذا تطوير أسلوب عمل الشركات الزراعية والإتجاه نحو استخدام نظم وطرق الرى المتطورة عند إستصلاح واستزراع الأراضى مع ضرورة دعم الإتجاه نحو الزراعة الكثيفة فى مناطق الإستصلاح الجديدة وتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية وتدعيمها إلى جانب تشجيع الشركات الخاصة والأفراد للمشاركة فى مجال الإستصلاح مع تخصيص بعض المساحات للقوات المسلحة للقيام بإنشاء مجتمعات زراعية عليها والمشاركة فى مشروعات الأمن الغذائى ومن أجل ذلك وضعت الدولة فى تلك الخطة مجموعة من الاجراءات الاقتصادية الأخرى بغرض تحقيق تلك الإهداف نذكر منها على سبيل المثال (١) :

- رفع الحدود العليا لملكية الأراضى الزراعية . وذلك من أجل دعم وتشجيع القطاع الخاص بتنظيماته المختلفة من جمعيات تعاونية ـ شركات ـ أفراد للمشاركة فى جهود الإستصلاح .

---

(١) وزارة التخطيط ـ الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية (١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) ، الجزء الثانى ـ الصورة القطاعية ـ القاهرة ـ مايو ١٩٨٢ .

جدول ((- ١٣) الأستثمارات المقررة والمنصرف منها خـــلال الخطة الأولـــى ١٩٨٢ /١٩٨٧

" القيمة بالألف جنيه "

السنة المالية	الاستثمارات المقـــررة			المنصـــــرف		
	جملـــة	محلـى	أجنبى	جملـة	محلـى	أجنبى
٨٣/٨٢	٨٤٣٥٩	٦٧٣٦٧	١٦٩٩٢	٧٠١٢٧	٦٣٢٧١	٦٨٥٦
٨٤/٨٣	١١٨٨٨٨	٨٦٠٧٨	٣٢٨١٠	٩١٧٩٣	٧٩٥٦٦	١٢٢٢٧
٨٥/٨٤	١٣٣٨٨٦	٩٠٣٣٩	٤٣٥٤٧	١٠١٥٥٩	٩٠٠٦٨	١١٤٩١
٨٦/٨٥	٣٠٧١٥١	٢٢٦٥٧٠	٨٠٥٨١	١٧٧٨٢٠	١٦٤٦٧٩	١٣١٤١
٨٧/٨٦	٢١٠٦٥٠	١٨٨١٠٥	٢٢٥٤٥	١٩١٢٠٠	١٧٠٧٤٠	٢٠٤٦٠
١٩٨٧/٨٢	٨٥٤٩٣٤	٦٥٨٤٥٩	١٩٦٤٧٥	٦٣٢٤٩٩	٥٦٨٣٢٤	٦٤١٧٥

المصدر : الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية - مصدر سابق .

- دعم قروض الإستصلاح والإستزراع . إذ تمنح الدولة من خلال مؤسساتها المالية والبنوك المتخصصة وغيرها من البنوك قروضا بغرض إستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة وفى حدود ٨٠٪ من تكلفة الإستصلاح وبحد أقصى الف جنيه للفدان مع فترة سماح من ٣ : ٤ سنوات وبأسعار فائدة بسيطة تبلغ ٣٪ سنويا. وتختلف تلك النسبة حسب طبيعة نظم الرى المستخدمة وكذا الفئات المستفيدة.
- منح إعفاءات وتسهيلات ضريبية ومالية وتجارية . كالأعفاء من الضرائب على الأطيان الزراعية والضرائب الإضافية المرتبطة بها لمدة عشرة سنوات وأيضا أعفاء الناتج من ضرائب الأرباح والضريبة العامة على الإيراد، كذا إعفاء الشركات الأجنبية والمختلفة الخاضعة لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من الضرائب والرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات ووسائل النقل ، مع منح تيسيرات للإستثمارات الأجنبية تخفف من القيود على نمو رأسمالها والتصرف فيه .
- تنفيذ الدولة لأعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة.

وخطة عام ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢ : ـ تضمنت الخطة الخمسية ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢ تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة ٦٢٧ر٤٠٠ ألف فدان تمول ميزانية الدولة منها إستصلاح ٤٩٠٤٠٠ فدان باستثمارات جملتها ٩٨ر٧٥٦ مليون جنيه ويمول القطاع الخاص باقى المساحة وقدرها ١٣٧٠٠٠ فدان بلغت قيمة أعمال البنية الأساسية المنفذة للفترة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٠/٨٩ ما قيمة ٠٣٢ر١ مليون جنيه موزعة على النحو الوارد بالجدول رقم(١-١٤)،رقم(١-١٥) هذا وقد تم إستصلاح مساحة قدرها ٤٧٤٠٠٠ فدان موزعة على النحو الوارد

بالجدول(١ ـ ١٦) . ويوضح ملحق (١) بالفصل الأول إجمالى المساحات المستصلحة موزعة على المشروعات والمناطق وسنوات التنفيد، وقد تم توزيع جزء من الأراضى المستصلحة على شباب الخريجين على النحو الموضح بالملحق رقم (١) بالفصل الأول .

جدول(١ ـ ١٤)أجمالى قيمة الأعمال والمنصرف الفعلى وأجمالى المساحات المستصلحة خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٠/٨٩

البيان / السنوات	قيمة الأعمال بالمليون جنيه	التمويل المنصرف (محلى + حر) بالمليون جنيه	المساحات المستصلحة (فدان)
١٩٨٨/١٩٨٧	٢٥٧	٢٢٢	١٥٣٦٠٠
١٩٨٩/١٩٨٨	٤٣٣	٢٤٦	١٦٢٥٠٠
١٩٩٠/١٩٨٩	٣٤٢	٣٠١	١٥٨٠٠٠
الجملة	١٠٣٢	٧٦٩	٤٧٤١٠٠

المصدر : ـ

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ـ مصدر سابق

جدول (١ ـ ١٥) الاستثمارات المقررة والمنصرف منه خلال الفتره
١٩٨٨/٨٧ إلى ١٩٩٠٩٨٩

" القيمة بالألف جنيه "

السنة	المقرر					المنصرف				
	جملة	محلى	حر	قروض	تسهيلات	جملة	محلى	حر	قروض	تسهيلات
١٩٨٨/٨٧	٢٩٠٧٨٤	٢١١٩٣٥	١١٥١٨	٨٣٠٠	٥٩٠٣١	٢٧٧٩٠٧	٢١٠٦١٩	١١٥٥٧	٩٠١٥	٤٦٧١٦
١٩٨٩/٨٨	٣١٠٠٢٥	٢٤٥١٤٨	١٥٢٧٧	٧٥٠٠	٤٢١٠٠	٢٥٢٦١٦	٢٣٨٠٥٠	٨٠١٨	٣٩٧٥	٢٥٧٣
١٩٩٠/٨٩	٣١٩٢٨٧	٢٩٤٧٣٧	١٠٠١٠	١٥٠٠	١٣٠٤٠	٣٠٥١٠٩	٢٩٢١٠٣	٨٦٤٣	٤٣٦٢	—
الاجمالى	٩٢٠٠٩٦	٧٥١٨٢٠	٣٦٨٠٥	١٧٣٠٠	١١٤١٧١	٨٣٥٦٣٢	٧٤٠٧٧٢	٢٨٢١٨	١٧٣٥٢	٤٩٢٨٩

المصدر :

الهيئة العامة للتعمير والمجتمعات المزراعية ـ مصدر سابق .

جدول (١ - ١٦) المساحات المستصلحة فى الفترة ٨٧/١٩٩٠

" المساحة بالفدان "

المناطق / المشروع	السنوات			الاجمالى
	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	
سيناء وشرق القنال :				
- شرق البحيرات المره	٩٨٠٠	—	٢٣٠٠	١٢١٠٠
- غرب السويس	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
شرق ووسط الدلتا :				
- الحسينيه	—	٣٥٠٠	٥٥٠٠	٩٠٠٠
- بورسعيد (أم الريش)	—	—	٦٠٠٠	٦٠٠٠
- أبو ماضى وقلابشو	—	٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠
- امتداد الحفير	١٨٠٠	—	—	١٨٠٠
- الخاشعه	٥٠٠	—	—	٥٠٠
غرب الدلتا :				
- البستان	٢٧٥٠٠	—	—	٢٧٥٠٠
- بنجر السكر	٢١٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٦٠٠	٣٧٦٠٠
- حزام حول ترعة النصر (فرع ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩)	١٧٧٠٠	٨٠٠٠	٦٣٥٠	٣٢٠٥٠
- الرويسات	—	—	٢٥٠٠	٢٥٠٠
- طريق مصر/اسكندرية الصحراوى	١٠٠٠	—	—	١٠٠٠

تابع جدول رقم (١ - ١٦)

المناطق / المشروع	السنوات			الاجمالى
	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	
الوجه القبلى :	—	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠
- شرق أسيوط	—	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
- المراشده	—	—	٢٥٠٠	٢٥٠٠
- وادى شعيب	٧٠٠	—	—	٧٠٠
- وادى اللقيطه	٥٠٠	—	—	٥٠٠
الوادى الجديد :				
- الفرافرة	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٢٥٠	١٤٢٥٠
- غرب الموهوب	١٢٠٠	—	—	١٢٠٠
- سهل الزيات	٦٠٠	—	—	٦٠٠
- باريس	٣٠٠	—	—	٣٠٠
القطاع العام (شركات)	٨٧٦٠٠	٦٢٥٠٠	٣٨٠٠٠	١٨٨١٠٠
القطاع الخاص				
افراد وجمعيات	٦٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٨٦٠٠٠
الاجمالى	١٥٣٦٠٠	١٦٢٥٠٠	١٥٨٠٠٠	٤٧٤١٠٠

المصدر :

هيئة التعمير والتنمية الزراعية - مصدر سابق .

ولقد كان لسياسة التوسع الزراعى الأفقى مجموعة من النتائج أهمها :

١ - المساحات التى إنتهت بها أعمال البنية الأساسية خلال الفترة المدروسة مع المساحات المخططة أو المستهدفة تنفيذ أعمال البنية الأساسية لها.

٢ - المساحات التى إنتهت بها أعمال الإستصلاح الداخلية خلال الفترة المدروسة مع المساحات المخططة والمستهدف تنفيذ أعمال الإستصلاح الداخلية بها خلال نفس الفترة.

معدلات الآداء الفعلية فى مجال إستصلاح الأراضى :

أستهدفت الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) تنفيذ أعمال البنية الأساسية فى مساحة ٦٣٦ر٧ ألف فدان، وبمعدل سنوى يبلغ نحو ١٢٧ر٤٠ ألف فدان فى المتوسط.ولقد بلغت جملة مساحات البنية الأساسية (أعمال رى - صرف - كهرباء - طرق) خلال نفس الفترة حوالى ٢٦٢٨٦١ فدان، أى بمعدل يبلغ نحو ٨٧ر٦ ألف فدان سنويا خلال نفس الفترة . وبمقارنة معدلات التنفيذ الفعلى السنوى لهذه الإعمال خلال الفترة السابق ذكرها، بالمعدل السنوى المتوسط المستهدف بالخطة يلاحظ أن معدل الإنجاز الفعلى فى مجال البنية الأساسية يمثل نحو ٦٨ر٨٪ من المعدل المستهدف فى هذا المجال. بينما بلغت المساحات التى إنتهت بها أعمال الاستصلاح الداخلية كنسبة مئوية من المستهدف بالخطة معدل يبلغ حوالى ٣٥ر٥٪ مما يؤكد على وجود تباين واضح بين الأطراف المشاركة فى إستصلاح الأراضى من حيث معدلات الإنجاز المحققة خلال هذة المرحلة . وهناك العديد من الأسباب التى تحكم تعثر معدلات الأداء فى سياسة الإستصلاح ونذكر منها على سبيل المثال التأخر فى فتح الإعتمادات المطلوبة لتمويل أعمال البنية الأساسية مما يتبعه بالتالى التأخر - أيضا ضعف الكفاءة الإدارية والتخطيطية للأجهزة المسئوله عن تلك العملية وغياب التنسيق فيما بين الأجهزة المشاركة والمسئولة ، وكذا ضعف طاقة الأجهزة

والشركات المتعاملة فى مجال الإستصلاح مقارنة بالأهداف الواردة بالخطة. ومن أهم نتائج الأعمال الخاصة بأستصلاح الأراضى ما تم توزيعه من أراضى على شباب الخريجيين على النحو الوارد بالملحق رقم (١) بالفصل الأول والذى يبين اجمالى المساحة الموزعة على شباب الخريجيين فى المرحلة الأولى ١٩٨٨/٨٧ والتى بلغت نحو١٢ر١٢ ألف فدان فى مناطق غرب النوبارية، البستان، بنجر السكر، شمال التحرير، مريوط. وأيضا ما تم توزيعه على شباب الخريجيين فى المرحلة الثانية ١٩٨٩/٨٨ والتى شملت مناطق غرب النوبارية، البستان، بنجر السكر، خفير شهاب الدين، الوادى الجديد بمساحة اجمالية تقدر بحوالى ٢٧ر٣٠ ألف فدان، وقد تم أيضا توزيع مساحة قدرها ٠٢ر٥١ ألف فدان فى المرحلة الثالثة ٩٠/٨٩ وحتى ١٩٩٠/٥/٢٤ على شباب الخريجيين لكلا من مناطق غرب، شرق، وسط الدلتا بالأضافة الى مصر الوسطى، مصر العليا، يوضح أيضا ملحق رقم (١) بالفصل الأول المرحلة الرابعة لتوزيع الأراضى على شباب الخريجيين بمساحة قدرها ٠٦ر٧٨ ألف فدان. والملحق رقم (٢) بالفصل الأول يوضح الموقف التنفيذى لتلك المرحلة والتى توضح موقف عمليات التوزيع الفعلية وحتى نهاية ١٩٩١/٥/١.

١-٦ - سياسة التوسع الزراعى الرأسى

كان لدعم وتطوير أجهزة البحث العلمى فى المجال الزراعى دوراً رائداً فى مجال الزيادة الرأسية حيث شاركت نتائج البحث العلمى مشاركة فعالة فى هذا المجال. ومن أبرز نتائج البحث العلمى فى الزراعة إستنباط وتعديل الكثير من الأصناف المنزرعة وإستخدام السلالات والهجن المحسنة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ويتضح ذلك جلياً فى بعض المحاصيل الرئيسية مثل القطن وأيضا الحبوب مثل (القمح - الأرز - الأذرة

الشامية) حيث بلغت الأصناف المنزرعة قطناً وقبل تعميم نتائج البحث العلمي وذلك فى نهاية الخمسينيات نحو ثمانية أصناف منخفضة الإنتاجية حيث بلغت فى ذلك الوقت نحو ٢٥٠ كجم للفدان من القطن الشعر الا أن ذلك تغير كثيراً. وبعد مرور قرابة خمسة عشر عاماً أى فى نهاية السبعينات فقد زادت عدد الأصناف المنزرعة قطناً حيث بلغت نحو عشرة أصناف منها ستة أصناف جديدة حلت محل خمسة أصناف كانت تزرع فى الخمسينات مع الإستمرار فى زراعة أربعة أصناف إخرى وكان نتيجة لذلك أن أرتفع متوسط انتاجية الفدان إلى نحو ٣١٠ كجم من القطن الشعر أى بزيادة تبلغ نحو ٦ كجم من القطن ـ الشعر للفدان ـ وفى عام ١٩٨٤ تم إحلال أربعة أصناف جديدة محل بعض الأصناف القديمة كما زادت متوسطات الإنتاجية تبعاً لذلك بمعدل ٩٠ كجم / فدان من القطن الشعر حيث بلغت نحو ٤٠٠ كجم / فدان قطن شعر. وكذلك حدث تطور كبير فى زراعة أصناف ذات إنتاجية عالية فى كلاً من محاصيل القمح ـ الأرز ـ الأذرة الشامية وسوف نعرض لتطور إنتاجية المحاصيل المختلفة فيما بعد . هذا ولايقف التطور العلمى فى مجال البحوث الزراعية عند حد إستنباط السلالات والأصناف والهجن الجديدة مرتفعة الإنتاجية بل يتعدى دورها ذلك حيث يشمل ذلك أيضا إدخال بدائل لمحاصيل ذات كفاءة إنتاجية منخفضة بأنواع أخرى ذات كفاءة إنتاجية عالية ويعتبر أحسن مثال لذلك زراعة بنجر السكر كبديل القصب ومايتميز به بنجر السكر من إنتاجية عالية تفوق بمراحل إنتاجية القصب وكفاءة فى إستخراج السكر فضلاً عما يتسم به بنجر السكر من قصر مدة زراعته وبقائه بالأرض الزراعية مدة بسيطة تساعد على زراعة محاصيل أخرى خلال نفس الفترة مع وفرة مياة الرى المستخدمة

نظراً لقلة معدلات الرى الخاصة باحتياجات البنجر من المياه وذلك كله عكس محصول القصب . وكذلك أيضا تم زراعة محصول فول الصويا كمحصول زيتى يتميز بارتفاع معدلات إنتاجية مقارنا بإنتاجية محاصيل الزيوت المماثلة له . وذلك فضلاً عن الطفرة الكبيرة التى حدثت فى مجال زراعة الخضر والفاكهة وزراعة الأصناف فائقة الإنتاجية وإستخدام نتائج البحث العلمى الخاصة بتكنولوجيات الزراعات المحميه والزراعة بدون تربة وكان نتيجة للتطور الكبير الحادث فى هذا المجال أن أرتفعت إنتاجية محاصيل الخضر والفاكهة بشكل ملفت للنظر خلال السنوات الأخيرة . ويبدو أيضا الأثر واضحا فى مجال إستحداث سلالات وأصناف جديدة فى مجال الإنتاج الحيوانى من ماشية ـ دواجن بيض وتعميم إدخال بعض السلالات الأجنبية من الأبقار المنتجه للحم واللبن مما سد جزء كبير من الإحتياجات الغذائية .

وتشير أيضا الفترة من بداية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات إلى التطور الكبير الحادث فى مجال إستخدام نتائج المشروعات البحثية التى ساهمت وبشكل فعال فى تحسين خواص التربة الزراعية والإرتفاع بإنتاجيتها عن طريق تحليل التربة ومعرفة عناصرها وماتحتاجه من عناصر صغرى وكبرى لتقويتها وأيضا حصر وتصنيف الأراضى وزراعتها بما يتناسب وجدارتها الإنتاجية وقد كان لمشروع الصوب المغطى دوراً رائداً فى هذا المجال وكان لدور البحث العلمى ونتائجه التى تم تعميمها الأثر الكبير لإرتفاع معدلات تحسين خواص التربة الزراعية إلى جانب تعميم نتائج البحث العلمى الخاص بإضافة الجبس الزراعى إلى التربة الزراعية أو أحد من العناصر الأخرى المغذية حسب حاجة التربة . ويجب التنويه

أيضا فى هذا المجال إلى دور الأسمدة الكيماوية وما أشارت به النتائج البحثية فى معدلات إضافتها وإستخدامها حسب نوع التربة الزراعية والمحصول المضاف إليها والمنطقة المزروع بها. وقد لعبت أيضا إستخدام الأدوات التكنولوجية الجديدة دوراً فى توفير الجهد البشرى وتقليل عدد ساعات آداء العمليات الزراعية وأيضا التكلفة - فقد بلغت درجة ميكنة بعض العمليات الزراعية نحواً يقدر بحوالى ٩٠٪، ٨٠٪، ٦٢٪ كعملية الحرث والدراس - الرى بينما لازال هناك معوقات تحد من فعالية إستخدام التكنولوجيات والتقنيات الحديثة فى الزراعة المصرية نظراً لما تتسم به من ظروف خاصة.

من العرض السابق يتبين أن السياسة الخاصة بالتوسع الرأسى فى المجال الزراعى إعتمد إعتماداً كبيراً على نتائج البحث العلمى وقد تم التخطيط له عن طريق التوسع فى نشر المراكز البحثية المتخصصة فى المجالات المختلفة مما ساهم وبشكل فعال فى خلق ظروف أفضل وحتى يمكن الحكم على كفاءة آداء تلك السياسة وأفضل تعبير عن ذلك هو دراسة إنتاجية المحاصيل الزراعية فى السنوات الأخيرة .

ومن أهم المؤشرات التى تعكس درجة معدلات الأداء الخاصة بسياسة التوسع الرأسى فى المجال الزراعى هى قياس معدلات الإنتاجية السائدة حاليا ومقارنتها السابقة وقبل تعميم نتائج البحوث الزراعية بتتبع تطور إنتاجية أهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وبمقارنتها بمعدلات الإنتاجية السائدة خلال السبعينات نستطيع الحكم على كفاءة أداء سياسة التوسع الرأسى حيث تعتبر الخطة الخمسية المقترحة أن زيادة الإنتاجية هى حجر الزاوية لزيادة الإنتاج وتطوير

القدرة على المنافسة فى الأسواق العالميةويرتبط ذلك أيضا بتحسين نوعية الانتاج ويعرض الجدول (١ - ١٧) متوسط إنتاجية الفدان المستهدف للمحاصيل الرئيسية لعامى ١٩٨٧/٨٦، ١٩٩٢/٩١، حيث يلاحظ فى هذا الجدول إرتفاع معدلات الإنتاجية فى غالبية المحاصيل الرئيسية والتى يعزى سببها فى محصلة برامج وجهود التوسع الرأسى والتى تتضمن خلال تلك الفترة مجموعة من الجهود التى تبدأ بتطوير وتدعيم جهاز الإرشاد الزراعى ليقوم بدوره كقناة لنقل التكنولوجيا من المراكز البحثية الزراعية إلى المزارعين والإشراف على تنفيذها ثم نقل مشاكل الزراع إلى أجهزة البحث العلمى لوضع الحلول المناسبة . كما تم ربط جهاز الإرشاد فنياً بمركز البحوث الزراعية . ولقد كان أيضا لمجهود التكثيف الزراعى أثر فعال أيضا فى ذلك المجال حيث ساهمت بإنشاء حوالى ٤٠٠ ألف صوبة لتوفير الإحتياجات من الخضر وتصدير الفائض منها مع خفض المساحات المزروعة بالخضر حالياً والتى تبلغ حوالى مليونى فدان فى الثلاث عروات ليمكن إستغلالها فى زراعة محاصيل أخرى، والتوسع فى إستنباط أصناف المحاصيل القصيرة العمر عالية الإنتاج والمقاومة للآفات محلياً حتى تغطى إحتياجات الزراعة وضمان وصولها للزراع وتحسين عمليات تخزين وصيانة وتداول وتوزيع التقاوى، والوصول إلى أسلوب إقتصادى لتحميل بعض المحاصيل مما يؤدى إضافة جديدة للإنتاج . وتمثل الميكنة الزراعية التطور الطبيعى للإنتقال من إستخدام الطاقة الحيوانية والبشرية إلى إستخدام الآله توفيراً لطاقة الحيوان لإنتاج الألبان واللحوم وحلاً لمشاكل نقص العمالة المتزايدة يوماً بعد آخر ، وقد استهدفت الخطة الخمسية الثانية تبعاً ودعماً لذلك الاتجاه إنشاء ١٥٠ محطة زراعة آلية بالإضافة إلى التوسع فى إنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة فى الميكنة الزراعية وخلق دور رائد للقطاع الخاص وتشجيعه على إمتلاك الآلات الزراعية وإستخدامها

جدول رقم (١ - ١٧) متوسط إنتاج الفدان من الحاصلات الزراعية الرئيسية
لعامى ١٩٨٧/١٩٨٦ ، ١٩٩٢/١٩٩١

المحصـــول	الوحـدة	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٩٢/١٩٩١
قمـح	أردب	١١ر٦٣	ـ ر١٤
شعير	أردب	١١ر٤	١٢ر٥
أذرة شامية	أردب	١٥ر٠	١٨ر٠
أذرة رفيعة	إردب	١٥ر٠	١٥ر٠
أرز	طـن	٢ر٦	٣ر٠
فـــــول	أردب	٦ر٧	٨ر٠
عـــدس	أردب	٣ر٥	٥ر٥
قطن زهر	قنطار مترى	٧ر٨	٨ر٢
كتان قش	طـن	٣ر٠	٣ر٢
فول سودانى	أردب	١٣ر٥	١٥ر٠
ســـمسم	أردب	٤ر٠	٤ر٠
فول صويا	طـن	١ر٣٥	١ر٣
قصب سكر	طـن	٤٢ر٠	٤٣ر٠
بنجر سكـر	طـن	٢٠ر٠	٢٠ر٠
خضر شتوى	طـن	٧ر٥	١١ر٠
خضر صيفى	طـن	٩ر٠	١٢ر٠
خضر نيلى	طـن	٨ر٠	١٠ر٥٠
بصل شتوى	طـن	٩ر٠	١٠ر٠
فاكهـــة	طـن	٧ر٠	٨ر٠

المصدر:

وزارة التخطيط والتعاون الدولى - الادارة المركزية للزراعة والرى.

لنفسه وتأجيرها لباقى المزارعين وقيام محطات الميكنة بعمليات تدريب العمالة الفنية والصيانه والإصلاح .

ومما سبق يتضح أن التنمية الزراعية الرأسية ركزت على إتجاهين أساسيين، يتعلق الأول منها بالعمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة فى المجال البيولوجى ، مثل تبنى الأصناف الجيدة عالية الإنتاج المقاومة للأمراض جيدة النوعية وإستخدام المعدلات السماديه والمائية المناسبة .
والاتجاه الثانى والذى يتعلق باستخدام الأساليب التكنولوجية المناسبة للظروف الإقتصادية والإجتماعية للزراعة المصرية، مثل الآلات والمعدات ومواد البناء وغيرها من تبنى الأساليب التكنولوجية المتبعه فى البلاد التى تتشابه ظروفها وظروفنا المحلية مع تشجيع مراكز البحوث الزراعية والجامعات على إختيار السلالات المناسبة وتطويرها، والمتبع لتلك السياسات السابق الإشارة إليها وما أدت إليه من إرتفاع فى معدلات الإنتاج (الإنتاجية) فى أغلبية المحاصيل الرئيسية لهو خير دليل على كفاءة آداء تلك السياسات السابق إستعراضها وذلك عن طريق ما أنعكس منها على إرتفاع وزيادة معدلات الإنتاجية فى نفس السنوات التى نشطت فيها تلك السياسات .

الفصل الثانـــى

تحليل أهداف سياسة التحرير الاقتصادى وبرنامج الأصلاح الأقتصادى بصفه عامه وما يخص قطاع الزراعة بصفه خاصـه

٢ - ١ بعض جوانب سياسة التحرير الاقتصادى

تمر الدول الناميه جميعا - ومن ضمنها مصر - بأزمة اقتصادية عارمـــه حيث أختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى، وانخفضـــت قيمة عملتها الوطنيه ، وازداد معدل التضخم ، وكذلك البطاله . . .

ولقد كان من أهم مسببات تلك الأزمة اتباع سياسات اقتصاديـــة خاطئه، قامت على مركزية القرارات واغفال قوى السوق . وفى ظل هـــذه المشاكل ومع تزايد المعاناه والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الاقتصـــاد القومى ، ايقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصـــاد القومى، واتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمـــور الاقتصادية ، وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول الناميه ، ولكن أيضا ما اعتنقتـــه أخيرا الدول الاشتراكية مبتدعه النظام الاقتصادى الذى يقوم على التخطيـــط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق .

وقد أوضحت التجربة وأثبتت أن البلاد التى نجحت فى تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق، وحررت نظامها الاقتصادى من القيـــود

البيروقراطية، وطبقت سياسة ذات توجه تصديرى، ومن تلك الدول الآسيوية كوريا، سنغافوره، ماليزيا وغيرها.

٢ - ١ - ١ لماذا التحرير الاقتصادى؟

يتبادر للذهن كثيراً هذا السؤال، وما هى دوافع سياسة التحرير الاقتصادى، سياسية هى؟ أم اقتصادية؟، ومهما كان الرد، فأن الدوافع الأقتصادية كان لها الأولوية فى كل الدول التى أخذت بتلك السياسه - ومنها مصر -، فهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بتلك السياسة فى مصر. فمن العوامل الداخلية؛ سوء الأوضاع الاقتصادية، عجز ميزان المدفوعات، وزيادة التضخم من نحو ١٠٪ إلى ٢٥٪ سنوياً، زيادة معدلات البطاله من ٧٪ الى نحو ١٥٪، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من ٨٪ - ٩٪ الى أقل من ٢٪ سنويا، هذا بالأضافة الى تدنى كفاءة القطاع العام.

وتجدر الاشاره هنا الى أنه اذا تيقنا بأن معدل نمو الناتج المحلى وصلت الى نحو ٢٪، وإن معدل نمو السكان يقارب ٣٪ فأن هذا يعنى أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى بالسالب، أى أن هناك تدهور فى معدل نمو الاقتصاد القومى ذلك لأن:

معدل نمو الاقتصاد القومى = معدل نمو الناتج المحلى - معدل نمو السكان

٢٪ - ٣٪ = - ١٪

ومن العوامل الخارجية التى دعت الى الأخذ بسياسة التحرر الأقتصادى - عديده هى تلك العوامل - فى مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزى - النظام الاشتراكى - فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى، واقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها الى التخلص من

القطاع العام والعوده الى الاقتصاد الحر .

كذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لا تتأتى الا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى، والعوده الى قوى السوق ، واطلاق حرية القطاع الخاص . وتلك التوجيهات تعـــــد ملزمه فى بعض الأحوال حتى تحوز القبول الدولى فى أسواق الاقتصاد العالمى .

كما أننا نتفق مع تلك المؤسسات على تشخيص أمراضنا الاقتصادية ، ونتفق على مقترحات العلاج والتى منها ؛ تخفيض عجز الميزانية، رفع ســعر الفائدة، توحيد سعر الصرف ، احترام سقوف الأئتمان ، رفع مستوى كفـاءة القطاع العام، تشجيع دور القطاع الخاص .....

ولكن بنفس طريقة وأسلوب ممارسة الدول النامية لأمورها، نشير الى أننا متفقون مع مختلف الجهات على التشخيص والعلاج، ولكن .... نختـلف فى سرعة وتوقيت اتخاذ الاجراءات ونعلل ذلك بعوامل الاســـتقرار الاجتماعى والسياسى ـ السلام الاجتماعى ـ ، لذا يمكن القول بأننا فى حاجـة الى تصور شامل لاستراتيجية قومية للتنمية واداره الاقتصاد القومى، وليـــس مجرد الاجراءات الاصلاحية أو روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين .

القطاع العام ومشاكل الأقتصاد القومى :

خلال العقود الثلاثة الماضية ـ ومن منطلق ايدلوجى أولا واقتصـــادى ثانيا ـ تضخم حجم وسيطرة القطاع العام فى الاقتصاد القومى، حيث كان ذلك يعطى قوه وسيطره لنظام الحكم أيضاً . ورغم التسليم بأنخفاض كفاءته وســوء

ادارته فقد بلغ حجم استثماراته نحو ٧٠٪ من مجمل الاستثمارات ، ويتحقق به نحو ٥٥٪ من القيمة المضافه فى القطاع الصناعى، ويسيطر على ٨٠٪ من التجارة الخارجية - صادرات وواردات - ، ويسيطر على ٩٠٪ من النظام المصرفى والتأمين .

وعلى مستوى القطاعات نأخذ - مثلاً القطاع الزراعى ، حيث سيطرت الدولة على تجارة مستلزمات الأنتاج، وتسويق المحاصيل الزراعية بأسعار تحدد من قبل الدولة، كما سيطرت على التعاونيات الزراعية التى من المفروض أنها مملوكه للفلاحين ، وتدخلت الدولة فى قطاع استصلاح الأراضى واقامت الشركات الزراعية والمشاريع الزراعية المملوكه للدوله منافسه فى ذلك صغار الزراع بطرح انتاجها بأسعار اجتماعية. كل ذلك أدى الى تدهور القطاع الزراعى وتدنى الأنتاج.

وتضخم القطاع العام أدى الى قيام شبكه معقده من الوزارات والمؤسسات والهيئات العامه يكاد يكون من المستحيل إدارتها على درجة معقوله من الكفاءه - تضم هذه الشبكه حاليا أكثر من ٤ ملايين موظف بالمقارنة بأقل من مليون موظف عام ١٩٦٥/١٩٦٦ . بالأضافة إلى تلك الشبكه من الاداره الحكومية هناك شبكه ضخمه من منشآت القطاع العام تشتمل على حوالى ٤٠٠ منشأه أكثر من ربعها فى قطاع الصناعه وحده، وبها حوالى ١٫٣ مليون من العاملين ، أصولها الدفترية أكثر من مائة مليار جنيه .

أما مستوى الاداره والانتاجية فى القطاع العام فقد تدنى لدرجة كبيره بما أثر على كل قطاعات ومتغيرات الاقتصاد القومى، حيث يحقق

القطاع العام معدل عائد يتراوح بين ٤ ٪ - ٢ ٪، وفى بعض المؤسسات والمشاريع يقارب الصفر أو سالب . مع التأكيد على سوء نوعية منتجات كافة وحـــدات القطاع العام الانتاجية.

٢ - ١ - ٢ بعض عناصر سياسة التحرير الاقتصادى (١) :

فى مصر - ونذ الستينات حتى الآن - يعمل النظام الأقتصادى وفقـــا لمفهوم الاقتصاد الاشتراكى. والذى يقوم على أساس التخطيط المركزى والقطـاع العام والقرار البيروقراطى .وقد فشل هذا النظام فى تلبية احتياجات التنمية، ولم يعد صالحاً لمواجهه المتغيرات الدولية ، ذلك سواء فى مصر أو فى البـلاد التى ابتدعت هذا النظام.

والتخلى عن النظام السابق فى العالم جاء نتيجة ما حدث فى الاتحـاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، لأن البيئة الفكرية التى كانت سائده فى عقـد الستينات تختلف اختلافا جوهرياً عنها فى الوقت الحاضر. كذلك فأن إزدياد درجة الاعتماد المتبادل بين اجزاء العالم بعضه وبعض سواء فى مجال الصناعة أو الزراعة أوالتجارة أستلزم أن تسود اقتصاديات السوق. كما شهـــدت الفتره الأخيره تقارباً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بين العالم الاشتراكى - سابقا - وبلاد الاقتصاد الحر . وأصبح العالم اليوم قائم على الاعتماد المتبـادل بيـن الدول ، وعالمية السوق، وأشتداد المنافسه، وتطوير وتحسين الأنتاج، كمـا أن الاداره الكفئه ومرونة وسرعة القرارات الاقتصادية - لملاحقة التغيـــرات السريعة - هى مفتاح النجاح .

---

(١) أنظر : دكتور سعيد النجار - " استراتيجية قومية للأصلاح الاقتصادى" - دار الشروق - ١٩٩١ - ص . ص ٣٠ - ٣٨ .

كل هذه العوامل والصفات والمتطلبات لاتقوم مع إقتصاديات تعتمد على التخطيط المركزى وسيطرة القطاع العام وبيروقراطية الأداره .
ومن ثم جاءت عناصر سياسة التحرير الاقتصادى لتقابل العوامل والمتطلبات السابقة ومنها :

إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل أسلوب التخطيط المركزى؛ حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية - قوى السوق - فى توجيه الموارد الى الأستخدام الأمثل ، خاصه فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الأنتاج، وقد أثبت هذا الأسلوب نجاحه فى تحقيق التنمية فى مختلف الدول.. ويترتب على الأخذ بهذا الأسلوب اتساع مساحة السوق الحر.

وأسلوب التخطيط التأشيرى يرتبط بالمعايير المستخدمة للحكم على مستوى الأداء فى الأقتصاد القومى، وبصفه عامه فأن العديد من المعايير الجزئية المستخدمة (الميكرو) لاتعكس كفاءة الاقتصاد القومى - مثل انجاز مشروع أو تحقيق انتاج معين - ، وانما الذى يعكس كفاءه الأقتصاد القومى هى المعايير الكلية (الماكرو) ، حيث تقيس وتعكس نجاح وتحقيق التنمية ، مثل ميزان المدفوعات ، الميزان التجارى ، سعر صرف العمله ، معدل التضخم وما إلى ذلك .....

ومنهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق لايعنى بالضرورة غياب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وانما يعنى حدوث تغير فى مضمون هذا الدور حيث لاتقوم الدولة بنشاط اقتصادى مباشر الا اذا كان هناك ضروره ملحه لذلك وليس من بديل غير قيام الدولة به - لأسباب متعدده نعلمها جميعا ولها مايبررها - ، ولكن الدولة تمارس فقط السلطات التنظيمية والرقابية لأزالة عيوب السوق الحر .

كذلك فمن ضمن عناصر سياسة التحرير الاقتصادى إعادة النظر فى أولويات الخطه وترتيبها وفقا لأحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية ، والتى تؤدى الى تقليل المديونية والأعتماد على الخارج وهو مايعنى أيضا رفع معدل الاكتفاء الذاتى من الأنتاج المحلى، كذلك التركيز على الاستثمارات ذات الانتاجية العالية . وتحقيقا لما سبق تتقدم أولوية قطاع الزراعة - مثلاً - ، والذى أدى تدنى أولويته فى الخطط السابقة الى ضخامة الفجوه الغذائية . كما يلزم الاهتمام ببعض القطاعات الأساسية فى توفير العمله الأجنبية كقطاع السياحه .

كما أن سياسة التحرير الاقتصادى تستلزم تقليص قطاع الأعمال العام وأقتصاره على الدائره التى يخدم فيها أغراض التنمية، وحيث لايستطيع غيره القيام بها، وتطبيق سياسة التخصيصية على عديد من المنشأت التى يجب أن تخرج من قطاع الأعمال، وذلك بما يعنى نقل الملكية والأداره من القطاع العام الى القطاع الخاص .

وهذا لايعنى تحديد مجالات القطاع الخاص ، بقدر مايعنى تحديد الأنشطة التى يلزم قيام الدولة بها إو لايوجد بديل عن قيام الدولة بها . وعديده تلك العوامل التى يلزم أخذها فى الاعتبار عند تطبيق سياسة التخصيصية .

كذلك فأن التصنيع من أجل التصدير بديلاً عن التصنيع لأحلال الواردات يعد من العناصر الأساسية فى سياسة التحرير الاقتصادى . وذلك لما يرتبط به من تطوير فى نوعية الأنتاج وأدخال أساليب تكنولوجية حديثة تمكن الأنتاج من المنافسة فى الأسواق العالمية، والسياده فى السوق المحلى .

وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع هو عنصر أساسى من عناصر سياسة التحرير الاقتصادى ، وذلك حتى تضمن مسانده جميع القوى السياسية ، وتتحقق العدالة عن طريق إعطاء أولوية للخدمات الأجتماعية ومحاربة التضخم، ونظام كفء ومحكم للضرائب .

٢ - ١ - ٣ ادارة التنمية وسياسات التحرير الأقتصادى

أن ادارة التنمية وخاصة الزراعية يعتبر من أصعب واجبات الدولة والأفراد على حد سواء، كما أن عنصر الأدارة يعتبر من ضمن عناصر برامج الأصلاح الأقتصادى أو التكيف الهيكلى ، حيث تشمل هذه البرامج على رفع كفاءة الأداء للعاملين وزيادة الأنتاجية من خلال إعادة تنظيم العمالة ومستويات الأجور فى أطار اقتصاديات السوق الحرة ، هذا بالأضافة إلى تركيز هذه البرامج عادة على التحول من أدارة القطاع العام إلى أدارة القطاع الخاص بما يطلق عليه عملية الخصخصة أو التحول إلى الملكية الخاصة Privatization . ونظرا لضعف مستوى الأدارة فى كثير من الدول النامية وخاصة ادارة القطاع الزراعى فأن هذا العنصر يأخذ أهمية قصوى فى برامج الأصلاح الأقتصادى فى هذه الدول .

أن اتخاذ القرار فى مجال التنمية يعكس دائما قرار سياسى بالرغبة فى التغير ، وهو فى حالات معينة يعبر عن أدخال سلسلة من القياسات والمعايير التى يمكن من خلالها تحويل عناصر الوضع الراهن إلى الوضع المستهدف الوصول إليه ، مثلاً تحويل مشروعات القطاع العام (أو بمعنى أدق المشروعات التى تدار بواسطة الدولة) إلى مشروعات تدار

بواسطة القطاع الخاص بحيث تتعدد اتخاذ القرارات فى أطار اقتصاديات السوق والعرض والطلب .

وإذا ما أريد للقرار أن يكون فعالاً فيجب أن يبنى أولاً على تحليل سليم ودقيق للوضع المراد تغيره، ومن ثم لايجب فقط أعداد وأتخاذ القرار، بل يجب أيضا أن يؤثر القرار تأثيرا واضحاً على كافة عناصر وحقائق الوضع المراد تغييره . وإذا ما أخذنا فى الأعتبار تشابك الأوضاع فى القطاع الزراعى وتشعبها وترابطها مع القطاعات الأخرى غير الزراعية، نلاحظ مدى أهمية أتخاذ القرار بالتغيير فى مجالات التنمية الزراعية بصفة خاصة .

وتتضمن عملية أتخاذ القرار فى مجالات التنمية بصفة عامة المراحل التالية :

١ - تحليل مسبق لمعرفة الوضع الراهن قبل أتخاذ القرار أو تحديد المطلوب تغييره.

٢ - تكامل الصورة بكل جوانبها - بمعنى ضرورة ترجمة الوضع كما تم تحليله إلى شروط عامة أو مواصفات محددة فى شكل مبسط إلى أقصى حد ممكن، وذلك إذا ما أريد اتخاذ قرار التغيير بصورة جدية وفعالية حتى يصبح القرار حقيقة ، نظرا لأن الوضع الأقتصادى دائما معقد وله تأثيرات متضاربة ومتباينة ومتغيرة فيما يتعلق بالأوضاع الأنسانية والأجتماعية .

٣ - التعبير فى صورة قانونية (أى تشريعية) للتغيرات المطلوب أحداثها - بمعنى أن أتخاذ القرار يتطلب اقراره تشريعيا واستصدار القوانين الملزمة لقرار التغيير.

٤ - تقسيم مراحل أتخاذ القرار إلى سلسلة من القياسات يمكن بواسطتها أن يؤثر القرار على كل جانب من جوانب الوضع المراد تغييره .

٥ - ظروف وأتجاهات الرأى العام، حيث إن المجموعات المستفيدة سوف تساهم وتتعاون بنفسها فى تنفيذ القرار عندما تتخذه .

وهنا يتضح أهمية القطاع الريفى فى المساهمة فى أتخاذ القرارات الخاصه بالتنمية حيث أنهم هم المستفيدين منها بالدرجة الأولى، وعلى ذلك يجب تهيئة اتجاهات الرأى العام قبل أتخاذ القرار من خلال مشاركتهم فى صياغة واعداد القرار نفسه .

وبصفه عامة يمكن القول أن القرار السليم فى مجالات التنمية (والذى هو فى الواقع سياسة معلنة أو فى سبيل الأعلان عنها) سوف لايكون مؤثرا وفعالا ما لم يتوفر ما يلى :

- أنه حالة محددة من اتفاق عام.
- أنه تم دراسته بعناية فائقة وتم أعداده فى أطار قرارات تتجه كلها نحو نفس الهدف العام.
- أنه تم الأعلان عنه بحماس من قبل الحكومة ومستعدة لتنفيذه بالكامل.
- أنه ينفذ أو يتوقع تنفيذه بفعالية من قبل الأجهزة الأدارية المعنية .
- أن يتفهم الأفراد الغرض العام من هذا القرار ويتقبلون الأجراءات الفردية التى تجعل القرار حقيقة واقعة .

أن هذا التحليل الموجز للظروف الخاصة بعملية اتخاذ القرار تعتبر ذات أهمية فى سياسات التنمية التى تستهدفها الدولة ، كما أن المؤشرات والعناصر المشار إليها هى ضوابط لبرامج الأصلاح الأقتصادى .

يعقب أتخاذ القرار المناسب فى مجالات التنمية وخاصة الزراعية (سواء أكان هذا القرار نتيجة لأصلاحات هيكلية إو أقتصادية) تنفيذ هذا القرار أو مجموعة القرارات . وهنا يجب الأشارة إلى ما يلى :

- إن التعبير عن التغير المطلوب بالقرار المتخذ يتم بواسطة جهاز سياسى ، مجلس تشريعى منتخب ، رؤوساء أحزاب .. الخ وفقا لنظام الحكم بالدولة .
- يتم أعداد برنامج التنفيذ بواسطة الفنيين لوزارة التخطيط أو الأجهزة المركزية المعنية بالتغيير وبمساعدة خبراء مؤهلين .
- يتخذ القرار بواسطة الحكومة أو الشخص المسئول وعادة ما ينظر إليه على أنه صاحب السلطة .

ولكن يظل التساؤل حول من يقوم بتنفيذ القرار ومن يعطى هذا القرار فعاليته وليصبح حقيقة واقعة للأفراد.

ويجب فى الواقع التمييز بين وظيفتين لمفهوم أتخاذ القرار أحداهما القرار ذاته وصدوره، وثانيهما تنفيذ هذا القرار . وعادة ما نلاحظ وجود قرارات وقوانين عديدة تسعى لدفع عجلة التنمية ، خاصة فى المجال الزراعى (قوانين تشجيع الأستثمار وتملك الأراضى الصحراوية والإعفاءات الجمركية .. الخ) إلا أن هذه القوانين أما معطلة أو هناك قيود تعوق تنفيذها

أو أن الأفراد غير قادرين على معرفة من له سلطة التنفيذ الفعلى لهذه القرارات أو لصعوبة تفهم الأجراءات المتعددة والمعقدة لمراحل التنفيذ ذاتها.

ولذلك فأنه يجب من جهة أخرى أعداد الأجراءات الأدارية للمشاكل التى قد تظهر عند تنفيذ هذه القرارات وأن يكون المسئول عن التنفيذ ذات أفق واسع وعقل تنموى وليس بيروقراطياً كما هو الحال دائما.

وقد تظهر الحاجة إلى ايجاد نوع من الرقابة على التنفيذ لضمان تأثير القرار على التغيير المطلوب ، إلا أن المشكلة تنحصر أساساً فى القائمين على تنفيذ قرارات التنمية إلى جانب الأطار الهيكلى أو الموسسى الذى ينوط به تنفيذ هذه القرارات ، ولذلك أهتمت برامج الأصلاح الأقتصادى بكل من رفع كفاءة العاملين من جهة وتطوير الهيكل المؤسسى من جهة أخرى لتسهيل تنفيذ تطبيق قرارات الأصلاح ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية .

ويجب التنويه فى هذا المجال إلى أن عملية التنمية فى الواقع عملية مشاركة فى اتخاذ القرار والتنفيذ سواء إكان ذلك على مستوى الحكومة أو الإفراد بمعنى إن اتخاذ القرار ليس كافيا وانما وضع هذا القرار موضع التنفيذ يعتمد على معقولية القرار ومدى أحساس الأفراد بأهميته وفائدته لهم فى المقام الأول وللدولة بصفه عامة .

٢ - ٢ - استراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة

الاستراتيجية هى عباره عن تصور المجتمع لما يرغب فى تحقيقه، أو أن يحصل عليه خلال فتره زمنيه طويله (٢٥ - ٣٥ سنه)،وهى عباره عن خطوط عامه أهداف شامله تحقق وضع أقتصادى وأجتماعى وسياسى وثقافى مرغوب ومستهدف من المجتمع، على أن يشمل هذا الوضع - ضمن ما يشمل - تحقيق كافة أوجه الأمن للمجتمع خاصه اذا كان هناك من العوامل الخارجية ما قد يزعزع هذا الأمن .

واستراتيجية القطاع تعد جزء من الاستراتيجية العامة للدولة ، كذلك استراتيجية السلعه أو النشاط تعد جزء من استراتيجية القطاع .

وعلى ذلك فأستراتيجية القطاع الزراعى جزء من الاستراتيجية العامه للدولة لابد أن تتناسق وتتوائم معها وتشتق منها .

٢ - ٢ - ١ أسس وضع استراتيجية القطاع

تحدد الأهداف الأستراتيجية بناء على عدد من العوامل والعناصر - التى تساهم فى اختيار وتحديد هذه الأهداف ومن هذه العناصر ما يلى : -

١ - أمكانيات وموارد المجتمع .

٢ - ما تم تحقيقه خلال الفترات السابقة - جدول (٢ - ١) .

٣ - التقدم العلمى وامكانية الأستفادة منه فى الأنشطة والقطاعات المختلفة .

٤ - الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية وتصورات القياده السياسية - ورأى مختلف القوى السياسية فى المجتمع .

وفى ضوء هذه العوامل يتم صياغة الأهداف الاستراتيجية العامه للمجتمع، والتى تشتق منها الأهداف القطاعية، ثم الأهداف على مستوى الأنشطة.

ومن الممكن صياغة استراتيجية القطاع الزراعى خلال الفتره القادمه ، فى ضوء الأستراتيجية العامه للدوله على النحو التالى :

أولاً : زيادة الانتاجية والأنتاج من مختلف السلع الزراعية، بما يؤدى الى زيادة معدل الاكتفاء الذاتى خاصه من محاصيل الحبوب - وفى مقدمتها القمح - ، والسكر - والزيوت .

ثانيا: زيادة التوسع الأفقى عن طريق تشجيع القطاع الخاص، وتمليك الاراضى الجديده للشباب .

ثالثا: التحرير الكامل للقطاع الزراعى، وتوقف تدخل الدولة فيه. مع تعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم التحرر.

رابعا: تحويل القطاع الزراعى الى قطاع زراعى صناعى، عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيره (لإتاحة فرص عمل - والتخلص من البطاله - وزيادة الدخل - وزيادة القيمة المضافه).

خامسا : نشر الزراعات التصديرية وتطوير وتنمية الصادرات الزراعية.

وفى ضوء أستراتيجية القطاع الزراعى يتم إعداد اطار لتنمية القطاع، يقوم على عدد من الأسس والركائز، ويفصل هذا الأطار فى صوره خطط تأشيرية ذات أهداف محدده ، وقد يتضمن خطة واحده أو أكثر من خطه، كما أن هذا الاطار التنموى يتضمن أساليب وأمكانيات تنفيذ تلك الخطط .

جدول (٢ - ١) - بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعى
خـــلال الثمـــانينات و١٩٩٠

المؤشـــر	الثمانينات	١٩٩٠
معدل النمو فى الـــزراعة	٢ر٦٪	٣ر٢٪
قيمة الناتج المحلى الزراعى	٤ر٨ مليار جنيه	١٣ر٥ مليار جنيه
نسبة قيمة الناتج المحلـــى الزراعى الى الناتج المحلـــى من القطاعات السلعية	٢٥ر٧٪	٢٨٪
قيمة الصادرات الزراعية	٣٦٤ مليون جنيه	١٨١٤ (مليون جنيه عـام ١٩٨٩)
المساحة الارضية الزراعية	٨٨ر٥ مليون فدان	٧ر٤ مليون فدان
المساحه المحصولية	١١ر٩٨ مليون فدان	١٤ر٠١ مليون فدان
مساحة الفاكهه	٣٩٤ ألف فدان	٦٤٦ ألف فدان

المصدر :

وزارة الزراعة - ندوه " استراتيجية التنمية الزراعية " - فبراير ١٩٩٢.

اطار التنمية الزراعية : -

تتم التنمية فى ضوء الاستراتيجية العامه للمجتمع والقطاع ، والاستراتيجية أطول مدى من مدى التنمية (استراتيجية ٢٥ عام - ٣٥ عام) والتنمية خلال عقدين أو ثلاث خطط ، أو خطتان خمسيتان .

التنمية الزراعية :

التنمية الزراعية هى أساس التنمية الأقتصادية . لماذا ؟

لأن كل الدول التى حققت تنمية اقتصادية بدأت بالتنمية الزراعية، بمعنى تكوين فائض فى القطاع الزراعى ، ثم تأسيس النمو الصناعى على ذلك .

وكل الدول المتقدمة صناعيا اليوم، الزراعة فيها على درجة من التقدم لاتقل عن تقدمها الصناعى.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التنمية الزراعية بأنها " الاستغلال الأمثل لعوامل الانتاج الزراعى ، وبمستوى فنى مرتفع يحقق زياده فى إنتاجية عوامل الأنتاج الزراعى، بما يؤدى الى زيادة الدخل الزراعى الفردى والقومى ".

ومن ثم يمكن التعرف على مؤشرات التنمية الزراعية فى الآتى :

- أستغلال أمثل لعوامل الأنتاج الزراعى المتاحه وزيادتها.
- مستوى تكنولوجى زراعى متقدم.
- أنتاجية زراعية مرتفعة.
- دخل مرتفع للسكان الزراعيين.

٢ - ٢ - ٢ مقومات وركائز التنمية الزراعية

والتنمية فى القطاع الزراعى ترتبط وتتأثر بالتنمية فى القطاعات الأخرى، كما تدعم تنمية القطاعات الأخرى. ذلك - كما هو معرف - نظراً للتشابك القطاعى .

حيث تتأثر تنمية القطاع الزراعى بما هو متاح فى المجتمع من بنيه أساسية ، ومن مستوى علمى وتكنولوجى ، ومن قوى عامله مدربه، وغير ذلك من مقومات للتنمية ، والتى قد يكون تكوينها الأساسى خارج القطاع الزراعى كذلك مسئولية توفيرها.

ومن هذه الركائز التنموية للقطاع الزراعى ما يلى : -

١ - وجود أسس وأساليب جديده للأنتاج :

إن تطوير أسلوب الأنتاج يؤدى الى زيادة الأنتاجية وهى الهدف النهائى لعملية التنمية الزراعية . وعند محدودية الرقعة الأرضية يصبح المجال المتبقى لإحداث التنمية هو تطوير أساليب الأنتاج . وهذا التطوير يتضمن أسلوب وطريقة الزراعة، طرق الرى ، أنواع البذور، والأسمده ، والمبيدات ، أساليب الخدمة، وطرق جمع المحصول، مستوى الميكنه الزراعية المستخدم.

كل هذه النواحى تتأثر بالحديث فى مجالها ومن ثم تؤدى ولاشك الى زيادة صافى الأنتاج بما يحقق التنمية الزراعية.

نفس القول فى مجال الأنتاج الحيوانى وأنتاج الدواجن والاسماك . وزيادة صافى الأنتاج هنا تعنى ؛ أما زيادة الأنتاج مع بقاء مستوى التكاليف أو خفض التكاليف ، أو تقليل الفاقد .

٢ - إنشاء شبكات الطرق وأتاحة وسائل النقل : حيث يؤدى ذلك الى ربط الزراعة بالأسواق ، وتحولها من الزراعة للأستهلاك العائلى أو المكانى الى الأنتاج للتسويق والأسواق.

كما أن وسائل النقل وتكلفتها تؤدى الى حصول الزراع عن نسبه أكبر من أسعار المستهلكين ، وزيادة المنافسة بزياده العرض مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين للسلع والمنتجات الزراعية .

٣ - أتاحة الأمكانيات التمويلية اللآزمة للقطاع الزراعى؛ حيث تتضمن تلك المتطلبات مستلزمات الأنتاج من أسمده وبذور ومبيدات ، والمعدات والألات ، بالأضافة الى التمويل النقدى للعمليات الزراعية.

هذا بالأضافة الى التمويل اللآزم لعمليات الأستصلاح والاستزراع - التوسع الأفقى - ، وأدخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة.

وتشمل مصادر التمويل فى الزراعة المصادر الخاصه سواء الزراع أنفسهم أو مايتحصلون عليه من مصادر خاصه أخرى، والمصادر العامه وفى مقدمتها البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى .

وفى الدول النامية - يعد التمويل من العناصر الأساسية فى تنمية وتطوير قطاع الزراعة فى تلك الدول - ذلك نظراً لما يتصف به قطاع الزراعة من تخلف ومن قصور موارد التمويل الفردية لدى الزراع .

وقد كان للبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى - بنك التسليف الزراعى سابقاً - الدور الرئيسى فى تمويل قطاع الزراعة خلال المرحلة السابقة ، ذلك من خلال ما قدمه من قروض عينية ونقديه للزراع . والذى وصل حجم تمويله لقطاع الزراعة عام ١٩٩٠ الى نحو ١ر٧ مليار جنيه سنوياً.

وفى المرحله المقبله وبتحرير الأقتصاد القومى لابد من البحث عن المصادر التمويلية التى تتلائم مع المرحلةالجديده، ولعل فى مقدمة تلك المصادر هى الأمكانيات التعاونية ودور القطاع التعاونى فى تمويل الزراع .

٤ - توفير امكانيات التسويق ، وتطوير الأساليب والخدمات التسويقية :

يعمل التسويق على توفير السلعه للمستهلك بالشكل المناسب وفى المكان والزمان المناسبين ، كما أن السياسات والنظم التسويقية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد أسعار السلع ومن ثم التركيب المحصولى، ولاسيما فى مرحلة التحرير الأقتصادى لقطاع الزراعة، حيث سيصبح السعر - وصافى العائد المترتب عليه - هو الموجه الأساسى للأنتاج الزراعى بعد رفع كافة القيود المحدده للأنتاج الزراعى .

ومن ثم يعد التسويق - السياسة التسويقية الداخلية والخارجية - جزء من السياسة الزراعية على مستوى قطاع الزراعة ، وجزء من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى .

وعلى ذلك فأنه يمكن القول بأن للتسويق دوره فى تخصيص[1] الموارد - أى التركيب المحصولى - ، وله دوره فى تحديد أسعار السلع مع تنظيم أنسياب العرض، كما ان له دوره فى الحد من الفاقد من السلع فى مختلف المراحل التسويقية ، وله كذلك دوره فى التجاره الخارجية .

وحيث تعانى الدول النامية - ومن ضمنها مصر - من ضعف الأمكانيات التسويقية ، وتخلف أساليب التسويق، وقلة وتدنى الخدمات التسويقية، وكذلك

(١) معهد التخطيط القومى - " السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية " قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٤٠) - يونيو ١٩٨٨ - ص ٥ .

المنظمات التسويقية . مما يستلزم العمل على تطويرها، حتى يقوم التسويق بوظائفه السابق الاشاره اليها، ويشمل التطوير النواحى التالية : -

- وجود تنظيم لتسويق السلع الزراعية - خاص أو تعاونى - ملحق به بنك لتمويل الانشطة التسويقية ، كذلك مركز لجمع ونشر المعلومات السوقيه الخاصه بالسوق المحلى والخارجى .
- التوسع في التنظيمات التسويقية كالجمعيات التعاونية والاتحادات .
- تنظيم الأسواق ، وقيام الدولة بدورها الأساسى فى الاشراف والرقابة على الأسواق والذى انعدم تماماً فى السنوات الأخيره .
- تولى الجهات المعنيه تحديد المعايير والمواصفات فى السلع الزراعية سواء للأستهلاك المحلى أو للتصدير ومراقبة الالتزام بتلك المواصفات .

٥ - تنمية وتطوير الصادرات الزراعية :

حيث تعد الصادرات الزراعية هى الامكانية التصديرية الأساسية للدول الناميه ، وهى المورد الأساسى لتغطية احتياجات تلك الدول من العملات الأجنبية لتمويل التنمية بها، فلابد حتى تتحقق معدلات التنمية المستهدفة من العمل على زيادة وتطوير الصادرات من السلع الزراعية .

وفى مصر ، هناك امكانية كبيره لتنمية الصادرات الزراعية[1] من السلع التقليدية وغير التقليدية بصفه خاصه . وتتأتى هذه الأمكانية بتنمية الأنتاج الزراعى كماً ونوعاً ، وترشيد الأستهلاك من السلع الزراعية لزيادة الفائض التصديرى ، كذلك التنسيق والحد من التعارض والتضارب

(١) معهد التخطيط القومى - " سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية " - قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٢٧) - نوفمبر ١٩٨٥ - ص ٢٨٣.

بين مختلف الجهات والأجهزه المشاركه فى عمليات التصدير ، مع العمـــل على رفع كفاءه التسويق الخارجى للصادرات المصرية، وأتاحة الفرص كامله أمام القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسى فى تصدير السلع الزراعية وخاصه غير التقليدية ، مع وضع التشريعات التىتمنع الاحتكار ،وتنظيم الســـوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر، وتطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية على النحو الذى يحقق المساهمة الفعالة لهذه الغرف فى نشاط التصدير.

وهنا يجدر الاشاره الى انه لابد من قيام زراعات تصديرية، مخـــصص أنتاجها للتصدير يتوائم مع احتياجات الأسواق الخارجية من حيث النوعيـــة وموعد الأنتاج ، وذلك يستلزم تبديل مفهوم تصدير الفائض الى مفهوم الزراعة للتصدير.

٦ - القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعـــى :

التنمية أساساً بالأنســـان وللأنســـان، ولاتقوم التنمية الشامله ولاتنجـــح ألا اذا وجد الأفراد القادرون على قيادة وتوجيه وتحقيق التنمية .

وثمه شعور متزايد بوجود اختلال فى هياكل العماله بحيث أصبحـــت العماله وانتاجيتها مشكلة تعانى منها جهات الانتاج والمواطن على حد سواء. ويرجع الاختلال فى هيكل العماله فى جانب أساسى منه الى انخفاض مستوى القوى العامله، وعدم ملائمتها لأنماط التكنولوجيا الزراعية المتطوره مما يعيق عملية التنمية الزراعيـــة.

وهذا النقص والقصور فى كفاءة العنصر البشرى يرجع بصفه أساسية لتخلف وانفصال أسلوب التعليم عن احتياجات المجتمع الحقيقية، كذلك غياب التدريب وعدم كفاية مخصصاته وطاقته على استيعاب هذه الأعداد من العماله ومن ثم تدخل سوق العمل قوى عامله غير مدربه .

فلكى تقوم تنمية شامله وبمعدلات مرضيه، لابد من إعداد كوادر بشرية ملائمة لأحتياجات القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من حيث النوعيات ومستوى الكفاءة والتدريب والتعليم.

ونؤكد ان التنمية لن تحقق معدلاتها المطلوبة - أو المستهدفة - الا اذا تم إعداد الكادر البشرى الاعداد المناسب والملائم لأدارة وتحقيق التنمية فى المجتمع.

وهنا الدور الغائب للتعاون الزراعى وهو اعداد الكوادر الفنية الزراعية الملائمة للعمل الزراعى، حيث لابد ان يمارس التعاون دوره فى التدريب الزراعى ، كالتدريب على أعمال زراعات النخيل، والميكنه، والصناعات الزراعية، ودوده الحرير، والأنتاج الحيوانى.

٧ - الدور التوجيهى والأرشادى والتأشيرى للاجهزة الزراعية :

بتحرير الاقتصاد القومى - ومن ثم قطاع الزراعة - يتضائل الدور التدخلى للأجهزة الزراعية - وزارة الزراعة ومؤسساتها - فى القطاع الزراعى وأدارة شئونه ، ليتم ذلك عن طريق المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

وبالتالى فيجب على تلك الأجهزة والمؤسسات أن تبحث لنفسها عن دور يلائم المرحله الجديده - وبمعنى آخر أن تطور نفسها لتأدية الدور الـــذى يتلائم مع مرحلة التحرر الأقتصادى .

ومن ثم فأن الدور التدخلى التحكمى الألزامى للأجهزه والمؤســـــــات الزراعية الحكومية سيتوقف ، ليحل محله دور توجيهى أرشادى تأشيرى. وهـذا الدور الجديد يتوقف نجاحه على الأدوات والأساليب المستخدمة فى ذلـــك ، كذلك على كفاءه الكوادر التى ستؤديه .

وهنا يلزم التنويه أنه يجب إعداد كادر بشرى زراعى جديد ومؤهل ليؤدى هذا الدور الجديد حتى تستطيع أن تؤدى تلك الهيئات والمؤسسات المستهدف منها فى تنمية القطاع الزراعى. ويجب الاستفادة من خبرات وتجارب الـدول الأخرى فى هذا الصدد، كما أن الأجهزة الحالية لاتستطيع أن تؤدى الـــدور المطلوب فى المرحلة الجديده بدون إعداد مسبق، ومفهوم جديد، وأداره جديده،

٨ - الدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك :

حتى تتحقق التنمية وتشارك فيها وتستفيد منها كافة فئات المجتمـــــع بأقتناع وايجابية فلابد أن تؤدى الدولة وظيفتها الأساسية وهى الرقابـــة علـى كافة الأنشطة بالمجتمع.

وتعنى الرقابة التأكيد على الالتزام وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطـــــة الأقتصادية، ذلك يؤدى الى حماية كل من المنتجين والمستهلكين .

والدور الرقابى للدولة يعنى - ضمن ما يعنى - مراقبة الدولة لنوعية مستلزمات الأنتاج وملائمتها وصلاحيتها (الأسمدة ، المبيدات)، وكذلك مراقبة الدولة لشروط صلاحية السلعة للاستهلاك ، مراقبة التلوث ، مراقبة شروط الأنتاج ومواصفات السلع المنتجه . فوجود القوانين فقط لايكفى وانما الأهم هو مراقبة التنفيذ والحزم فى تطبيق القانون .

إن الدور الرقابى الجاد للدولة يشجع ويطمئن المستثمرين والمنتجين، كما أنه يحافظ على سلامة المستهلكين، وعلى سمعة الدولة بالنسبة للصادرات فى الأسواق العالمية . ومن ثم فأن تصميم الدولة ونجاحها فى تأدية هذا الدور يؤدى الى تحقيق معدلات تنمية أعلى وأسرع .

٢ - ٢ - ٣ أمكانية ومتطلبات تحقيق الأستراتيجية الزراعية

٢ - ٢ - ٣ - ١ الاستراتيجية الزراعية فى مجال زيادة الأنتاجية والأنتاج عن طريق تنمية الموارد والحفاظ عليها وزيادتها بما يؤدى الى زيادة الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة للقمح، السكر، والزيوت : -

إن ما سبق الاشاره اليه من أهداف الاستراتيجية الزراعية، ومايندرج تحت أى منها من أهداف فرعية وثانوية يتطلب التعرف على الوسائل ووضع السياسات التى تتناسب وتحقيق هذه الأهداف، مع تناسق هذه الأساليب والسياسات مع بعضها البعض.

ويعد العمل على رفع إنتاجية الأرض الزراعية هو المسار الأسرع لتحقيق الأهداف المشار إليها ، إن افتراض زيادة الانتاجية بمعدل ٢٪ سنوياً بالأراضى المستغله حاليا يعادل قرابة أنتاج ١٢٠ ألف فدان سنوياً، وهذا قد يستلزم تكلفة أكبر ووقت أطول لو تم تحقيقه خلال سياسة التوسع الأفقى، وفى نفس الوقت لايغنى عن التوسع الأفقى للمدى الطويل، ومن الممكن ان يتم ذلك عن طريق : -

- أستنباط ونشر زراعة الأصناف المرتفعة الأنتاجية من المحاصيل الزراعية ، وخاصه فى الحبوب كالقمح والأرز والذره ، وقصب السكر.
- تحسين التربة الزراعية، ونظم الصرف ، وتعميم نظام الصرف المغطى.
- قيام الأرشاد الزراعى بدور أكثر فاعلية فى نقل نتائج البحوث الزراعية الى الزراع خاصه فيما يتعلق بتكنولوجيا الأنتاج والمعدلات المثلى للأسمده ونوعيات المبيدات الأكثر ملائمة وطرق الزراعة الحديثة . مما يستلزم تدعيم أجهزة الأرشاد وتوفير الامكانيات له .

- الأهتمام بالتركيب المحصولى ونظام الدوره، وتركيز زراعة الخضر والفاكهه والمراعى والأنتاج الحيوانى فى الأراضى الجديده، والحبوب وقصب السكر تركيزها فى الاراضى القديمة كذلك القطن .

وبصفه عامه يمكن تلخيص العوامل المتحكمة فى التركيب المحصولى فى الآتى :

١ - نوعية التربه والمناخ، وكمية مياه الرى المتاحه.

٢ - مدى الحاجة للبرسيم المستديم.

٣ - المحاصيل مرتفعة العائد كالخضر والفاكهة.

٤ - محاصيل الاستهلاك الذاتى.

٥ - التدخل الحكومى فى فرض وحظر نوعيات معينه من المحاصيل، وسوف يتوقف هذا التدخل - ليحل محله : -

٦ - الأربحية النسبية للمحاصيل وفقاً لأسعارها السوقية وتكاليف أنتاجها.

ونرى أنه من الضرورى أن تدخل العوامل التالية فى الأعتبار عند وضع سياسة التركيب المحصولى ومؤشراتها كمايلي :-

١ - التوسع فى مساحات الحبوب والقطن وقصب السكر فى الأراضى القديمة.

٢ - أعطاء أولوية للمحاصيل غير التقليدية (الطبية والعطرية) فى الأراضى الجديده وذلك لزيادة الطلب التصديرى عليها.

٣ - اعطاء أولوية تالية - فى الأراضى الجديده - لمحاصيل الخضر والفاكهة - وهى المستهدف تقليص مساحاتها داخل الوادى ليحل محلها القمح .

٤ - التوسع فى محاصيل الأعلاف فى الأراضى الجديده - وتقليص مساحة البرسيم فى الأراضى القديمة، ليحل محله القمح أيضاً .

٥ - كذلك تشجيع المحاصيل الزيتية - سمسم ، فول سودانى، عباد الشمس، فول صويا - فى الأراضى الجديده.

كل ذلك بهدف زيادة معدل الأكتفاء الذاتي من السلع الزراعيـــة الرئيسية وذلك على النحو الآتي : -

إمكانية زيادة الاكتفاء الذاتى من القمـــح :

وفقا للبيانات المعلنه يبلغ حجم أنتاج القمح نحو ٣ر٦ مليون طن سنويـــا، يغطى نحو ٢٩٪ من الاحتياجات المحلية . مما يمثل ضروره ملحة أقتصاديا وسياسياً لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الأستراتيجيـــة.

وتتعدد العوامل المسببه للفجوه القمحية، فمنها زيادة متوسط الاســـتهـــلاك الفردى، وزيادة الفاقد، وتناقص مساحة القمح لأنخفاض عائد فدان القمح ، وتخلـف أساليب انتاج القمح وتداوله.

ولكن فى مقدمة تلك العوامل هو تدنى إنتاجية الفدان من القمح، حيث لم يتجاوز انتاجية الفدان نحو ٨ر٧ أردب حتى عام ١٩٧٢/٧١، ولم تصل لنحـــــو ١٠ أرادب حتى عام ١٩٨٢/٨١، ثم وصلت لنحو ١٠ر٣ أردب عام ١٩٨٤/٨٣. وفى ذات السنه كان متوسط انتاجية الفدان نحو ٢٠ر٤٤، ٢١ر٨٤، ٢١ر٢٩ أردب فى كل من ايرلندا، هولندا، وبريطانيا على الترتيب . مما يعنى أن المجال مازال رحبـــا أمام زيادة مؤكده وممكنه فى انتاجية القمح فى البلاد تصل الى ضعف ما هى عليه.

هذا وقد بلغت الانتاجية الآن الى نحو ١٤ أردب للفدان - وذلك وفقاً لبيانات وزارة الزراعة .

وهناك عدة مقترحات وامكانيات تمت دراستها (١) لزيادة أنتاج القمح في مصر أوضحت أمكانية : -

- التوسع في زراعة القمح في الأراضي المستصلحة، ومن المفترض أنه بالأمكان زراعة مساحة تتراوح بين ٤٤٢ ألف فدان و ٥٠٠ ألف فدان تعطى نحو ٤ر٤ - ٥ر٥ مليون أردب (أي نحو ٦٠٠ ألف طن) .

وهذه المساحة من المفترض ان تتم على مرحلتين خلال خطة خمسية، وكان من المفترض البدء بها خلال الخطة المنتهية عام ١٩٩٢.

- بأحلال الاقطان قصيرة التيله مبكره النضج وقيره المحصول، محل الأقطان المصرية طويلة وسط وقصيره التيله، يمكن إدخال مساحات اضافية في زراعة القمح .

وفي ضوء فروض معينه (٢) يمكن تحرير نحو ٢٨٠ ألف فدان من زراعة القطن لتدخل في زراعة مختلف المحاصيل ومن ضمنها القمح. ولأتمام ذلك يلزم عدة سنوات بحيث يتم في العام الأول أحلال الاقطان قصيرة التيله في مساحة ١٢٠ ألف فدان بمصر العليا وزراعة القطن المصرى في ٧٠٤ ألف فدان بالوجه البحرى، وزراعة ٥٠ ألف فدان خارج الوادى بالأقطان القصيره التيله . وفي العام الثاني تستمر زراعة ٧٠٤ ألف فدان بالقطن المصرى في الوجه البحرى، وتزرع ٥٠ ألف فدان بالاقطان قصيرة التيله

---

(١) معهد التخطيط القومي - " مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح " - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٣٤) - ١٩٨٦.

(٢) راجع المصدر السابق.

فى مصر العليا، ١٠٠ ألف فدان فى الأراضى الجديده خارج الـــــوادى. وفى العام الثالث تزرع أيضاً ٧٠٤ ألف فدان بالأقطان المصريـــــة فى الوجه البحرى، وتلغى زراعة القطن بمصر العليا ويزرع ١٥٠ ألف فـــدان خارج الوادى بالأقطان قصيره التيله. وفى العام الرابع تنخفض رقعـــة الأقطان المصرية فى وجه بحرى الى نحو ٦٠٠ ألف فدان بحيث تـــزرع بالأقطان طويلة التيله وطويل وسط التيله، ويزرع ١٧٥ - ٢٠٠ ألـــــف فدان بالأقطان قصيره التيله خارج الوادى .

ويزداد أنتاج محاصيل كل من البرسيم المستديم، القمح، الـــــذره الشامية، العدس ، والسمسم، وفول الصويا.
وبالنسبة للقمح على وجه الخصوص فسيزداد الأنتاج بنحو ١٤٤، ٢١٩، ٢١٩، ٢١٥ ألف طن للسنوات الأربع على الترتيب .

تعميم زراعة الأصناف مرتفعة الانتاجية فى كل أقليم وفقاً للجـــــداره الأنتاجية، وحيث يزرع بالبلاد ثمانية أصناف من القمح هى : جيزه(١٥٥) جيزه (١٥٦)، جيزه(١٥٧) ، سخا (٨)، سخا(٦)، سخا(٦٩)، بلـــــدى ، استورك .

وقد تباينت أنتاجية كل صنف من محافظة لأخرى - فإذا أمكـــــن الاستفادة من الميزه النسبية لأنتاج القمح فى مختلف المحافظات بحيـــث يمكن تعميم الأصناف ذات الأنتاجية المرتفعة فى المحافظـــــات ذات الميزه النسبية ، لأمكن زيادة أنتاج القمح من الرقعة القمحية الحاليـــة. وبفرض تعميم صنفى سخا (٦٩)، ستورك وهما بمتوسط أنتاجية ١٤ أردب للفدان وربما تصل الى أكثر من ١٥ أردب للفدان .

وفى حدود مساحة مزروعة بالقمح تبلغ نحو ٥ر١ مليون فدان فأنه يمكن تحقيق حجم أنتاج يبلغ نحو ٤ر٢ مليون طن قمح سنوياً .

وهذا القدر من الأنتاج يغطى نحو ٤٠٪ من الاستهلاك بمستواه الحالى، ولكن اذا تم العمل على تقليل الفاقد، وترشيد الاستهلاك بألغاء الدعم ، وتطوير صناعة الخبز - وتشجيع دور القطاع الخاص، فأنه من الممكن الوصول الى اكتفاء ذاتي يقدر بنحو ٧٠٪ .

أمكانية زيادة الأكتفاء الذاتى من السكر :

تبلغ مساحة قصب السكر نحو ٢٥٠ ألف فدان سنوياً ، وبنجر السكر نحو ٤٠ ألف فدان . تعطى نحو ٨ ملايين طن قصب ، ونحو ٦٥٠ ألف طن بنجر . تنتج نحو ٨٥٠ ألف طن سكر قصب ، ونحو ٩٢ ألف طن سكر بنجر.

وفى حين يبلغ اجمالى أنتاج السكر نحو ٩٤٠ ألف طن يبلغ أجمالى الاستهلاك نحو ١٥٥٠ طن، وثم فأن الفجوة تبلغ نحو ٦١٠ ألف طن. وتصبح نسبة الاكتفاء الذاتى نحو ٦٠٪.

ومن ثم فأنه يلزم العمل على زيادة الأنتاج (١) من القصب بالتركيز على التوسع الرأسى ، وحل المشاكل التى تواجه زيادة الأنتاجية ، ونفس الشئ بالنسبة لبنجر السكر مع التوسع فى زراعته فى الاراضى الجديده والعمل على بناء مصانع سكر جديده والتوسع فى طاقة المصانع الحاليه، وتقليل فاقد السكر بالمصانع ، وتنظيم التوافق الزمنى بين أنتاج وتسويق وتصنيع المحاصيل السكرية بما لايسمح ببقاء المحاصيل مده كبيره بعد حصادها بدون تصنيع حتى لاتنخفض نسبة السكر.

(١) معهد التخطيط القومى "امكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من السكر" - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - (٤٧) - ١٩٨٩.

ولذلك يلزم تحقيق ما يلى : -

- المحافظة على المساحة المزروعة بقصب السكر فى حدود ٢٥٠ ألف فدان سنوياً .
- العمل على توريد كل مساحة القصب السابقة للمصانع، وذلك عن طريق اعادة النظر فى أسعار توريد قصب السكر
- زيادة انتاجية فدان قصب السكر لنحو ٤٢ طن ، بينما تبلغ الانتاجية الحالية ٣٨ طن / فدان .
- زيادة مساحة بنجر السكر من نحو ٤٠ ألف فدان الى نحو ١٥٠ ألف فدان .
- أقامة ثلاث مصانع لبنجر السكر .
- زيادة انتاجية فدان البنجر من نحو ١٦ طن الى ٢٠ طن .
- العمل على خفض معدل استهلاك الفرد الذى وصل لنحو ٣٠ر١ كجم/ سنويا، لنحو ٢٨ر٥ كجم / سنويا .

وبتحقيق النواحى السابقة المتعلقة بأنتاج كل من قصب السكر ،وبنجر السكر فأنه من المتوقع الوصول الى نسبة اكتفاء ذاتى تقارب ٩٧٪ عام ١٩٩٥٠ كما يتضح من جدول (٢ - ٢) .

جدول (٢ - ٢) : بعض مؤشرات الاكتفاء الذاتى من السكر

المؤشر	الوضع الحالى	المستهدف ١٩٩٥
مساحة قصب السكر	٢٥٠ ألف فدان	٢٥٠ ألف فدان
المساحة الموردة	٢٠٩ر٦ ألف فدان	٢٥٠ ألف فدان
انتاجية فدان القصب	٢٨ طن	٤٢ طن
نسبة السكر	١٠ر٣ ٪	١٢ ٪
كمية القصب الموردة	٧٩٤٧ ألف طن	١٠٥٠٠ ألف طن
أنتاج السكر من القصب	٨٣٤ ألف طن	١٢٦٠ ألف طن
مساحة بنجر السكر	٣٩ر١ ألف فدان	١٥٠ ألف فدان
انتاجية الفدان	١٦ طن	٢٠ طن
انتاج السكر من البنجر	٩١ر١ ألف طن	٤٣٠ر٥ ألف طن
اجمالى انتاج السكر	٩٢٦ ألف طن	١٦٩٠ ألف طن
متوسط استهلاك الفرد	٣٠ر١ كجم/سنه	٢٨ر٦ كجم/سنه
عدد السكان	--	٦٠ر٧ مليون نسمه
اجمالى الاستهلاك من السكر	١٥٤٦ ألف طن	١٧٣٦ ألف طن
الفجوه	٥٨٠ ألف طن	٤٦ ألف طن
نسبة الاكتفاء الذاتى	٥٩ر٩ ٪	٩٧ر٣

المصدر: معهد التخطيط القومى - " مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر"- قضايا التخطيط والتنمية - (٤٧) - ١٩٨٩.

أمكانية زيادة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية :

يحتل محصول بذره القطن مكان الصداره بين مصادر الزيوت الغذائية اذ يمثل انتاجه نحو ٧٦٪ من جملة انتاج البذور الزيتية يلى ذلك فى الأهمية كل من فول الصويا، بذره الكتان، الفول السودانى، عباد الشمس والسمسم، حيث تمثل ما نسبته نحو ١٥٪، ٦ر٢٪، ٦ر٢٪، ٧ر١٪، ٥ر١٪ من جملة انتاج البذور الزيتية لكل على الترتيب، وذلك كمتوسط خلال الفترة ١٩٨٧/٨٠.

وبالنسبة لأنتاج الزيت يأتى زيت بذره القطن فى المقدمة بنحو ٧٤ ألف طن سنويا، يليه كل من زيت فول الصويا، زيت الذره، فزيت عباد الشمس بنحو ١٦، ٥ر٢، ٠ر٠٥ ألف طن لكل على الترتيب وذلك عام ١٩٩٠/٨٩. كما يتضح من جدول (٣).

ومن ثم فأن أجمالى الأنتاج المحلى من الزيوت يقارب ٩٣ ألف طن سنوياً، بينما حجم الاستهلاك يبلغ نحو ٥٠٠ ألف طن، والواردات نحو ٤١٠ ألف طن، وبالتالى فأن معدل الاكتفاء الذاتى يصل لنحو ١٩٪ . كما يتضح من جدول(٢ - ٣) .

ويرجع السبب الاساسى لنقص انتاج الزيوت كنتيجة لتناقص مساحة القطن، وفول الصويا حيث يمثلا نحو ٨٠٪، ١٨٪ من اجمالى زيوت الطعام المنتجه محليا، أما زيت الذره وعباد الشمس فيساهما بنحو ٢٪ فقط من اجمالى انتاج الزيوت .

ومن الضرورى العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت وذلك عن طريق :

جدول (٢ - ٣) - الـواردات المصرية من الزيوت خلال عام ١٩٨٩

الصنف	كمية (طن)	القيمة (ألف جنيه)
زيت صـويا	٣٩٢	٦٧٧
زيت بذره قطن	١١٤٣٨٦	١٢٩٥٧٧
زيت عباد شمس	٢١٧٤٠٤	١٨٨٨٠٧
زيت فول سودانى	ضم لأنواع أخرى	—
زيت سمسـم	٤٦٢	٨١٨
زيت ذره	١٧٤١	٣٠١٤
زيت نخيل	٦٢٠٢٢	٥٥٣٠١
زيت كتان	—	—
زيت زيتون	ضم لأنواع أخرى	—
زيت شلجم	٢٤	٥١
زيوت اخرى	١٣٧٨٩	١٩٦٦٩
الجملـة	٤١٠٢٢١	٣٩٧٩١٤

المصدر : المصدر السابق .

- التوسع فى زراعة عباد الشمس فى الأراضى الجديده فى مساحة نحو ١٠٠ ألف فدان على الأقل .
- تحميل محصول فول الصويا على محصول الذره الشاميه.
- رفع انتاجية الفدان من المحاصيل الزيتية ..
- زيادة نسبة استخلاص الزيت من البـــذور .
- تقليل الفاقد من الزيت التموينى والذى يتراوح بين ٢٠٪ - ٢٥٪ من كميات البطاقات التموينية .

وبالعمل فى تلك المجالات معاً من الممكن الوصول بالاكتفاء الذاتى مـــن الزيوت من نحو ١٩٪ حاليا الى قرابة أكثر من ٥٠٪ ويعد ذلك هدف على درجـــة كبيره من الأهمية .

٢ - ٢ - ٣ - ٢ الاستراتيجية الزراعية فى مجال التوسع الأفقى

أوضحت الدراسات ان هناك امكانية كبيره لزيادة الرقعة الارضية الزراعية ، فمن غير المقبول ان تكون المساحة المشغولة والمستغلة من أرض مصر نحو ٧ر٤ مليون فدان .

وقد أوضحت الدراسات أن هناك مواقع عديده تبلغ نحو٨٠ موقعا (١) بمختلف مناطق الجمهورية يمكن بها استصلاح نحو٨٠٠ إلف فدان بشرق الدلتا، وحوالى ٦٨٥ ألف فدان بغرب الدلتا، ومساحة محدوده تبلغ نحو ٦٠ ألف فدان بوسط الدلتا. كما يتضح فى جدول (٢ - ٤) ، كما أن الموارد المائية تكفى لأحتياجات الاستصلاح المشار اليها، كما يتضح من جدول (٢ - ٥)

ويجب أن يقتصر دور الدولة على تشجيع القطاع الخاص وتحديد أولوية الأراضى للأستصلاح، والمساهمة فى أعمال البنية الأساسية والدراسات التقنية وتحميل ذلك على تكلفة الأرض .

على أن تملك الأرض لشباب الخرجيين وغيرهم من الشباب ، وتبيع الدولة ما بحوزتها من أرض زراعية . وتعمل على تصفية كافة الشركات الزراعية بالأراضى المستصلحة وتمليك ما بحوزتها للأفراد .

ومن الممكن الأستفادة بقدرات وامكانيات الدولة فى هذا المجال فى تولى الدولة انشاء البنية الأساسية من شبكات طرق،وري،وصرف وغيرها من

---

(١) وزارة الزراعة - " ملامح استراتيجية وانجازات قطاع الزراعة فى الثمانينات " - مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينات - فبراير ١٩٩٢ - ص ١١.

خدمات،وتقوية الأرض وتقسيمها وتحميـــــــل التكاليف علىثمن الأرض ، مع عـدم المغالاه فى الأسعار.

وتملك الأرض للزراع عند تمام زراعتها، مع وضع الضوابط اللآزمة لحســـن الأستغلال، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية الزراعية فى تلك المناطق وتسهيـــــل حصولها على القروض .

جدول (٢ - ٤) - المساحات القابلة للاستصلاح وفقا للمناطق ونوعية التربه (الف فدان)

نوع التربه / المنطقة	طينية ملحيه	طينية رمليه	رمليه جيرية	جملة
شرق الدلتا	٢٥٩ر٠٠	١٠٢	٤٥٢	٨٢١
وسط الدلتا	٢٥	١٨	٢٥	٦٨
غـرب الدلتا	٤٣	٢١٤	١١٨	٣٧٥
مصر الوسطـى	-	٧٩	٤٠	١١٩
مصر العليـــا	-	٤٩	١٠٩	١٥٨
جملـة	٣٢٧	٤٦٢	٧٤٤	١٥٣٣

المصدر: معهد التخطيط القومى - " الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضـــــى الزراعية الجديده " - نوفمبر ١٩٨٦ - قضايا التخطيط والتنمية (٣٦).
، وزارة الزراعة - " ملامح استراتيجية وانجازات قطاع الزراعـــــة فى الثمانينات " .

جدول (٢ - ٥) - الموارد المائية المتاحة للاستصلاح

(مليار م^{٣})

السنه	الموارد	الاستخدامات	الفائض
١٩٨٦	٦١ر٣	٦٠ر٤	١ر٩
١٩٩٢	٦٩ر٨	٦٢ر١	٧ر٧
٢٠٠٠	٧٣ر٩	٦٤ر٦	٩ر٣

المصدر : معهد التخطيط القومى - "استراتيجية التنمية الزراعية فى الخطة الخمسية" - ١٩٨٦.

وبصفه عامه، يجب أن تقوم الاستراتيجية فى هذا القطاع على أساس ربط عملية أستصلاح الأراضى بالأسكان واقامة مدن جديده ، ذات مرافق مكتملة.

كذلك تقوم الأستراتيجية على أساس أطلاق الحافز الفردى والملكية الخاصه وذلك بتمليك الأراضى المستصلحة للشباب وتشجيع ادخال التكنولوجيا الزراعية وأنشاء التعاونيات الزراعية .

ومن ثم يتركز دور وزارة الزراعة فى هذا المجال فى أنشطة معينة لعل فى مقدمتها : -

١ - دراسة وتحديد نوعية الأراضى ذات الأولوية فى الاستصلاح.

٢ - القيام بدور نشط فى مجال الأرشاد الزراعى فى تلك المناطق الجديده نظراً لما يحتاجه الزراع من معلومات وأرشادات زراعية مستمرة - ولهذا يجب إعداد المرشد الزراعى الكفؤ وهذا غير متوفر فى كافة الأنشطة الزراعية.

٣ ـ تشجيع ادخال التكنولوجيا الزراعية سواء فى نظم الرى أو نظم الزراعة .

٤ ـ تشجيع انشاء التعاونيات الزراعية فى المناطق المستصلحة .

٥ ـ التخلص من كافة المعوقات ، وعدم أعاقة نشاط الاستصلاح والتمـــــلك للزراع الجدد.

٦ ـ العمل على ترشيد أساليب الرى وخاصه فى الأراضى الجديده، وبحيـــث لاتتعدى احتياجات الفدان لزراعة محصولين ٦٠٠٠ م^{٣} بحد أقصى، وعلى هذا الأساس فأن الفائض المتاح من الموارد المائية والبالغ نحـــو ٩ مليار م^{٣} يكفى لاستصلاح ٥ر١ مليون فدان على الأقل (جدول ٢ ـ ٥)

٢ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٣ الأستراتيجية الزراعية فى مجال اقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعـــى للتصدير

ليس هناك أستراتيجية للصادرات الزراعية ، ومن ثم فأنه من الضـــرورى وجود مثل تلك الاستراتيجية متضمنة أهداف التصدير، ثم يخطط الأنتاج بما يحـقق تلك الأهداف والوسائل اللآزمة لذلك .

كما يجب التأكيد على مشروعات الأنتاج للتصدير، مع أعادة النظـــر فى دور السلع الزراعية التقليدية وتدعيم حصتها فى الصادرات . كذلك تطويـــــر الصادرات غير التقليدية وتطويرها فى الأراضى الجديده ، وإعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات فى ضوء الأولويات السلعية .

ومن ثم يجب أن تعمل الاستراتيجية على :

١ ـ زيادة الانتاج من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية وهى القطـــــن طويل التيله، الأرز ، البصل، الفول السودانى ، الكتان الخام ، مـــع العمل على المحافظة على أسواقها الخارجية.

٢ - كذلك تطوير الأنتاج والتصدير من المحاصيل التصديرية غير التقليدية وهى : البرتقال ، اليوسفى ، الليمون الحامض ، التمور، الجوافه ، المانجو ، العنب ، البطيخ، البطاطس ، الطماطم، الخرشوف ، الفاصوليا، البسله، الزهور، والنباتات الطبيه .

مع العمل على تحسين نوعية المنتجات وهنا يأتى دور الأرشاد الزراعى .

٣ - تشجيع وتنمية دور القطاع الخاص فى ظل سياسة تحرير القطاع الزراعى، على أن توضع التشريعات والقوانين لمنع الأحتكار، وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر، حيث يؤدى ذلك الى تحفيز الزراع والمصدرين وتحسين نوعية الصادرات .

٤ - امكانية مضاعفة الانتاج والصادرات من حاصلات البصل والثوم والكتان بمضاعفة المساحات المنزرعة بها دون تأثير ملموس على المساحات المنزرعة بغيرها من الحاصلات الشتوية ، خاصة ان البصل والثوم من الحاصلات التى ينجح تحميل زراعتها على غيرها من المحاصيل الأخرى ، وهو ما يمكن ان يكون اتجاه من اتجاهات سياسة الانتاج الزراعى فى المستقبل بهدف تنمية الصادرات .

٥ - الأهتمام بمحصول القطن فى الأنتاج والتصدير.

حيث يعد محصول القطن هو المحصول النقدى والتصديرى الزراعى الأول. فقد تعرض الأنتاج الى الانخفاض لأسباب منها ما هو راجع لتناقص المساحة أو تناقص الانتاجية الفدانية.

كذلك تراجعت صادرات مصر من الأقطان الطويلة الممتازه فى نفس الوقت الذى يزداد فيه الطلب العالمى على الأقطان.

حيث تناقصت المساحة المزروعة من ٦ر١ مليون فدان قطن عام ١٩٧١ الى نحو ٠٠ر١ مليون فدان عام ١٩٨٩. كما تناقصت الانتاجية من نحو٤٨ر٥ قنطار عام ١٩٧٠ الى نحو ٠٠ر٥ قنطار عام ١٩٨٩ ، وبالتالى انخفض الأنتاج الى نحو ٥٦٪ مما كان عليه عام ١٩٧٠.

جدول (٢ - ٦)- المساحة والانتاجية والأنتاج والصادرات من القطن

السنه	المساحة ألف فدان	الانتاجية قنطار	الانتاج ألف قنطار (زهر)	الصادرات ألف طن (قطن خام)
١٩٧٠	١٦٢٧	٥ر٤٨	٨٩١٤	٢٨٥
١٩٧٥	١٣٤٦	٤ر٩٨	٦٧٠٢	١٨٥
١٩٨٠	١٢٤٥	٧ر١٨	٨٩٤١	١٦٤
١٩٨٥	١٠٨١	٦ر٧٩	٧٣٤٥	١٤٣
١٩٨٩	١٠٠٦	٥ر٠٣	٥٠٥٨	٥٧
١٩٩٠				٣٨

المصدر : وزارة الزراعة - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى

ومن ثم انخفضت الصادرات من القطن الخام انخفاضاً شديـــــداً من نحو ٢٨٥ ألف طن الى نحو ٣٨ ألف طن خلال نفس السنوات . كمـــا يتضح من جدول (٢ - ٦)

ومن ثم فأنه من المقترح بالنسبة للقطن فى الاستراتيجيـــــة الزراعية الآتى:

أ - الاحتفاظ بمساحة نحو مليون فدان قطن سنوياً .

ب - يزرع نحو ٧٥٠ ألف فدان بالاصناف الطويلة الممتازه والطويلـة الوسط .

جـ - يزرع نحو ٢٥٠ ألف فدان بالأقطان القصيره الامريكية مبكـره النضج وفيرة المحصول .

د - الأرتفاع بمستوى انتاجية الفدان - كما كان فى الثمانينيـات - الى نحو ٧ - ٨ قنطار .

ذلك يؤدى الى وقف وارداتنا من الأقطان القصيره ، كما يـؤدى الى زيادة الصادرات من القطن الى الوضع الذى كان عليـــه فى السبعينيات (٢٨٠ ألف طن)، بالاضافة الى المصنوعـــات القطنية الاخرى . كما أن زراعة الاقطان قصيره التيله يـؤدى الى وفر فى مساحة القطن يوجه الى الحاصلات الاخـــرى وفى مقدمتها القمح .

٢ - ٢ - ٣ - ٤ تحرير قطاع الزراعة - وتعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم حرية القطاع

ومن ضمن ما يعنى ذلك تحرير القرار الاقتصادى فى القطاع الزراعى ، وتحرير نمط الانتاج بما يعنى عدم التدخل فى التركيب المحصولى وتصبح قوى السوق هى الموجه الأساسى للأنتاج .

ومن ثم تتحدد أسعار السلع الزراعية فى السوق الحر، ويتوقف تدخل الدولة فى تحديد الأسعار، واحتكارها لشراء المحاصيل الرئيسية كالقطن وقصب السكر . وذلك مع توقف أساليب التسويق الزراعية الحكومية وشبه الحكومية .

وتجدر الاشاره الى أن حرية السوق والأسعار، سواء اسعار المنتج أو المستهلك ، سيؤدى ذلك فى المدى القصير الى عدة اختلالات تأخذ مداها الى أن تتوازن السوق وبعد ذلك تصبح الأسعار هى أسعار التوازن .

كما أن تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى، يعنى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية دون تدخل من الدولة لأمداد القطاع الزراعى بالتمويل ومن ثم يصبح إقراض القطاع الزراعى بسعر الفائده فى السوق ، كما تترك حرية الاتجار فى مستلزمات الأنتاج.

وبالنسبة لقطاع التعاون الزراعى سيتعاظم دوره فى المرحلة المقبلة، ويستلزم ذلك تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديده لتلك المرحلة . حيث يلزم قانونا جديداً موحداً للتعاون ، يعطى الحرية لقطاع التعاون بما يؤدى الى تحقيق أهداف الزراع ، واطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم كمنتجين وكمستهلكين ويحقق أهداف المجتمع أيضاً .

وبالتالى يستطيع التعاون ان يقوم بالدور الرئيسي فى تخطيط الانتاج الزراعى ، وتوفير التمويل للزراع، وتسويق الأنتاج وغير ذلك من الأنشطة التى سينفرد بها القطاع الخاص اذا لم يؤديها معه القطاع التعاونى لصالح الزراع .

وبالنسبة لدور المؤسسات والمنظمات الزراعية الحكومية ، ففى ظل سياسة التحرير الاقتصادى سينحصر هذا الدور فى الآتى :

أ - أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية، وتطوير أساليب الزراعة. فالمجال مازال متسعاً أمام البحوث الزراعية لزيادة الانتاجية وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية.

ب - الأرشاد الزراعى ، فهو الوسيلة الفعالة والرئيسية لنقل كل ما هو جديد - ونتائج البحوث الزراعية بصوره مبسطه للزراع للوصول الى اعلى انتاجية بأحدث الوسائل التكنولوجية. وحتى يؤدى الارشاد الزراعى دوره فى المرحلة المقبلة فيجب إعداد المرشد الزراعى الكفئ - وذلك غير متاح حالياً - ،كما يجب توفير الامكانيات المادية لجهاز الارشاد.

جـ - حل المشكلات الفنية المتعلقة بالأنتاج ؛

وسيزداد دور المؤسسات الزراعية - وزارة الزراعة ومراكز البحوث بها - بالنسبة للتعرف على مشكلات الانتاج ودراستها وايجاد الحلول العلمية لها، سواء مايتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .

د - إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديده الأكثر كفاءه والأعلى أنتاجية . وهذا

الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديدة، وتلك المؤسسات هى المؤهله للقيام به عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة بأستخدام الاساليب التكنولوجية المتطوره كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات انتاجية كبيره خاصه فى محاصيل مثل القمح والارز والذره .

هـ - مراقبة مدخلات القطاع الرزاعى ، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الأنتاج ، ودخول القطاع الخاص هذا النشاط ، فلابد من رقابه معينه على نوعية وكفاءه تلك المستلزمات . وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح بأستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية ان تراقب تلك النوعيات ولاتسمح بأستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها.

كذلك بالنسبة للبذور ، والاسمده ، حيث يلزم مراقبة الواردات منهما، وصلاحيتهما ، والجهات التى تقوم بالأنتاج.

وهناك جانب اساسي من جوانب الرقابة لايأخذ حقه من الأهتمام الكافي من الجهات الحكومية التي يعد هذا الدور من أهم ادوارها ، الا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية. ذلك - بالاضافة الي رقابة المدخلات الزراعية - يتأتي برقابة الأنتاج الزراعي وخلوه من التلوث وملائمته للأستهلاك . وهذا الدور يتحقق عن طريق مراقبة الأنتاج ، وتحليل عيناته علي مستوي الحقل وفي الأسواق ، والآلزام بتنفيذ القوانين المنظمة لذلك . وفي هذا حماية ضرورية وواجبه لجمهور المستهلكين.

مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية ، كالتشريعات التي تنظم زراعات معينه في مناطق معينه ، وتشريعات الري والصرف ، ومقاومة الآفات والتشريعات المتعلقة بالثروة الحيوانية - وما الي ذلك من تشريعات وقوانين تهدف الي حماية الأنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . حيث يصبح من الضروري أن تقوم الجهات الحكومية ذات الشأن وزارة الزراعة وادارتها المختلفة - بمراقبة الألتزام وتنفيذ تلك القوانين.

٢ - ٢ - ٣ - ٥ تحويل القطاع الزراعى الى قطاع زراعى صناعى عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيره

يعاني الاقتصاد القومي من مشكلة البطالة، حيث تتزايد اعداد الخرجين والباحثين عن فرص عمل ، وقد تضاربت التقديرات حول حجم البطالة في المجتمع - ولكن مهما كان التقدير فأن هناك مشكلة ملحه، ولابد من توفير اكبر قدر ممكن من فرص العمل امام تزايد اعداد الخرجين والشباب في سن العمل. كذلك فأن سياسة التحرير الأقتصادي وسياده المنافسة وقوي السوق ستؤدي بلاشك الي تخلي الدولة عن سياسة توظيف الخرجين مما يؤدي الي زيادة البطالة.

وعلي المجتمع أن يبذل الجهد لتوفير فرص العمل في غير المجالات المعتادة - القطاع الحكومي والقطاع العام - ، كما تفرض ندرة الموارد الأستثمارية اختيار أقل فرص العمل تكلفة وذلك من خلال أساليب تكنولوجية مناسبة لاتخل بنوعية وكفاءة الأنتاج.

لذلك فأن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة والقائمة عل أسس تعاونيه من الممكن أن يتيح مجالات واسعة للعمل وبتكلفة منخفضة لفرص العمل.

ومن الممكن أن تتضمن الأنشطة الحرفية في القطاع الزراعي بالأضافة الي مشاريع الأنشطة الزراعية ، مشاريع صناعية حرفية، وهناك عديد من الدراسات في هذا المجال والتي حددت استثمارات تلك المشاريع بما يتراوح بين ٧ آلاف ، ٥٠ الف جنيه في عدد من المشروعات الزراعية والصناعية ، ومن هذه المشاريع:-

مشاريع انتاج صلصة الطماطم، تربية الأسماك في أقفاص ، منتجات الألبان ، تربية نحل العسل ، أنتاج عيش الغراب ، الصوب البلاستيكية ، تربية الدواجن ، أنتاج الأرانب .

ومن المشاريع الصناعية الحرفية الممكن اقامتها في القطاع الزراعي ، مشاريع غزل الصوف ، أنتاج قماش الفرساليا ، أنتاج احذية، ورش ميكانيكا ورش نجاره، أنتاج تريكو ، وغيرها .

وبصفه عامه ، هذه المشاريع الزراعية تؤدي الى زيادة القيمة المضافة للأنتاج الزراعي ، وزيادة أنتاج البروتين الحيواني ، واستمرارية عرض السلع وبالتالي مستوي سعري شبه ثابت مما يفيد المستهلك والمنتج.

أما المشاريع الصناعية فتؤدي الي زيادة العرض وخفض الواردات ، ومن الممكن أن تنتج كل محافظة إحتياجاتها من مثل المشاريع السابقه ، وبذلك تزداد فرص العمل.

وحاليا يقوم الصندوق الأجتماعي بهذا الدور لخلق فرص العمل في القطاعات الأقتصادية المختلفة. وبالطبع لابد أن يكون القطاع الزراعي في المقدمه ذلك لضخامة القوي العاملة المتاحه به وأنتشار البطاله بين أفراده .

٢ - ٣ التنمية الأقتصادية والقطاع الخاص :

أن التنمية الحقيقية تسعى دائما لأضافة مزيد من المنفعة أو مايعرف بـ "Plus Sum" بحيث يستفيد منها معظمهم إن لم يكن كل المشتركين فيها ، والتنمية ليست عملية مقاصة إو ما يطلق عليه تعبير "Zero-Sum" بحيث إذا ما استفاد فرد أو مجموعة من التنمية يخسر فرد أو مجموعة أخرى فى المجتمع بمعنى إن التنمية الأقتصادية عملية تنمية مستمرة يشترك فيها جميع مؤسسات وأجهزة الدولة لصالح جميع إفراد المجتمع على كافة مستوياتهم . وعادة ما تتضمن عملية التنمية محورين أساسيين الإول زيادة معدلات الأنتاج والأنتاجية وخفض معدلات البطالة وتقليل حجم العمالة الزائدة عن الحاجة وزيادة كفاءة العاملين بما يحقق فائض أقتصادى ملموس . أما المحور الثانى فيتمثل فى توزيع نتائج التنمية أى الفائض الأقتصادى على كافة فئات المجتمع. وعادة ماتسعى الدول النامية لأستقطاب رؤوس الأموال من خلال القروض الميسرة والمخصصة للتنمية من المؤسسات التمويلية الدولية والأقليمية بغرض زيادة حجم العمالة وتوفير فرص عمل منتج جديدة ، ومن ثم زيادة الأنتاجية للفئات الفقيرة من السكان وبالتالى زيادة قوتهم الشرائية مما يدفع بعجلة التنمية إلى مستويات أعلى دائما. إلا أن توفر القروض الميسرة أو رؤوس الإموال اللازمة للتنمية يتطلب بالضرورة وجود استراتيجية وسياسات تنموية مترابطة ومستقرة تأخذ فى الأعتبار الطاقة الأستيعابية للأقتصاد القومى من جهة ، والموارد المتاحة والقدرة على تنظيمها وادارتها بكفاءة من جهة أخرى.

ويجب أن تكون العلاقة بين القطاع الخاص والعام علاقة تكاملية تحقق الهدف من التنمية وفق سياسات تعكس أهمية القطاعين فى التنمية الأقتصادية، وبالرغم من أهمية هذه العلاقة التكاملية المترابطة بين القطاعين

خاصة فى القطاع الزراعى الذى يعتمد أساسا على القطاع الخاص فى توظيف واستغلال الموارد المتاحة الى جانب القطاع العام فى توفير الخدمات والبنيات الأساسية للقطاع الخاص الزراعى ، نقول بالرغم من أهمية هذه العلاقة التكاملية المتبادلة فهى فى نفس الوقت تعتبر علاقة غير بسيطة إذا ما إخذنا فى الأعتبار الظروف التى سادت فى مصر على مدى الثلاثين عاماً الماضية . فهناك كثير من العوامل الرئيسية التى تؤثر فى هذه العلاقة منها ما يلى :

أ - السياسة العامة والقطاع الخاص .

ب - الأستثمار العام والأدارة .

جـ - دور الأسعار كأداة لتوجيه الأداء الأقتصادى .

عـ - السياسة المالية كوسيلة لتحريك وتخصيص رأس المال .

هـ - الأطار الأقتصادى والأجتماعى للتنمية الأقتصادية .

وبمناقشة هذه العوامل الأساسية يتضح إهمية التوجه للإخذ بآليات السوق الحرة وتشجيع القطاع الخاص كآلية ضرورة للتحرير الأقتصادى القومى مع تطوير القطاع العام لمساندة ودفع معدلات النمو الأقتصادى خاصة فى القطاع الزراعى .

٢ - ٣ - ١ السياسة العامة والقطاع الخاص :

يتمثل محور أهتمام السياسة العامة فى معظم الدول النامية فى كيفية الوصول إلى الأستخدام الإمثل للموارد المتاحة (الموارد الطبيعية ، القوى البشرية الماهرة ، رأس المال) وذلك بغرض تحقيق التنمية الأقتصادية

الحقيقية والمستقره ، ويجب أن يكون هذا الأستخدام الأمثل لعناصر الأنتاج على المستوى القومى (أى الأقتصاد الكلى) مرتبط بأدارة كفئ للموارد المتاحة، بمعنى أن أدارة الإقتصاد القومى هى من العناصر المؤثرة فى تحقيق هدف الأمثلية فى الموارد الأقتصادية المتاحة للمجتمع .

وبالرغم من الأختلاف النسبى فيما بين الدول فأن الجزء الأكبر من الموارد فى معظم الدول النامية ومنها مصر (خاصة القطاع الزراعى المصرى) ملكية خاصة بعدد كبير نسبياً من صغار المزارعين ورجال الأعمال اللذين يؤدون أعمالهم بأستقلالية تامة ويساهمون بطاقة وحرية فى مشروعات ليست بالضبط مثل تلك التى يقوم بها القطاع العام. إلا أن سيطرة وتدخل الدولة فى معظم هذه الدول النامية فى العملية الأنتاجية يؤدى دائما إلى فقد الحماس والرغبة لدى صغار المنتجين فى الأستمرار فى العملية الأنتاجية لصالح التنمية، وذلك لأن الأدارة الحكومية للأقتصاد القومى قاصرة على تحقيق الكفاءة المطلوبة لدفع عجلة التنمية فى ظل سياسات متضاربة فى كثير من الأحيان لاتتمشى مع روح وهدف التنمية الأقتصادية الشاملة لصالح فئات الشعب وخاصة صغار المنتجين من زراع أو رجال أعمال .

ولذا كان التشخيص الذى توصل إليه بعثات دولية لحالة الأقتصاد القومى فى مصر ومنذ بداية الثمانينات أن المشكلة الأقتصادية هى فى واقع الأمر مشكلة ادارة للأقتصاد القومى وليست مشكلة عجز فى الموارد (خاصة الموارد المالية) حيث إن الشواهد أوضحت أنه بالرغم من تدفق الأموال والأستثمارات خلال الحقبة الماضية فأن الاستغلال الأمثل لهذه الأموال لم يتحقق نظرا لتدهور كفاءة الأدارة وعدم التنسيق فيما بين القطاعات والأدارات الحكومية لدفع

عجلة التنمية الأقتصادية وتحقيق أهدافها فى خطط التنمية والتى بدأ فى تنفيذها منذ بداية الثمانينات . ويرجع ذلك أساس إلى أعتماد خطط التنمية على البرامج الأستثمارية بصورة وبتركيز أكبر من اعتمادها على تنسيق وأدارة الأقتصاد القومى بصورة متوازنة تستهدف تشجيع كافة قطاعات المجتمع إلى المشاركة فى عملية التنمية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلة .

ولاتستطيع الحكومة فى كثير من الدول النامية (فى معظم الأحيان) من تشجيع وجذب أو الحفاظ على النمو الأقتصادى بدون قطاع خاص يعتمد عليه، وبالعكس فبدون قطاع عام ذات كفاءة مقبولة قادر على توفير الأحتياجات الضرورية من البنيات الإساسية بتكلفة أقتصادية مقبولة وكذلك توفير البيئة والمناخ العام الملائم للأستثمار الجيد، فأن هذا القطاع الخاص من غير المتوقع عند عدم توفر هذه العوامل أن يساهم مساهمة ايجابية فى التنمية .

يستنتج من ذلك أنه إذا ما كانت الحكومة غير كفؤ فى أدارة الأقتصاد القومى وغير مؤثرة من خلال سعيها لتطبيق سياسات تعوق عمل القطاع الخاص وتطوره ، فأن كل من القطاع الخاص والتنمية الأقتصادية المتوقعة فى جملتها تصبح فى خطر . وليس أدل على ذلك من الشواهد التى أفرزتها تجربة الدول النامية خلال الحقبة الماضية ومنذ الستينات عندما أهملت الدول النامية القطاع الخاص واتجهت إلى القطاع العام كوسيلة فريدة لأحداث نمو أقتصادى وتحقيق التنمية . فقد أدت التجربة إلى عدم حدوث نمو حقيقى ملموس فى معدلات النمو الأقتصادى ، بل على العكس فمن ناحية تدهورت أقتصاديات تلك الدول وزادت أعباء

التنمية بزيادة المديونية وتراكمها . ومن ناحية أخرى عدم الحصول على العائد الأقتصادى والأجتماعى المناسب لتحقيق التنمية المستهدفة وسداد القروض وفوائدها ، حيث كانت سياسة الأقتراض من المؤسسات التمويلية الدولية والأقليمية هى العامل الأساسى من ضمن عوامل أخرى كثيرة فى تدنى وتدهور الأوضاع الأقتصادية بسبب الأدارة الحكومية للأموال المستثمرة والمتحصل عليها من خلال هذه السياسة التمويلية .

ولقد بدأ البنك الدولى ومؤسساته المختلفة فى مساعدة الدول النامية التى تدهورت أقتصادياتها ومنها مصر خلال مرحلة الثمانينات خلال ثلاث طرق . وقد كان برنامج الأقراض الذى حدده البنك هو الطريق الأول لمساعدة تلك الدول ، فمظم قروض البنك الدولى (خاصة هيئة المعونة الدولية) تؤثر فى القطاع الخاص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالقروض الموجهة للزراعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفى العمليات التى تقوم بها هيئة التمويل الدولية (IFC) ، أو بصورة غير مباشرة من خلال القروض الموجهة لوكالات القطاع العام التى توفر البنيات الأساسية الضرورية .

وفى حالة مصر فقد قامت الحكومة ، بأستخدام هذه القروض فى تقوية ودعم وتطوير البنيات الأساسية كالطرق والمواصلات اللاسلكية والسلكية وشبكات الرى والصرف والطاقة وغيرها والتى ساهمت فى توفير الخدمات الأساسية ، للقطاع الزراعى، إلا أن القروض التى وجهت للقطاع الخاص لم تؤتى ثمارها بسبب التدخل الحكومى فى كثير من الضوابط

التى ساهمت فى عرقلة وصول هذه الأموال ذات الفائدة الميسرة لقطاعات عريضة من الأفراد بالقطاع الخاص مما ترتب عليه عزوف القطاع الخاص فى استخدام القروض فى الأغراض التى خصصت لها وخاصة فى تطوير القطاع الزراعى. وقد قام البنك الرئيسى للائتمان والتنمية بتوفير القروض كوسيط محلى للأفراد من القطاع الخاص ، إلا أن الضوابط والأجراءات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية قد حالت دون تحقيق الهدف المرجو من توفير هذا النوع من الائتمان لتشجيع القطاع الخاص فى المشاركة فى عملية التنمية .

أما الطريقة الثانية فهى أن البنك دائما فى أقراضه لوكالات القطاع العام (مثل البنك الرئيسى للتنمية وبعض المؤسسات الزراعية الأخرى) كان ينظر دائما فيما وراء المشروعات الحالية إلى أهداف بعيدة المدى تؤدى إلى تدعيم كفاءة وفعالية هذه الوكالات لكى يمكن الحفاظ على وتدعيم وتنمية الموارد القومية وكذلك لتحسين وتطوير الخدمات العامة اللازمة والضرورية للقطاع الخاص . وليس أدل على ذلك مما هو متبع منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة مع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فيما يتعلق بتطوير هيكل ووظائف هذا البنك ليتلائم ومتطلبات تطبيق سياسات أكثر تحرراً فى مجال الائتمان المصرفى .

وثالث تلك الطرق يتمثل فى تشجيع البنك الدولى وبصورة مستمرة للدول النامية لتطبيق أطار من السياسات لتشجيع القطاع الخاص على المخاطرة والأبتكار واتخاذ القرارات الأقتصادية الرشيدة وتوجيه الموارد، ومنها على سبيل المثال تشجيع سياسات التصنيع التى لاتعتمد على الحماية أو الدعم بغرض الأسراع بمعدلات النمو الأقتصادى . وتحرير القطاع الزراعى من كثير من الضوابط التى عاقت تقدم القطاع الخاص فيه

وتطبيق سياسات متوازنه فيما بين القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى بعد أن كان القطاع الزراعى يتحمل وحده أعباء التنمية لصالح القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة .

لقد أوضحت التجارب أن الأطار السليم للسياسة العامة فى مجال التنمية الأقتصادية يمكن أن يزيد من كفاءة القطاع الخاص ومنافسته وبالتالى زيادة كفاءة الأداء الاقتصادى بصفه عامه . ولقد كانت سياسة التحرر الأقتصادى وتطبيق آليات السوق من أهم الوسائل التى سعى البنك الدولى لتطبيقها لتشجيع القطاع الخاص على الأستثمار والمنافسة فى ظل ظروف عادلة لكل من القطاعين العام والخاص (١) .

ومهما يكن فأن أى مناقشة حول القطاعين العام والخاص فى أطار السياسة العامة للدولة يجب أن تسمح بأختلافات كبيره فيما يتعلق بالدول النامية ، فالترتيبات الهيكلية المناسبة للدول الصناعية مثل تركيا أو كوريا أو كولومبيا مثلا قد لاتكون مناسبة للدول الزراعية الفقيرة مثل مالى وتنزانيا، كما أن الترتيبات الهيكلية والمؤسسية للدول الزراعية الفقيرة تختلف عنها للدول الزراعية الغنية . فالترتيبات الهيكلية للقطاع الزراعى المصرى تختلف بالقطع عن الترتيبات الهيكلية للقطاع الزراعى فى كثير من الدول العربية المجاورة . ومع ذلك فأن القضايا الرئيسية للسياسة العامة والتى تسعى لدعم القطاع الخاص هى فى الواقع متشابهة للأقتصاديات المتماثلة سواء أكانت شبه صناعية أو زراعية (منتجة للمواد الأولية) من جهة، أو أكانت اشتراكية أو أقتصاد السوق (رأسمالية) من جهة أخرى، فيجب على متخذى القرار فى هذه الدول الأخذ فى الأعتبار هذه القضايا ومنها على سبيل المثال :

---

(١) ب . أ . دى فريز " التنمية الأقتصادية : القطاع الخاص " التمويل والتنمية ، البنك الدولى ، واشنطن ١٩٨٠ .

أ - مدى النشاط الحكومى فى الأقتصاد وكيف يمكن جعله أكثر فعالية.

ب - المدى الذى يمكن أن تترك فيه الأسعارِ للعرض والطلب (أى تترك الأسعار حرة) سواء أكان ذلك بالنسبة للسلع أو الخدمات التى توفرها وكالات ومؤسسات القطاع العام أو تلك السلع والخدمات التى يقدمها القطاع الخاص ، وذلك بهدف التأثير على استخدام الموارد والتنمية والنمو الأقتصادى .

جـ - إلى أى مدى تستخدم الحماية والحوافز الأخرى الخاصة لكى تشجع الأنتاج (خاصة للقطاع الخاص) .

عـ - كيف يمكن تشجيع تكوين رأس المال والأستخدام الكفؤ له .

٢ - ٣ - ٢ الأستثمار العام والأدارة :

يوفر القطاع العام فى كثير من الدول النامية خدمات متعددة تشمل الطاقة الكهربائية والطرق والأتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والصحة والتعليم والتدريب المهنى والخدمات الأجتماعية الأخرى . وقد أدخل القطاع العام فى بعض الدول النامية أنتاج السلع الأساسية كالحديد والصلب (الكيماويات الأساسية والأسمدة والنفط (كما هو الحال فى مصر) . وسيطر القطاع العام أيضا على القروض الصناعية ومؤسسات الأقراض الزراعى (البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى فى حالة مصر) . وفى ضوء هذه السيطرة فأن أهمية ودور القطاع الخاص وبالتالى الأقتصاد القومى ككل قد تتأثر بكل من المدى الذى يتدخل فيه القطاع العام فى الأقتصاد وكذلك بكفاءة أداء هذا القطاع ومدى توفير الخدمات الأساسية للقطاع الخاص .

ومن الواضح أنه إذا ما كانت الأستثمارات العامة (الحكومية) غير كافية أو فعّالة (بمعنى أن تكلفتها مرتفعة والناتج أو العائد منها منخفض) فأن العائد الأقتصادى من اجمالى الأستثمارات الرأسمالية المتاحة للدولة سوف ينخفض وبالتالى يتدنى النمو العام للأقتصاد القومى. وإذا ما كان من الضرورى دعم مشروعات الدولة (بسبب التكلفة المرتفعة بالمقارنة بالعائد أوصافى الربح على سبيل المثال) فأن القطاع الخاص قد يطلب منه تحمل هذه الأعباء بمزيد من الضرائب الأضافية ، وبالتالى تنخفض موارده الموجهة للأستثمار . وإذا ما كانت الخدمات العامة مثل الطاقة والنقل والأتصالات والأئتمان غير مناسبة أو غير مهيئة لأحداث تنمية أولا يعتمد عليها فأن القطاع الخاص يكون أقل كفاءة فى تعاملاته ونشاطه الأقتصادى . ولذا فأنه فى حالة مصر فقد حرصت الحكومة على توفير الخدمات الأساسية والضرورية لدفع عجلة القطاع الخاص وتحمله لأعباء التنمية فى أطار ما أحدثه من اعادة أعمار وتأهيل كامل للبنيات الأساسية، إلا أن تسعير مايقوم من هذه الخدمات لايزال موضع مناقشة وتحكمه العلاقة بين استمرار تطوير القطاع العام على أسس أقتصادية سليمة فيما يتعلق بتوفيره لهذه الخدمات وبين تشجيع القطاع الخاص على الأنتاج وزيادة المنافسة على التصدير أوالمنافسة على المستوى المحلى .

وفيما يتعلق بعنصر المنافسة فيما بين القطاعين العام والخاص فلاشك أن المسئولين على أدارة القطاع العام عادة ما يكون لهم أفضلية أو وضع أكثر تميزاً فيما يتعلق بالمنافسة للحصول على الموارد المالية المحدودة والمواد الخام، فهم دائما تحت ضغوط سياسية من جهة ومحدودية الميزانية الحكومية من جهة أخرى وتطبيقات الأدارة من جهة ثالثة مما يجعلهم بعيدين عن قوى السوق (بمعنى أنهم لايتعرضون بصورة مباشرة إلى قوى

السوق) بالمقارنة بالقطاع الخاص . وغالبا ما يكون الأداء بكفاءة أكثر صعوبة فى ظل حوافز منخفضة نسبياً بالنسبة لمشروعات القطاع العام .

ومع ذلك فقد خصصت حكومات كثير من الدول النامية ومنها مصر معظم الأستثمارات للطاقة والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والكيماويات الأساسية والإسمدة نظراً لإن القطاع الخاص المحلى لم يكن فى قدرته توفير التمويل الضرورى اللازم وكذلك الأدارة الكفؤ لمثل هذه المشروعات العامة الأساسية والمتعددة الأغراض . وكان من غير المستحب من جهة أخرى أتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبى للسيطرة على هذه الأنشطة الهامة. ومع ذلك فأنه على مدى العشرين عاما الماضية أصبح القطاع الخاص فى كثير من الدول أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات الكبيرة وتشجيع وجذب الأستثمارات الأجنبية . للمساهمة فيها.

وتشير التجارب أنه كلما زاد تدخل القطاع العام فى الحياة الأقتصادية للدولة، كلما كان من الضرورى له تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التخطيط والأدارة . وقد ساعد البنك الدولى بعض المقترضين من (الدول النامية) على تحقيق هذا الهدف من خلال عدة طرق هى :

أ - يحاول البنك عادة (عند التعامل مع المشروعات المملوكة للقطاع العام) أن يزيد من القدرة إو المدى المتعلق بإسلوب التمويل والحاجة إلى استرداد التكلفة . وتؤثر هذه على قرارات الأسعار والأستثمار (مثال ذلك توجيهات البنك الدولى فى تحويل قطاع الطاقة بمصر بإعادة النظر فى تسعيرة الأستهلاك بما يتفق وتكلفة اقامة المشروعات وغيرها من

الأمثلة كثيرة) وفى مجال الزراعة فقد بدأت الدعوة إلى ضرورة ترشيد استخدام مياه الرى عن طريق تسعير المياة إلى جانب تطبيق أساليب الرى المتطورة وحساب التكلفة على أساس أحتياجاتها من الطاقة بالأسعار السوقية الحقيقية وليست المدعمة. وبتحديد الأسعار للمستوى الذى يمكن معه استرداد التكاليف فأن مشروعات القطاع العام (المتعلقة بالخدمات الأساسية الضرورية الواجب توفيرها للقطاع الخاص) يمكن إن تغطى من الوجهة التمويلية بواسطة المنتفعين بها (القطاع الخاص) أكثر من دافعى الضرائب بصفة عامة، ويمكن لها أيضا أن تولد رؤوس الاموال المطلوبة للصيانة وللأستثمارات الجديدة اللآزمة للتوسع وتوفير الأحتياجات المتزايدة مع تطور النشاط الأقتصادى .

ب - يقوم البنك فى كثير من الحالات (خاصة قطاعات الخدمات العامة والنقل والمواصلات) بتشجيع قيام مؤسسات مستقلة (بالرغم من كونها ذات ملكية عامة / حكومية) تدار كما لو كانت ملكية خاصة. بمعنى أنه يوصى بضرورة أعادة هيكلة المؤسسات العامة بما يتفق واحتياجات السوق الحر من الأدارة الكفؤ التى تخضع لعوامل المنافسة (العرض والطلب) .

جـ - قد يقترح البنك الدولى فى كثير من المناسبات (كما هو الحال فى وكالات الأرشاد الزراعى وشركات تمويل التنمية كالبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى مصر) أحداث تغييرات داخل المؤسسة أو المنظمة (تغيرات هيكلية) واعادة النظر فى الأجراءات المستخدمة بغرض زيادة الكفاءة والفعالية وتحقيق الآداء الأقتصادى للعمالة البشرية، مما قد يترتب عليه فقد كثير من العاملين بهذه

الوكالات لوظائفهم (فى حالة وجود بطالة مقنعة) . ويعتبر هذا من الجوانب أو الآثار السلبية على المستوى الأجتماعى ، الأمر الذى يتطلب معه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعويض هؤلاء الأفراد أو خلق فرص عمل جديدة لأستيعابهم (وهو ما يشير إليه حاليا فى مصر أهداف الصندوق الأجتماعى الذى يعالج سلبيات تطبيق سياسات البنك الدولى فيما يتعلق بالإصلاح الأقتصادى فى مصر) .

عـ - قد يشجع البنك أيضا فى بعض الحالات الوكالات العامة لتحسين كفاءة الإداء وتطوير نمو القطاع الخاص عن طريق التعاقد لتقديم الخدمات والتى قد لاتكون موجودة بالمؤسسة مثال ذلك صيانة الطرق الريفية ونظم الرى وإصلاح الآلات الزراعية والسيارات ونظم التشغيل لبعض التكنولوجيات الحديثة. وقد قامت أجهزة وزارة الزراعة فى مصر بتوفير الخدمات للقطاع الخاص على أساس تسعير هذه الخدمات ومنها على سبيل المثال أجراء بحوث وتحليلات عن الأراضى الزراعية المستصلحة والمياه المستخدمة وتحسين التربة الزراعية وحفر الآبار وغيرها.

أنه من المهم للحكومات النامية التى تطبق سياسات الأصلاح الأقتصادى أن تشجع المشاركة فى مثل هذه المشروعات وذلك فى ضوء تنوع أنشطة القطاع العام وكبر حجمها وترابطها مع احتياجات القطاع الخاص . وأن تراجع كذلك أهدافها بصفة دورية والقيود والسياسات التى تحدد تحقيق هذه الإهداف وتحسين كفاءة تمويل وأنتاج وأستهلاك

الموارد الأقتصادية بحيث يتحقق التنافس الشريف بين القطاعين العام والخاص لصالح التنمية الأقتصادية والمشاركين فيها من كلا القطاعين .

٢ - ٣ - ٣ دور الأسعار فى التنمية الأقتصادية فى إطار التحرر الأقتصادى

لاشك أن الإسعار ضرورة هامة للأداء الأقتصادى فهى تؤثر على قرارات القطاع الخاص فيما يتعلق بما يجب شراؤه وحجم الأدخار ومايمكن أنتاجه و حجم ما يمكن استثماره. كما أن الإسعار هى الآلية التى يدور حولها أقتصاد السوق (العرض والطلب) وبالتالى كافة الأصلاحات الهيكلية للأقتصاد القومى ، حيث إن لكل شئ سعر فالسلع المنتجه بواسطة القطاع الخاص إو العام والخدمات العامة ورأس المال المحلى والأجنبى يحدد أسعارها نتيجة العرض والطلب فى ظل أقتصاديات السوق.

وتحدد العلاقات السعرية القطاع أو النشاط الذى قد ينمو بمعدلات متزايدة وما إذا كانت الوحدة الأقتصادية أو المشروع الإنتاجى أو الخدمى مربح أم لا . كما يؤثر سعر الصرف الأجنبى على أسعار الصادرات والواردات وكنتيجة لذلك الدور الايجابى للقطاع أو النشاط فى التجارة الدولية، ومن المتوقع أن يؤثر هيكل الصادرات (والذى يعتبر عادة من أهم العناصر الديناميكية فى نمو الأقتصاد للدول النامية) على نمط النمو المتوقع حدوثه .

وقد يكون لتسعير الخدمات العامة إثر واضح على الأسعار الأخرى كما هو الحال بالنسبة للضرائب والدعم والأجراءات الحكومية والتدخل المباشر. وبالأضافة إلى ذلك فأن السياسات النقدية والمالية يمكن أن تؤثر على الأسعار (شاملة سعر النقود نفسها ، أى معدلات الفائدة)حيث تؤثر هذه المعدلات على ما هو متاح من المدخرات المحلية والموارد المالية الخارجية.

وعادة ما تؤدى الأسعار النسبية فى معظم الأقتصاديات إلى ترشيد القرارات الخاصة (للأفراد) فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وعندما تعكس الأسعار تكاليف اقتصادية معينة فهى تشجع المستهلكين والمنتجين على الأستخدام الكفؤ للموارد، وهذا بالتالى يسمح للدول بالأستخدام الأمثل للميزة النسبية المتاحة لها ويسرع من نمو قطاع خاص قوى ذات قدرة على المنافسة داخليا وخارجيا.

هناك عادة (فيما يتعلق بالعلاقات السعرية) تكاليف تقديرية أو افتراضية (Nominal Costs) تؤخذ فى الأعتبار عند المقارنة بالتكاليف الأقتصادية (Economic Costs) وذلك لأنه يوجد على سبيل المثال معدلات فائدة مدعمة، وبنيات أساسية، ضرائب مستحقة، قيم أضافية أو علاوة على معدلات الصرف الأجنبية وكل ذلك بسبب تشوهات سعرية فى مستويات الإسعار الجارية وهى لاتعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات والتى يعبر عنها بالقيم الأقتصادية (Economic Values) وعلى ذلك فيجب أن تفهم الأسعار للسلع والخدمات أو لبعض السلع المحلية فى صورتها النسبية لتكلفتها الأقتصادية ، ولمنافسة الواردات . والنتيجة الحتمية لأستخدام الأسعار الأفتراضية أن القرارات التى تعتمد على هذه الأسعار فى السوق المحلية سوف لاتكون ذات كفاءة أقتصادية مما يترتب عليه معاناه النمو الأقتصادى وتحقيق نمو غير حقيقى فى ظل هذه الأسعار الأفتراضية .

ويسترشد عادة القطاع الخاص بالإسعار الافتراضية "nominal Prices" سواء تباينت أو اختلفت تلك الأسعار أم لا . أما فيما يتعلق بالقطاع العام فيجب على المحلل أن يميز بين الإسعار الأفتراضية وبين القيمة

والتكاليف الأقتصادية المقبولة، خاصة عندما يتخذ قرار على استثمارات كبيرة فى القطاع العام.

ويقوم البنك الدولى عند تحليله للمشروعات وتقدير التكاليف والعوائد بأجراء التقدير بعناية فائقة، حيث يتم تقدير التكاليف والمنافع أو العوائد الحقيقية للمجتمع أو الأقتصاد القومى، وعادة ما يؤخذ فى الأعتبار ما وراء الأسعار الأفتراضية للوصول إلى الأسعار الأقتصادية التى تعكس تكلفة استخدام الموارد أقتصاديا. وحيث توجد التشوهات السعرية فأن المعدلات الأقتصادية للعائد القومى يمكن أن تختلف أختلافاً كبيراً عن المعدلات المالية لهذا العائد الذى يعتمد على الأسعار الأفتراضية .

كما أن الأسعار التى تحدد بواسطة القطاع العام لكثير من المنتجات والخدمات كالطاقة والأسمدة والطرق والسكك الحديدية وحتى الأئتمان المصرفى يمكن أن يكون لها آثار واسعة على القطاع الخاص، حيث أن هذه الأسعار سوف تؤثر على التكاليف والأسعار المنافسة للسلع التى ينتجها القطاع الخاص وكذلك الخدمات التى تعتبر مدخلات لأنتاج هذه السلع. والأمثلة على ذلك كثيرة حيث إن كثير من مشروعات القطاع الخاص فى مصر وخاصة فى القطاع الزراعى قد تأثرت بالتقلبات الحادة للأسعار الأفتراضية المعلنة للخدمات الأساسية اللازمة كمدخلات أنتاج لكثير من المشروعات .

ويجب أن تعكس الأسعار التى تحدد لخدمات القطاع العام تكاليفها الأقتصادية إذا ما أريد تطوير الكفاءة الأقتصادية ، وهو مايوخذ حاليا فى الأعتبار حيث تقوم السياسة العامة للدولة على اعادة تسعير الخدمات التى يوفرها القطاع العام على أسس اقتصادية تعكس تكلفتها الحقيقية (أى بعد استبعاد الدعم والأعانات وغيرها) . هذا يعنى أن التكلفة الأقتصادية لتوفير خدمات القطاع العام والتى يعكسها تكلفة المواد الخام ورأس المال والعمالة يجب الإخذ بها عند تسعير هذه الخدمات أو السلع المنتجة وذلك لتوفير وصيانة أحتياجاته المالية والرأسمالية، وهذا يعتبر من إهم عناصر سياسة الأصلاح الأقتصادى . وقد يكون تقدير التكاليف والأسعار الأقتصادية معقد لحد ما بالنسبة للخدمات العامة حيث أن السوق الوحيدة عادة ما تكون مرشد غير جيد حتى ولو لم تكن تلك الأسعار قد تشوهت (أى تباينت) بفعل التدخل الحكومى . فإذا ما حددت أسعار الخدمات العامه عند المستوى المرتفع جدا فأن استخدام هذه الخدمات قد يكون منخفض المستوى (أى لايقبل عليها طالب هذه الخدمة) وبالتالى ينخفض المستوى بالنسبة للإستثمار الأقتصادى . وإذا ما حددت عند مستوى منخفض جدا فأنه يتوقع حدوث استخدام غير كفؤ أو عجز أوتراكم غير عادى ، وفى هذه الحالة لن يكون من الممكن توليد أموال كافية للحفاظ على أو استمرار هذه التسهيلات المالية أو لمزيد من الأستثمار فيها.

ويجب أن تكون الاسعار داخل الدولة مستقرة نسبياً وأن تعكس التكاليف الأقتصادية بصورة مقبولة. ومن الناحية النظرية فأن التغييرات السعرية يجب ان تعكس التحوّل فى الطلب والعرض أو فى القوى الأساسية الأخرى مثل تغيير الأسلوب الأنتاجى (التكنولوجى) أو التنمية

خارج حدود الدولة. وعندما تتذبذب الاسعار بصورة غير منتظمة (أى عشوائيا) فأنها تفقد فعاليتها كمؤشر أو مرجع للقطاع الخاص . كما أن التقلبات الحادة فى الأسعار تؤدى إلى تعقيد وصعوبة أتخاذ القرار إلى جانب زيادة المخاطر واتخاذ قرارات خاطئة (غير الرشيدة ؛ فيما يتعلق بتخصيص الموارد) مما قد يترتب عليه انخفاض رغبة المستثمرين إو المنتجين فى ضخ مزيد من الأستثمارات التى تحقق فرص عمل جديدة وتزيد من معدلات الأنتاج .

ولذلك يجب على الحكومات السعى لتجنب التغييرات المفاجئة فى السياسات التى قد يكون لها تأثير معنوى واضح على الأسعار . وفى هذه السياق يمكن الأشارة إلى ضرورة استقرار سعر الصرف للعملات الإجنبية لما لها من أثر واضح على تقديرات كل من التكاليف والعوائد لنشاط القطاع الخاص الانتاجى وقد اتخذت الحكومة فى مصر سلسلة من الأجراءات التى ساهمت نسبيا فى إستقرار الأسعار ، كما أتخذت عدة سياسات للوصول بأسعار الحاصلات الزراعية إلى مستوى الأسعار العالمية وذلك على أساس تقدير التكلفة الحقيقية الأقتصادية للسلع الزراعية المنتجة ، هذا إلى جانب ما اتخذ من اجراءات لأستقرار سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار على مدى العامين السابقين، مما يشير إلى التطبيق السليم لبرامج الأصلاح الأقتصادى فى مجال سياسات التسعير والإسعار.

٢ - ٣ - ٤ السياسة المالية :

أن الوسائل الفعالة لتحريك وتخصيص رؤوس الأموال تعتبر ذات أهمية قصوى لعملية التنمية الأقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة. ويتطلب الأمر إلى جانب السياسات المالية السليمة وجود مؤسسات مالية مناسبة وفعالة (مثل التعاونيات ، الأتحادات الأئتمانية ، البنوك التجارية والأستثمارية، الوسطاء لأغراض خاصة كمؤسسات التمويل الزراعى وشركات تمويل التنمية والتأمين وغيرها) .

ولقد أصبح دور النظام المالى فى التنمية ذات أهمية قصوى من خلال ارتفاع متوسط دخل الأفراد واتساع نطاق القطاع الخاص وتعقداته ومايتطلبه من تسهيلات أئتمانية متعددة الاغراض . وهنا يجب الأشارة إلى ضرورة تشجيع وتحريك المدخرات للأفراد بالقطاع الخاص من خلال المؤسسات المالية (البنوك التجارية وبنوك الأئتمان الزراعى) لقادرة على جذب هذه المدخرات من خلال عوائد حقيقية يشعر بها المودعين . ولذلك يجب إن يكون للمؤسسات المالية الحافز والقدرة للبحث عن مستثمرين أكفاء واستثمارات منتجة وأن يتم تطوير وتحسين مستوى الأداء بهذه المؤسسات. ونشير إلى مايتم انجازه حاليا فى مصر، حيث يتم تطوير وتحسين كفاءة أداء العاملين وتطوير نظم الإئتمان والأقتراض فى البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى من خلال اعادة هيكله أجهزة البنك بما يحقق تنفيذ هذا الهدف ويتمشى مع ضوابط وعناصر برنامج الأصلاح الأقتصادى بصفة عامة .

عادة ما يتطلب الأمر فى كثير من الدول النامية تطوير النظام المالى حتى يقوم بأداء إفضل وبكفاءة أعلى فيما يتعلق بالوظائف الأساسية المنوط بها، إلا أن بطء التطوير المطلوب أدى إلى تدخل الحكومة على أساس أنه ضرورى لدفع عجلة التنمية لتطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى بهدف حل المشاكل الأقتصادية التى تقف فى سبيل تحقيق التنمية المنشودة .

ولقد قامت كثير من حكومات الدول النامية بأنشاء البنوك التجارية والزراعية، كما تدخلت الحكومات فى بعض الدول وفى بعض الحالات لتقليل سيطرة بعض مجموعات من البنوك ذات الصلة القوية بالصناعات الأساسية فى الدولة.

أن نمو القطاع المالى الكفئ لابد وإن يصاحبه مستوى من التضخم مرتفع ومستقر ويحتاج إلى هيكل للأجراءات الحكومية الواعية والمحددة لخلق الثقة الضرورية للأفراد بالمجتمع فى الجهاز المصرفى أو المالى، وهو ما سعت إليه مصر فى السنوات الماضية من حيث دعم الجهاز المصرفى للقيام بأعباء برامج الأصلاح الأقتصادى فيما يتعلق بالقطاع المالى وأعادة الثقة للعملات المحلية واستقرار سعر الصرف والحد من التضخم تدريجيا.

أن تدخل بعض الحكومات فى تخصيص القروض عن طريق البنوك قد يؤدى إلى تشوهات فى التدفقات الخاصة بتلك القروض ، إلى جانب أعاقة وعرقلة قنوات التمويل فيما يتعلق بالمستثمرين القادرين على التعامل مع هذه البنوك لسداد القروض وأعبائها وذلك على المدى القصير، بينما يؤدى هذا التدخل غير المخطط إلى عدم تشجيع نمو مدخرات التمويل على المدى الطويل .

ولقد أوضحت المشاهدات حصول شركات التمويل التنموية ومؤسسات الأقراض الزراعى (كما هو الحال للبنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى بمصر) على معونات فنية مكثفة وقروض من البنك الدولى ، كما ساهم معهد التنمية الأقتصادية (EDI) لسنوات طويلة فى تدريب الكوادر والخبراء فى كثير من الدول ومنها مصر بهدف رفع كفاءة الأداء وبناء القدرات والكوادر التى تستطيع تنفيذ برامج الأصلاح الأقتصادى وذلك من خلال برامج متخصصة فى التقييم الأقتصادى وأختيار المشروعات تؤدى إلى تحسين قدراتهم الفنية والأقتصادية فى تخصيص الموارد الرأسمالية بكفاءة عالية.

لاشك إن العامل الرئيسى فى قطاع التمويل الكفٌ يتمثل فى هيكل معدلات الفائدة والتى عادة ماتكون مصتنعة واجبارية فى معظم الدول النامية ودائما ما تحدد وتستقر عند مستويات منخفضة بواسطة حكومات تلك الدول، وفى مثل تلك الأحوال فأن رأس المال يكون مدعوما بهدف جذب الأستثمارات . ومع ذلك فأن دعم معدلات الفائدة يشجع الأستخدام الرشيد والزائد عن الحاجة للمدخرات ، وقد تخلق أيضا الحاجة لنظم غير تسويقية لترشيد رأس المال وبالتالى تؤدى إلي زيادة مركزية أتخاذ القرار.

ويجب أن يصاحب برامج الاصلاح الأقتصادى معدلات فائدة ايجابية تعكس الصورة الحقيقية لتكلفة رأس المال فى الأقتصاد القومى. كما أن الآثار الايجابية لمعدلات الفائدة الحقيقية الممكنة (خاصة فيما يتعلق بتنمية قطاع التمويل وتشجيع القطاع الخاص على الأدخار) تعتبر فى الواقع مثال آخر للتأثير المستحب والأيجابى لتصويب التسعير للتنمية الأقتصادية والقطاع الخاص وهو ماتسعى إليه برامج التكيف الهيكلى والأصلاح الأقتصادى للدول النامية .

ونستخلص من ذلك :

أن التسعير الأقتصادى الرشيد والسياسات الزراعية والتصنيعية الجيدة والأدارة العامة السليمة والنظام المالى الكفئ تعتبر كلها من العوامل ذات الأهمية القصوى التى يجب تصويب مساراتها إذا ما أريد للقطاع الخاص (خاصة فى القطاع الزراعى) أن يلعب دوراً فعالاً وايجابيا فى التنمية، وكذلك إذا ما كان القطاع العام نفسه ذات فائدة للأقتصاد القومى وليس عبئ عليه .

لاشك أن الأهداف الأجتماعية أيضا تلعب دورها فى التنمية الأقتصادية الأيجابية، ولاتوجد طريقة لتفادى التداخل بين الأقتصاد والسياسة أو بين العلاقات العامة والمشروعات العامة. فمن الواضح أن معالجة الفقر والتدهور الأقتصادى يمكن أن يتحقق بسهولة أكثر فى أقتصاد ينمو بسرعة أكثر من أقتصاد غير كفئ يتميز بالركود النسبى وليس له مقومات النجاح حتى ولو تم تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى أو التكيف الهيكلى كما يوصى بها البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين القطاعين العام والخاص فليس من الممكن الأعتقاد بعدم مرونة هذه العلاقة والتى تختلف من دولة لأخرى بأختلاف مستوى التكامل أو التنافر فيما بين القطاعين على مستوى الأدارة أو استخدام الموارد المتاحة بهدف تحقيق التنمية المنشودة لدولة ما. ويمكن القول أنه بأستطاعة كثير من الدول النامية وخاصة مصر أعادة تقييم ومراجعة الأداء الأقتصادى قبل وخلال وبعد تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى

ومن ثم التدقيق والأختيار الرشيد لنوع العلاقة بين القطاعين وعادة ما تكـــون للسياسة العامة للدولة تأثير فعّال على القطاع الخاص ، كما أن للقطـــــاع الخاص دوره أيضا فى التأثير على معدلات النمـو الأقتصادى .

٢ - ٣ - ٥ الأطار الأقتصـادى والأجتماعى وأثـره على قطـاع الزراعة

ليس هناك أدنى شك من ضرورة تكامل كافة السياسات على المستوى القطاعى والقومى بما يحقق أهداف التنمية، وعادة ما تسعى برامج التكيـــف الهيكلى إلى أحداث مثل هذا الترابط إو التنسيق بما يضمن تكامل هـــذه السياسات (سواء أكانت أنتاجية أو استهلاكية أو مالية أو نقدية أوسـعرية أو ائتمانية إو سياسة تجارة خارجية - تصدير واستيراد - أو سـياســات الأجور والدخل).

كما يجب أن تتكامل السياسات الزراعية مع السياسة القوميـــة من جهة ومع السياسات القطاعية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشـــرة بالقطاع الزراعى من جهة أخرى . وقد أوضح تطبيق برامج التكيف الهيكلى أو الأصلاح الأقتصادى والتى تطبق منذ بداية الثمانينات على كثيـــر مـن أقتصاديات الدول النامية، أنها خطوة هامة فى سبيل تحقيق أهداف التنسيق والتكامل بين السياسات القطاعية والقومية وبما يحقق أهداف التنميـة.(١)

ويعتبر هذا البحث أحدى الأوراق العلمية التى تسعى لوضع تصـــور متكامل للسياسات الزراعية يأخذ فى الإعتبار التنسيق والترابط مـــــع السياسات القطاعية والقومية وبما يحقق أهداف التنمية الأقتصادية بصفـــه

---

(١) د. سيد حسين وآخرون " الجوانب التكاملية لتخطيط وتنميـــة القطاع الزراعى " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٥) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة بمصر فى اطار برامج الأصلاح الأقتصادى المطبقة حاليا ومن خلال تصور لأطار فكرى رياضى سوف يتم أستعراضه فيما بعد :

ولابد وأن تؤدى الأصلاحات الهيكلية (سواء عن طريق برامج الأصلاح الأقتصادى أو برامج التكيف الهيكلى) إلى تهيئة الظروف والمناخ المناسب لدفع عجلة التنمية من خلال مزيد من الأستثمار وزيادة معدلات الأنتاج والتصدير خاصة للسلع الزراعية التى تتمتع مصر فيها بميزات نسبية على مستوى السوق العالمى . هذا إلى جانب أمكانية بل ضرورة أعادة التوازن للموازين التجارية والمدفوعات عن طريق السياسات التى تؤدى إلى زيادة الطاقات الأنتاجية رخصيلة الصادرات وترشيد الأنفاق العام والسيطرة على عجز الموازنة العامة .

وحيث أن القطاع الزراعى فى مصر هو القطاع الرائد للتنمية الأقتصادية بما يساهم به فى الناتج المحلى الأجمالى من جهة ولأستيعابه لمعظم السكان ، من جهة أخرى ؛ وحيث أن تجارب الماضى أثبتت عدم جدوى الأتجاه أو التركيز على القطاع الصناعى (خاصة بعد أزمة الغذاء العالمية) فأن الأمر يستدعى دفع عجلة التنمية الزراعية فى أطار الأصلاحات الأقتصادية المطبقة حالياً ..

ويجب أن تسعى التنمية الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين هما محور برامج الأصلاح الإقتصادى بصفة عامة، أولهما تحقيق الكفاءة الأنتاجية القصوى فى أستخدام الموارد الزراعية المتاحة وهى تعتبر جزء من الكفاءة الأقتصادية التى تسعى برامج الأصلاح الأقتصادى لتحقيقها . وثانيهما تحقيق التوازن والمساواة فى توزيع الدخول فيما بين قطاعات الأقتصاد القومى وأن لايتحمل عبئ التنمية القطاع الزراعى بمفرده، كما كانت تشير إلى ذلك السياسات السابقة .

وتؤثر أهداف السياسة الزراعية فى أطار برامج التكيف الهيكلى وأعادة تنظيم وأدارة القطاع الزراعى فى التنمية الزراعية ومن ثم فى التنمية الأقتصادية بصفة عامة. كما أن أدوات وأساليب السياسة الزراعية تتأثر بالسياسة العامة للدولة ومنهج تطبيق سياسات التحرر الأقتصادى والتأكيد على دور القطاع الخاص ، فالسياسات الزراعية قد تتأثر بسياسة الأنفاق العام وبالسياسة المالية والنقدية وبالسياسة السعرية .

وقد أشار كثير من الباحثين[1] إلى أهمية تحقيق الكفاءة الأقتصادية من خلال تحقيق الكفاءة الأنتاجية والتى تتعلق بأعادة تنظيم استخدام الموارد الزراعية المتاحة . كما أشاروا إلى أختلاف مفهوم الكفاءة الأقتصادية فيما يتعلق بمدلولها عن الكفاءة الأجتماعية ، حيث أن الأخيرة تتعلق بالجهد والناتج الأجتماعى . إلا إنه لايمكن تحقيق التنمية بدون تحقيق هدفى الكفاءة الأقتصادية والأجتماعية معاً ، بمعنى أن الوصول إلى أقصى استخدام اقتصادى من خلال اعادة تنظيم الموارد لابد وإن يعقبه بالضرورة توزيع ناتج هذا الأستخدام (الذى يعتبر الأمثل) بالتساوى على السكان ، وبحيث لايطغى المستفيدين من نشاط معين (كالصناعة مثلا) على سكان القطاع الريفى فيما يتعلق بمستويات الأجور والدخول بصفة عامة.

وحيث إن أهداف السياسة الزراعية لابد وإن تتضمن إلى جانب تحقيق الكفاءة الأقتصادية القصوى للموارد المتاحة (أما بزيادة الأنتاجية أو اضافة طاقات جديدة) أحداث تغييرات هيكلية فى القطاع الزراعى،

---

(١) السياسات السعرية الزراعية والأقتصاد القومى فى ج.م.ع . د.أحمد جويلى ، د. رجاء عبدالرسول ، سلسلة أوراق التنمية الاقتصادية " السياسة السعرية للسلع الزراعية فى ج.م.ع." الجزء الثانى رقم ٢/٩١، منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، روما ١٩٩١.

فأن برامج الأصلاح الأقتصادى أو التكيف الهيكلى تستهدف تحقيق كلا الهدفين من خلال أعادة صياغة العلاقة بين المتغيرات الأقتصادية بما يحقق التوازن من جهة والأسراع بمعدلات النمو من جهة إخرى . وحيث أن من أهم أدوات السياسة الزراعية التسعير والأسعار فأن السياسة السعرية والتى تؤثر كما سبق الأشارة إلى ذلك فى مسار التنمية الزراعية، تعتبر من الضوابط الحاكمة فى برامج الأصلاح الأقتصادى ، إذ تسعى الدولة حاليا من خلال السياسة السعرية إلى استخدام آليات السوق كأداة للنمو والتطور خاصة فى القطاع الزراعى ، بمعنى أن الأسعار من شأنها التأثير على جدوى التنمية. ويمكن الإشارة إلى بعض القضايا التى يمكن تحقيقها عن طريق السياسة السعرية والتى تعتبر من عناصر برامج الأصلاح الأقتصادى ، ومنها على سبيل المثال :

- قضايا الأستقرار السعرى داخليا والسيطرة على التضخم .
- قضايا تحقيق فائض أنتاجى للتصدير والقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وفقا لمستويات سعرية وشروط التبادل السائدة فى هذه الأسواق.
- قضايا تعبئة وتحويل المدخرات للأنشطة الأستثمارية الزراعية .
- قضايا توزيع الدخول فيما بين سكان الريف والحضر من جهة وفيما بين سكان الريف أنفسهم.
- قضايا زيادة متحصلات الميزانية العامة بتشجيع الأنتاج وتحصيل الضرائب المستحقة على صافى الأرباح.
- قضايا تحقيق الأكتفاء الذاتى فى الغذاء فى أطار الميزة النسبية المتاحة للمنتجات الزراعية المصرية .

الفصل الثالث

تحرير السياسات الزراعية وآثارها المحتملة على قطاع الزراعة

تشكل سياسة التحرير الكامل لمختلف السياسات الزراعية أحد الأهداف النهائية لسياسة التحرير الاقتصادى الذى تتبناه الدوله . ومما لاشك فيه، فإن لمثل هذه السياسات أهدافها ووسائلها وآثارها التى يمكن أن تتركها على قطاع الزراعة، وهذا الجزء من الدراسة خصص نفسه فى التعرض بالدراسة والتحليل الى جانب من هذه السياسات ، تبدأ بأثر برنامج الأصلاح الاقتصادى على قطاع الزراعة بصفه عامه، ثم أثر سياسة التمويل والاستثمار والسياسة السعرية .

كذلك المؤسسات الزراعية فى ظل التحرير الاقتصادى وسياسة تحرير التجارة الخارجية والداخلية. وذلك للتعرف على آثار هذه السياسات والاجراءات والعمل على جعلها تخدم أهداف المجتمع وتقليل الآثار السلبية التى يمكن ان تنشأ من تطبيق مثل هذه السياسات .

٣ - ١ برنامج الاصلاح الاقتصادى وقطاع الزراعة

أن نجاح التنمية تتطلب سياسات صحيحة متكاملة وهناك أتفاق عام على أن تنمية الموارد البشرية يجب إن نأخذ الأولوية المطلقة إلى جانب تطوير الهيكل المؤسسى لبعض قطاعات الاقتصاد القومى وخاصة الزراعة فى الدول التى تعتمد على القطاع الزراعى كمصدر رئيسى للناتج المحلى

الأجمالى ولأغاشـــة معظم السكان، ولـذا فأن البدء بالأصلاح فى القطاع الزراعى يؤدى إلى زيادة دخول معظم السكان ويحقق الأمـن الغذائـــى ويساهم فى زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجارى، ومن ثم ميـــزان المدفوعات.

وعادة ما يتحول أهتمام متخـذى القرار فى ضوء الأزمات الماليـة والأقتصـادية من التنمية على المدى الطويل إلى استقرار أو تثبيـــت الأوضاع الأقتصادية على المدى القصير، ولاتستطيع أى دولة التخطيـــط لفترات طويلة وهى تعانى من عدم توازن فى الأقتصاد حاليا وعلى المـدى المتوسط، ولذلك فأن كثير من الدول النامية تعانـى حاليا من عـــدم التوازن فى اقتصادياتها مما يحتم عليها تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى والتكيف الهيكلى حتى يمكنها التخطيط للتنمية فى ضوء اقتصاديـــات متوازنة، ومن هنا تأتى أهمية برامج الأصلاح، حيث إنها تعيـــد التوازن على المدى القريب والمتوسط وتضمن احداث تنمية حقيقية علـى المدى البعيد.

لقد أثرت السياسات التى تسعى إلى الاستقرار وتحقيق الكفـاءة الأقتصادية والنمو للإقتصاد القومى على القطاع الزراعى والأفـراد الذيـن يعتمدون عليه كمصدر رئيسى للدخل. ولقد أدخلت برامج الأصلاح والتكيف الهكيلى فى كثير من الدول النامية ومنها مصر خلال الثمانينات،وقد أثارت

هذه البرامج ولاتزال تثير جدلاً شديداً على المستويين المحلى والعالمـــــــى. ومن السهل توجيه اللوم سواء فيما يتعلق بتدهور الأقتصاد أو فيما يتعلق بنجاحه على حد سواء . ولذلك فأنه من المهم تمييزتأثير كل بند من بنود ســياســـة الأصلاح أو التكيف الهيكلى وأن يتم فصل تأثير كل منها عن التأثير الخارجى.

ولتحليل تأثير برامج الأصلاح الهيكلى على قطاع الزراعة يتطلب الأمر إلى جانب توصيف كل بند من بنود هذه البرامج، تحديد المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية ذات الأهمية للحكومة والمؤسسات الدولية المانحة للقروض بغرض تنفيذ هذه البرامج، ومن أهم هذه المتغيرات مايتعلق بتأثير هذه البرامـــج على فقراء القطاع الريفى وتأثيرها على سوق العمالة الزراعية، إلى جانـــب بعض المؤشرات الإخرى التى قد تؤدى إلى تضارب عند تطبيق هذه البرامـج وهو مايطلق عليه بالتأثير السلبى لتطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى . وبجـب التركز على تلك المتغيرات ذات الأهداف المتوسطة فى القطاع الزراعـى وذات العلاقة بباقى قطاعات الأقتصاد القومى والتى تعتبر مؤشـــــرات استراتيجية للتوازن الداخلى والخارجى المصاحبة للنمو والتنمية الزراعية (١) .

ولقد أدى تطبيق برامج الأصلاح الهيكلى (SAPS) فى كثير مـن الدول النامية ومنها مصر خلال السنوات العشر الماضية ، إلى تساؤلات كثيرة

---

(١) الكسندر سارس " الخطوط العريضة لمتابعة تأثير برامج الأصـــلاح الأقتصادى على القطاع الزراعى " منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، ورقة رقم (٩٥) سلسلة أوراق التنمية الاقتصادية والأجتماعية ، روما، ١٩٩٠.

حول التأثير الأقتصادى لهذه البرامج على اقتصاديات تلك الدول وبصفة خاصة القطاع الزراعى نظراً لأهميته فى الأقتصاد القومى لمعظم تلك الدول. ويتطلب الأمر بالضرورة تحليل وتفسير تطور عملية التنمية الأقتصادية خلال تطبيق هذه البرامج ليس فقط لصالح الدول النامية ولكن لصالح الدول المانحة القروض أيضا. ويأخذ القطاع الزراعى أهمية فى هذا التحليل والتفسير نظرا للتدخل الواسع النطاق من قبل حكومات كثير من الدول النامية فى هذا القطاع سواء فيما يتعلق بأدارته أو فيما يتعلق بتمويله أو فيما يتعلق بهيكل الأنتاج والتجارة الخارجية.

إن الحاجة لبعض التغييرات فى أدارة كثير من أقتصاديات الدول النامية ليس محل مناقشة نظرا لما عانت منه هذه الأقتصاديات وخاصة القطاع الزراعى من أزمات متعددة بدأت بأزمة البترول والسلع الأولية والغذائية فى بداية السبعينات ، إلى جانب الصعوبات التى واجهت كثير من الدول النامية والتى إدت إلى عدم تحقيقها لمعدلات النمو المستهدفة أو حتى الأحتفاظ بما وصلت إليه من معدلات نمو، حيث حققت كثير من الدول النامية خلال السنوات العشر الأخيره معدلات متناقصة فى الأنتاج الزراعى ، الأمر الذى زاد من تدهور اقتصاياتها وأسرع فى تدخل مؤسسات التمويل الدولية لتطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى والتكيف الهيكلى .

إن التدهور السريع فى الحسابات الخارجية وتراكم الديون الدولية نتيجة لتوجيه القروض لدعم معدلات الأستهلاك على حساب الأنتاج قد خلقت وبسرعة أزمة دولية فى كثير من المناطق ومنها افريقيا على وجه التحديد. ولذلك بذلت محاولات للسيطرة على الأوضاع الأقتصادية

المتدهورة منها ما أخذ صورة التدخل السريع الواسع للدولة فى النظام الأقتصادى عن طريق تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى . وبالرغم من الحاجة الملحة إلى الأصلاح الأقتصادى فهناك عدم أتفاق على نوعية التغييرات السياسية الضرورية لأعادة التوازن الداخلى والخارجى على المدى المتوسط والقريب .

وتشير الخطوط العريضة لبرامج الإصلاح الأقتصادى التى وضعتها مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولى، صندوق النقد الدولى) إلى أن السياسة الإقتصادية العامة للدول التى تحتاج إلى تطبيق هذه البرامج والأداء الضعيف غير الكفئ فى هذه الدول إلى جانب الأزمات الدولية، تعتبر هى السبب الرئيسى لتدهور الأقتصاد القومى . ولذلك ينبغى أن تسعى برامج الأصلاح الأقتصادى إلى تحرير الأقتصاد بصورة عامة واستنباط مؤشرات سليمة للوكالات التمويلية الدولية لتقييم اداء الأقتصاد فى هذه الدول، هذا على الرغم من النقد الشديد الموجهة لهذه البرامج لعدم أخذها فى الأعتبار الهيكل الأقتصادى واختلافاته الواسطة من دولة إلى آخرى والتأكيد على تطبيق سياسات قد تتضارب فى كثير من الأحيان مع السياسة العامة للدولة ذاتها، وتوصيف برنامج موحد على الرغم من الأختلافات العريضة للنظم الأقتصادية فى العالم .

وتتلخص برامج الأصلاح فى نموذجين إحداهما لصندوق النقد الدولى (IMF) ويطلق عليه "برنامج التثبيت" (Stabilization Programme) والنموذج الثانى للبنك الدولى (WB) ويطلق عليه "برامج الأصلاح الهيكلى" (Structural adjustment Programme).

حيث يسعى النموذج الأول غالبا إلى تقليل الأختلال (عدم التوازن) الخارجي والإختلالات الداخلية على المدى القصير وذلك من خلال سياسات تستهدف وضع الإقتصاد القومى أقرب ما يكون إلى الطاقة القصوى ، والأستهلاك أقرب ما يكون إلى الوسائل المتاحة بالدولة .

أما النموذج الثانى فيسعى إلى التأثير على التوازن الكامل للعمالة ذاتها من خلال سياسات تستهدف رفع الكفاءة الأقتصادية ومعدلات النمو وذلك على المدى المتوسط والبعيد .

وهناك على أى الأحوال بعض التداخل فى الوسائل والإهداف (النهايات) لكل من الأتجاهين (أى نموذج الصندوق ونموذج البنك) بمعنى أن التفرقة غير واضحة بينهما وتتداخل سياسات هذين الأتجاهين إلى حد كبير. فالسياسات التى تسعى للتأثير على الأوضاع الأقتصادية فى المدى القصير لها أيضا تأثيرات على المدى البعيد والعكس صحيح تماما.

وهنا ثار تساؤل يتعلق بما هو مناسب ومهم لمتابعة أثر هذه البرامج على القطاع الزراعى ؟ وللأجابة على ذلك ينبغى معرفة عناصر برامج الأصلاح ذات التأثير على القطاع الزراعى أولاً، حتى يمكن متابعة تأثيرها وقياسه أن أمكن ، وقد أقترح بعض الباحثين [1] بعض الخطوط العريضة لمتابعة أثر برامج الأصلاح الأقتصادى على القطاع الزراعى، وتضمنت هذه الخطوط العريضة

---

(١) مرجع سابق الكسندر ساريس ، منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، ورقة عمل رقم (٩٥) سلسلة أوراق التنمية الأقتصادية والإجتماعية، روما ١٩٩٠.

صياغة لبعض أو مجموعة من الأفتراضات أستنبطت من الأطار الفكرى والتى تعتبر مفيدة فى تحليل ومتابعة أثر هذه البرامج على القطاع الزراعى .

تشير عناصر برامج الأصلاح الأقتصادى المطبقة إلى أن معظم هذه البرامج تنبثق من تدهور حقيقى واضح أو متوقع فى التوازن الخارجى بسبب كثير من العوامل التى قد لايتوقع حدوثها بسهولة أو بسرعة ، هذا إلى جانب العجز الخارجى الدائم للدول ذات الأقتصاديات المتدهورة والذى لايمكن الحفاظ على مستواه فى المدى المتوسط ومن ثم ضرورة اتجاه الدولة لإعادة النظر فى أهداف التنمية وقد يتطلب الإمر الغاء بعض هذه الأهداف .

وبصفة عامة تتضمن برامج الأصلاح تقييد الطلب المحلى بالموارد المتاحة (بمعنى ترشيد الطلب المحلى فى ضوء الامكانيات المتاحة للدولة ؛ وتغيير العرض وهيكل الأنتاج لتجنب أو السيطرة على العجز الخارجى ، وحيث أن الطلب يمكن السيطرة عليه وتحديده بسهولة وبسرعة من خلال تغيير نمط الأنفاق العام وعرض النقود مثلا، فأنه يعتبر لذلك نقطة الأرتكاز الأولى فى محاولة تصويب الأختلالات وعدم التوازن ، طالما أن جهود الأستقرار أوالتثبيت (Stabilization) القصيرة الآجل يدعمها ويصاحبها التحكم فى الطلب وتحديد مستوى أدنى له .

ومن جهة أخرى فأن التغيرات على جانب العرض أكثر صعوبة وأبطأ في التنفيذ ولذلك تطبق عليها الجهود المبذولة فى برامج التكيف الهيكلى متوسطة الأجل (Structural Adjustment)

وحيث أن الخطوه الأولى التى يجب التركيز عليها فى برامج الأصلاح بغض النظر عن النموذج المستخدمة ، هو التغلب على الأختلالات الخارجية، فأن سياسات التجارة هى المقصودة وذات الأهمية القصوى فى كل برامج الأصلاح والتكيف الهيكلى، وتعتبر كل من سياسة توجيه الموارد (Resource mobilization) وسياسة كفاءة استخدام الموارد المتاحة (Efficiency of resource use) كجزء من هذا الأتجاه .

وتتضمن عادة سياسات التجارة مجموعتين من الأجراءات ، تستهدف الأولى منهاتنمية الصادرات بينما تستهدف الأخرى تحرير الواردات . وفيما يتعلق تنمية الصادرات والذى يعتبر من إهم أهداف برامج الأصلاح فأنه يجب الأخذ فى الأعتبار ما يلى :

أ - حوافز التمويل : حيث يجب تصويب سعر الصرف ، وتقليل الضرائب والرسوم على الصادرات ، مرونة الحصص والإجراءات المنظمة لعملية الصادرات ، ادخال نظم دعم الصادرات وحوافز مالية أخرى ، هذا إلى جانب تحسين ترتيبات الأقراض للمصدرين ومنح علاوة لهم من خلال أعفاء وارداتهم من الرسوم .

وفى هذا المجال يتضح توجه السياسة الأقتصادية المصرية نحو تحقيق هذه الإهداف وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الزراعية التقليدية وغير التقليدية مع السعى لفتح أسواق تصدير جديدة للمنتجات الزراعية المصرية .

ب - تصويب هيكلى أو أصلاح مؤسسى : ويتمثل ذلك فى أنشاء صناديق لتنمية الصادرات مع وكالات لتنمية وتطوير الصادرات ، وأقامة مناطق حرة للتجارة أو لعمليات التصدير .

وفى هذا المجال قطعت مصر أيضا شوطا بعيداً حيث توسعت فى انشاء المناطق الحرة وأقامت بنك تنمية الصادرات وشجعت المصدرين على استخدام المناطق الحرة واقامة مشروعات أنتاجية بها .

أما سياسة تحرير الواردات فتتضمن عادة أزالة القيود المتعلقة بالتصاريح والحصص ، ترشيد التعريفات والحماية ، تغيرات فى اجراءات ولوائح الواردات .

أما ما يتعلق بتوجيه أو تخصيص الموارد المحلية فهى تتضمن عادة ثلاثة مستويات من الأجراءات تندرج تحت مسمى " السياسات المادية " و " السياسات الأئتمانية والنقدية " و " سياسات الأقراض الخارجى " وتنقسم السياسات المادية إلى سياسة ذات شقين أحداهما يتعلق بالأنفاق والثانى بالإيرادات . وتتضمن سياسات الإنفاق تحديد الأهداف المعنية ، ترشيد الأستثمار العام، تقليل الإنفاق الجارى (خاصة التخلص من الدعم والأعانات وتقليص الأجور للعمالة الزائدة بالقطاع العام والحكومى)، العمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات يملكها القطاع الخاص ، تحسين المتابعة والرقابة على الأنفاق العام .

أما السياسات الأئتمانية والنقدية فهى تتضمن حدود على الأئتمان للقطاعين العام والخاص ، تحديد سقوف أئتمانية عند مستويات مرتفعة لمعدلات الفائدة، تحديد أهداف معينة للعجز. وفى هذا المجال فقد أتجهت السياسة الأئتمانية فى مصر منذ فترة إلى تحديد مستوى الأئتمان وتحريك معدلات الفائدة لصالح تشجيع الأدخار، إلا أنه يؤخذ على هذه السياسة عدم الأخذ فى الأعتبار انكماش قطاع الأعمال لعدم ضخ استثمارات جديدة لأرتفاع معدلات الفائدة على القروض الأنتاجية . وقد طبقت مصر فى مجال السياسات المتعلقة بالأقتراض الخارجى اجراءات تؤدى إلى تحديد حجم الأقتراض الخارجى الجديد وتحسين الرقابة والمتابعة وعدم التوسع فى القروض الأجنبية إلا فى حدود ضرورية ولصالح عملية زيادة الإنتاج والتنمية .

وتندرج السياسات التى تتعلق بكفاءة استخدام الموارد أقتصاديا تحت مسمى " الأستثمار العام " و" التسعير " و" الأصلاح المؤسسى". وعادة ما تتعلق سياسة الأستثمار العام بتطوير وتحسين معايير أختيار المشاريع التنموية وذلك من خلال تطبيق أساليب علمية واعداد دراسات الجدوى الأقتصادية ، وكذلك اعداد خطط تفصيلية واقعية للأستثمار ، والتركيز على تشجيع القطاع الخاص وتطبيق سياسة الخصخصة (أى التوسع فى ملكية القطاع الخاص على حساب القطاع العام).

أما سياسة التسعير فهى تتضمن التغيرات فى الأسعار الزراعية لكل من المنتجين والمستهلكين ، التغيرات فى أسعار المدخلات ، أرتفاع أسعار السلع الصناعية، وتغيرات فى أسعار الطاقة ، زيادة فى أسعار الخدمات التى توفرها مشروعات القطاع العام والحكومى ، وأخيراً أطلاق حرية أسعار المستهلك .

ولقد قطعت مصر شوطاً كبيراً فى هذا الأتجاه خاصة بالنسبة لتحديد أسعار المنتجات الزراعية حتى تتوازن مع الأسعار الدولية مما شجع كثير من المنتجين على أعادة توجيه مواردهم الزراعية، هذا بالأضافة إلى التدرج فى الغاء سيطرة الدولة على مدخلات الأنتاج وخروج البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى من توريد مستلزمات الأنتاج باسعار أدارية محددة . وعلى الرغم من وجود أعتراضات على هذا فأن تحريك إسعار السلع المنتجة لابد وأن يتبعه تحرير أسعار المدخلات حتى تتوفر الظروف الموضوعية لقوى العرض والطلب ومن ثم تعكس الأسعار التكلفة الحقيقية للسلع مما يترتب عليه قياس الكفاءة الأقتصادية دون تشوهات ناتجة عن التدخل الحكومى فى الأسعار أو التسعير .

وأخيراً يأتى بند الأصلاح المؤسسى وهو عادة ما يشمل سياسات تستهدف أعادة بناء أو هيكلة القطاع الأنتاجى من خلال أعادة النظر فى ملكية أدوات الأنتاج وتطبيق سياسة الخصخصة (Privatization) بمعنى أن تعمل الدولة على التخلص من مشروعات القطاع العام غير المربحة حتى تقلل العبئ الواقع على الموازنة العامة، هذا إلى جانب اعادة النظر فى القيود والأجراءات القائمة ، أحداث تغييرات فى المؤسسات الزراعية مثال ذلك الأرشاد الزراعى وأجهزة التسويق، على أن ينحصر دور الوزارة المركزية والأدارات التابعة لها على أعداد دراسات تسعى إلى تطوير وتحسين كفاءة الأداء فى القطاعين العام والخاص على حد سواء .

لاشك أن الدرجة التى يتأثر بها القطاع الزراعى نتيجة تطبيق برامج الأصلاح تتوقف على عاملين ، الأول يتمثل فى حجم وأهمية القطاع الزراعى ومدى مساهمته فى الأقتصاد القومى ككل، والثانى يتعلق بطبيعة

ومدى علاقات القطاع الزراعى بقطاعات الأقتصاد الأخرى. فإذا كانت الزراعة لاتمثل أهمية فى الأقتصاد القومى فأنه من الطبيعى لن يكون للتغيرات فى الأقتصاد القومى نتيجة برامج الأصلاح أى تأثير معنوى على الزراعة والعكس صحيح تماماً . وفى حالة كثير من الدول النامية ومنها على وجه الخصوص مصر فأن القطاع الزراعى يساهم بأكثر من الثلث فى توليد الناتج المحلى الأجمالى ويعتمد معظم السكان عليه كمصدر رئيسى للدخل وتتركز العمالة فى هذا القطاع ، ولذلك يتوقع أن يكون لبرامج الأصلاح الأقتصادى تأثيرات معنوية على القطاع الزراعى . ولقياس أو تحليل أثر هذه البرامج على القطاع الزراعى (على الرغم من أختلاف طبيعة هذا القطاع وعلاقاته بالقطاعات الأخرى من دولة نامية إلى أخرى) فأنه يجب أولا تحديد المتغيرات التى تتصف بها الدولة بصفة عامة ومن ثم تحديد تلك المتغيرات التى تؤثر فى تطور القطاع الزراعى .

وبصفة عامة يمكن تحديد هذه المتغيرات أو المؤشرات فيما يلى : -

* متغيرات ذات طبيعة تتعلق بالإنتاج والعمالة واسعار التكنولوجيا والرفاهية الأجتماعية .
* متغيرات تتعلق بالكفاءة الأقتصادية لأستخدام الموارد.
* متغيرات تتعلق بالتجارة الخارجية ويندرج تحتها على سبيل المثال تعديلات سعر الصرف ، تنمية وتشجيع الصادرات ، تحرير الواردات
* متغيرات تتعلق بتوجيه الموارد المحلية ويندرج تحتها على سبيل المثال ما يختص بسياسات الأقراض والأقتراض الخارجى .
* متغيرات تتعلق بأسواق العمالة الزراعية فى الريف والحضر .
* متغيرات تتعلق بالبناء الهيكلى (المؤسسى) للقطاع الزراعى .

ويجب قبل البدء فى تحليل أثر برامج الأصلاح على القطاع الزراعى وأتجاهات التنمية فى ظل تطبيق هذه البرامج تحديد نوعية المتغيرات التى تؤثر على القطاع الزراعى، ومع الأخذ فى الأعتبار أن علاقات قطاع الزراعة بباقى قطاعات الأقتصاد القومى متشعبة ومتعددة فأنه من المحتمل أن تتعامل برامج الأصلاح المستخدمة فى أقتصادها مع مجموعة كبيرة من المتغيرات التى تندرج تحت سياسة الأصلاح، ومن ثم فأنه من المؤكد أن تتأثر الزراعة بهذه البرامج خاصة فى دولة يعتمد أقتصادها على الزراعة بدرجة كبيرة كما هو الحال فى مصر.

ومن المفيد فى هذا المجال الأشارة إلى أنه قد يستخدم العديد من الأدوات والسياسات الأقتصادية مجتمعة أو منفردة على المستوى القومى أو القطاعى أو حتى الوحدة الأنتاجية ، عند تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى والتكيف الهيكلى ، لذلك فأننا نود فى هذا السياق الأشارة إلى صعوبة وتعقيدات مشكلة تقييم نجاح البرامج المختلفة للأصلاح حيث أن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على نجاح هذه البرامج حتى ولو أمكن تحديد عناصر ومؤشرات البرامج المطبقة وتحليل تأثيرها على الأقتصاد ككل أو القطاع الزراعى .

وبصفة عامة فأنه يجب الإخذ فى الأعتبار عند تحليل نتائج تطبيق برامج الأصلاح والتكيف أن يندرج هذا التحليل تحت قضايا أربعة حددها (Khan & Knight) وهى تقسيمات لسياسات برامج الأصلاح والتكيف الهيكلى وفقا لآثارهم المبدائية ،وهى[1]

(!) F.Kamin,58 Rosenbaum,1985 "Structurial adjustment lending' An evaluation of programm desigm W.B staff working paper No 733,Washington 1985.

* سياسات أدارة الطلب التى تؤثر على الأستهلاك .
* سياسات هيكلية تؤثر على الأنتاج الحالى والمتوقع .
* سياسات معدلات الصرف والتى تؤثر على تركيبة وهيكل الأنتاج والأستهلاك فيما بين السلع المتبادلة وغير المتبادلة .
* سياسات التمويل الخارجى والتى تؤثر على تدفق رووس الأموال .

٣ - ٢ مصادر التمويل الزراعى فى ظل سياسة تحرير قطاع الزراعة

٣ - ٢ - ١ مبررات البحث عن مصادر تمويل جديده فى ظل سياسة التحرير الأقتصادى

سيمثل التمويل إحد المشكلات الرئيسية التى ستواجه قطاع الزراعة فى ظل سياسة التحرر الأقتصادى ، وذلك للعديد من الأسباب من بينها :

١ - ضعف التكوين أو التراكم الرأسمالى فى قطاع الزراعة بصفه عامه .

٢ - ضعف وقلة الأوعية الادخارية للمزارعين نظرا لـ

أ - أنخفاض الربحية فى الزراعة المصرية .

ب - أرتفاع كلفة المعيشة .

جـ - صغر حجم الملكية الزراعية.

٣ - عدم وجود مصادر تمويل ومؤسسات إقراض متخصصة تقدم قروضاً بفائدة تتناسب وواقع الزراعة المصرية .

٤ - تضاؤل منتظر لدور الدولة فى توفير مصادر تمويل مناسبة حيث تم تحويل كافة البنوك الى بنوك تجارية Commerial وعلى الأخص بنك التنمية والأئتمان الرئيسى الذى كان يقدم قروضاً ميسره للزراع.

٥ - غياب دور التعاون الزراعى فى عملية تمويل وإقراض الزراع .

٦ - زيادة الحاجة للأستثمار فى قطاع الزراعة فى المرحلة القادمة حتى تكون قادره على المنافسة العالمية .

٧ - الأرتفاعات المنتظره فى إسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة وعدم قدرة الزراع على الشراء مباشرة من السوق .

وأمام هذا الواقع المرتقب من الواجب التنبيه والتشديد على أهمية توفير مصادر مناسبة للتمويل الزراعى، وتنظيم قطاع التمويل بشكل يتلائم مع الواقع الجديد ويخدم التنمية الزراعية المستمره.

إلا أنه جدير بالقول، إذا لم يتم توفير مصادر تمويلية مناسبة فقد يصاب قطاع الزراعة بحالة تدهور شديده تؤثر بشكل سلبى على القطاع الزراعى ككل وبالتالى على الأقتصاد القومى . وأهم المشكلات التى قد يتعرض لها قطاع الزراعة هى :

١ - إنخفاض فى الانتاجية يؤدى الى انخفاض فى الأنتاج وبالتالى الدخل الزراعى كنتيجة موضوعية لعدم قدره الزراع على توفير التسميد بأنواعه المختلفة بالكميات المناسبه وكذلك المبيدات الحشرية والتقاوى المحسنة .

٢ - تقلص نشاط البحث العلمى فى قطاع الزراعة كوضع طبيعى لتقليص دور الدولة وإتباع سياسة الخصخصه الاقتصادية ، وهذا يؤدى بدوره الى بطء مسيره التطور الزراعى .

٣ - حدوث ارباكات فى قطاع الأنتاج الحيوانى على وجه التحديد نظراً لأن الأعلاف مازالت تستورد من الخارج بدرجة كبيره وسيواجه المنتجون أرتفاعات كبيره فى الأسعار ، ستؤدى إما الى :

أ - الأحجام عن الأستثمار فى هذا القطاع الحيوى وبالتالى تدهور مرتقب ومتوقع .

ب - أرتفاعات كبيره فى أسعار اللحوم بدأنا نشهد بداياتها منذ الآن .

٤ - أرتفاعات كبيره متوقعة فى أسعار مستلزمات الأنتاج بأنواعها المختلفة، ستؤدى الى أرتفاع كلفة الأنتاج ، وبالتالى أسعار السلع والمنتجات الزراعية .

٥ - حدوث ارباكات فى شركات ومؤسسات التجاره الخارجية الزراعية، ولعدم وجود جهاز مصرفى لتمويل الصادرات مما يضعف القابلية للتصدير .

٦ - ضعف خدمات الأرشاد الزراعى وتقليص دوره بأكثر مما هو عليه الآن ، وما يؤديه من تدهور فى قطاع الزراعة .

٧ - تدهور خصوبة الأراضى الزراعية والقدره على استصلاح أراضى جديده .

فى ظل سياسة التحرر الأقتصادى الذى بدأ تنفيذه بالفعل هذه المشكلات وأكثر منها متوقعة ومرتقبه . لذلك فأن البحث عن مصادر مناسبه للتحويل أمراً بالغ الأهمية يتم التدليل عليه والتعرف على أسباب المشاكل التى ستنجم عن التمويل ، والمشكلات التى ستظهر ذاتها .

لذلك فإننا سنحاول من خلال السير فى اتجاهين تحديد مسار إقتصادي عملى لتوفير مصادر تمويل مناسبة لقطاع الزراعة فى المرحلة القادمة. احدهما يحاول التعرف الدقيق على مصادر الأستثمار والتمويل الزراعى الحالى ومشكلاته . أما الآخر فيبحث فى مصادر التمويل الزراعى فى ظل سياسة التحرر الأقتصادى .

٣ - ٢ - ٢ الأستثمار العام والخاص فى قطاع الزراعة :

بلغت جملة الأستثمارات القومية الموظفة فى الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٢ - ٨٦/١٩٨٧ حوالى ٣٩٥٤٠ مليون جنيه كان نصيب قطاع الزراعة منها ٣٤٥٧ مليون جنيه أى بنسبة ٨ر٧٪ تقريبا. بينما خص قطاع الصناعة والتعدين ٩ر٣٤٪ من اجمالى الأستثمارات القومية٨٩ر٦٪ كان نصيب باقى القطاعات السلعية - ولقد بلغ اجمالى الموظف فى القطاعات السلعية من الأستثمارات القومية ١٩٩٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤ر٥٠٪ من اجمالى الأستثمارات القومية. وهذا يعنى أن نصيب قطاع الزراعة من الأستثمارات التى وظفت فى القطاعات السلعية وصل الى ٣ر١٧٪ تقريباً، وهو ما لايتمشى مع أهمية قطاع الزراعة، الا بالنسبة لأسهامة فى الناتج القومى، ولا منسوباً الى أهميتة بالنسبة للأسهام القطاعات السلعية ، حيث يفوق ذلك بكثير . كما هو مبين فى الجدول رقم(٣ - ١) .

أما فى الخطة القومية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١، فقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من جملة الأستثمارات القومية ٣٩٣٧ مليون جنيه أى بنسبة ٦ر١٠٪ من جملة الأستثمارات القومية ، وبزيادة قدرها ٤٨٠ مليون جنيه ، وهى لاتعادل التضخم المتحقق فى الاقتصاد القومى ، بل ربما لو أخذت الأستثمارات الزراعية بالإسعار الثابته لعام ١٩٨٧/٨٦ لكانت أقل من نظيرتها فى الخطة الخمسية السابقة .

وبأستعراض الأستثمارات الزراعية الوارده فى الجدول رقم(٣ - ٢) وتوزيعها بين القطاعين العام والخاص خلال الفتره ٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١ نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الموظفة فى قطاع

الزراعة وأستصلاح الأراضى والرى والصرف قد تراوحت بين ٦ر٢٢٪ عام ٨٤/٨٣ و٣ر٥٨٪ عام ١٩٨٩/٨٨، وفى باقى السنوات كانت تتأرجح بين الزيـــــادة والنقصان بين المعدلين المذكورين كما هو وارد فى الجدول رقم (٣ - ٢). والملاحظ أنه منذ عام ١٩٨٨/٨٧ أصبح القطاع الخاص يسهم بأكثر من ٥٠٪ من جملة الأستثمارات فى قطاع الزراعة والرى وإن كانت قد انخفضت الـــى ٤٤٪ عام ١٩٩١/٩٠.

وبأستعراض نصيب القطاع الخاص من الأستثمارات الموظفة فقـــط فى قطاع الزراعة وأستصلاح الأراضى ، نجد ان القطاع الخاص يسهـــــم بالجزء الأكبر من الأستثمارات ، حيث بلغ نصيبه عام ١٩٨٣/٨٢ (١ر٥٨ ٪) أرتفع الى ٤ر٦٠٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ثم ٦٨٪ عام ١٩٩٠٩٨٩ وفى باقى السنوات لم يقل عن ١ر٥٥٪ باستثناء عام ١٩٨٤/٨٣ الذى بلغ فيه ١ر٤٩٪ تقريبـــاً. كما هو مبين فى الجدول السابق رقم (٣ - ٢)

ولعل هذه المعلومات دلالتها الأساسية تكمن فى الحقائق التاليـة:

١ - مازال دور القطاع العام هام وضرورى بالنسبة للأستثمار الموظـــف فى قطاع الزراعة .

٢ - لايوجد أستثمار للقطاع الخاص فى الرى والصرف ، وكل الأستثمارات حكومية .

٣ - تزايد دور وأهمية القطاع الخاص فى السنوات الأخيره من حيـــث توظيف الأموال فى قطاع الزراعة وإن لم يغطى أكثر من ٦٨٪ فى أحسن الأحوال .

جدول (٣ - ١) إجمالى الاستثمارات الثابته بالأسعار الجارية وتوزيعها القطاعى خلال خطة ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ومستهدف خطة ١٩٩٢/١٩٨٧

(القيمة بالمليون جنيه مصرى)

القطاع	٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦		٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	
	الجملة	الأهمية النسبية ٪	الجملة	الأهمية النسبية ٪
الزراعة والرى والصرف	٣٤٥٧	٨ر٧	٣٩٣٧	١٠ر٦
الصناعة والتعدين والبترول	١٣٨١٦	٣٤ر٩	١٢١٩٠	٢٦ر٢
القطاعات السلعية الأخرى	٢٦٨٠	٦ر٨	٥٠٥٧	١٥ر٢
جملة القطاعات السلعية	١٩٩٥٣	٥٠ر٤	٢٤١٨٤	٥٢ر٠
جملة قطاعات الخدمات (الانتاجية والاجتماعية)	١٩٥٨٧	٤٩ر٦	٢١٦٣٣	٤٦ر٥
استثمارات غير مخصصة	—	—	٦٨٣	١ر٥
الاجمالى العام	٣٩٥٤٠	١٠٠	٤٦٥٠٠	١٠٠

المصدر :

أمكانات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (٦٢) ، معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٩١ ، ص ٢١٤.

جدول رقم (٣ - ٢) نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الأستثمارات الموظفة فى قطاع الزراعة وأستصلاح الأراضى والرى والصـــرف خلال الفترة ٨٣/٨٢ - ١٩٩١/٩٠

السنوات	زراعة واستصلاح أراضى وري وصرف ٪		زراعة واستصـــلاح أراضى ٪	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
١٩٨٣/٨٢	٦٧ر٧	٣٢ر٣	٤١ر٩	٥٨ر١
١٩٨٤/٨٣	٨١ر٤	٢٢ر٦	٥٠ر٩	٤٩ر١
١٩٨٥/٨٤	٦٢ر٥	٣٧ر٥	٣٩ر٦	٦٠ر٤
١٩٨٦/٨٥	٧٠ر٩	٢٩ر١	٤٢ر٩	٥٧ر١
١٩٨٧/٨٦	٦٨ر٠	- ر٣٢	٤٢ر١	٥٧ر٩
١٩٨٨/٨٧	٤٢ر٥	٥٣ر٥	٣٤ر٥	٦٥ر٥
١٩٨٩/٨٨	٤١ر٧	٥٨ر٣	٣٢ر٤	٥٧ر٦
١٩٩٠/٨٩	٤٧ر٣	٥٢ر٨	- ر٣٢	- ر١٨
١٩٩١/٩٠	- ر٥٦	- ر٤٤	٤٤ر٩	٥٥ر١

المصدر :

وزارة التخطيط - الشعبة المركزية الزراعية .

٤ - إن هذه النتائج تدل على انه من الصعوبة بمكان اعتماد الزراعة على القطاع الخاص منفرداً فى توفير احتياجات الزراعة من الأستثمار فى السنوات القادمة.

٥ - تتبين وتتحدد ملامح خطورة التحرير الأقتصادى على الزراعة فى جانب الأستثمارات إذا رفعت يدها الحكومة بالمطلق .

٦ - إن البحث عن مصادر جديده وجاده للأستثمارات الزراعية فى المرحلة المقبلة يعتبر من أهم قضايا قطاع الزراعة ، بل أهمها على الأطلاق .

٣ - ٢ - ٣ الوضع الراهن لمصادر التمويل الزراعى فى مصر

مقدمة تاريخية :

مثل انشاء بنك التسليف عام ١٩٣١ البداية الحقيقية للأئتمان الزراعى المنظم فى مصر، حيث كان قبل هذا التاريخ هناك مصدرين للأئتمان الزراعى الأول ، تجار القرى وملاك الأراضى والمرابين، وكان يتم بشروط جائره وظالمة .

الثانى ، عدد قليل من المؤسسات المالية مثل البنك العقارى المصرى والبنك الزراعى المصرى، وبعض البنوك التجارية مثل البنك الاهلى، بنك مصر، وكانت خدمات هذه البنوك موجهه بالدرجة الاولى لكبار المزارعين (١) .

بدأ البنك برأس مال مليون جنيه ساهمت فيه الحكومة والبنوك التجارية ، وفى عام ١٩٤٨ تم تعديل أسم البنك ليصبح بنك التسليف الزراعى والتعاونى برأس مال قدره ٥ر١مليون جنيه، ساهمت التعاونيات بحوالى ٢٥٠ ألف جنيه فيه .

---

(١) محمود نور السيد نور ، الأئتمان الزراعى فى جمهورية مصر العربية - الندوة القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع القاهرة ، يناير١٩٩٢،

وفى عام ١٩٦٤ تم تحويل البنك الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى، وأصبحت بنوك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات شركات مساهمه ذات شخصية اعتبارية مستقلة. وتميزت هذه الفترة بأن القروض كانت تمنح للزراع عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية، ودخل المحصول كأحد الضمانات الرئيسية المقبولة لمنح القروض للزراع. وبذلك أصبح فى مقدور صغار الزراع الاستفاده من قروض البنك .

وفى عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الذى يقضى بتحويل المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقله تسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، تتبع وزير الزراعة، ولهذا البنك فروع فى المحافظات ووحدات فى القرى تسمى بنوك القرى.

وتمثل دور البنك فى :

١ - اقراض الجمعيات التعاونية لمباشرة جميع الأغراض الانتاجية ولمختلف الآجال.

٢ - اقراض الزراع بما فيهم اعضاء الجمعيات التعاونية .

٣ - القيام بالعمليات المصرفية التى تخدم أهداف الجمعيات واعضائها.

٤ - خلق ونشر الوعى الادخارى المحلى .

٥ - خدمة أغراض تسويق الحاصلات الزراعية لصالح الزراع .

وقد أدى صدور هذا القرار الى ان وصل عدد فروع البنك ١٥٥ فرع وعدد بنوك القرى ٨٠١ بنك وعدد المندوبيات ٤٣١٨ مندوبية (١)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤.

٣ - ٣ - ٤ مدى كفاية الائتمان الزراعى فى مصر :

مازال حجم الاستثمار الحكومى الموجه لقطاع الزراع محدوداً للغاية ولايتلائم مع أهمية وحجم ومكانة قطاع الزراعة الذى يمثل الركن الأساسى للأقتصاد القومى المصرى والمصدر الرئيسى لغذاء الأنسان ويلعب الدور الأعظم فى التنمية الأقتصادية .

إن تطوير قطاع الزراعة وتحديثه ليتلائم مع الخصصه الاقتصادية يحتاج الى مليارات الجنيهات ، هذه المليارات لايوجد مصادر قادرة على والمصادر المتاحه حالياً تتمثل فى :

١ - استثمارات الدولة، وهى توجه أساساً الى البنية الأساسية فى قطاع الزراعة، وتمويل مشروعات القطاع العام.

ففى عام ١٩٨٩/٨٨ على سبيل المثال بلغ حجم الاستثمار الزراعى ١٢٧٥ر٧ مليون دولار ٥٨ر٢٪ كان نصيب القطاع العام و٤١ر٨٪ نصيب القطاع الخاص ، كما أنه كان نصيب التوسع الرأسى ١٩ر٧٪ منها ونصيب التوسع الأفقى ٢٠ر٩٪ ، أما البرى والصرف فكان نصيبه ٥٩ر٤٪ تقريباً (١) .

وواضح صغر حجم الاستثمارات منا ناحية، ونصيب التوسع الرأسى الافقى من ناحية اخرى وكذلك صغر دور القطاع الخاص من ناحية ثالثة.

---

(١) حسين عبدالوهاب ، دكتور، بعض مؤشرات التنمية الزراعية فى إطار استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينيات ، مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينيات - القاهرة - فبراير ١٩٩٢ ، ص ٣ .

وواضح صغر حجم الاستثمارات من ناحية، ونصيب التوسع الرأسى والتوسع الافقى من ناحية اخرى وكذلك صغر دور القطاع الخاص من ناحية ثالثة .

٢ - المدخرات الشخصية (الذاتية) للزراع، إن هذا المصدر محدود للغاية نظراً لعدم وجود فائض دخلى لدى الزراع الذين غالبيتهم من صغار الزراع ، خاصه مع الارتفاعات الكبيره فى كلفة نفقات المعيشة .

٣ - القروض ، والقروض يمكن الحصول عليها من البنوك المختلفة ، وقد إقتصر نشاط البنوك التجارية على تمويل تسويق بعض المحاصيل الزراعية كالقطن، أو تمويل التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية أو تمويل مشروعات الأمن الغذائى .

أما الخدمات الأخرى فقد إقتصرت على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان وفروعه المختلفة، حيث هى الوحيده التى تقدم خدمات إئتمانية للزراع .

وجدير بالذكر أن القروض التى قدمت لأهم الحاصلات الزراعية لم تغطى أكثر من ثلث تكلفة إنتاج الفدان من المحصول ، كما هو الحال بالنسبة للقطن والقمح والأرز والذره الشامية والقصب ، ففى عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الائتمان المقدم للمحصول من جملة كلفة المحصول ٢٥٪، ٨ر٦٪، ٨ر٦٪ ، ٢ر٥٪ ، ٣ر٢٠٪ للمحاصيل المذكورة على التوالى (١).

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧ .

ومن المهم بيان ان المستفيدين من الخدمات الائتمانية هم أساساً أصحاب الملكيات المسجلة والملاك الحاصلين على عقود بيع ابتدائية والمستأجرين بعقود ايجار طويلة، وبالتالى لم يستفد من الخدمات الائتمانية أصحاب بطاقات الحيازه وواضعى اليد والمستأجرين بالمزارعه .

ويشترط البنك ضمانات لتقديم القروض، ضمانات عقارية والضمانات الشخصية للأفراد القادرين ، وضمانات الهيئات الاعتبارية كالجمعيات التعاونية والضمانات الجماعية (١) .

كذلك فأن البنك يمنح قروضاً قصيرة الأجل لاتزيد عن ١٤ شهر تقدم للأنتاج الزراعى، تتبع الدولة سياسة واضحة فيها الآن . وهى ان اجمالى الدعم المقدم للأقراض الزراعى ثابت وقدره ٨٢ مليون جنيه(٢)، تغطى بالدرجة الأولى المحاصيل التى تتحكم فيها الدولة (القطن والقصب والأرز) وبعض المحاصيل التى تشجعها الدولة كالمحاصيل الزيتية والسكرية .

وزاد حجم القروض غير المدعومة والمدعومة التى يقدمها البنك بشكل واضح حتى بلغ ٢٤٩ جنيه لفدان القمح ، ٦٥٠ جنيه لفدان القصب و٢٥٠جنيه لفدان القطن و٥٩٧ جنيه للفراولة و٥٨٠ جنيه للقصب و١١٨٠ جنيه لفدان الموز، وهذه القروض تمثل من جملة كلفة إنتاج الفدان ٥٧ ٪، ٥٥ ٪، ٦٠ ٪ ، ٥٧ ٪، ٤٣ ٪ على التوالى وذلك حسب احصاءات عام ١٩٩٠ (٣) .

---

(١) محمود نور السيد نور، مرجع سابق ص ص ٧ ـ ٩ .

(٢) المصدر السابق، ص ١٤.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ١٧.

كما يمنح البنك قروضاً قصيرة الآجل للأنتاج الحيوانى ويشترط توفر الجدية فى المربين للأنتاج الحيوانى ، وان يكونوا فعلاً يقومون بعمليات التسمين وان يكون لدى المربى حظائر وان يؤمن المربى على ماشيته، وبلغ حجم القروض ١ر١٢٧٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠، بينما كانت ٢ر٥٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ (١) .

أما القروض المقدمة للأنتاج الداجنى فقد بلغ حجمها ٧ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أرتفع الى ٧ر١٤٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠.

ولعله من الهام الحديث عن القروض المتوسطة وطويلة الأجل فهذه القروض يتطلب منحها توفر ضمانات أساسية لذلك تمنح بالدرجة الأولى لكبار الزراع ، حيث تتطلب :

أ - جدية المستثمر فى التمويل الذاتى وجديته فى إقامة المشروع.

ب - استيفاء العميل لكافة شروط التراخيص والرسومات الهندسية.

جـ - تقدير قيمة الأرض التى سيقام عليها المشروع بمعرفة لجنة مختصة لدى البنك .

عـ - ان يقدم العميل دراسة جدوى إقتصادية ومالية يتم فيها تحديد نسبة التمويل الذاتى لصاحب المشروع .

وقدمت قروض للثروه الحيوانية والميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى.

---

(١) المصدر السابق ص ٢١.

٣ - ٣ - ٥ الفائـدة على القروض [١] :

حتى فتره قصيره كان البنك يقدم قروضاً ميسره للزراع بسعر فائدة يتراوح بين ٤ - ٦ ٪ وكانت الدولة تغطى الفرق بين سعر الفائدة والسعر السائد فى السوق حتى بلغ حجم دعم أسعار الفائدة ٨٢ مليون جنيه سنوياً . ألا أن البنك منذ عام ١٩٨٠ أخذ فى التوسع فى منح قروض غير مدعمه .

وفى الوقت الراهن اتجه البنك الى

أ - قصر الفائدة المدعمه على المحاصيل التى تتحكم فيها الدولة أو التى تشجع زراعتها (القطن - القصب - الأرز - محاصيل الزيوت ، بنجر السكر) .

ب - يحدد سعر الفائدة على أساس العائد من المحصول اعتباراً من عام ١٩٩١ على أن يعاد النظر فى سعر الفائده كل سته أشهر مع ربط ذلك بالمواسم الزراعية.

أما أسعار الفائده على القروض والسلفيات الغير مدعمه فقد تراوحت بين ١٦ - ١٨ ٪ بالنسبة للقروض قصيرة الأجل المقدمة لمحاصيل الأنتاج النباتى، وبالنسبة للقروض قصيرة ومتوسطة الأجل الاستثمارية فقد تراوحت بين ١٨ - ١٩ ٪ وهى تقدم للدواجن بصفه عامه ومشاريع التسمين والميكنة الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعى .

أما القروض طويلة الأجل فقد بلغ سعر الفائدة عليها ١٩ ٪ وهى الخاصة بانشاء البساتين ومصانع الأعلاف ومصانع اللحوم ومصانع العصائر

---

(١) المصدر : المرجع السابق ، ص ص ٣٢ - ٣٦.

والمركزات ومصانع منتجات الألبان . وبلغت ٢٣٪ على القروض التجارى .

أما القروض المدعمه، فقد بلغ سعر الفائدة عليها ٨٥ر٠قرش . لكل جنيه للأنتاج النباتى، ١١ - ١٥٪ بالنسبة للقروض الاستثمارية .

هذا وقد بلغ حجم القروض العينية المنصرفة للزراعات خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩ (تقاوى ، أسمده ومبيدات) حوالى ٦ر١٠٤، ١ر٢٠٦، ٥٩٣ مليون جنيه فى السنوات ٨١/٨٠ ، ٨٥/٨٤، ١٩٩٠/٨٩ على التوالى .

وهكذا يتضح من العرض السابق إنه على الرغم من التطور الكبير الذى حدث على الأئتمان الزراعى وحجم القروض المقدمة للزراع بأنواعها المختلفة ، إلا أنها لم تكن كافية بالقدر الذى يمكن الزراع من التوسع الأفقى وإنشاء مشروعات زراعية مختلفة تسهم فى تنمية قطاع الزراعة وتطوره وتزيد من دخول الزراع وبالتالى تحقيق فائض أدخارى يعاد استثماره فى قطاع الزراعة.

كما أن القروض المقدمة لم تغطى إلا جزء من كلفة إنتاج المحصول وهذا الوضع يرهق كاهل صغار الزراع. ولعل اشتراط البنك تقديم ضمانات أكبر من مقدره صغار الزراع، قصر الاقراض على كبار الزراع وكبار الملاك .

أيضاً فإن ارتفاع سعر الفائدة على القروض ليصل الى ١٩٪ وقد يزيد مستقبلاً ، فهذا سيحد بشكل كبير من الاستثمار فى قطاع الزراعة، حيث ان هذا السعر فوق طاقة صغار الزراع وقد لاتكون زراعاتهم قادره على تحقيق ارباحاً صافية تعادل سعر الفائدة ، القروض وبالتالى قد تحدث مديونية متراكمة على الزراع، وتحقيق خسائر متلاحقة قد تدفعهم الى ترك اراضيهم وهجرتها.

ورغم ذلك كله ، فإن احتياجات قطاع الزراعة من الأستثمارات المختلفة أكبر بكثير مما يقدمه بنك الائتمان الرئيسى ومصادر التمويل الأخرى.

وهكذا ستزداد المشكلة تعقيداً مع البدء الفعلى فى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى ، الأمر الذى يهدد مستقبل الزراعة بكامله إذا لم يتم البحث الجاد عن مصادر تمويل مناسبه .

٣ - ٢ - ٦ مصادر التمويل فى ظل سياسة التحرر الأقتصادى

ليس هناك بديلاً عن المصادر التالية لتمويل قطاع الزراعة فى البلاد ،

١ - البنوك التجارية.

٢ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

٣ - التمويل الذاتى.

٤ - التمويل التعاونى.

٥ - القطاع الخاص .

٦ - المصادر الحكومية .

أولا : البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد مصادر التمويل الذى يمكن أن توفر القروض لقطاع الزراعة فى المرحلة القادمة، خاصة وان الزراعة تدخل مرحلة جديده يمكن تسميتها بالزراعة التجارية ، والتى ستتنافس فيها مع الزراعة العالمية من خلال التجارة الدولية، لكن المتعارف عليه ان البنوك التجارية تقدم القروض وفق شروط معقده تضمن من خلال استرداد القرض المقدم ، كما ان هذه البنوك تطلب أسعار فائده مرتفعة ، فهى تعمل على تحقيق اقصى

قدر من الربح، وبالتالى فإن مدى استفادة قطاع الزراعة من البنـــــــوك التجارية محدوداً للغاية، ربما تنحصر الفائدة فى تمويل بعض العمليـــــات التجارية كفتح الاعتماد وتقديم الضمان المالى لعمليات التصدير والاستيـراد ومن ناحية ثانية يمكن ان تستفيد الشركات الزراعية الكبرى من البنـوك التجارية ، وبصفه خاصه مشروعات التصنيع الزراعى ، واستصلاح الأراضـــى حيث ان هذه الشركات ، عادة ما يكون لديها رأس مال كبير وأصـــول رأس مالية مناسبه ولها سمعتها التجارية ، مما يشجع البنوك التجاريـــة على تمويلها وتقديم القروض لها، ومن ناحية ثالثة ، فإن هذه الشركـــات ربما تكون قدرتها على تحقيق أرباح تجارية أكبر بكثير من المزارعيـن أصحاب الملكيات الصغيرة أو الزراع أصحاب الحيازات الصغيرة.

ومهما كان الأمر ، فإنه ليس بمقدور السداد الأعظم من الـــزراع الاستفادة من البنوك التجارية، وليس لديهم القدرة على مواجهة شـــروط الأقراض التى يضعها البنوك ، ولامواجهة أسعار الفائدة المرتفعة التـــى تتجاوز حالياً ٢٠٪ . ومن مشاكل البنوك التجارية ، ان هناك بنوكـــاً أجنبية تعمل فى البلاد ، ويخشى من دخولها فى عمليات الأقراض ، وفـــى حالة عدم قدرة الزراع على السداد ، تقوم هذه البنوك بالاستيلاء علـــى ممتلكات الزراع من أرض زراعية وخلافه، وتدخل فى حلقة مفرغـــــة ذات اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية .

ثانيا : البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى

يظل هذا البنك المصدر الرئيسى للأئتمان الزراعى فى البـــلاد وسبق ان أوضحنا أهمية هذا البنك وما قدمه ويقدمه لقطاع الزراعـــة، ولكن الجدير بالقول والتحليل، ان دخول البنك فى تقديم القروض الغير

مدعومه وبشروط معقده، وفى نفس الوقت ليس لديه القدره على مواجهه الطلب على عمليات الأقراض ،لذلك فإن هذا البنك أصبح لايمثل المصدر الرئيسى للأئتمان الزراعى ، خاصة فى المرحلة المقبلة .

ولعل الملفت للأنتباه أن أسعار الفائدة التى يتقاضاه البنك حالياً تصل ١٩ ٪ ، وحقيقة القول أن العائد على رأس المال المستثمر فى قطاع الزراعة من الصعب أحياناً ان يحقق هذا المعدل، فمشروعات الثروه الحيوانية والداجنه التى حققت عوائد مرتفعة على رأس المال فى السنوات الماضية لم تعد قادره على تحقيق معدل سعرالفائدة الذى يتقاضاه البنك ، علاوه على ان المزارع الصغير لايستفيد من القروض التى يقدمها البنك من حيث المبدأ .

وأمام التحويل التدريجى للبنك ليصبح بنكاً تجارياً ستزداد المشكلة حده فى السنوات القادمة. والملفت للأنتباه انه بدلاً من دعم هذا البنك والبحث عن مصادر تمويل مناسبة لتغذية قدراته التمويلية ، ليظل ركيزه أساسية للتمويل الزراعى ، نجد انه تحول الى بنك تجارى مثله مثل أى بنك تجارى آخر.

إننا نؤكد ضرورة ان يظل هذا البنك على ما كان عليه فى السابق، وان توفر الدولة المصادر المناسبة لزيادة قدرة البنك على التمويل وبأسعار فائدة مناسبه ، تتناسب مع إمكانات الزراع ، مع التفريق بين الشركات الجديده التى دخلت مجال الزراعة يهدف وحيد وهو الربح والتى قد تكون قادره على تحقيق أرباح كبيره نظراً لأنها تعمل بمبدأ المشرعات المتكاملة = الاستصلاح والأنتاج والتصنيع والتصدير = ولديها قدرات مالية ضخمة ،

وذلك المزارع التقليدي الصغير صاحب الملكية التى تقل عن خمسة أفدنه أو صاحب الحيازه الصغير أو واضع اليد فى الأراضى الصحراوية التي يتم زراعتها الآن ، فالفئه الأخيره لاتستطيع الاستمرار مستقبلاً إذا لم تجد مصادر تمويل مناسبه .

ومهما حاولت الدولة عدم التدخل على قاعدة الحرية الكاملة، فإن هذا غير جائز وغير مقبول ، فقطاع الزراعة على وجه التحديد، مازالت كافة الدول المتقدمة والنامية تدعم هذا القطاع وتقدم التسهيلات المناسبة له، فامريكا تدعم قطاع الزراعة وفرنسا واليابان واليونان وبريطانيا أيضا، وكلنا يعلم ان المشكلة الأساسية أمام السوق الأوربية المشتركة مازالت هى دعم قطاع الزراعة بمعدلات تختلف من دولة الى اخرى وان هناك دولاً ترفض رفع الدعم بالكامل عن قطاع الزراعة.

فاذا كان هذا هو الحال فى الدول المتقدمة، فإن الحال أشد حاجة للدعم فى الدول النامية ومنها مصر - لذلك فإن الدولة من واجبها دعم هذا البنك العامل فى مجال التمويل الزراعى ، وان تكون حريصة الا يتحول بكامله الى بنك تجارى بحت .

ثالثا : - التمويل الذاتى

يمثل التمويل الذاتى أحد الاساليب الاساسية فى تمويل قطاع الزراعة وبصفه خاصة فى الدول المتقدمة، وهذا النوع من التمويل معمول به فى الزراعة التجارية ذات الحيازات الكبيره والتى معها يكون لدى الزراع فوائض ادخارية يمكن استثمارها .

ويرتكز أساساً على مساعدة وتشجيع الزراع على تنمية مداخراتهم الخاصة [١] ، وتتمثل أساليب هذا النوع من التمويل فيما يلى :

١ - تشجيع التمويل التعاونى من خلال تقوية أوضاع الجمعيات التعاونية ، ومنحها امتيازات وتسهيلات ائتمانية خاصة هى واعضائها .

٢ - قد ترفع الدولة إسعار الفائده على عمليات الأقراض لاجبار الزراع على الاعتماد على أنفسهم فى تمويل زراعاتهم ، كذلك تخضع أسعار الفائدة على مدخراتهم عما يشجعهم على الادخار

٣ - المنح الجزئى للقروض ، يؤدى الى اعتماد الزراع على أنفسهم فى تدبير جزء مهم من كلفة الأنتاج .

٤ - ان تقوم الجهات الائتمانية فى القرية بارشاد الزراع على كيفية ترشيد استهلاكهم واتباع ميزانية اسرى من شأنها تنمية مدخراتهم .

ويظل هذا النوع من مصادر التمويل محدود الفعالية فى ظل الأوضاع الأقتصادية والاجتماعية والثقافية السائده ، وامام الارتفاع الكبير فى كلفة المعيشة ، والتخلف الثقافى للزراع وعدم قدرتهم على تحقيق فائض إنتاجى يحقق فائض فى الدخل يتم ادخاره لتمويل العملية الانتاجية الزراعية بالاعتماد على النفس .

---

(١) أحمد محمد عبدالله مصطفى ، دراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنجاح أو فشل السياسة التمويلية الزراعية فى ج.م.ع ، رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة الأزهر ، ١٩٨٣، ص ٣١.

رابعـــا : التمويـــل التعاونـــى

أمام كل ما سبق إيضاحه وبعد أن أصبح البنك الرئيسى للتنميـــة والأئتمان الزراعى يميل الى الناحية التجارية، فأصبح لابد من انشاء بنـــك تعاونى ، يقوم على المبادىء والأسس التى قامت عليها الحركة التعاونيـــة والتى تتمثل أساساً فى حرية العضوية وديموقراطية الأنتخاب وتحقيـــق مصالح الأعضاء وتقاضى فائده محدوده على المعاملات .

فمن الواجب ان يكون لقطاع التعاون الزراعى بنكا له مصـــدره التمويلي المتخصص الذى يتفهم ظروف العمل التعاونى وطبيعته واسلوبـــه ومعاييره فى شكل بنك تعاونى(١).

ان هذا البنك يمكن ان تكون له مصادره التمويلية المناســـبه عن طريق الجمعيات التعاونية التى يمكن ان تسهم بصوره فوريـــة فى رأس المال اللازم للبنك ، وفى حالة إنشاء هذا البنك يمكن ان يكـــون دعامه أساسية لقطاع الزراعة بالبلاد ـ فهذا هو الاقدر والاكفأ على تلمـــس حاجة الزراع وحاجة قطاع الزراعة ، وسيضع من التدابير ما يكفل لـــه تحقيق أهدافه التى تنصب أساساً فى خدمة الزراع الأعضـــاء فـــى التعاونيات الزراعية بمختلف أنواعها .

إن من واجب الحكومة الموافقة على هذه الخطوه ودعمها فى ظـــل سياسة الانفتاح والتحرر الأقتصادى ، حتى تضمن الحد الأدنى من الحماية لقطاع الزراعة الذى يشكل الأساس للأقتصاد الوطنى .

---

(١) ابراهيم محرم، دكتور، تطوير التعاونيات الزراعية فى مصـــر ـ التقرير الأول ، مشروع تطوير نظم الزراعة المصرية ، أغسطـــس ١٩٨٣ ، ص ٥١٩.

ونؤكد القول انه بدون مثل هذا البنك قد يواجه قطاع الزراعة بصعوبات ومشاكل بالغة التعقيد ، سيدفع ثمنها المنتجون والمستهلكون ، فمن الواجب القول ايضاً ان تحرير قطاع الزراعة يجب ان ينسحب على الحركة التعاونية واعطائها الحرية الكافية ودعمها لتتمكن من اداء رسالتها ، وبالتالى اتاحة الفرصة لها فى إنشاء بنك تعاونى يقوم على المبادىء التعاونية، ويعطى المرونة الكافية كى يتمكن من اداء رسالته فى خدمة قطاع الزراعة، وحتى يحمى صغار الزراع من الانهيار فى ظل منافسة غير متكافئة ستواجه قطاع الزراعة والزراع أنفسهم ، فكبار الزراع سيكون حجم الضرر عليهم أقل من صغار الزراع، وكذلك الحال بالنسبة للشركات الكبرى ذات الطابع الاستثمارى . والتى سيكون منها شركات أجنبية، تدخل تحت مظلة قوانين الاستثمار المعمول بها فى البلاد .

وإذا ما أنشىء هذا البنك فسيقوم بتحديد شروط ميسره للأقراض تتلائم مع واقع وحال الزراع الأعضاء فى التعاونيات ، وبما يكفل استمراريته فى اداء مهمته. بل ربما من مزايا مثل هذا البنك انه يدعم الحركة التعاونية ككل ويجعل مساهمتها فى الاقتصاد القومى وفى التنمية الاقتصادية أكبر بكثير مما هى عليه الآن .

خامسا : القطاع الخاص

يتميز قطاع الزراعة بالملكية الفردية ، أى انه قطاع خاص بالدرجة الأولى ، ورغم ذلك ولأسباب سبق ذكرها مازال حجم الأستثمار الخاص فى الزراعة محدوداً ، وليس من المتوقع فى ظل تحرير الاقتصاد القومى ومنه قطاع الزراعة أن يزداد حجم أستثمار القطاع الخاص بشكل مناسب قادر على مد قطاع الزراعة باحتياجاته من الأموال الضرورية واللآزمة لتحديثة وتطويره وزيادة الدخل المتولد فيه .

وإن كان بالأمكان القول، أن استفادة الزراع من السوق العالمية قد يزيد من قدرتهم على الادخار وبالتالى الاستثمار ، وبصفه خاصه تلك المحاصيل التصديرية كالقطن والأرز والبصل والبطاطس والفواكه وقصب السكر ومحاصيل الزيوت ، فالبيع بالأسعار العالمية قد يزيد هامش الربح، ولكن هل الدولة قادرة على ترك باب التصدير مفتوحاً أمام كافة المحاصيل ؟ فتصدير القطن عن طريق الزراع سيحوم الدولة من الاستفادة من العملات الصعبة ، وسيكون على حساب صناعة النسيج والتى هى من إهم الصناعات المحلية. كما أن الأنتاج للسوق العالمية (الى التصدير) سيؤدى ولاشك ، الى ارتفاعات كبيره فى أسعار المنتجات الزراعية فى السوق المحلية مما يرفع من كلفة نفقة المعيشة، وقد يؤثر ذلك سلباً على الاستقرار والأمن الاجتماعى .

إن توفير السلع والمنتجات والخدمات بأسعار مناسبة فى السوق المحلية هو أحد الأهداف الرئيسية للنظام السياسى، وأى خلل فى ذلك يهدد الاستقرار السياسى، ومن هنا سيكون من العسير على الدولة ان تقف متفرجة أمام سلسلة متوقعة من الأرتفاع فى أسعار المنتجات الزراعية بصفه خاصة.

يتضح ان كل فكره تُطرح تحمل ضدها، ويشوبها المخاطر ، ومن الصعب التكهن باثارها المحتمله، ومن الصعب تركها بلا رقابة حكومية .

وسيظل الأستثمار الخاص فى الزراعة محدوداً بطبيعته وبانخفاض معامل رأس المال فى قطاع الزراعة مقارناً بنظيره فى القطاعات الأخرى ، وبالتالى لن يشكل الاستثمار الخاص المصدر الأساسى لتمويل قطاع الزراعة . وسيبقى البحث عن مصادر للتمويل أحد أهم المشاكل الواجبة الحل، إذا أريد لقطاع الزراعة ان يظل يمارس دوره الهام فى الاقتصاد القومى ، للغالبية العظمى للسكان والمصدر الوحيد للغذاء والقادر على لجم الاستيراد من الخارج .

سادسا :المصادر الحكومية :

مهما حاولت الدولة ان ترفع يدها من الاستثمار فى قطاع الزراعة ، فإنه والأمر كذلك لن تكون قادره على تحقيق ذلك ، فعلى الرغم من ان قطاع الزراعة هو فى غالبيته العظمى ملكية خاصه، إلا ان نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الأستثمار الزراعى لاتتجاوز ٤٠ ٪ من جملة الاستثمارات الزراعية . حيث ان إمكانات الزراع الاستثمارية محدوده (انخفاض الميل الحدى للأدخار ، وعدم وجود فائض فى الدخل الزراعى بحجم مناسب يمكن توجيهه للاستثمار داخل قطاع الزراعة، كما أن كثير من المنافذ الاستثمارية يهرب منها الزراع ، مثل شق الترع والقنوات ، ومشاريع الرى والصرف والبنية الأساسية بشكل عام ، وكذلك مجالات البحث العلمى والارشاد الزراعى . واستصلاح الأراضى .

وسيظل من واجب الحكومه تمويل الاستثمار الزراعى حفاظاً على قطاع الزراعة من التدهور وحمايته من الانهيار التدريجى الذى يمكن أن يحدث اذا ما تقلصت الاستثمارات الحكومية والتى تشكل العصب الأساسى للأستثمار الزراعى .

فكما أن قطاع الزراعة يمد الحكومة بالضرائب التى تشكل أحد مصادر الانفاق الحكومى، فمن واجب الحكومة توجيه جانب من الاستثمار الحكومى الى قطاع الزراعة.

كذلك جدير بالقول ، ان أكثر الدول تقدماً وأكثرها حرية اقتصادية، تدعم قطاع الزراعة وتمده بالاستثمارات اللآزمة للبنية الاساسية ومشروعات التطوير والتحديث ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوربية ، وليس يخاف على أحد انه مازال دعم قطاع الزراعة أحد المشكلات الأساسية التى تواجه السوق الأوربية المشتركة، حيث ترفض بعض دول السوق رفع الدعم كلياً عن الزراعة فيها .

لذلك ستظل الحكومة مصدراً أساسياً لامداد قطاع الزراعة باحتياجاته الضرورية من الاستثمار ، مهما بلغت درجة الحرية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى المصرى، ومهما حاولت الدولة أن ترفع يدها عن قطاع الزراعة ، فقد ترفع الحكومة الدعم عن مستلزمات الأنتاج وعن جانب من القروض ولكنه لن يتوقف استثمارها فى قطاع الزراعة.

٣ - ٣ اتجاهات أسعار أهم السلع الزراعية وتحليلها وآثارها المحتمله

شهدت السنوات الأخيره طفرات سعريه كبيره، نتيجة برنامج الأصلاح الأقتصادى والذى يقضى بتعديل أسعار السلع والخدمات إلى مستواها الحقيقى، لتعكس تفاعل قوى العرض والطلب للسلع، ولكى تتناسب مع مستوى تكلفتها الفعلية ، سواء التكلفة المحليه أو تكلفة الاستيراد، أو مستوى الفرض البديل للسلع القابله للتصدير ، وذلك عن طريق التخلص من الدعم تدريجياً ونهائياً .

وقد يكون من المفيد قبل البدء فى معالجة أثر الغاء الدعم على أسعار السلع الغذائية سواء على مستوى المنتج أو المستهلك استعراض ما إنتاب تلك الأسعار من تطور وتغير خلال الفترات السابقة. حيث تبين ان نسبة الزيادة فى أسعار المستهلك خلال الفتره ١٩٥٢ حتى أوائل السبعينات (حوالى ٢٠ سنه ؛ بلغت نحو ٢٢٪ للدقيق الفاخر و٢٥٪ للسكر و٤٣٪ للعدس و٤٨٪ للفول وتضاعفت تقريباً أسعار الذره الشاميه والأرز والزيوت الغذائية . وفى خلال الفتره ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بلغت نسبة الزيادة ١٠٪ للعدس و٦٤٪ للدقيق الفاخر و٢٥٪ للفول و٧١٪ للذره الشامية و٧٦٪ للزيت وتضاعفت للخبز والسكر وأكثر من الضعف للأرز . إلا انه خلال الفتره ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ حدثت طفرات كبيره فى زيادة أسعار المستهلك والمنتج من كل السلع الغذائية حيث تبين انه بالنسبة للفول البلدى زاد السعر المزرعى بنسبة ٢٤٦ر٨٪ وسعر المستهلك ٤٣٥ر٧٪ عما كان عليه السعر عام ١٩٨٠ - ايضا زاد السعر المزرعى وسعر المستهلك للعدس بنسبة ٣٦٥٪ و٢٠٨١ر٨٪ على الترتيب بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٩٠

وبالمثل زاد سعر المنتج لكل من القمح والذره الشامية والأرز بنسب ٨ر٤٣ ٪ و٤ر٢٤٧ ٪ و٥ر٣٥١ ٪ على الترتيب بينما زادت أسعار المستهلك لنفس السلع بنسب ١ر٨٣٧ ٪و٦٥٠ ٪و٧ر٤٣٥ ٪ بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠.

وبصفه عامه يمكن القول فى هذا الصدد - قبل التعرض بالتفصيل لاتجاهات هذه الأسعار خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ - انه فى خلال الفتره ١٩٥٢ - ١٩٧٠ كانت جميع السلع مسعره جبرياً عدا اللحوم والدواجن المحلية وإن أقصى ارتفاع للأسعار كان نحو الضعف ، أما فى خلال الفتره ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (حيث استمر التسعير الجبرى لمعظم السلع) فقد تراوح ارتفاع أسعار المستهلك بين الضعف وأربعة أمثال، وفى الفتره الأخيره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ بعد أن تحررت معظم السلع الغذائية التمويلية من الأسعار الجبريه أو الغى عنها الدعم فقد انطلقت الأسعار فأرتفعت إلى حوالى ٥ - ٨ امثال ما كانت عليه عام ١٩٨٠.

وسيتم فى هذا الجزء استعراض اتجاهات الأسعار (منتج - مستهلك - تصدير - استيراد) لنحو ٢٠ سلعة من السلع الغذائية خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ثم محاولة وضع تصور خاص لتلك الأسعار فى ضوء التحرر .

٢ - ٣ - ١ اتجاهات الأسعار المزرعية خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠

باستقراء بيانات جدول رقم (٣ - ٣) يتبين ان السعر المزرعى للقمح قد زاد من ٨٨ جنيه / طن عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٧٤ جنيه/ طن عام ١٩٩٠ بنسبه زيادة بلغت ٤٣٨ ٪ خلال العامين وبمعدل زيادة

بلغت ٤٣٨ ٪ خلال العامين وبمعدل زياده معنوى مؤكد احصائياً بلغ نحو ٣٧ر٣ جنيه/ سنوياً . وايضا زاد السعر المزرعى للذره الشامية من ١٢٢ر٨ جنيه /طن عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٢٦ر٦ جنيه/ طن عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة ٢٤٧ر٤ ٪ وبمعدل زياده سنوى معنوى مؤكد احصائياً بلغ نحو ٣٢ر٥ جنيه/ طن . وبالنسبة للفول البلدى فقد زاد سعر المنتج من ١٩٩ جنيه/ طن إلى ٦٩٠ر٢ جنيه/ طن بنسبه زياده نحو ٢٤٦ر٨ ٪ ومعدل زياده سنوى معنوى بلغ ٥٠ر٤ جنيه / طن . وبالنسبة للعدس والأرز فقد بلغت نسبة الزيادة فى السعر المزرعى بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠ نحو ٣٦٥ ٪ و٣٥١ر٥ ٪ وبمعدل زيادة سنوى معنوى بلغ نحو ١١٥ر٢ جنيه/ طن و٢٤ر٨٨ جنيه / طن على الترتيب خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . أما بالنسبة للفول السودانى والكتان والسمسم كمحاصيل زيتية فقد لحقتها الزيادة شأنها شأن السلع الأخرى حيث زاد السعر المزرعى لها بنسبة ٢٤٢ر٧ ٪و١٤٦ر١ ٪و١٩٨ ٪ وبمعدل زيادة سنوى معنوى بلغ ٧٩ر٢ و٤١ و١١٥ر٦ جنيه/ طن لكل على الترتيب .

وبالنسبة للزروع الخضرية فقد زاد السعر المزرعى للبطاطس والبصل والثوم بنسبة ٢٤٧ر٤ ٪و٢٢٤ر٥ ٪و١٣٨ر٣ ٪ وبمعدل زيادة سنوى بلغ ١٨ر١٣و ٨ر١ و٤٧ر٠ جنيه /طن لكل على الترتيب .

وبالاضافة إلى ما سبق فقد زاد السعر المزرعى للبرتقال ايضا بنسبة ٣٢٥ر٥ ٪ وبمعدل زيادة سنوى بلغ ٢٨ر٢ جنيه/ طن خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ .

واخيراً وبالنسبة للقطن وهو المحصول التصديرى الأول فى مصر فقد زاد السعر المزرعى بنسبة ٤٥ر٧ ٪ وبمعدل زيادة معنوى مؤكد احصائياً بلغ ١١٧ر٢ جنيه / طن خلال الفتره المدروسه .

مما سبق يتبين ان نسبة الزيادة فى السعر المزرعى للسلع المدروسه خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٣٨ر٣ ٪ بالنسبة للثوم وحداً أقصى بلغ ٤٥ر٧ ٪ فى القطن بالمقارنة بالعام الأول بينما تراوح معدل الزيادة السنوى بين ٤٧ر٠ جنيه/ طن فى الثوم ايضا و١١٧ر٢ جنيه/ طن فى القطن وهو ما يؤكد رعاية الدول لهذا المحصول الاستراتيجيى الهام .

٢ - ٣ - ٢ إتجاهات أسعار المستهلك خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠

عكست الزيادات الكبيره فى أسعار المستهلك مجموعة الضغوط التضخمية للسلع الغذائية الاساسية، حيث كانت معدلات التضخم فى الستينات والسبعينات حوالى ٥ر٣ ٪ و٥ر٩ ٪ فى مصر ، وحوالى ٤ر٤ ٪ و٩ر١٠ ٪ للعالم و٣ر٣ ٪ و٨ر٧ ٪ للدول الصناعية على الترتيب ، إلا انه فى خلال الثمانينات أرتفعت معدلات التضخم فى مصر ارتفاعاً كبيراً وزادت عن نظيرتها على المستوى العالمى ومستوى الدول الصناعية المتقدمة ، ففى عام ١٩٨٦ قفز معدل التضخم فى مصر إلى ٢٣ ٪ وبينما كان على المستوى العالمى ومستوى الدول المتقدمة ٩ ٪ و٢ ٪ على الترتيب .

هذا وقد بلغ الرقم القياسى لأسعار المستهلكين للغذاء عام ١٩٨٩ وباعتبار عام ١٩٦٧/٦٦ سنه الإساس حوالى ١٥٥١ فى الريف وحوالى ١٥٥٨ فى الحضر ، أى ان أسعار الغذاء عام ١٩٨٩ أرتفعت إلى حوالى ١٦ مثل ما

كانت عليه فى ١٩٦٧/٦٦ ، ايضا بلغ الرقم القياسى لنفقة المعيشة حوالى ١٢٦٥ فى الريف و١١٥ فى الحضر .

وباستقراء اتجاه أسعار المستهلك للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ يتبين أن سعر المستهلك للعدس قد فاقت فى زيادتها السلع الأخرى بنسبة زيادة بلغت ٢٠٨١ر٨٪ إلا انه لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدل الزيادة السنوى لسعر المستهلك للعدس ، بينما جاءت أقل زيادة سنوية لسعر المستهلك لمحصول الثوم حيث بلغت ٤٧ر٤٪ ومعدل زياده لم تثبت ايضا معنويته الاحصائية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى فى كل من العدس والثوم إلى الطفرات أو الزيادات المفاجئة فى سعر المستهلك لكلا السلعتين نظراً لما أنتاب الأنتاج منهما إلى تذبذبات شديده - وبخلاف العدس والثوم فقد تراوحن الزيادة فى سعر المستهلك للسلع الأخرى - جدول رقم (٣ - ٣) - بين ١ر٨٣٧٪ ومعدل زياده سنوى ٥ر١٨ جنيه/ طن فى القمح و٨ر١٧٧ ٪ ومعدل زيادة سنوى ٥ر١٦٨ جنيه/ طن فى الدواجن المستورده .

وعموماً يمكن القول ان من أهم أسباب ارتفاع الأسعار زيادة الأستهلاك نتيجة زيادة السكان وأرتفاع الدخول النقدية، والزيادة فى التحويلات النقدية للعاملين فى الخارج والتى لايقابلها انتاج،والعجز الكبير فى الموازنة العامه للدولة وزيادة وسائل الدفع وزيادة الانفاق العام بالاضافة إلى التضخم الخارجى.

جدول رقم (٣ - ٣) نسبة الزيادة ومعدل الزيادة السنوى لأسعار أهم السلع الاستهلاكية في مصر خـــلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

السلع	السعر المزرعي		سعر المستهلك		سعر التصدير/الاستيراد	
	نسبة الزيادة ٪	معدل الزيادة السنوى جـ/ طن	نسبة الزيادة ٪	معدل الزيادة السنوى جـ /طن	نسبة الزيادة ٪	معدل الزيادة السنوى جـ /طن
قطن	٤٥٤ر٧	١١٧ر٢٠	—	—	٧٦ر٥	١١٦ر٧
أرز	٣٥١ر٥	٢٤ر٨٨	٤٣٥ر٧	٧٠ر٤٥	١٧٤ر٧	٣٤ر٥٨
فول	٢٤٦ر٨	٥٠ر٤	١١٧٢ر٧	١٠ر٨٥	١٩٠ر٨	٦٩ر١١
عـدس	٣٦٥ر٠	١١٥ر٢	٢٠٨١ر٨	٠ر٢٣	٤٢١ر٧	١٢٠ر٩٧
قمح	٤٣٨ر٠	٣٧ر٣	٨٣٧ر١	١٨ر٥٢٧	١٧٢ر٥	٢٠ر٨
ذره شاميه	٢٤٧ر٤	٣٢ر٥	٦٥٠	٣٩ر١٨٠	٢٣٠ر٨	٢١ر٩
فول سودانى	٢٤٢ر٧	٧٩ر٢	—	—	٢٢٤ر٣	١٦٦ر٩٥
كتان	١٤٦ر١	٤١ر٠	—	—	١١ر٩	١٨ر٩٧
سمسم *	١٩٨ر٠	١١٥ر٦	٢٢١ر٣	١٥٧ر٤١	٧١٨ر٧	٤٤ر٨
بطاطس	٢٤٧ر٤	١٨ر١٣	٣٣٠ر٨	٣٨ر١٨	٢١٧ر١	٣١ر٤٧
بصـل	٢٢٤ر٥	٨ر١	٣٨٧ر٥	٢٣ر٤٥	٢٠٣ر٢	٣٨ر٣٣
ثـــوم	١٣٨ر٣	٠ر٤٧	٤٧ر٤	٠ر٢٨١	١٣٩ر١	٤٣ر٢١
برتقال	٣٢٥ر٥	٢٨ر٢	٥٤٢ر٨	٨١ر٧٣	٢٨١ر٧	٨٨ر٩
سكر مكرر	—	—	٤٣٣ر٣	١٠٢ر٧٣	٣٥٥ر٩	١٢٠ر٦
زيت طعام	—	—	٥٠٠ر٠	١٦٥ر٤	١٣٢ر٠	٧٨ر٩١
دواجن مستورده * *	—	—	١٧٧ر٨	١٦٨ر٥	٣٦٤ر٩	— ار
لحوم مجمده	—	—	٢٧٥ر٠	٢٩٣ر٦	—	—
لحوم مجمده	—	—	٥٦١ر٨	٤٢١ر٣	٧٩ر٤	٠٤ر
لحوم محلية	—	—	٢٢٩ر٦	٦٧٢ر٣	—	—

* خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨

* * خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩

المصدر : - جمعت وحسبت من جداول الدراسة

٣ - ٣ - ٣ اتجاه أسعار التصدير للسلع التصديرية فى الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠

تشكل صادرات القطن والأرز والبرتقال والفول السودانى والبصل والبطاطس والثوم الهيكل التصديرى للصادرات الزراعية المصرية وتؤثر أسعار تصدير تلك السلع إلى حد كبير على كل من الأسعار المزرعية وسعر المستهلك ولكنها تتأثر فى نفس الوقت بالاسعار العالمية وتتجه سياسة التحرر الاقتصادى إلى تفعيل الحرية لهذه الآليه فى تحديد السعر المزرعى وسعر المستهلك دون تدخل من الدولة بما يعكس التكاليف الفعلية سواء المحلية أو الاستيرادية أو التصديرية .

وبدراسة تطور الأسعار التصديرية للسلع المذكوره خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ تبين ان السعر التصديرى للقطن قد زاد خلال تلك الفتره بنسبة ٥ر٧٦٪ وبمعدل زيادة سنوى قدر بنحو ٧ر١١٦ جنيه/ طن وهو تقريباً نفس معدل الزيادة السنوى للسعر المزرعى مما يبين العلاقة القوية بين السعرين ويؤكد مره اخرى ان هذا المحصول هو محور اهتمام السياسة الزراعية المصرية دون غيره من المحاصيل حيث بلغ معدل الزيادة السنوى فى سعر تصدير الأرز نحو٦ر٣٤ جنيه/ طن مقابل زياده فى السعر المزرعى بلغت ٩ر٢٤ جنيه/ طن خلال نفس الفتره. ايضا بالنسبة للفول السودانى والبرتقال والبصل والبطاطس والثوم زادت اسعار التصدير بمعدل سنوى بلغ ٩ر١٦٦، ٩ر٨٨و ٣٣ر٣٨ و٥ر٣١ و٢ر٤٣ جنيه للطن على الترتيب مقابل زياده بلغت ٢ر٧٩ و ٢ر٢٨ و١ر٨ و ١٣ر١٨ و٤٧ر فى السعر المزرعى خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ على الترتيب كما هو مبين فى الجدول رقم (٣ - ٣) . ويتبين من ذلك ان معدل الزياده السنوى فى السعر التصديرى فاق معدل الزيادة السنوى للسعر المزرعى وهذا بلا شك عند مقابلته بمعدلات زيادة أسعار المستهلك يبين نوع الخلل فى السياسة السعرية خلال الفتره السابقة.

٣ - ٣ - ٤ اتجاه أسعار الاستيراد خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

تستورد مصر العديد من السلع الغذائية لسد النقص فى الانتاج المحلى نتيجة عجزه عن ملاحقة الاحتياجات من تلك السلع. إلا انه يجدر الاشاره انه نتيجة لاتجاه الدول المتقدمة إلى الغاء دعم منتجاتها الغذائية حدث ارتفاع كبير فى إسعار استيراد تلك السلع الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة العبء الواقع على الموازنة العامة نتيجة الزيادة المستمره فى يزادة استهلاك تلك السلع. ايضا تجدر الإشارة إلى انه على الرغم من تذبذب أسعار استيراد تلك السلع إلا ان الأسعار المحلية تتجه للأرتفاع بصفه مستمره ومضطرده مما يعكس الأختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وباتعراض تطور الأسعار الاستيرادية للسلع المقصوده (القمح - الذره الشامية - العدس - السمسم - السكر - زيت الطعام - الدواجن - اللحوم) . يتبين ان :

- أسعار استيراد القمح زادت بنسبة ٥ر١٧٢ ٪ ومعدل زيادة سنوى ٨ر٢٠ جنيه /طن خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . بينما زادت أسعار استيراد الذره الشامية والفول والعدس بنسب ٨ر٢٣٠ ٪ و٨ر١٩٠ ٪ و٧ر٤٢ ٪ وبمعدلات زياده سنوية قدرت بنحو ٩ر٢، ١ر٦٩ و ٩ر١٢٠ جنيه/ طن لكل على الترتيب خلال نفس الفتره . أما بالنسبة للسمسم وزيت الطعام فقد زادت أسعار استيرادها بنسبة ٧ر٧١٨ ٪ و١٣٢ ٪ وبمعدل زيادة سنوى ٨ر٤٤ ٪ جنيه/ طن و٩ر٧٨ جنيه/ طن إلا انه لم تثبت المعنوية الاحصائية لمعدل الزيادة السنوى لسعر استيراد السمسم،جدول رقم (٣ - ٣) .

٣ - ٣ - ٥ سعر المنتج والمستهلك (رؤيه خاصه)

من المتوقع فى ضوء تحرير الأسعار ان يحصل كل من المنتج والمستهلك على الأسعار التوازنية التى تعكس تفاعل قوى العرض والطلب للسلع والتى تتناسب مع تكلفتها الفعلية سواء التكلفة المحلية أو تكلفة الاستيراد أو مستوى الفرص البديله للسلع القابلة للتصدير. وفى سبيل وضع تصور لما كان من الممكن ان يكون عليه سعر كل من المنتج على أساس حصوله على سعر التصدير أو سعر الاستيراد بينما يحصل المستهلك فى حالة السلع الاستيرادية على سعر المنتج فى هذه الحالة بالاضافة إلى هامش يمثل نسبة الهامش التسويقى بين المنتج والمستهلك إلى سعر المنتج بينما فى حالة السلع التصديرية فيحصل المستهلك على سعر المنتج فى هذه الحالة مطروحا منه نسبة حوالى ٢٠٪ من هذا السعر. وبناءاً على ذلك يوضح جدول رقم (٣ - ٤) انه فى حالة السلع التصديرية من المتوقع ان يصل سعر المنتج بالنسبة للقطن ١٥١٦٫٨ جنيه/ طن على أساس أسعار عام ١٩٨٩ . بينما فى الفول السودانى والأرز سوف يصل سعر المنتج إلى ٢٠١٣ و ٧٤٠ جنيه/ طن على الترتيب بالمقارنة بما كان عليه السعر عام ١٩٩٠ والمقدر بنحو ١٠٨٣٫٧ جنيه للطن و٣٦٧ جنيه/ طن للفول السودانى والأرز على الترتيب .

أما بالنسبة للبرتقال والبصل والبطاطس والثوم فيبلغ السعر المقدر للمنتج بنحو ١٠٢٦، ٦٤٨، ٤٩٩ ، ١١١٥ جنيه / طن عام ١٩٩٠ بالمقارنة بما كان عليه السعر فعلاً خلال نفس العام والبالغ ٤٠٠و ١٣٦٫٦ و٢٧٢٫٤ و١٣٠٫٥ جنيه / طن لكل على الترتيب .

جدول رقم (٣ - ٤) سعر المنتج وسعر المستهلك عام ١٩٩٠
طبقا للأسعار الاستيرادية أو التصديرية

السلع	سعر المنتج (أسعار التصدير أو الاستيراد)	الفرق منتج - مستهلك (١)	سعر المستهلك المفروض (٢)
سلع تصديرية			
قطن	١٥١٦ر٨	(٣٠٣ر٤)	١٢١٣ر٤
فول سودانى	٢٠١٣ر٠	(٤٠٢ر٦)	١٦١٠ر٤
الأرز	٧٤٠	(١٤٨)	٥٩٢ر٠
البرتقال	١٠٢٦	(٢٠٥ر٢)	٨٢٠ر٨
البصل	٦٤٨	(١٢٩ر٦)	٥١٨ر٤
البطاطس	٤٩٩ر٧	(٩٩ر٩)	٣٩٩ر٨
الثوم	١١١٥ر٨	(٢٢٣ر٢)	٨٩٢ر٦
سلع استيرادية			
العدس	١٨٠٤	١١٢٣ر٩	٢٩٢٧ر٩
القمح	٣٩٦	١٢٢ر٧٦	٥١٨ر٧٦
الذره الشامية	٣٩٦	٢١ر٧٨	٤١٧ر٨
السمسم	٤١٥١	٤٦٠ر٦	٤٦١١ر٧
الزيت	١٤٠٠	٣٩٢ر٠	١٧٩٢ر٠
السكر	١٦٦٤	٦٦ر٦	١٧٣٠ر٥
الفول (٣)	٨٦٦	٩٢١	١٧٨٧

(١) بالنسبة للسلع الاستيرادية تم حسابه على اساس نسبة الفرق بين سعر المنتج - مستهلك على سعر المنتج . وسلع التصدير تم حسابه على اساس ٢٠٪ من سعر المنتج .

(٢) تم اضافة الفرق إلى سعر المنتج فى سلع الاستيراد وطرحه من سلع التصدير .

(٣) لم يتم استيراد أو تصدير فول اعتباراً من ١٩٨٧ .

وبالنسبة للسلع الاستيرادية فبلغ سعر المنتتج بناءاً على أسعار الاستيراد نحو ١٨٠٤ فى العدس و٣٩٦ فى القمح والذره الشامية و٤١٥ للسمسم و١٤٠٠ للزيت و١٦٦٤ للسكر مقابل الأسعار الفعلية عام ١٩٩٠ والتى بلغت ١٤٧٨ر٤ جنيه/ طن للعدس و٤٧٣ر٦ جنيه/ طن للقمح و٤٢٦ر٦ جنيه /طن للذره الشامية و١٧٩٩ر٣ للسمسم كما هو فى جدول رقم (٣ - ٤) - وبالنسبة للفول فبلغ السعر المزرعى المقدر ٨٦٦ جنيه /طن مقابل ما كان عليه هذا السعر والمقدر بنحو ٦٩٠ر٢ جنيه/ طن .

٣٠٠٣ - ٦ أثر الغاء الدعم على أسعار المنتج والمستهلك

بدراسة تطور حجم الدعم المباشر الصافى للسلع الغذائية يتبين من الجدول رقم (٣ - ٥) انه قد تراوح بين نحو ٢ مليار جنيه كحد أعلى عام ١٩٨٤/٨٣ ونحو ٨٢٤ مليون جنيه كحد أدنى عام ١٩٨٨/٨٧ ويشمل هذا الدعم تقريباً كل السلع الغذائية ويمتد ايضا ليشمل سلعاً غذائية كماليه مثل الياميش المستورد أو سلعاً غذائية غير أساسية مثل الفاصوليا المستورده، وامتد إلى سلعاً اخرى مثل الخميره والأرز والمسلى الصناعى واللحوم المحفوظة والجبن والبيض وصلصة الطماطم . كما تبين ايضا ان الجانب الأكبر من مبالغ الدعم كان يوجه إلى سلع غذائية مستورده إلا ان هذا الدعم فى العام ٩٠/٨٩ اقتصر على القمح ودقيقه والعدس والأغنام الحيه واللحوم المجمده المستورده والدواجن المحلية والمجمده المستورده والأسماك المجمده ، وسلع البطاقات التموينية وهى الأرز الأبيض والزيت والسكر والشاى .

وترجع زيادة حجم الدعم إلى الزياده السمتمره فى عدد السكان، وزيادة أسعار شراء الحكومة للسلع المنتجه محلياً لأرتفاع تكاليفها وارتفاع أسعار السلع المستورده وتغير سعر صرف الجنيه المصرى ونتيجة لذلك قدر اجمالى الدعم المباشر للسلع الغذائية التموينية عام ١٩٩١/٩٠ بحوالى ٢ر٩ مليار جنيه لأرتفاع سعر صرف الدولار إلى حوالى ٣ أمثال من ٧ر٧٠ قرشاً إلى ٢٠٢ قرشاً .

وبدراسة تطور دعم الطن من السلع الأساسية يتبين من جدول رقم (٣ ـ ٦) ان دعم الطن من القمح المحلى قد بلغ ٢٢٦ جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٤٣ جنيه/ طن عام ٨١/٨٠ أما بالنسبة للقمح المستورد فقد انخفض الدعم من ١٥٣ جنيه للطن إلى ٢٩ جنيه عام ١٩٨٨/٨٧، أيضا بالنسبة للذره الشامية انخفض الدعم من ١٠٤ جنيه للطن عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٧٤ جنيه للطن عام ١٩٨٧/٨٦ ثم الغى الدعم من الاذره الشامية ، هذا وقد الغى الدعم فى السنوات الأخيرة عن الأرز الابيض والفول الجاف والعدس والسمسم وعموماً يمكن القول ان الدعم اتجه إلى الانخفاض بشكل كبير أو الالغاء فى الكثير من السلع .

وسيتم فى الجزء التالى وضع تقدير لأسعار المستهلك من السلع الأساسية وذلك عند الغاء الدعم الذى كان مقرراً للطن من هذه السلع ففى حالة القمح المحلى بلغ دعم الطن عام ١٩٩٠/٨٩ـ ٢٢٦ جنيه تمثل نحو ٦٩٪ من سعر البيع الذى بلغ فى هذا العام ٣٢٨ جنيه ويتبين ان هذا السعر يصل فى حالة الغاء الدعم إلى ٥٥٤ جنيه للطن ، ايضا بالنسبة للقمح المستورد من المفترض ان يصل سعر البيع للمستهلك إلى ٣٢٢ جنيه للطن عند الغاء

جدول رقم (٣ - ٥) الدعم الفعلى والارباح الفعلية وصافى الدعم للسلع الغذائية التموينية بالألف جنيه خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩

السنه	اجمالى الدعم	اجمالى الارباح	صافى الدعم
١٩٨١/٨٠	١٦٩٠٤١٦	١٠٣٨	١٦٨٩٣٧٨
١٩٨٢/٨١	١٧٧٩٢٣٣	٣٧٥٥	١٧٧٥٤٧٨
١٩٨٣/٨٢	١٦٤٥٤٠٤	١٩	١٦٤٥٣٨٥
١٩٨٤/٨٣	٢٠٥٤٩٥٣	٤٧٥	٢٠٥٤٤٧٨
١٩٨٥/٨٤	١٨١٥٢٠٦	٦٠٠٧٣	١٧٥٥١٣٣
١٩٨٦/٨٥	١٥٤٠٧٤٣	٤١٥٧٦	١٤٩٩١٦٧
١٩٨٧/٨٦	١١٥٧٧٩٥	٢٨٤٤٩	١١٢٩٣٤٦
١٩٨٨/٨٧	٨٣٣٠٦٠	٨٦١٩	٨٢٤٤٤١
١٩٨٩/٨٨	١٥٣٥٢٦٧	١٣٣٢٥	١٥٢١٩٤٢
١٩٩٠/٨٩	١٧٤٧٣٧٥	—	١٧٤٧٣٧٥

المصدر : -

فوزى حليم (دكتور) ، الطلب على السلع الغذائية التموينية ، الندوه القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، يناير ١٩٩٢ .

الدعم والذى بلغ ٦٨ جنيه / طن خلال عام ١٩٩٠/٨٩. أما بالنسبة للدقيق الفاخر فيصل سعر البيع إلى ٤٧٨ جنيه للطن بعد الغاء الدعم وقدره ١٤٢ جنيه /طن خلال نفس العام . وبالنسبة للذره الشامية فقد الغى الدعم عليه اعتباراً من عام ١٩٨٨/٨٧ كما ألغى الدعم للفول البلدى المحلى والمستورد والعدس والسمسم المحلى والمستورد اعتباراً من ١٩٩٠/٨٩.

أما بالنسبة للحوم المجمده المستورده فيصل سعر البيع إلى ٦٣٣٨ جنيه / للطن بعد الغاء الدعم الذى بلغ ٢٤٩٨ جنيه/ طن والذى مثل نحو ٦٥٪ من سعر البيع ايضا بالنسبة للدواجن المجمده المستورده يصل سعر البيع إلى ٣٥٣١ جنيه للطن مقابل ٢١٤٩ جنيه للطن قبل الغاء الدعم.

جدول رقم (٣ - ٦) سعر بيع الطن ودعمه بالجنيه ونسبة الدعم لسعر البيع لبعض السلع الاستهلاكية
خلال الفتره ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٩/١٩٩٠

السنه	القمح المحلى			القمح المستورد			دقيق القمح الفاخر المستورد			الأذره السامية المستورده			الفول البلدى المحلى		
	سعر البيع	دعم الطن	نسبة الدعم لسعر البيع ٪	سعر البيع	دعم الطن	نسبة الدعم لسعر البيع ٪	سعر البيع	دعم الطن	نسبة الدعم لسعر البيع ٪	سعر البيع	دعم الطن	نسبة الدعم لسعر البيع ٪	سعر البيع	دعم الطن	نسبة الدعم لسعر البيع ٪
٨١/٨٠	٢٨	٤٣	١١٣	٤٠	١٥٣	٣٨٣	٧٩	١٦٧	٢١١	٥٨	١٠٤	١٧٩	٩١	٧٤	٨١
٨٢/٨١	٣٩	٣٩	١٠٠	٤٠	١٤٧	٣٦٨	٧٧	١٥٦	٢٠٣	٥٨	١١٨	٢٠٣	٩٩	١٣٨	١٣٩
٨٣/٨٢	٣٥	٤٥	١٢٩	٣٨	١٣٦	٣٥٨	٧٤	١٢٧	١٧٣	٦١	١٤١	٢٣١	١٣٣	١١٣	٨٥
٨٤/٨٣	٣٥	٤٩	١٤٠	٣٧	١٣٥	٣٦٥	٧٥	١١٥	١٥٣	٦٢	١٨٢	٢٩٤	١٤٣	١٠٦	٧٤
٨٥/٨٤	٦٧	٥٢	٧٨	٧١	٨٧	١٢٣	٩٨	١٢٦	١٢٩	٦٢	١٣٨	٢٢٣	١٢١	١٥٢	١٢٦
٨٦/٨٥	٨٧	٣٨	٤٤	٩٣	٦٤	٦٩	١١٩	٩٥	٨٠	٦٢	١٦٦	٢٦٨	١١٠	٢٠٥	١٨٦
٨٧/٨٦	٩٠	٩٥	١٠٦	٩٣	٢٩	٣١	١٢٢	٧٥	٦١	١١٩	٧٤	٦٢	١٦٨	٢٠٨	١٢٤
٨٨/٨٧	١٠٨	١١٤	١٠٦	٩٣	٢٩	٣١	١٤٨	٣٦	١٨	—	—	—	٥٤١	—	—
٨٩/٨٨	٨٩	١٧٠	١٩١	٩٩	٧٧	٧٨	١٩٢	٣٦	١٩	—	—	—	٥٤٠	—	—
٩٠/٨٩	٢٢٨	٢٢٦	٦٩	٢٥٤	٦٨	٢٧	٣٣٦	١٤٢	٤٢	—	—	—	—	—	—

- سعر البيع محسوب على اساس قسمة اجمالى قيمة المبيعات بإسعار مختلفة على اجمالى الكمية المباعه
- دعم الطن محسوب على اساس قسمة اجمالى الدعم على اجمالى الكمية المباعه

المصدر : -

فوزى حليم رزق (دكتور) المصدر السابق .

تابـــع الجدول رقم (٢ ـ ٦)

السنوات	الفـــول المستورد			العـــدس المحلى			العـــدس المستورد			الـــمم المحلى			الـــمم المستورد		
	سعر البيع	دعم الطن	٪	سعر البيع	دعم الطن	٪	سعر البيع	دعم الطن	٪	سعر البيع	دعم الطن	٪	سعر البيع	دعم الطن	٪
٨١/٨٠	٨٨	٢٣٩	٢٧٢	٨٤	١٥٥	١٨٥	١١٩	٣٦٢	٣٠٤	٤٥٠	١٨	٤	٤٣٨	٢٢٩	٥٢
٨٢/٨١	١١٦	٢٧٩	٢٤١	٢٤١	٦٥	٢٧	١٩٧	٤٣٦	٢٢١	٤٧٩	٨٨	١٨	٤٩٠	٢٧٣	٥٦
٨٣/٨٢	١٨٨	٣٣٠	١٧٦	٤٥٨	—	—	٣٢٧	٣٠٨.	٩٤	٥٢٢	١٤٤	٢٨	٥٠٠	٢٩٣	٥٩
٨٤/٨٣	١٤٣	٨٤٥	—	٣٢١	٤٩	١٥	٢٩٣	١٠٣.	٣٥	٤٩٧	١٤٦	٢٩	٤٩٧	٢٧٣	٧٥
٨٥/٨٤	١١٩	٨٦	—	٢٨٣	٢٧١	٩٦	٣٣٤	٣٦٠	١٠٨	٦٩١	٩٦	١٤	٧٤٣	٢٢٠	٣٠
٨٦/٨٥				٣١١	٣٤٦	١١١	٢٧٩	٧٩٠	٢٨٣	١٢٤٣	—	—	١٣٦٨	—	—
٨٧/٨٦				٨١٢	٥٩	٧	٩٨٠	٣٩٦	٤٠	١٤٤١	—	—	١٣٣٥	٣٩	٣
٨٨/٨٧				٩٩٨	—	—	٨٨٠	—	—	١٤٣٨	—	—	١٤٤٨	—	—
٨٩/٨٨				٩٠٩	—	—	—	—	—	١٤٤٦	—	—	١٤٤٤	—	—
٩٠/٨٩				—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(ـــ) حـــقق ربحـــاً

٣ - ٤: المؤسسات الزراعية في ظل التحرير الاقتصادى

فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم من تلك المؤسسات تطوير مهامها وآدائها ليتناسب مع ظروف ومستجدات تحرير قطاع الزراعة.

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وأداراتها المختلفة والمنتشره فى كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسه شعبيه ، ثم البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى .

٣ - ٤ - ١ فبالنسبة لوزارة الزراعة وأداراتها المختلفة سيتحدد دورها فى ثلاث مجالات - كما سبق الاشاره - ، تشمل أنشطة البحوث والدراسات التى ستقوم بها أجهزة الوزاره نظراً لما يتوفر لديها من امكانيات علميه وفنيه وماديه فى مجال البحوث الزراعية، لزيادة الانتاجية وزيادة الرقعة المزروعه وحل عديد من مشاكل الزراعة سواء فى الاراضى القديمة أو المستصلحة .

والمجال الثانى، هو الارشاد الزراعى، حيث ستتطلب التنمية الزراعية نقل نتائج البحوث الى الزراع والحقل وذلك بواسطة جهاز الارشاد الزراعى الذى يجب ان يكون أكثر تطوراً وأكثر قدره من حيث الامكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بإعداد المرشد الزراعى الكفؤ .

أما المجال الثالث - لوزارة الزراعة - وهو مجال الرقابة والذى لم تتعرض له الوزارة حتى الآن أو يرد عنه أى أشاره توضح اضطلاع الوزاره

بـه فى مرحلة التحرير الاقتصادى ، وهذا الدور على درجة كبيره من الأهميـة والضروريه . حيث يلزم مراقبة المدخلات التى ستترك حره للقطاعة الخـاص سواء فى التداول إو الأستيراد - مثل المبيدات والأسمده والبذور - والرقابـة هنا تختلف عن التدخل حيث سيتم متابعة تنفيذ القوانين واللوائح الزراعيـة المنظمة والمحدده لنوعيات المدخلات الثلاث السابقة.

كذلك تشمل الرقابة جانب على درجة كبيره من الأهمية وهو رقابـة الحد من تلوث الانتاج الزراعى وملائمته للأستهلاك وذلك عن طريق تحليـل العينات على مستوى المزرعة والأسواق والألزام بتنفيذ القوانين الزراعيـة - ذلك بالطبع بالأشتراك مع جهات أخرى ذات اختصاص .

٣ - ٤ - ٢ التحرير الأقتصادى والتعاون الزراعى :

فى ظل سياسة التحرير الأقتصادى ، وأتباع أسلوب التخطيط التأشيرى ومن ثم دور العوامل الاقتصادية - قوى السوق - فى توجيه الموارد، واعـادة ترتيب أولويات الخطه، وتقليص القطاع العام ، ورفع يد الدولة عن التدخـل فى جوانب متعدده من الاقتصاد القومى . كل ذلك سيؤدى بالطبع الى تغيرات تمتد آثارها الى قطاع الزراعة وقطاع التعاون الزراعى .

ففى قطاع الزراعة سيتم تحرير نمط الانتاج، وتحرير أسعار السلـع الزراعية والتسويق، كما سيتم تحرير مصادر الأستثمار والتمويل الزراعـى . كل تلك العوامل السابقة ستؤدى الى ضرورة أن يتغير دور وطبيعة القطـاع التعاونى - ومن ضمن نواحى التغير المطلوب اجرائها على هذا القطاع مايلى:

٣ - ٤ - ٢ - ١ تحرير قانون التعاون وإعادة بناء هيكل الحركة التعاونية

ذلك بما يعنى تغير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديده لتلك المرحلة - حيث يلزم قانونا جديداً للتعاون يعطى له الحرية فى كل مجريات القطاع الزراعى التعاونى بما يؤدى الى تحقيق إهداف الزراع التعاونية واطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضاً .

وفى هذا الصدد تجدر الأشارة الى عناصر الحركة التعاونية وضرورة دخول عناصر جديده بفكر جديد قادر على العمل فى ظل تحرر أقتصادى، واعتماد على الذات وليس على الدولة، وهذا يستلزم قيادات تعاونية متحرره مخلصه قادرة على القياده واتخاذ القرار. كذلك يلزم دمج التعاونيات الضعيفه - أو حلها - وتكوين وحدات تعاونية كبيره تستطيع العمل والمنافسة فى ظل اقتصاديات السوق .

٣ - ٤ - ٢ - ٢ دور القطاع التعاونى فى تنظيم وتوجيه الأنتاج الزراعى والتخطيط :

فى ظل سياسة التحرير الأقتصادى والأعتماد على أسلوب التخطيط التأشيرى حيث تتولى قوى السوق توجيه الموارد الى الاستخدامات البديلة، وأستخدام الحوافز المختلفة لتوجيه تلك الموارد لأنتاج السلع التى يرغبها المجتمع ، فى ظل تلك القواعد لابد أن يمارس التعاون دوره فى التأثير على الأنتاج والمساعده على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية او الأستثمارية - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من المزارع والمجتمع .

ومن ثم فلابد أن تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعده الزراع فى اتخاذ القرارات المثلى لتوزيع الموارد الزراعية، بما يعنى أرشادهم الى التراكيب المحصولية الاكفء لتعظيم دخولهم ، وفائدة المجتمع ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدوره الذى كان سائدا، وأيضا ما كان يؤديه المخطط فى مراحل سابقة .

وبالطبع يستلزم ذلك قيادات تعاونية ملمه بالنواحى والمفاهيم الاقتصادية وأحتياجات المجتمع . ويرتبط أيضا بهذا المجال تقديم الخدمات الأرشادية للزراع بما يؤدى الى تطوير وتنمية الأنتاج الزراعى كمياً ونوعياً .

٣ ـ ٤ ـ ٢ ـ ٣ دور التعاونيات فى توفير التمويل اللآزم للأنشطة التعاونية وللزراع :

العمل على توفير التمويل اللآزم للأنشطة التعاونية والزراع يعتبر عامل رئيسى لأستمرار قيام القطاع التعاونى بدوره وفى ظل اقتصاديات السوق.

خاصه بعد أن يتوقف دور الدولة فى هذا المجال عن طريق البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى وما كان يقدمه من تمويل نقدى وعينى للقطاع الزراعى والتعاونى . ومن ثم فأن القطاع التعاونى سيصبح فى منافسه مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الأنتاج للزراع وبأساليب تعاونية فى متناول صغار الزراع وامكانياتهم المحدوده حفاظاً على مستوى أنتاج الزراع، ومستوى الدخول ومعيشة الزراع.

ومن ثم ، فلابد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية يمكن أن تساعد التعاونيات على سد الاحتياجات التمويلية ومن تلك الأساليب .

أ - زيادة المتاح من قدرات التمويل الذاتى : كزيادة قيمة رأس المال المسهم به فى التعاونية، واصدار أسهم ممتازه ، وزيادة الاحتياطى القانونى .

ب - التعاون بين التعاونيات لزيادة الموارد المتاحه ، حيث يمكن توفير الاقتراض المتبادل فيما بين التعاونيات ، و/ أو تأسيس مشروعات تعاونية لتوفير الاحتياجات

جـ - تأسيس صندوق للتمويل التعاونى ، حيث يمكن أن تشترك عدة تعاونيات وعلى مستويات مختلفة فى تكوين صندوق خاص للتمويل تسهم كل جمعية فى رأس ماله بحسب قدراتها المالية، كما تسهم التعاونيات المشاركة فى ادارته . ويعتبر الصندوق بمثابة بنك صغير تتكون موارده المالية من أسهم رأس المال بالأضافة الى الايداعات التى تودعها فيه التعاونيات سواء المشاركة فيه أو غير المشاركة .

٣ - ٤ - ٢ - ٤ دور التعاونيات الزراعية فى التسويق الداخلى والخارجى :

وفى ظل سياسة السوق الحر، وأختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ، ستتحول سوق السلع الزراعية الى سوق تنافسية، ونظراً لما يتصف به الأنتاج الزراعى من خصائص ، فأن الجانب الأضعف - فى المدى القصير على الأقل - هو جانب الزراع.

ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم . وذلك ممكن عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقى، سواء فى شكلها الحالى أو انشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى - وأيضا سواء كان هذا التسويق داخلى أو خارجى - تصديرى - لتلك السلع .

٣ - ٤ - ٣ دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

سيتغير دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مرحلة تحرير قطاع الزراعة ليصبح كبنك تجارى ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة فى السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائده على القروض الزراعية . ومع تزايد دور القطاع الخاص والتعاونى فى التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى يتقلص فى المقابل دور البنك .

٣ - ٥ تحرير التجاره الداخلية والخارجية فى السلع الزراعية :

منذ أن تبنت مصر سياسة الباب المفتوح عام ١٩٧٤ حدثت تغييرات كبيره فى الاقتصاد المصرى وكان للتجاره الداخلية والخارجية حيز وافر فى هذا الشأن. ففى مجال التجاره الداخلية كان لسياسات تحرير الأسعار لكثير من السلع الزراعية والحد من القيود المفروضه على حركة السلع بين محافظات الجمهورية دوراً بارزاً فى اعادة توزيع الموارد واستخدامها فى الفتره الماضيه، وأثر ذلك على الأسعار النسبيه للسلع الزراعية بين المحافظات المختلفة. وعلى صعيد التجاره الخارجية ، والتحرير المتسارع لها، أدى ذلك الى تعديلات فى القوانين، وتعديلات فى المؤسسات القائمة على التجاره الخارجية ، وزادت فرص القطاع الخاص للاسهام فى الاستيراد والتصدير..

وفى ظل سياسة تحرير كامل للاقتصاد المصرى تصبح التجاره الخارجية المصرية جزء من التجاره الدولية، تتأثر بها بشكل مباشر . فالمنافسة شديده، والأسواق العالمية ليست مفتوحه أمام من هب ودب ، بل هناك تكتلات إقتصادية عالمية لها نظمها وقوانينها وتفرض شروطاً للتعامل معها. والأكثر أهمية من ذلك هو خضوع الزراعة المصرية لنظرية الميزه النسبيه فى التجارة الدولية ، وحيث ان الزراعة المصرية كانت تعمل فى ظل حماية تجاريه، فقد تواجه بعض المخاطرالمحتمله فى هذا الشأن.

٣ - ٥ - ١ التجارة الداخلية

أتجهت سياسة التجاره الداخلية للسلع الزراعية نحو رفع كافة القيود المفروضة على حركة هذه السلع بين محافظات الجمهورية، بعد ان كانت

تفرض القيود على حركة بعض السلع الزراعية كالفول والقمح والأرز وبعض المحاصيل الزيتية، نظراً لأن هذه السلع مدعمه، وقد يؤدى إنتقالها من المحافظات المنتجه الى تلك الغير منتجه الى حدوث قصور نسبى فى المعروض منها، وبالتالى أرتفاع أسعارها ، ولكن بعد تبنى الدولة إلى سياسة التحرير الاقتصادى وأحد جوانبه تحرير التجارة الخارجية، فلم يعد هناك ضرورة للقيود المفروضة على التجاره الداخلية ، خاصه وان الدعم للسلع الزراعية الأساسية أخذ فى التقلص التدريجى . إن مثل هذه السياسة ستؤدى الى حرية انسياب السلع الزراعية بين مختلف مناطق البلاد الأمر الذى تخفف من هيمنة وزارة التموين على حركة التجارة الداخلية، سواء بالنسبة للسلع المنتجه محلياً او المستورده من الخارج ، وسيقلص من دور وزارة التموين فى التجاره الداخلية والخارجية حيث فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستيراد والتوزيع .

مما لاشك فيه ان لهذه السياسة بعض المخاطر المحتمله، مثل القصور فى عرض السلع الذى قد يحدث فى بعض المناطق النائيه نظراً لأرتفاع كلفة النقل وبالتالى أسعار العرض . ايضا الاختلافات النسبيه فى أسعار السلع الزراعية بين مختلف المناطق بالبلاد، وربما اعادة منطقة الموارد بشكل يخضع لقوانين الميزه النسبيه فى الأنتاج ، مما قد يؤدى الى نقص الانتاج المحلى من بعض السلع الزراعية فى بعض المحافظات ، ولكن مثل هذه الظواهر تختفى فى المدى البعيد .

ولكن الأشد خطوره هو الاختلافات النسبيه فى أسعار المنتجات المحلية وأسعار المنتجات المستورده ، وفارق الجوده فى الأنتاج ، وما قد يحدثه من تغييرات فى هيكل الزراعة المصرية ونمط التركيب

المحصولى بصفه خاصه، كاستجابة لقوانين العرض والطلب والأسعار وكلفة النقل .

وجدير القول، ان تحرير التجاره الداخلية ، سيكون له آثاره السلبيه فى المدى القصير، ألا انه فى المدى الطويل ستختفى هذه الآثار، وقد تسهم هذه السياسة فى اعادة نمط استخدام الموارد بشكل إيجابى يتعامل مع حرية قوى السوق ، مما يرفع العائد الحدى للمورد المستخدم.

٢ ـ٥ ـ ٢ التجارة الخارجية

إن سياسة تحرير قطاع التجارة الزراعية يجعل الزراعة المصرية فى منافسه مباشره مع الزراعة فى الأقطار المتقدمة. وهذه السياسة لها مبادئها ومخاطرها واحتمالاتها . حيث تعنى هذه السياسة بوضوح تام ما يلى:

١ ـ فتح باب الاستيراد والتصدير من السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى .

٢ ـ دخول الزراعة المصرية فى منافسه مع الأقطار الأكثر تقدماً فى السوق الدولية الزراعية .

٣ ـ الدخول فى مجابهه مع التكتلات الاقتصادية العالمية، وما لهذه التكتلات من قوه إقتصادية وسياسات خاصه تحاول فرضها على الأقطار الأقل نموا .

٤ ـ التعرض لسياسات الأغراق السعرى التى تتبعها بعض التكتلات الاقتصادية وبعض الأقطار العالمية المتطورَه فى إنتاجها الزراعى .

٥ ـ الخضوع لنظرية الميزه النسبيه فى التجارة الدولية ومايترتب عليها من اعادة منطقة استخدام الموارد ، بما قد يؤثر على انتاج بعض

السلع الاستراتيجية وفى مقدمتها القمح والقطن والأرز وقصب السكر.

٦ - حرية دخول القطاع الخاص فى عملية الاستيراد والتصدير والتوزيع وما قد يحدثه من خلل فى المعروض من السلع الزراعية فى السوق المحلية وما يترتب على ذلك من أرتفاع فى أسعار بعض السلع وانخفاض أسعار بعض السلع الأخرى مما يؤثر على العائد الاقتصادى من الاقتصاد الزراعى المصرى.

٧ - ضرورة إعادة النظر فى القوانين المنظمة لقطاع التجاره بصفه عامه والتجارة الزراعية بصفه خاصه، وإعادة هيكلية المؤسسات وأنشطتها الخاصه بالاستيراد والتصدير.

٨ - تعديل الجهاز المصرفى باوضاعه الحالية بما يخدم سياسات التحرير الاقتصادى فى مجال التجاره الخارجية وبصفه خاصه تمويل الصادرات وتمويل الواردات وبأسعار فائده مناسبه وبعيداً عن الروتين والتعقيدات الأدارية.

٩ - جهاز النقل وضرورة تطويره بشكل جذرى حتى يتمكن من خدمة أغراض التصدير وتوصيل الصفقات فى أوقات مناسبه ودونما تعريض السلع الزراعية الى التلف.

١٠ - تطوير الخدمات التسويقية بدءاً من عملية قطف وجنى الثمار وتجهيزها والعبوات المستخدمة، إنتهاءً بوصول السلعه الى المستهلك النهائى فى بلد الاستيراد.

١١ - التعرف على الأسواق العالمية من حيث القوانين المنظمة لها، وجهازها السعرى وأذواق المستهلكين والفترات الزمنيه المناسبه لعمليات التصدير.

١٢ - عقد إتفاقيات مع التكتلات الاقتصادية ذات القوانين والنظم الخاصه، مثل السوق الأوروبية المشتركة ، مع مراعاه مخاطر مثل هذه الاتفاقيات على المنتجات المحلية . حيث تقضى احكام السوق الأوروبية المشتركة، بأن تفتح الدولة التى ترتبط معها باتفاقية سوقها المحلية أمام منتجات كافة الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية .

إن كافة هذه البنود ، تتضمنها سياسة التجارة الخارجية المفتوحه، وبالنظر الى الأوضاع المحلية بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية فى البلاد تميز بين إطارين هامين ، اطار مؤسسى بقوانين ونظم ولوائح خاصه، وإطار تسويقى بحت يختص بالأنتاج المحلى ومدى قدرته على التواجد فى الأسواق العالمية .

٣ - ٥ - ٢ - ١ الاطار المؤسسى والنظم واللوائح الخاصه به

يمر جهاز التجارة الخارجية بمراحل متعدده من حيث الهيمنه والسيطره على التجارة الخارجية الى الانفتاح التدريجى وتقليص الهيمنه والسيطره وصولاً الى التحرير الكامل المستهدف فى ظل السياسة الاقتصادية العامه الجديده ، الا أن الاوضاع الحالية تتمثل فى ان التجارة الخارجية تخضع الى وزارة الاقتصاد والتجاره الخارجية، وتشجيعاً للصادرات ، فقد جاء القرار الجمهورى رقم ١٨٩ سنه ١٩٨٣ لينص على إنشاء لجنه من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كمقرراً وعضوية وزراء التموين والأنتاج الحربى والتخطيط والصناعه والزراعة والتعاون الدولى . ومهمة هذه اللجنة تنمية الصادرات المحلية ، ويتفرع عن هذه اللجنة خمسة لجان فرعيه،

إلا أن هذه اللجنه الغيت بمقتضى القرار ١٣٣ لسنه ١٩٨٥ واسندت مهمة اللجنه الى اللجنه العليا للاستثمار (١) .

وتتعدد الأجهزه المناط بها مسئولية الصادرات الزراعية ، وأولها المجلس الأعلى للتجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . وقطاع التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ومركز تنمية الصادرات والهيئة العامه للمعارض وأجهزة تمويل الصادرات وأجهزة الرقابة النوعية والأجهزة المنفذه لعمليات التصدير .

ويعاب (٢) على هذا الهيكل التنظيمى ان المجلس الأعلى للتجارة الخارجية لم يمارس نشاطه منذ إنشائه ، كما ان هناك تداخل فى إختصاصات الجهات المسئولة عن التصدير ، وايضاً مركز تنمية الصادرات لم يمارس نشاطه ، وهناك قصور فى أجهزة تمويل الصادرات ، وتتعدد الجهات المعنيه بالتسويق ، كما تتعدد أجهزة الرقابة والأشراف على الصادرات .

وهذا الوضع يستدعى اعادة النظر فى هذه الهياكل المؤسسية واعادة صياغتها من جديد بما يتمشى مع السياسة الاقتصادية الحالية، وبما يقلل من حجم القوانين التى تصدر لتنظم عمل قطاع التجارة الخارجية، لذلك فأن الأمر يتطلب :

١ - تنظيم قطاع التجارة الخارجية من جديد بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة فى :

---

(١) سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٧)- معهد التخطيط القومى، نوفمبر ١٩٨٥، ص ص ٢٧ - ٣٠.

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٥٦ .

أ - تنمية الصادرات الوطنيه وتشجيعها .

ب - إعطاء مساحه مناسبه للقطاع الخاص ليمارس نشاطه بحريه .

جـ - توفير مصادر تمويل التجارة الخارجية .

عـ - وضع ضوابط للاستيراد بما يكفل تسهيل الاستيراد من ناحيـــة وعدم تعريض الأنتاج الوطنى الى القتل من ناحية اخرى .

٢ - وضع استراتيجية لقطاع التجارة الخارجية (تصدير وأستيراد) تتمشى مع السياسة الاقتصادية الجديده .

٣ - الاهتمام بالأسواق العاملية والتكتلات الاقتصادية العالمية ووضـــع استراتيجية مناسبه للتعامل معها والنفاذ اليها ، بحيث تكفـــل إن يكون معدل التبادل الدولى لصالح البلاد .

٤ - إعطاء قدر كاف من الاهتمام بالأسواق العربية، حيث تظل هـــذه الأسواق هى الأكثر نفعاً والأسهل فى الوصول اليها .

٥ - اعادة النظر فى كافة الاتفاقيات المبرمه بين مصر والأقطار الأخرى والتى تخص قطاع التجاره الخارجية ، والعمل على تطويرها بمـــا يخدم الأهداف القومية .

٣ - ٥ - ٢ - ٢ الأنتاج الزراعى والتجارة الخارجية

مازال الأنتاج الزراعى فى البلاد يخضع لاعتبارات وطنيه بحتـــه لاترتبط بالسوق الدولية والتجاره العالمية، وهذا الوضع يجعل استغـــلال الموارد الزراعية لايتمشى مع نظرية التجارة الدولية التى تخضع لقوانيـــن الميزه النسبيه فى الانتاج، وبالتالى لايجعل الأنتاج المحلى قادر علـــى المنافسة العالمية. ولكن الدخول فى التجارة العالمية يتطلب أن يكـــون

الأنتاج من حيث المبدأ من أجل المتاجره الدولية، أو ما يسمى بسياسة الأنتاج من أجل التصدير، وليس تصدير ما يفيض عن الاستهلاك المحلى .

وللوصول الى هذه الغاية ، فإن الأمر يتطلب مجهودات كبيره ومكثفه ومعقده ، لأن العملية التصديرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من العوامل وفى مقدمتها ما يلى :

١ - التعرف على احتياجات السوق العالمية من المنتجات الزراعية المحلية، ودراسة مدى قدرة هذه المنتجات على المنافسه فى ظل كلفة الأنتاج المحلية وكلفة الأنتاج فى الدول المنافسة والأسعار السائده، وتحديد أى المحاصيل التى يمكن أن تصدر الى تلك الأسواق وتحقق عائداً إقتصادياً مناسباً .

٢ - تقدير إحتياجات السوق العالمية من السلع المحليه عن طريق مكاتب التمثيل التجارى للبلاد فى الأقطار المراد التصدير اليها، حتى يكون الأنتاج مناسباً للطلب العالمى .

٣ - رفع جوده الأنتاج المحلىوتجهيزه وتعبئته فى عبوات مناسبه والعمل على توصيله فى الأوقات المناسبه، وهذا يتطلب :

أ - تحديد الأوقات الزمنيه التى يكون للأنتاج المحلى مجال للبيع فيها .

ب - وجود جهاز نقل مناسب قادر على توصيل السلعه بالسرعه المناسبة .

جـ - وجود مكاتب تسويق متخصصة فى الأقطار التى سيتم التصدير اليها .

وفيما يخص الاستيراد من السلع الزراعية ومستلزمات الأنتاج، فـــأن الأمر يتطلب اعطاء مرونه أكبر للقطاع الخاص مع توجيههم لعدم استيـــراد المنتجات الزراعية ذات الاكتفاء الذاتى ، ومن المهم توفير احتياجـــات القطاع الخاص من الأموال اللآزمة لعمليات الاستيراد ، التسهيلات الائتمانية وفتح الاعتمادات .

إن تنشيط قطاع التجاره الخارجية لقطاع الزراعة، رغم كل المحاذير الوارده عليه ، يمكن على المدى المتوسط والطيول ان يلعب دوراً هامـــــاً فى تطوير قطاع الزراعة، وجعله أكثر قدره على تحقيق عائداً إقتصـــادى مناسب ، ورفع ثمه معامل الاستثمار فى هذا القطاع الهام وبالتالى تشجيـــع الاستثمار فيه ومايترتب على ذلك من تنمية لهذا القطاع تتمثل فى زيـادة الأنتاج ورفع درجة الاكتفاء الذاتى وتحقيق عائد مناسب من العمـــلات الصعبه .

ومع كل ذلك فإن الدولة تظل لها اليد الطولى فى اعطاء هذا القطاع الحيوى، قطاع التجارة الخارجية، أهمية خاصه وقدره على الحركه، بمـــا تقدمه له من تسهيلات وامكانات .

وجدير بالقول ، انه الى متى ستظل الدولة تدعم قطاع الزراعـــــة فهذه السياسة ثبت فشلها، وأخذت الدولة تقلص حجم الدعم وســـتنهيـــه بالكامل فى ظل السياسة الجديده، ولكن على الدولة حماية الأنتـــــاج المحلى أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدره على المنافسه، أو السياسات العدائية التى قد تلجأ اليها بعض الدول والتى تهدف من ورائها تدمير قطاع الزراعة المصرى ، الذى هو عماد الاقتصاد الوطنى، وذلك عن طريـق

التصدير للسوق المصرية بأسعار منخفضة " وهي تتحمل فروقات الأسعـــار " ومن ثم محاربة الأنتاج المحلى حتى تفقده دوره ومكانته ، ويصبح الفـــلاح المصرى يحقق خساره من العملية الأنتاجية ، وبالتالى تدفعه لهجر قطاع الزراعة والريف ، والتكدس فى المدن بحثاً عن مصدر للارتزاق .

فالدولة هى التى يمكن ان تتصدى لهذه السياسات المتوقعة.

كما ان هذه السياسة الجديدة تتطلب التعامل مع قطاع الزراعة بنظره جديده تتمشى مع سياسات التحرير الاقتصادى والخصخصه الاقتصادية ، بحيث تشجع الدولة الملكية الفردية وتعضدهـا وتعطى الفرص أمام الشركـــات الكبرى للأستثمار فى قطاع الزراعة .

ويتطلب هذا الأمر من الدولة أيضاً ، ان تضع الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية لقطاع الزراعة فى المرحلة القادمة بما يكفل تطوير الزراعـــة وحماية المجتمع بصفه عامه والمجتمع الريفى بصفه خاصه من عودة الاقطـــاع مره أخرى الى قطاع الزراعة

إن السياسة التجارية الزراعية المفتوحة لم يعد هناك بديلاً لهـــا فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنه، ولكن التدرج والاعتدال فيهـــــا أمرين مطلوبين لانجاحها ولعدم إحداث خلل كبير فى هذا القطاع الـذى هو مصدر الغذاء ويتحمل ٦٠٪ من جمهور العمال ويأوى ٦٠ ٪ من الشعـب المصـرى .

الفصل الرابع

سيناريوهات التنبوء بإداء القطاع الزراعى فى ضوء برنامج الأصلاح الاقتصادى والآثار المحتملة

٤ - ١ إستخدام نظام كابا فى تخطيط وتحليل القطاع الزراعى

٤ - ١ - ١ وصف عام لنظام كابا

يتكون نظام كابا من مجموعة نماذج بسيطة تستخدم فى بناء سيناريوهات للتنمية الزراعية فى إطار فروض صريحة عن السكان والمتغيرات الاقتصادية الكلية . والسيناريو هو عبارة عن وصف لقطاع الزراعة فى سنة ما فى المستقبل تسمى سنة التنبؤ . وتتكون عملية بناء السيناريو من ثلاثة مراحل رئيسية :

- إعداد التنبؤات الخاصة بالسكان والمتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك لتكوين الاطار الكلى الذى تتحقق خلاله التنمية الزراعية ، تحليل توقعات الطلب المحلى على السلع الزراعية، وتحديد أهداف التجارة الخارجية بالنسبة للسلع الزراعية. ويتم إشتقاق أهداف الانتاج بالنسبة للزراعة عن طريق إعداد حسابات موارد /إستخدامات خاصة بكل سلعة زراعية.
- توصيف انماط الانتاج النباتى والحيوانى ، وبالنسبة للمحاصيل فإن تخصيص الأرض واهداف الانتاجية لهذه المحاصيل تحدد بالنسبة لأنواع الأراضى المختلفة موضع الدراسة، وبشكل يتسق مع أهداف الانتاج ، أما بالنسبة للأنتاج الحيوانى فإنه يتم إشتقاق الاحتياجات من العلف وربط ميزان العلف بالتركيب المحصولى. ومن المتوقع

فى هذه المرحلة مراجعة حسابات الموارد/ الاستخدامات التى أعدت فى مراحل سابقة. وعلى أساس الفروض التكنولوجية التى يستند عليهـــا تحديد انماط الانتاج، يتم التنبؤ بالاحتياجات من المدخلات .

— تحليل السيناريو الذى تم إعداده من زوايا مختلفة، ولاترتبط خطـوات التحليل ببعضها البعض، بل هى خطوات مستقله ولايشترط ان تتـم فـى تتابع معين، كذلك يمكن إستخدامها فى خلال عملية بناء السيناريـو وليس بالضرورة فى نهايتها. ويتضمن التحليل الاحتياجات من الاستثمار الزراعى ، العمالة الزراعية، المؤشرات الاقتصادية ، . . . الخ.

وفى إطار بناء السيناريو يقوم نظام كابا بالتنبؤ بالطلب المحلـى على السلع (المنتجات) الغذائية وغير الغذائية ثم تحويل ذلك الطلب إلى طلـب على سلع زراعية وذلك عن طريق معاملات التحويل ونسب التقسيم بين السلـع الغذائية ، غير الغذائية والسلع الزراعية . وكمثال لذلك فإنه يتم تحويـل الطلب على الجبن والزبد ومنتجات الألبان الأخرى (سلع غذائية) إلـى طلب على اللبن وذلك بمعرفة معاملات التحويل الصناعية وكذا النسـبة المئوية لكل من هذه المنتجات إلى السلعة الزراعية.

ويقوم نظام كابا بعد ذلك بتحويل الطلب المستهدف على تلك السلع الزراعية إلى طلب مستهدف على المحاصيل الزراعية ومجموعات الانتـاج الحيوانى المنتجه لتلك السلع. وكمثال لذلك يقوم النظام بتحويل الطلـب على السكر (سلعة زراعية) إلى طلب على المحاصيل المنتجه له مثل محصول قصب السكر ومحصول سكر البنجر ، كما سيقوم بتحويل الطلب على اللبـن (سلعة زراعية) إلى طلب على المجموعات الحيوانية المنتجة له مثل الابقار،

الجاموس ، الماعز . ولإتمام عملية التحويل هذه يلزم مجموعة أخرى من معاملات التحويل وكذا نسب تقسيم تلك السلع الزراعية بين المحاصيل المنتجة لها .

وجدير بالذكر ان عملية تحويل الطلب المستهدف إلى طلب على المحاصيل والمجموعات الحيوانية تتم فى الاتجاهين حيث يقوم ميزان الموارد والاستخدامات بتحديد الطلب المستهدف من المحاصيل والمجموعات الحيوانية وكذا أهداف التجارة الخارجية ضمن المرحلة الأولى من عملية بناء السيناريو، إلا أن هذا الطلب قد يمكن تحقيقه وقد لايمكن تحقيقه حيث يتوقف ذلك على الموارد الزراعية المتاحة أى على نمطى الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى .

وبعد الانتهاء من المرحلة الثانية فى عملية السيناريو وهى مرحلة توصيف انماط الانتاج النباتى والحيوانى فإنه يكون قد تم تحديد وبشكل نهائى الانتاج الممكن من المحاصيل الزراعية والمجموعات الحيوانية ومن ثم يقوم نظام كابا بتحويله مرة أخرى إلى إنتاج من سلع زراعية وإحلاله فى ميزان الموارد والاستخدامات محل الانتاج الذى كان مستهدفاً من قبل ومن ثم إعادة التوازن لعناصر ذلك الميزان .

ويوضح شكل (١) ميكانيكية تحويل الطلب المستهدف من السلع الغذائية وغير الغذائية إلى طلب مستهدف من سلع زراعية ثم تحويل ذلك الطلب إلى طلب مستهدف من محاصيل زراعية ومجموعات حيوانية (أو العكس) .

كما تجدر الإشارة إلى أن نظام كابا لايقوم بعملية تنبؤ للأسعار حيث ان هذه العملية تحتاج إلى كثير من البيانات التى يصعب توفيرها

حيث أن مثل تلك البيانات لاتقتصر على القطاع الزراعى وحده وانما تتعداه إلى باقى القطاعات مما يجعلها عملية معقدة.

وحيث أن الأمر كذلك فإن الأسعار فى نظام كابا لاتلعب أى دور فى عملية التنبؤ وانما تستخدم فقط للمقارنة بين المتغيرات المختلفة في كل من سنة الأساس وسنة التنبؤ أى ما يطلق عليه Accounting Prices

إلا انه يجدر الاشارة إلى ان النظام يأخذ أثر الاسعار فى عملية التنبؤ بالطلب الغذائى عن طريق إدخال مايسمى بالمتغير الاتجاهى Trend Factor

٤ - ١ - ٢ خطوات عملية بناء السيناريو

كل من الخطوات التى نوصفها فيما يلى ، يتم دراستها من خلال برنامج معين على الحاسب الآلى يسمى " نموذجاً " Model . ويستخدم كل نموذج فى إعداد مجموعة محددة من التنبؤات الكثيرة التى تكون فى مجموعها " السيناريو " . ويقوم النظام بشكل آلى بنقل المعلومات من نموذج معين إلى النموذج الذى يليه وفقاً للحاجة إلى ذلك . وفيما يلى عرض موجز لنماذج النظام فى إطار المراحل الرئيسية الثلاث لبناء السيناريو.

المرحلة الأولى : الاطار الكلى وأهداف الانتاج

١ - نموذج السكان CAPPOP (تنبؤات السكان)

يتضمن نموذج السكان حسابات تنبؤات السكان وفقا للجنس والسن، كما يحسب النموذج ايضا تقديرات لاجمالى قوة العمل، قوة العمل فى الزراعة وعدد السكان فى كل من الريف والحضر وذلك بالنسبة لسنة التنبؤ . وقد ينتج عن التحليل فى مراحل لاحقة مراجعة هذه التنبؤات القطاعية المسبقة للسكان وقوة العمل .

شكل (١)

رسم تخطيطى يوضح تحويل الطلب المستهدف من المنتجات الغذائية وغير الغذائية إلى طلب مستهدف من السلع الزراعية ومن ثم طلب مستهدف من المحاصيل الزراعية والمجموعات الحيوانية

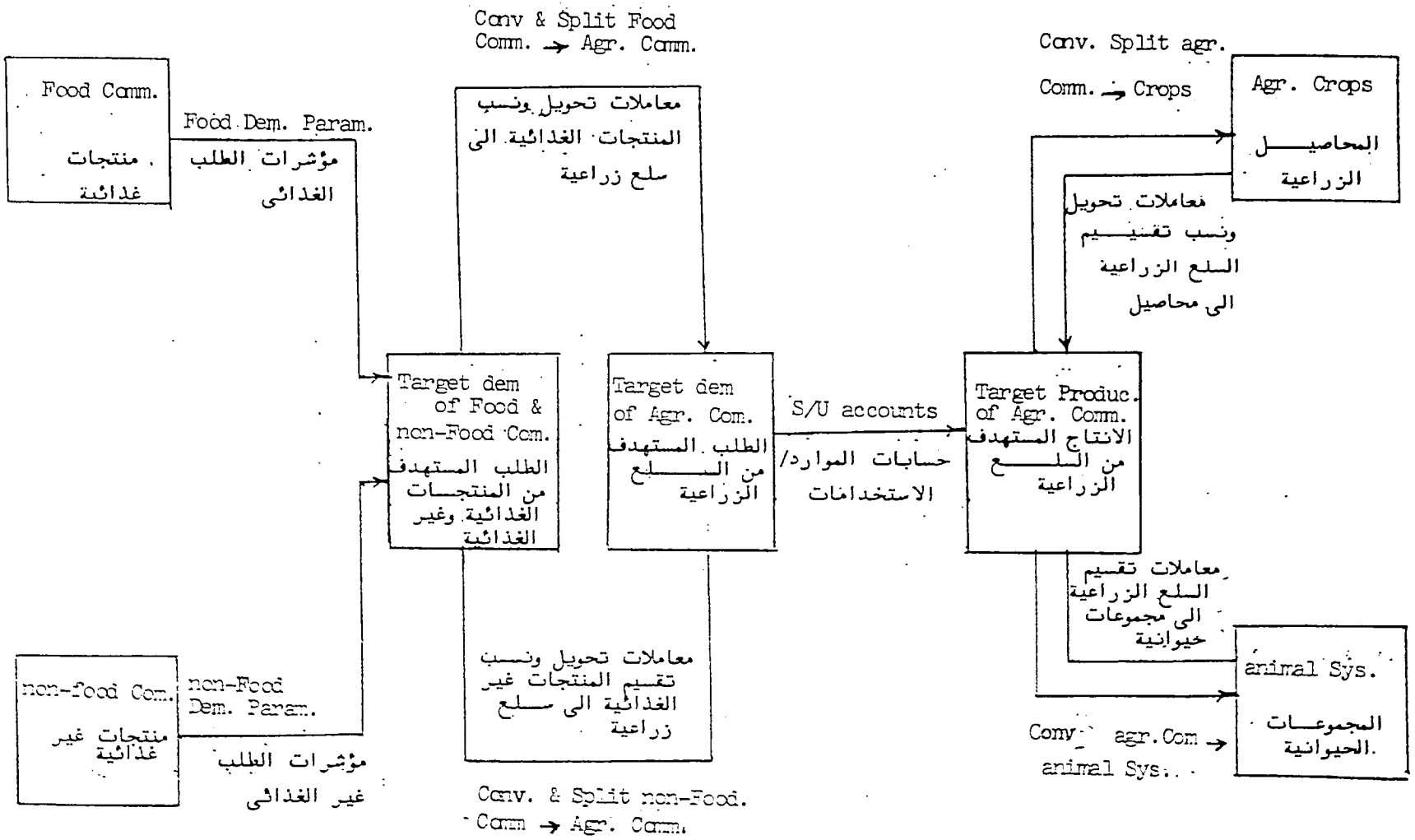

٢ - النموذج الكلى CAPMAC (التنبؤات الاقتصادية الكلية)

يتضمن نموذج الاقتصاد الكلى حساب التنبؤات الاقتصادية الكلية فى سنة التنبؤ . ويميز النموذج البسيط المستخدم الناتج المحلى الاجمالى GDP وفقاً لمصادره (قطاعين : الزراعة وغير الزراعة) والانفاق (الحكومى ، الاستهلاك الخاص الاستثمار) . أما الفروض الخارجية المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية والتى تلعب دوراً مباشراً فى إستمرارية بناء السيناريو هى الانفاق الاستهلاكى الخاص والناتج المحلى الاجمالى ، وتعود هذه الفروض إلى تقدير نمو الطلب المحلى، وهكذا فى النموذج الكلى يتحدد صراحة بشكل أولى A Priori ومؤقت تقدير للنمو الزراعى .

٣ - نموذج الطلب المحلى CAPDEM (تنبؤات الطلب المحلى)

يحدد نمو السكان والمتغيرات الاقتصادية الكلية إطار تنبؤات الطلب المحلى (الطلب على الغذاء وطلب الصناعة) . ويستخدم النموذج نظام منظمة الأغذية والزراعة فى التنبؤ بالطلب على الغذاء (طلب الفرد على الغذاء دالة فى الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد). أما العوامل غير الدخلية للتغير فى الطلب فتؤخذ فى الاعتبار عن طريق معامل إتجاهى ، وتسمح بإحلال تنبؤات الطلب على الغذاء المرتبطة بالدخل بنتائج أى أسلوب آخر للتنبؤ . ويمكن اجراء تنبؤات الطلب على الغذاء بشكل منفصل لكل من سكان الريف والحضر .

٤ - نموذج CAPSUA (حساب الموارد /الاستخدامات)

فى هذا النموذج تؤخذ فى الاعتبار فروض الاكتفاء الذاتى (التجارة الخارجية للزراعة مقابل أهداف الانتاج المحلى). يقوم

النموذج بإجراء تنبؤات لحسابات الموارد والإستخدامات بإستخدام التقديرات التي يضعها المستخدم عن الفاقد والعلف . ويمكن النظر لناتج هذا النموذج على انه مجموعة أهداف الانتاج السلعى . . وفى هذه المرحلة فإن هذه الأهداف تستند إلى تقديرات مبدئية عن الاستهلاك الوسيط للقطاع من السلع الزراعية (بالتحديد الاحتياجات من العلف)، ويمكن أن تؤدى الدراسة فى مرحلة تالية لنمط الانتاج إلى مراجعة هذه التقديرات المبدئية .

أهداف الانتاج المؤقتة المعرفة فى هذا النموذج ضرورية من أجل بدء تحليل الانتاج فى إطار مترابط بشكل تقريبى، هذا التحليل هو موضوع المرحلة الثانية فى عملية بناء السيناريو . بالتأكيد إن أهداف التنمية الزراعية لايمكن حصرها فى مجرد الوصول إلى مستويات محددة بشكل مسبق عن مستويات الانتاج الزراعى . فى المرحلة النهائية لعملية بناء السيناريو يتم فحص ودراسة نمط الانتاج الزراعى من عدد من وجهات النظر المختلفة التى تستعرض نطاق أهداف التنمية المطلوب تحقيقها، وإعتماداً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اجراء عدد من المراجعات وإعادة توجيه اطار السيناريو للوصول إلى نتائج أكثر ملاءمة للأهداف .

المرحلة الثانية : تحليل الانتاج

يتناول تحليل الانتاج الزراعى نمط الانتاج النباتى، نمط الأنتاج الحيوانى وتكنولوجيا الانتاج فى ظل قيود تنمية الأراضى والمياه. ويتم التعامل مع كل من نمط الانتاج النباتى ونمط الانتاج الحيوانى بشكل منفصل عن الآخر وتتم مراجعتهما بشكل متكرر من أجل ضمان إتساق

ميزان العلف . ويمكن البدء بأى من نمط الانتاج النباتى أو الحيوانى مع مراجعة مستمرة لحسابات الموارد / الاستخدامات فى أعقاب التعديلات التى تتم فى سياق التحليل . وتنتهى هذه العملية بتوصيف أكثر تفصيلاً للإحتياجات من المدخلات من عناصر الانتاج إتساقاً مع التغيرات التكنولوجية المتوقعة .

٥ - نموذج CAPVGT (نمط الانتاج النباتى)

يعرف نمط الأنتاج النباتى على انه تخصيص الأرض فى سنة التنبؤ فيما بين المحاصيل المختلفة وفى كل من أنواع الأراضى المختلفة وفقاً لأهداف الانتاجية لكل نوع من أنواع الأراضى . وتعد مساحة الأرض فى كل نوع من أنواع الأراضى المختلفة فى سنة التنبؤ متغيراً قرارياً يعكس أهداف تنمية الأراضى والمياه فى الدولة.

٦ - نموذج CAPANM (نمط الانتاج الحيوانى)

يتمثل تحليل الانتاج الحيوانى فى كابا فى وصف الكيفية التى تنتج بها الأنواع المختلفة من الحيوانات الأهداف المتوقعة للناتج الحيوانى بانواعه المختلفة، وايضا دراسة ميزان العلف وتأثيره على جانب العرض و / أو الطلب ، وايضا تنبؤات الاحتياجات من العمالة . ويتمثل عرض العلف فى مجموع تخصيصات العلف فى حسابات الموارد /الاستخدامات والناتج الثانوى للمحاصيل .

٧ - مراجعة حسابات الموارد/ الاستخدامات

فى خلال تحليل الانتاج النباتى أو الحيوانى يتم إحداث عدد من التغيرات فى مستويات الانتاج وتقديرات الاحتياج من العلف . وبالنسبة لتأثير هذه التغيرات على التجارة الخارجية، والتى كانت تعالج ضمنياً

فى المراحل السابقة، فإنه فى هذه المرحلة يجب التعامل مع تأثير هذه المتغيرات بشكل صريح، وفى هذه المرحلة ايضا يتم عمل التصحيحات اللازمة فى بنود البذور والفاقد من خلال مراجعة حسابات الموارد / الاستخدامات للسلع محل البحث .

٨ - نموذج CAPFAC (تكنولوجيا وعوامل الانتاج)

فى المراحل السابقة تم تعريف وتحديد أهداف الانتاجية لكل محصول فى كل نوع من الأراضى ، وفى هذا النموذج يتم التعامل مع الفروض التكنولوجية المناظرة بالنسبة لكل من عوامل الأنتاج وفقاً لمستوى هدف الانتاجية، وذلك بالرجوع إلى دالة إنتاج متاحة فى قاعدة بيانات الدولة .

تتضمن القائمة النمطية للمدخلات من عوامل الانتاج : البذور (تقليدية ومحسنة)، الأسمدة (نيتروجين ، فوسفات ، كبريت) والمبيدات الحشرية، الطاقة (عمل بشرى ، عمل حيوانى ، عمل آلى).

المرحلة الثالثة : تحليل نتائج السيناريو

تخصص المرحلة النهائية فى تحليل السيناريو لإتمام وصف أحوال قطاع الزراعة فى سنة التنبؤ ، من خلال الاطار الكلى للسكان، الاقتصاد، الانتاج الزراعى والتجارة ، حيث تم بناء هذا الاطار فى المراحل السابقة. وتهدف هذه المرحلة إلى القاء الضوء على معلومات جديدة تمكن المخططين من الوصول إلى تقييم موثق بشكل جيد لجدوى السيناريو ومدى قبوله من النواحى الفنية والاجتماعية والاقتصادية .

ويتناول كل من النماذج التالية مجموعة محددة من الموضوعات فى تحليل السيناريو، ولايتطلب الأمر إستخدام هذه النماذج بشكل تتابعى . كما انه من الممكن ايضا إستخدام مكونات هذا النظام فى خلال عملية بناء السيناريو (المراحل الأولى والثانية) وذلك بالتأكيد بعد إتمام التنبؤات المناظرة .

٩ - نموذج CAPLAB (العمل الزراعى وتحليل العمالة)

تؤدى عملية بناء السيناريو إلى تقديرات منفصلة لكل من طلب وعرض العمل الزراعي ، يتم إشتقاق الطلب من التحليل التكنولوجى للإنتاج النباتى والحيوانى، بينما يتم تقدير العرض من تنبؤات مبدئية ترتبط بتنبؤات اجمالى السكان والسكان ذوى النشاط.

فى هذه المرحلة يكون متاحاً للمحلل توزيع المدخلات من العمل فيما بين الأنشطة الزراعية أو أنواع الأراضى . وتساعد المؤشرات الاضافية فى تقييم كيف وأين توجد فرص تمكن من تعديل الطلب على العمل . ويتم استكمال مقارنة الاحتياجات من قوة العمل مع التنبؤات المبدئية لقوة العمل المتاحة فى الزراعة بتحليل التوزيع الموسمى للإحتياجات من العمالة، ومساهمة مجموعة السكان ذوى النشاط فى عرض العمل.

١٠ - نموذج CAPECO (المؤشرات الاقتصادية)

يتضمن هذا النموذج ثلاث نماذج فرعية تتناول على التوالى الاستثمار، التجارة الخارجية ، القيمة المضافة فى سنة التنبؤ . يتم تقدير مستوى الاستثمار الزراعى المطلوب للوصول إلى أهداف التنمية فى سنة التنبؤ وذلك بمقارنة أوضاع سنة الأساس وسنة التنبؤ حيث يتم تقدير الاستثمارات فى تنمية الاراضى والمياه ، الميكنة، تنمية الثروة الحيوانية فى وحدات عينية وذلك من التنبؤات التى سبق إعدادها .

بالنسبة لتنبؤات التجارة الخارجية والقيمة المضافة، والتى تبرز من تحليل كل محصول على حدة ، فإنه يتم مقارنتها فى نموذج CAPECO مع التنبؤات الاقتصادية الكلية التى تم إعدادها فى بداية عملية بناء السيناريو.

من الأهمية بمكان ان نتذكر ان نظام كابا يتجه اساساً الى التخطيط العينى فى شكل كميات وليس فى شكل قيم، ولاتلعب الأسعار فى هذا النظام إلا دوراً محاسبياً.

١١ - نموذج CAPNUT (تحليل التغذية)

يوفر هذا النموذج تحليلاً للتغذية يتم إجراؤه على اساس تنبؤات الطلب المتاحة فى CAPDEM وهيكل السكان فى CAPPOP .وتحتوى قاعدة البيانات على جداول لتركيب الغذاء، بالإضافة إلى تحديد للإحتياجات الغذائية مقسمة وفقاً للجنس والسن . ويمكن مقارنة عرض وطلب العناصر الغذائية على المستوى القومي وكذلك على مستوى الريف ومستوى الحضر.

ويوضح شكل (٢) رسم تخطيطى للنماذج المختلفة لنظام كابا والعلاقات بينها.

شكل (٢)

رسم تخطيطى يوضح النماذج المختلفة لنظام كابا والعلاقات بينهـــا

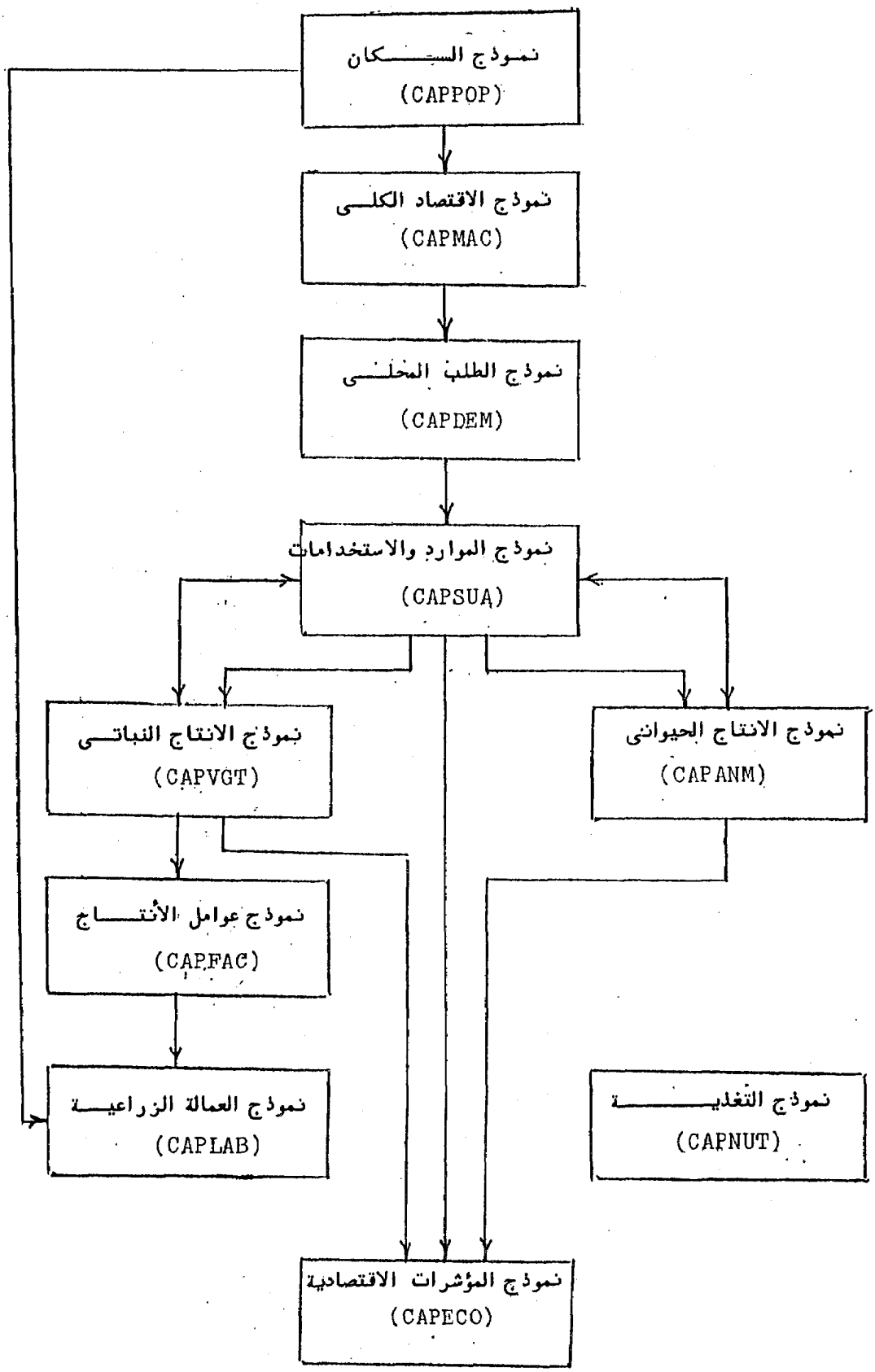

٤ - ١ - ٣ دور النماذج المختلفة فى عملية بناء السيناريو

٤ - ١ - ٣ - ١ دور نموذج السكان فى عملية بناء السيناريو

يتولى نموذج السكان اعداد التنبؤات التالية لسنة التنبؤ الخاصة بالسيناريو : اجمالى السكان ، قوة العمل ، سكان الريف .

أ - اجمالى السكان

يجب إظهار محددات التغيرات الديموجرافية فى المستقبل بشكل صريح (توقع الحياة، الخصوبة ، الهجرة) . ويمكن عرض بدائل الأمم المتحدة لتنبؤات السكان كمثال وإستخدامه كمجموعة من الفروض ويتم الحصول على النتائج مقسمة وفقا للجنس والسن.

ب - القوة العاملة

يتم أولا التنبؤ باجمالى قوة العمل ثم قوة العمل الزراعى. يتم حساب اجمالى قوة العمل باستخدام معدلات المشاركة فى قوة العمل وفقا للجنس والسن . هنا أيضا يمكن إستخدام فروض منظمة العمل الدولية كبيانات مبدئية. أما نسبة قوة العمل الزراعى إلى اجمالى قوة العمل فى المستقبل فيتم تحديدها خلال بناء السيناريو ، كما يمكن تحديد هياكل للجنس والسن خاصة بقوة العمل الزراعى .

جـ - سكان الريف

يتم حساب سكان الريف بإستخدام نفس الأسلوب الذى تحسب به قوة العمل الزراعى، كما تعطى هذه الحسابات صافى الهجرة من الريف إلى الحضر.

٤ - ١ - ٣ - ٢ مدخلات نموذج السكان ومخرجاته من البيانات

نموذج السكان هو أول نموذج فى عملية بناء السيناريو ولذا فهو لايحصل على أية مدخلات مباشرة من النماذج الأخرى. وفيما يلى عرض لمدخلات ومخرجات النموذج من البيانات .

أ - مدخلات النموذج من البيانات

لكل فترة تنبؤ خمسية يلزم الآتى :

- توقع الحياة عند الولادة (ذكور)
- توقع الحياة عند الولادة (إناث)
- معدل إعادة الانتاج الاجمالى (و/ أو ، إختيارياً : معدل الخصوبة وفقا لفئات السن) .

بالنسبة لأول وآخر فترة تنبؤ (إذا كان هناك هجرة خارجية) :

- متوسط التدفق السنوى الصافى للمهاجرين ،
- نسبة الرجال (أو النساء) فى المهاجرين،
- هيكل السن للمهاجرين الرجال والنساء.

بالنسبة لأول وآخر فترة تنبؤ (إذا كانت هناك هجرة داخلية):

- معدل النمو الطبيعى (الريفى أو الحضرى)، إختياريا
- معدل الهجرة (الداخلية أو الخارجية ، الريفية أو الحضرية).

بالنسبة لسنة التنبؤ :

- معدلات المشاركة فى قوة العمل وفقا للجنس والسن ،
- النسبة المئوية للرجال (أو النساء) فى قوة العمل الزراعية ،
- هيكل السن للذكور والاناث فى قوة العمل الزراعية،
- معدل نمو قوة العمل الزراعى ،

- النسبة المئوية للرجال (أو النساء) فى سكان الريف ،
- هيكل السن للذكور والاناث فى سكان الريف ،
- معدل نمو سكان الريف .

ب - مخرجات النموذج من البيانات

- اجمالى السكان : يستخدم فى نماذج الاقتصاد الكلى، الطلب المحلى وذلك لاجراء التنبؤات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والطلب على الغذاء .
- سكان الريف والحضر : يستخدم فى نموذج الطلب المحلى لاجراء تنبؤات الطلب على الغذاء بالنسبة لسكان الريف وسكان الحضر .
- قوة العمل الزراعى وغير الزراعى : تستخدم فى نموذج الاقتصاد الكلى لحساب الانتاجية القطاعية .
- قوة العمل الزراعى مقسمة وفقا للجنس والسن: تستخدم فى نموذج تحليل العمالة لمقارنتها بالاحتياجات من العمل فى الزراعة .
- اجمالى السكان وسكان الريف والحضر مقسمين وفقا للجنس والسن : تستخدم فى نموذج تحليل التغذية .

٤ - ١ - ٣ - ٣ دور نموذج الاقتصاد الكلى فى عملية بناء السيناريو

يستخدم هذا النموذج فى إعداد تنبؤات إقتصادية كلية لسنة التنبؤ، وهذه التنبؤات بالاضافة إلى تنبؤات السكان تشكل الاطار الكلى الذى يعد من خلاله السيناريو. وتصف التنبؤات الاقتصادية الكلية نمو الناتج المحلى الاجمالى بمكوناته الزراعية وغير الزراعية ، وكذلك نمو الاستهلاك المحلى فى إطار قيود الاستثمار والتجارة الخارجية.

وفى هذه الحالة فإن معدل نمو قطاع الزراعة يكون مجرد فرضاً مبدئيا . وقد يؤدى التحليل التفصيلى للأنشطة الزراعية فى المراحل التالية فى بناء السيناريو إلى معدل نمو لقطاع الزراعة يختلف عن ذلك المقدر فى نموذج الاقتصاد الكلى .

٤ - ١ - ٣ - ٤ مدخلات ومخرجات نموذج الاقتصاد الكلى من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

يمكن قراءة المتغيرات الاقتصادية الكلية لسنة الأساس من الجدول الموجود بقاعدة البيانات ، ويتضمن هذا الجدول فى جانب الموارد كل من : الناتج المحلى الاجمالى وفقا للمصدر (ناتج محلى زراعى، ناتج محلى غير زراعى ، صافى الضرائب غير المباشرة) والواردات ، أما فى جانب الانفاق فيتضمن : الاستهلاك الحكومى ، الاستهلاك الخاص ، التكوين الرأسمالى الاجمالى (الاستثمار)، الصادرات .

أما بالنسبة لسنة التنبؤ

- معدل نمو الناتج المحلى الزراعى .

- أو معدل نمو الناتج المحلى غير الزراعى .
- أو معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة العوامل) .
- نسبة (الضرائب - الاعانات) إلى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل .
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى .
- أو المعامل الحدى لرأس المال إلى الناتج.
- معدل نمو الانفاق الاستهلاكى الحكومى.
- أو نسبة الانفاق الاستهلاكى الحكومى إلى الناتج المحلى الاجمالى
- أو المعامل الحدى للإنفاق الاستهلاكى الحكومى إلى الناتج المحلى الاجمالى .
- معدل نمو الصادرات .
- أو مرونة الصادرات للناتج المحلى الاجمالى .
- معدل نمو الواردات .
- أو مرونة الواردات للناتج المحلى الاجمالى.
- نسبة الانفاق الاستهلاكى الخاص فى الريف إلى الحضر.
- أو قيمة الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد فى الريف (أو الحضر).
- أو معدل نمو الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد فى الريف (أوالحضر)
- أو مرونة الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد فى الريف (والحضر على التوالى) بالنسبة لانتاجية العمل فى الزراعة (أو خارج الزراعة).

كما تجدر الاشارة إلى ان مستخدم النظام يمكنه الاجابة على مجموعة الأسئلة الخاصة بالانفاق الاستهلاكى الخاص أو الفجوة بدلاً من الأسئلة الخاصة

بالواردات ومجموعة الأسئلة الخاصة بالانفاق الاستهلاكى تتضمن :

- معدل نمو الاستهلاك الخاص .
- أو معدل نمو الاستهلاك الفردى.
- أو الميل الحدى للإدخـــار .

أما مجموعة الاسئلة الخاصة بالفجوة فتتضمن :

- نسبة الفجوة إلى الناتج المحلى الاجمالى .
- أو نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات .
- أو نسبة الادخار للإستثمار .
- أو قيمة الفجوة فى سنة التنبؤ.

ب - مخرجات النمـوذج من البيانات

- الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد من الناتج المحلى الاجمالـــى : يستخدم فى نموذج الطلب المحلى لتحديد مستويات الطلـــــب الغذائى .
- الناتج المحلى الاجمالى : لتحديد مستويات الطلب غير الغذائى (الصناعى).

٤ - ١ - ٣ - ٥ دور نموذج الطلب المحلى فى عملية بناء السيناريو

ينظر لتنبؤات الطلب المحلى على أنها محدد هام لسياسات التنمية الزراعية. ويستخدم هذا النموذج فى إعداد تنبؤات الطلب المحلى على كل من السلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية. وبالنسبة للعلف ، والذى يتم تحليله فى نموذج الانتاج الحيوانى ، فهو يعتبر أحد البنود الهامة للطلب المحلى على السلع الزراعية . وبالنسبة للتجارة الخارجية فإنه يتم وضع فروض فى نموذج حسابات الموارد /الاستخدامات .

أ - الطلب على الغذاء

يتم أولا حساب متوسط الطلب الفردى وبعد ذلك يضرب فى اجمالى السكان الذى يتم الحصول عليه من نموذج السكان. ويعتمد متوسط طلب الفرد على الغذاء أساساً على الدخل وفقا لدالة خاصة بكل سلعة . ولما كان الطلب على الغذاء يعتمد ايضا على عوامل أخرى إلى جانب الدخل فإنه يمكن أخذ تلك العوامل فى الاعتبار عن طريق ادخال معامل إتجاهى فى فترة التنبؤ. وكما ان متوسط الطلب على المستوى القومى يمكن ان يتأثر بشدة بمعدل التحضر فإن تنبؤات الطلب على الغذاء يمكن ايضا دراستها بشكل منفصل لكل من سكان الحضر والريف .

ب - الطلب غير الغذائى

يمكن ربط الطلب غير الغذائى على كل سلعة زراعية بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى كما يمكن إدخال معامل إتجاهى لأخذ العوامل الأخرى المحددة للطلب فى الاعتبار.

٤ - ١ - ٣ - ٦ مدخلات نموذج الطلب المحلى ومخرجاته من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

المجموعة الأساسية من البيانات التى يستخدمها النموذج توجد فى قاعدة البيانات وهى كالتالى بالنسبة للطلب الغذائى .

- متوسط نصيب الفرد
- مرونة الطلب بالنسبة للإنفاق
- نوع الدالة التى تخضع لها السلعة
- المعامل الاتجاهى
- مستوى الانفاق الذى يصل عنده الاستهلاك إلى حده الأقصى (فى حالة الدالة اللوغاريتمية العكسية) .
- سعر السلعة (للطن) .
- المحتوى الغذائى للسلعة (للكيلو جرام) .

أما بالنسبة للطلب غير الغذائى فتتضمن قاعدة البيانات ما يلى :

- اجمالى الاستهلاك
- مرونة الطلب بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى.
- نوع الدالة التى تخضع لها السلعة .
- المعامل الاتجاهى.
- سعر السلعة .

ولتحويل الطلب على السلع الغذائية وغير الغذائية إلى طلب على السلع الزراعية الموجودة بحسابات الموارد والإستخدامات فإنه يلزم الآتى :

- معاملات التحويل من سلع غذائية إلى سلع زراعية .

- النسبة المئوية من السلعة الغذائية التى تخصص للسلعة الزراعية (نسب التقسيم).
- معاملات التحويل من سلع غير غذائية إلى سلع زراعية.
- نسب تقسيم السلع غير الغذائية بين السلع الزراعية.

ب - مخرجات النموذج من البيانات

تستخدم نتائج تنبؤات الطلب على السلع الغذائية وغير الغذائية بعد تحويلها إلى طلب على سلع زراعية فى النموذج التالى وهو نموذج الموارد والاستخدامات حيث تشكل هذه التنبؤات نقطة البداية لاعداد حسابات موارد/ إستخدامات محدثة لكل السلع .

ويوضح شكل (٣) دوال الطلب المختلفة للسلع الزراعية .

٤ - ١ - ٣ - ٧ دور نموذج حسابات الموارد /الاستخدامات فى عملية بناء السيناريو

يستخدم هذا النموذج لإعداد حسابات موارد /إستخدامات بالنسبة لكل سلعة فى سنة التنبؤ فى السيناريو . وحساب الموارد /الاستخدامات هو عبارة عن جدول يوازن بين كل مصادر عرض السلعة (أى الانتاج المحلى والواردات) وكل أشكال إستخدامات هذه السلعة (أى الصادرات ، الطلب المحلى على الغذاء ، الصناعة، العلف ، بالاضافة الى الاحتياجات من البذور بالنسبة للمحاصيل والفاقد يظهر خلال التخزين والتوزيع وبيع السلعة) .

شكل (٣)

Curves representing the functions used in the demand projections

دوال الطلب للسلع الغذائية

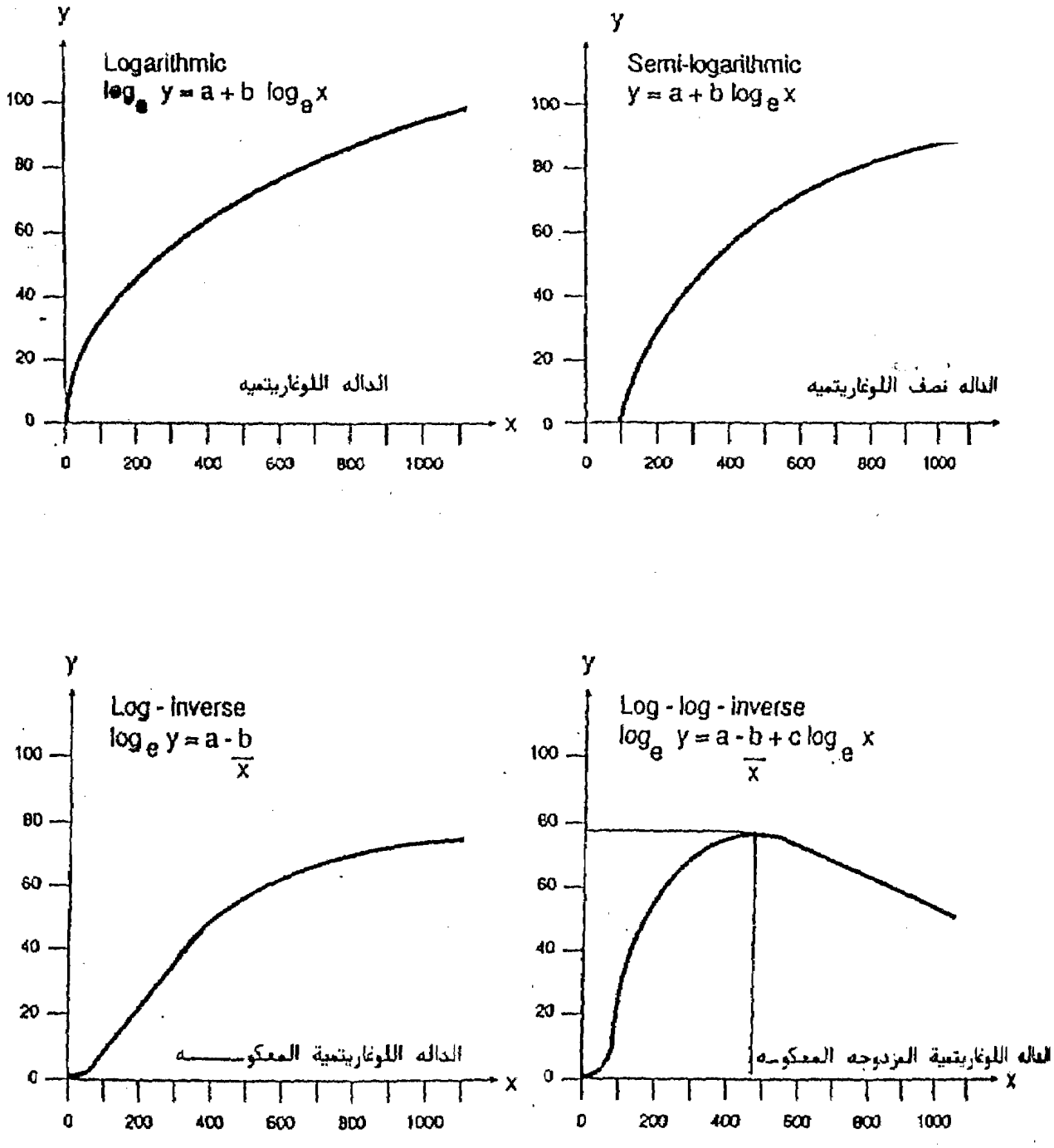

يتمثل الغرض الأساسى لنموذج الموارد /الاستخدامات فى تحديد الاحتياجات من الانتاج المحلى والتجارة الخارجية . وطالما ان الطلب المحلى تم تحديده فى النموذج السابق فإنه تنشأ علاقة مباشرة بين الانتاج المحلى والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالنسبة لكل سلعة ذلك أن الفروق بين الطلب والانتاج يتم حلها من خلال التجارة الخارجية كما يضمن النموذج الاتساق بينها بشكل آلى.

٤ - ١ - ٣ - ٨ مدخلات ومخرجات نموذج الموارد /الاستخدامات من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

يمكن قراءة ميزان الموارد/ الاستخدامات لكل سلعة فى سنة الاساس من الجدول الموجود بقاعدة البيانات ويتضمن هذا الجدول كل مصادر عرض وإستخدامات هذه السلعة. وعند بناء سيناريوهات يأخذ النموذج فى الاعتبار المعلومات التى تتولد من تشغيل النماذج الأخرى وذلك على النحو التالى :

- الطلب المحلى الغذائى وغير الغذائى المقدر فى نموذج الطلب المحلى.
- الطلب على العلف المقدر فى نموذج الانتاج الحيوانى.
- الأنتاج النباتى المقدر فى نموذج الانتاج النباتى وكذا الأنتاج الحيوانى المقدر فى نموذج الانتاج الحيوانى.

أما البنود الأخرى فى حساب الموارد/ الاستخدامات فيتم حسابها إعتماداً على قيم هذه البنود فى حساب الموارد/ الإستخدامات السابق على آخر تعديل. ويتم حساب الاحتياجات من البذور على أنها تتناسب مع مستوى الانتاج الجارى، الفاقد يتناسب مع اجمالى الاستهلاك المحلى. ويأخذ النموذج هذه الكميات فى الاعتبار لتصحيح التوازن فى الحساب .

وبالنسبة لكل سلعة يتم تعديل تنبؤاتها فإنه يكون مطلوبا خمس بيانات :

- نسبة البذور إلى الانتاج المحلى.
- نسبة الفاقد إلى الاستخدامات المحلية + الصادرات .
- كمية العلف .
- نسبة الاكتفاء الذاتى.
- أو الانتاج المحلى.
- أو الواردات .
- أو الصادرات .

ولتحويل الانتاج المستهدف من سلعة ما إلى انتاج من المحاصيل المنتجة لها (مثل سلعة السكر ومحاصيل قصب السكر وسكر البنجر) فإنه يلزم الآتى :

- معاملات التحويل من سلع زراعية إلى محاصيل .
- نسب تقسيم السلعة الزراعية بين المحاصيل المنتجة لها.

ب - مخرجات النموذج من البيانات

بعد إتمام تنبؤات الطلب المحلى الغذائى وغير الغذائى يقوم ميـــــزان الموارد/ الاستخدامات باعداد حساب موارد/ إستخدامات مبدئى لكل سلعـــة إعتماداً على فرض ثبات نسبة الاكتفاء الذاتى لكل سلعة. وفى حالة عـــدم قبول فرض ثبات نسبة الاكتفاء الذاتى فإنه يتعين تعديل الحساب المبدئـــى للموارد /الاستخدامات ومن ثم تصبح مخرجات النموذج كما يلى :

- الانتاج المستهدف من كل سلعة زراعية ويستخدم فى نمـــــاذج الانتاج النباتى والحيوانى.
- كمية العلف المخصصة للانتاج الحيوانى وتستخدم فى نمـــــوذج الانتاج الحيوانى .

كما تجدر الاشارة إلى ان هناك تغذية عكسية من نماذج الأنتـــــاج النباتى والحيوانى إلى نموذج الانتاج الحيوانى حيث ان المستويات الجديدة (المتحققة) للإنتاج ترجع عكسيا لتغذية نموذج الموارد/الاستخدامـــــات بالمعلومات الجديدة ومن ثم يتم تصحيح مستوى كميات البذور والفاقـــــد ويتحقق التوازن من خلال تعديل مستوى التجارة الخارجية.

وكذا نفس الشىء إذا تم تعديل تخصيصات العلف من خلال العمـــل فى نموذج الانتاج الحيوانى حيث يرجع عكسيا لمستويات الجديدة لتغذيـــة ميزان الموارد/الاستخدامات وإعادة تحقيق التوازن بشكل كامل مرة أخرى.

٤ - ١ - ٣ - ٩ دور نموذج الانتاج النباتى فى عملية بناء السيناريو

يستخدم نموذج الانتاج النباتى لإعداد مجموعة متسقة من التنبؤات عن المساحة والانتاجية فى سنة التنبؤ فى السيناريو بالنسبة لكل المحاصيل. ويتم تحديد تنبؤات المساحة والانتاجية بالنسبة لكل محصول فى أنواع الأراضى المختلفة التى ينمو فيها المحصول .

كما يضمن النموذج ان مساحة الارض المخصصة لكل محصول فى كل نوع من أنواع الاراضى لايتعدى اجمالى مساحة الأرض فى هذا النوع. ويستلزم نموذج الانتاج النباتى أهداف الانتاج المحددة مسبقا من نموذج ميزان الموارد / الاستخدامات ، كما يقوم هو بدوره بتحويل الانتاج المتحقق من نمط الانتاج النباتى إلى ميزان الموارد / الاستخدامات .

٤ - ١ - ٣ - ١٠ مدخلات ومخرجات نموذج الانتاج النباتي من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

يقرأ نموذج الانتاج النباتى اجمالى الموارد الأرضية المتاحة من كل نوع من أنواع الأراضى من جدول الموارد الارضية الموجود بقاعدة البيانات والمتضمن المساحة الأرضية والمساحة المحصولية . كما يقرأ النموذج بيانات قيم الانتاجية والمساحة بالنسبة لكل محصول فى كل نوع أرض - ايضا - من قاعدة البيانات .

وعندما يتم تعديل التنبؤات فإنه يكون مطلوبا الآتى :

- المساحة الارضية والكثافة المحصولية فى سنة التنبؤ لكل نوع أرض .

- المساحة والانتاجية لكل محصول فى كل نوع أرض فى سنة التنبؤ .
- المحتوى الغذائى للوحدة من المحصول الرئيسى والمحصول الثانوى.

ب - مخرجات النموذج من البيانات

- الانتاج المتحقق من كل محصول فى كل أنواع الأراضى ويستخدم فى نموذج الموارد والاستخدامات .
- الانتاجية والمساحة وتستخدم فى نموذج مدخلات الانتاج حيث يتم حساب اجمالى الاستهلاك من كل عنصر من عناصر الانتاج من المساحات المزروعة بالمحاصيل فى كل أنواع الأراضى.
- الموارد الأرضية فى كل نوع من الأراضى وتستخدم فى نموذج المؤشرات الاقتصادية لحساب الاستثمارات اللازمة لتنمية الأراضى والمياه.
- الجرارات المطلوبة لتحقيق نمط الانتاج النباتى المستهدف وتستخدم فى نموذج المؤشرات الاقتصادية .
- العمالة المطلوبة لتحقيق نمط الانتاج النباتى وتستخدم فى نموذج تحليل العمالة.

٤ - ١ - ٣ - ١١ دور نموذج الانتاج الحيوانى فى عملية بناء السيناريو

يستخدم نموذج الانتاج الحيوانى فى إعداد تنبؤات عن أنشطة الثروة الحيوانية فى سنة التنبؤ وكذا ميزان العلف المقابل لهذه التنبؤات والاحتياجات من العمالة.

وطالما أن أهداف الانتاج الحيوانى وتخصيصات العلف تعد جزءاً من تحليل حسابات الموارد/ الاستخدامات على أساس سلعى فإن نموذج الانتاج النباتى يفيد فى التأكد من أن المجموعات الحيوانية المتنبأ بها تنتج الناتج المطلوب وان إحتياجاتها من العلف يتم الوفاء بها من الموارد المتاحة (المحلية والمستوردة) .

٤ - ١ - ٣ - ١٢ مدخلات ومخرجات نموذج الانتاج الحيوانى من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

يقرأ النموذج خصائص الثروة الحيوانية بالنسبة لسنة الأساس كما هى موجودة فى قاعدة البيانات . أما لسنة التنبؤ فيحددها المستخدم اثناء عملية بناء السيناريو ، وهذه الخصائص هى :

- اعداد الحيوانات فى كل مجموعة حيوانية
- نسبة الحيوانات المنتجه للسلعة داخل كل مجموعة
- الاحتياجات الغذائية للرأس الواحدة من كل مجموعة حيوانية
- إحتياجات الوحده الواحدة من العمالة

بالنسبة لكل سلعة زراعية تستخدم كعلف (اعلاف مباشرة) وكذا بالنسبة لكل محصول ثانوى يستخدم كعلف (اعلاف غير مباشرة) يكون المطلوب الآتى :

- كمية السلعة المستخدمة كأعلاف والمحتوى الغذائى
- النسبة المئوية المخصصة كأعلاف من المحصول الثانوى

ب - مخرجات النموذج من البيانات

- الانتاج المتحقق من السلع الحيوانية وتحول نتائجه الى حسابات الموارد/ الاستخدامات .

- التغير فى اعداد الثروة الحيوانية ويستخدم فى نموذج المؤشرات الاقتصادية من أجل تقدير مقتضيات ذلك من الاستثمار.
- الاحتياجات من العمالة وتستخدم فى نموذج تحليل العمل الزراعى.

٤ - ١ - ٣ - ١٣ دور نموذج عناصر الانتاج فى عملية بناء السيناريو

يستخدم نموذج عناصر الانتاج لحساب كميات عناصر مستلزمات الانتاج المطلوبة للإنتاج النباتى وفقا للتركيب المحصولى الذى تم إعتماده لسنة التنبؤ . وعناصر للانتاج التى تؤخذ فى الاعتبار هى : البذور (تقليدية ومحسنة)،الاسمدة (نيتروجينين ، فوسفات ، كبريت)، المبيدات الحشرية، الطاقة (عمل بشرى، حيوانات عمل ، جرارات).

ويتم حساب كمية كل من مدخلات الانتاج على اساس مساحات المحصول وإنتاجيته فى كل نوعية أرض . ويتم بنفس الطريقة حساب إجمالى الطاقة المطلوبة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك يستخدم النموذج لتخصيص اجمالى الاحتياجات من الطاقة فيما بين طاقة عمل بشرى ، حيوانى ، جرارات لتتوائم مع السياسات المرتبطة بهذه المجالات .

٤ - ١ - ٣ - ١٤ مدخلات نموذج عناصر الانتاج ومخرجاته من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

البيانات الأساسية التى يستخدمها نموذج عناصر الانتاج هى من ناحية نمط الانتاج النباتى (جداول المساحة والانتاجية بالنسبة لكل محصول وكل نوع أرض فى سنة التنبؤ) وهى مجموعة بيانات تنتج من حل نموذج الانتاج النباتى ، ومن ناحية اخرى المصفوفة الفنية (التكنولوجية) المخزونة فى قاعدة البيانات .

تتضمن المصفوفة التكنولوجية أربعة متجهات لمعاملات المدخلات بالنسبة لكل محصول وكل نوع أرض . وتتوافق هذه المتجهات مع أربعة حدود للإنتاجية فى المستويات التكنولوجية .

- تكنولوجيا منخفضة جداً : وتصف ظروف الانتاج وفقا للحد الأدنى لإستخدام المدخلات الحديثة وقليل من الادارة المتقدمة .
- تكنولوجيا منخفضة : وتصف ظروف الانتاج وفقا للحد الأدنى لإستخدام المدخلات الحديثة إلى الحد الذى لايمكن بعده إلا التحول إلى المدخلات الحديثة ،
- تكنولوجيا عالية : وتصف الحد الأعلى للمدى الذى يمكن ان تتغير فيه الانتاجية بشكل تقريبى مع إضافة مدخلات حديثة ،
- تكنولوجيا مرتفعة جداً : وتمثل الحد الأقصى الذى يمكن عمليا أن تصل إليه الانتاجية وفقا للظروف الطبيعية للحقل .

هذه هى الحدود الأربعة للتكنولوجيا ، أما التكنولوجيات الأخرى فيما بين هذه الحدود فيتم الحصول عليها عن طريق التقدير البينى .

وبالنسبة لأنواع الطاقة المختلفة فيلزم الآتى :

- معامل التحويل من الطاقة الحيوانية والطاقة الآلية إلى مكافىء يوم عمل بشرى .
- نسبة الطاقة المطلوبة فى شكل عمل بشرى ، عمل حيوانى ، عمل آلى فى سنة التنبؤ .

ب - مخرجات النموذج من البيانات

- الاحتياجات من العمل الزراعى وتستخدم فى نموذج تحليل العمل الزراعى .
- الجرارات وتستخدم فى نموذج المؤشرات الاقتصادية لتقدير الاستثمار فى الميكنة .
- استهلاك مدخلات الانتاج وتستخدم فى نموذج المؤشرات الاقتصادية لحساب القيمة المضافة .

٤ - ١ - ٣ - ١٥ دور نموذج قوة العمل في عملية بناء السيناريو

يقارن نموذج قوة العمل بين طلب وعرض القوة العاملة الزراعية، كما يعرض مؤشرات توضح حجم التغيرات المطلوبة من أجل تحسين التوازن بين العرض والطلب وكذلك حساسية هذا التوازن بالنسبة للمتغيرات المختلفة وهذه المؤشرات هى بالتحديد :

- الطلب على العمل وفقاً للمحصول ونوع الأرض وبذلك يسمح النموذج بتحديد المصادر الرئيسية للعمالة الزراعية.
- الطلب على العمل وفقاً للشهور الزمنية وبذلك يسمح بتقييم الفجوات والإختناقات المحتملة.
- آثار التغيرات فى المساحة المزروعة والتكنولوجيا المستخدمة على الطلب على العمل.

٤ - ١ - ٣ - ١٦ مدخلات نموذج قوة العمل ومخرجاته من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

- قوة العمل الزراعية (العرض من العمالة الزراعية) وتأتى من نموذج السكان.

- الاحتياجات من العمل لأنشطة الانتاج الحيوانى وتأتى من نموذج الأنتاج الحيوانى .
- مقتضيات نمط الانتاج النباتى من العمالة على اساس الاعتبارات التكنولوجية المختلفة وتأتى من نموذج عناصر الأنتاج .

كما يقرأ النموذج البيانات التالية من قاعدة البيانات :

- معاملات العمالة الموسمية وفقا للمحصول
- عدد أيام العمل فى السنة .

ب - مخرجات النموذج من البيانات

يعرض نموذج العمل أوضاع العمالة الزراعية من عدة وجهات نظر وذلك ليلقى الضوء على القطاعات الفرعية التى يمكن ان تفتح مجالات لخلق فرص عمل أو لتوفير العمل بقدر ملموس وإختبار إحتياجات العمل مقابل عرض العمل. كما يقوم النموذج بتحليل أثر اساليب تكثيف الزراعة على العمالة فى سنة التنبؤ .

وجدير بالذكر أن مخرجات هذا النموذج لاتنتقل إلى النماذج الأخرى فعلى سبيل المثال لاتوجد تغذية عكسية من هذا النموذج إلى التنبؤات فى نموذج السكان .

٤ - ١ - ٣ - ١٧ دور نموذج المؤشرات الاقتصادية في عملية بناء السيناريو

يتضمن نموذج المؤشرات الاقتصادية عدة نماذج فرعية تتناول قضايا مختلفة وهى بالتحديد : الاستثمار ، ميزان التجارة الخارجية، القيمة المضافة

أ - الاستثمار

يقوم النموذج الفرعى بحساب متطلبات الاستثمار فى سنة التنبؤ والخاصة بتنمية الأرض والمياه ، الميكنة، الثروة الحيوانية.

ب - ميزان التجارة الخارجية

يقوم النموذج الفرعى بتحليل التجارة الخارجية ومن بينها تحليل التجارة فى مدخلات الانتاج، كما يسمح بإستخدام أسعار محدثة للتجارة الخارجية فى حساب الميزان الصافى .

جـ - القيمة المضافة

يقوم النموذج الفرعى بحساب القيمة المضافة للمحصول على أساس تنبؤات الانتاجية واستهلاك مدخلات الانتاج ، كما يحسب القيمة المتنبأ بها لاجمالى القيمة المضافة على مستوى القطاع ويقارنها بالتنبؤات الاقتصادية الكلية المسبقة .

٤ - ١ - ٣ - ١٨ مدخلات نموذج المؤشرات الاقتصادية ومخرجاته من البيانات

أ - مدخلات النموذج من البيانات

تأتى كل البيانات التى يستخدمها نموذج المؤشرات الاقتصادية من نماذج أخرى وهى تحديداً ما يلى :

- حسابات الموارد/ الاستخدامات وتأتى من نموذج الموارد/ الاستخدامات .
- استهلاك مدخلات الانتاج وتأتى من نموذج عناصر الانتاج .
- الموارد الأرضية فى سنة التنبؤ وتأتى من نموذج الانتاج النباتى
- اعداد الثروة الحيوانية وتأتى من نموذج الانتاج الحيوانى.

بالاضافة إلى ما سبق فإن نموذج المؤشرات الاقتصادية يستخدم الاسعار أو البيانات عن وحدة التكلفة المستخرجة من قاعدة البيانات أو التى يتم إدخالها اثناء عملية بناء السيناريو وذلك من اجل تحديد المتطلبات من

الاستثمار أو حساب بعض المؤشرات الاخرى وفيما يلى عرض لهذه البيانات بالنسبة لإستثمارات تنمية الاراضى والمياه :

- وحدة تكلفة التحول بين أنواع الأراضى أو الاستصلاح الجديد
- نسبة التمويل العام
- نسبة العملة الصعبة

٤ - ١ - ٤ اختيار نسبة الأساس وتحديد الاسماء بالجداول المختلفة

٤ - ١ - ٤ - ١ إختيار سنة الاساس

إن إختيار سنة الاساس يعتبر نقطة البدء التى تنطلق منها التنبؤات وفى حالة نظام كابا فإن سنة الاساس تكون واحدة بالنسبة لكل الاحصائيات الموجودة فى قاعدة البيانات .

وفى العادة فإن تحديد الفترة الزمنية التى تقع فيها سنة الاساس لاتثير مشاكل كثيرة كما ان الخطة نفسها لها إطار زمنى يجب ان ترتبط به إلا انه نظراً لأن بداية الخطة من الناحية الزمنية تكون قريبة جداً فإنه يصعب ان تتوافر مجموعة كاملة من الاحصائيات المطلوبة عن هذه السنة القريبة لاجراء حسابات الخطة وفى هذه الحالة فإنه يمكن العمل على خطوتين .

- الأولى وفيها يتم بناء قاعدة بيانات لسنة الاساس وبحيث يتوافر لها أكبر قدر من البيانات المؤكدة التى يمكن تجميعها . وفى هذا الصدد فقد تم الإعتماد على البيانات الفعلية للخطة الخمسية السابقة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وأعتبرت بيانات سنة ١٩٨٨/٨٧ هى سنة الاساس فى المرحلة الثانية وتم بناء قاعدة بيانات جديدة لعام ١٩٩٢/٩١ .

- اعتبرت قاعدة البيانات التى تم بناؤها فى المرحلة السابقة هى سنة الاساس الجديدة ١٩٩٢/٩١ وذلك بعمل مزج بين البيانات الفعلية التى تم الحصول عليها من الخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ والتنبؤات السابقة.

ويوضح ملحق (١) الجداول التفصيلية لسنة الاساس الأولية ١٩٨٨/١٩٨٧ أما سنة التنبؤ ١٩٩٢/٩١ فقد أصبحت سنة الاساس الثانية عند بناء السيناريو لعام ٢٠٠٠. ومن ثم فإن بيانات ١٩٩٢/٩١ تظهر كسنة اساس مع بيانات سنة التنبؤ أى عام ٢٠٠٠ .

ويوضح ملحق (٢) الصيغ الرياضية للنماذج المختلفة لنظام كابا .

٤ - ١ - ٤ - ٢ تحديد الأسماء

توضح الجداول التالية الاسماء المختلفة المستخرجة بجداول قاعدة البيانات حيث يوضح جدول (١) اسماء السلع (المنتجات الغذائية وغير الغذائية)، بينما يوضح جدول (٢) اسماء السلع الزراعية. ويوضح جدولى (٣)، (٤) اسماء المحاصيل الزراعية والمجموعات الحيوانية المنتجة لتلك السلع الزراعية.

جدول (٤ - ١)

اسماء السلع (المنتجات) الغذائية وغير الغذائية

مسلسل	اسم السلعة	الاسم بالانجليزية	اختصار الاسم
	أولا : السلع الغذائية		
١	خبز	Bread	BREA
٢	مكرونه	Pasta	PAST
٣	منتجات دقيق اخرى	Flour Products	FPRO
٤	أرز	Rice	RICE
٥	شعير	Barley	BARL
٦	ذرة	Maize	MAIZ
٧	الدخن	Millet	MILL
٨	فول جاف	Dry Beans	DBEA
٩	عدس	Lentils	LENT
١٠	بقوليات اخرى	Other Pulses	OPUL
١١	بطاطس	Potatoes	POTA
١٢	بطيخ وشمام	Water-Sweet Melon	WSME
١٣	خضروات اخرى	Other Vegetables	OVGT
١٤	فول سودانى	Ground nuts	GNUT
١٥	سمسم	Sesame	SESA
١٦	موالح	Citrus	CITR
١٧	موز	Banana	BANA
١٨	عنب	Grapes	GRAP
١٩	فواكه اخرى	Other Fruits	OFRU
٢٠	سكر	Sugar	SUGA

تابع جدول (٤ - ١)

اسماء السلع (المنتجات) الغذائية وغير الغذائية

مسلسل	اسم السلعة	الاسم بالانجليزية	اختصار الاسم
٢١	زيوت نباتية	Vegetable oil	VOIL
٢٢	حليب	Milk	MILK
٢٣	جبـــن	Cheese	CHEE
٢٤	زبـــدة	Butter	BUTR
٢٥	لحوم جاموسى	Veal	VEAL
٢٦	لحوم ابقار	Beef	BEEF
٢٧	لحوم اغنام	Mutton	MUTN
٢٨	لحوم ماعز	Lamb	LAMB
٢٩	لحوم جمال	Camel Meat	CANL
٣٠	لحوم دجاج	Poultry Meat	PMEA
٣١	بيض	Eggs	EGGS
٣٢	اسماك طازجة	Fresh Fish	FFIS
٣٣	قشريـــات	Crustaceans	CRUS
٣٤	شـاى	Tea	TEA
٣٥	قهوة	Coffee	COFF
	ثانيا: السلع غير الغذائية (الصناعية)		
١	أرز	Rice	RICE
٢	ذرة	Maize	MAIZ
٣	شعير	Barley	BARL
٤	بيض	Eggs	EGGS
٥	زيوت نباتية	Vegetable Oils	VOIL
٦	قطـن	Cotton	Cotn
٧	كتان	Flax	FLAX

جدول (٤ - ٢)

اسماء السلع الزراعية

مسلسل	اسم السلعة	الاسم بالانجليزية	اختصار الاسم
١	قمح	Wheat	WHEA
٢	أرز	Rice	Rice
٣	شعير	Barley	BARL
٤	ذرة	Maize	MAIZ
٥	دخن	Millet	MILL
٦	فول جاف	Dry Bean	DBEA
٧	عدس	Lentils	LENT
٨	بقوليات اخرى	Other Pulses	OPUL
٩	بطاطس	Potatoes	POTA
١٠	بطيخ وشمام	Water-Sweet Melon	WSME
١١	خضروات اخرى	Other Vegetables	OVGT
١٢	فول سودانى	Ground Nuts	GNUT
١٣	سمسم	Sesame	SESA
١٤	موالح	Citrus	CITR
١٥	عنب	Grapes	GRAP
١٦	فواكه اخرى	Other Fruits	OFRU
١٧	سكر	Sugar	SUGA
١٨	زيوت نباتية	Vegetable Oils	VOIL
١٩	حليب	Milk	MILK
٢٠	لحوم جاموس	Veal	VEAL

تابع جدول (٤ - ٢)

اسماء السلع الزراعية

مسلسل	اسم السلعة	الاسم بالانجليزية	اختصار الأسم
٢١	لحوم ابقار	Beef	BEEF
٢٢	لحوم اغنام	Mutton	MUTT
٢٣	لحوم ماعز	Lamb	LAMB
٢٤	لحوم جمال	Camel Meat	CAML
٢٥	لحوم دجاج	Poultry	PMEA
٢٦	بيض	EGGS	EGGS
٢٧	اسماك	Fish	FISH
٢٨	شاى	Tea	TEA
٢٩	قهوة	Coffee	COFF
٣٠	قطن	Cotton	COTN
٣١	كتان	Flax	FLAX
٣٢	اعلاف	Fodder	FODD

جدول (٤ - ٣)

اسماء المحاصيل الزراعية

مسلسل	اسم المحصول	الاسم بالانجليزية	اختصار الاسم
١	قمح	Wheat	WHEA
٢	أرز شعير	Paddy Rice	PADD
٣	شعير	Barley	BARL
٤	ذرة	Maize	MAIZ
٥	دخن	Millet	MILL
٦	ذرة رفيعة	Sorghum	SORG
٧	فول	Bean	BEAN

تابع جدول (٤ - ٣)

أسماء المحاصيل الزراعية

مسلسل	اسم المحصول	الاسم بالانجليزية	اختصار الأسم
٨	عدس	Lentils	LENT
٩	بقوليات اخرى	Other Pulses	OPUL
١٠	بطاطس	Potatoes	POTA
١١	خضروات اخرى	Other Vegetables	OVEG
١٢	فول سودانى	Groundnuts	GRND
١٣	سمسم	Sesame	SESA
١٤	عباد شمس	Sunflower	SUNF
١٥	فول صويا	Soya Beans	SOYB
١٦	موالح	Citrus	CITR
١٧	موز	Banana	BANA
١٨	عنب	Grapes	GRAP
١٩	فواكه اخرى	Other Fruits	OFRM
٢٠	قصب السكر	Sugar Cane	CANE
٢١	سكر البنجر	Sugarbeets	BEET
٢٢	قطن	Cotton	COTN
٢٣	كتان	Flax	FLAX
٢٤	اعلاف	Fodder	FODD

جدول (٤ - ٤)

اسمـــاء المجموعات الحيوانية

مسلسل	اسم المجموعة الحيوانية	الاسم بالانجليزية	اختصار الاسم
١	أبقار	Cattle	CATL
٢	جاموس	Buffalo	BUFL
٣	اغنـام	Sheep	SHEP
٤	ماعـز	Goats	GOAT
٥	دجاج	Poultry	POUL

٤ - ١ - ٥ إختبارات إتساق بيانات سنة الأساس

تتعدد مصادر البيانات اللازمة لتخطيط وتحليل قطاع الزراعة، مما يستدعى جمع هذه البيانات من مصادر مختلفة، كما قد لاتتوافر بعض البيانات اللا زمة كبيانـات منشورة مما يستدعى اللجوء إلى بعض الدراسات الاكاديمية ، وإذا تعذر الحصول على بعض البيانات من أى من تلك المصادر فلا مفر من إفتراض قيم لها.

وتجدر الإشارة إلى انه قد تم جمع وتحليل بيانات سنة الأساس من كل مـن وزارة الزراعة ووزارة التخطيط ووزارة القوى العاملة والجهاز المركزى للتعبئة العامـة والاحصاء ، كما تم الاستعانة ببعض الدراسات المنشورة وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الطلب الغذائى من مرونات دخلية ودوال طلب ، . . . الخ.

ويقوم نظام كابا بإختبار إتساق بيانات سنة الأساس بينها وبين البعض الآخر ومن ثم يساعد مستخدم النظام على التعرف على اماكن تعارض البيانات فى الجداول المختلفة بقاعدة البيانات .

أ - إختبار إتساق بيانات ميزان الموارد والإستخدامات مع بيانات الطلب الغذائى

تتضمن قاعدة البيانات الجداول التالية لسنة الاساس :

- جدول (04) ويتضمن مؤشرات الطلب الغذائى والتى من بينها متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية بالكيلو جرام للفرد فى السنة.
- جدول (06) ويتضمن معاملات تحويل الطلب على السلع الغذائية الى طلب على سلع زراعية.
- جدول (08) ويتضمن نسب تقسيم السلع الغذائية بين السلع الزراعية (فى حالة السلعة الغذائية التى تأتى من أكثر من سلعة زراعية)
- جدول (01) ويتضمن إجمالسى السكان
- جدول (10) ويتضمن ميزان الموارد والإستخدامات والذى يحتوى ضمن بنوده الاخرى على الاستهلاك الغذائى وغير الغذائى.

يقوم نظام كابا بضرب جدول متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية (من جدول 04) فى اعداد السكان (بالجدول 01) وبذا يتم الحصول على اجمالى الاستهلاك من السلع الغذائية ، ثم يتم تحويل ذلك الطلب إلى طلب على سلع زراعية عن طريق بيانات جدولى (06) ، (08) ثم يقوم النظام بمقارنة ذلك الطلب الأخير بالطلب الغذائى على السلع الزراعية المسجل بميزانية الموارد والإستخدامات أى بالجدول (10) .

ويمكن تلخيص الخطوات المذكوره كما يلى :

جدول (04) × جدول (01) × جدول (06) × جدول(08) ⟵ جدول (10).

ويوضح ملحق (٣) نتائج هذا الاختبار .

ب - إختبار إتساق بيانات ميزان الموارد والاستخدامات مع بيانات الطلب غير الغذائي

- جدول (05) ويتضمن مؤشرات الطلب غير الغذائي والتي من بينها إجمالي الطلب غير الغذائي على السلع غير الغذائية.
- جداول (07) ، (09) وهي تماثل على الترتيب جداول (06) ، (08) المذكورة بالفقرة أ السابقة ولكن للسلع غير الزراعية .
- جدول (10) السابق ذكره بالفقرة السابقة.

يقوم النظام بضرب اجمالي الطلب غير الغذائي على السلع غير الغذائية بجدول (05) في جداول (07) ، (09) فيتم تحويله إلى طلب غير غذائي على سلع زراعية ثم يقوم النظام بعد ذلك بمقارنة الطلب الأخير بالطلب غير الغذائي على السلع الزراعية المسجل بميزان الموارد والإستخدامات أي بالجدول (10)

ويمكن تلخيص الخطوات المذكورة كما يلي :

جدول (05) × جدول (07) × جدول (09) ⟷ جدول (10)

ويوضح ملحق (٣) نتائج هذا الاختبار.

جـ - إختبار إتساق بيانات الموارد والإستخدامات مع بيانات الانتاج النباتي

تتضمن قاعدة البيانات الجداول التالية لسنة الاساس :

- جدول (13) ويتضمن مساحة وإنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة.
- جداول (14) ، (15) وهي تماثل على الترتيب جداول (07) ، (09) بالفقرة السابقة إلا انها تقوم بتحويل الطلب على السلع الزراعية

إلى طلب على محاصيل زراعية أو العكس .

- جدول (10) السابق ذكره .

يقوم النظام بضرب الانتاج الزراعى للمحاصيل المختلفة المتحصل عليه من جدول (13) فى جداول (14) ، (15) فيتم تحويله إلى انتاج من السلع الزراعية المناظرة ومن ثم يقارنه بالانتاج المحلى المسجل بميزان الموارد والاستخدامات أى بالجدول (10) .

ويمكن تلخيص الخطوات المذكورة كما يلى :

جدول (13) × جدول (14) × جدول (15) ⟷ جدول (10)

ويوضح ملحق (٣) نتائج هذا الأختبار .

عـ- إختبار إتساق بيانات ميزان الموارد والإستخدامات مع بيانات الأنتاج الحيواني :

تتضمن قاعدة البيانات الجداول التالية لسنة الاساس :

- جدول (20) الذى يربط السلع الزراعية ذات الأصل الحيوانى مع المجموعة أو المجموعات الحيوانية المنتجة لها .
- جدول (21) ويتضمن مؤشرات الأنتاج الحيوانى لكل مجموعة حيوانية والتى من بينها اعداد الحيوانات من كل مجموعة ، نسبة الحيوانات المنتجة للسلعة، إنتاجية الرأس الواحدة .
- جدول (10) السابق ذكره .

يقوم النظام بحساب الانتاج من السلع الزراعية ذات الأصل الحيوانى بمعرفة جدول (21) ثم يقوم بمقارنة ذلك الأنتاج بالإنتاج المسجل بميزان الموارد والاستخدامات لنفس السلعة ..

ويمكن تلخيص الخطوات المذكورة كما يلى :

جدول (21) × جدول (20) ⟵ جدول (10)

ويوضح ملحق (٣) نتائج هذا الاختبار .

هـ - إختبار إتساق جانبى العرض والطلب بميزان الموارد والإستخدامات

تتشكل جملة الإستخدامات بالميزان من الاستهلاك الغذائى،الاستهلاك غير الغذائى ، الاستهلاك كبذور، الاستهلاك ، الاستهلاك كأعلاف ، الفاقد، بينما تتشكل جملة الموارد من الأنتاج المحلى مضافاً إليه الواردات أومطروحا منه الصادرات .

ويقوم نظام كابا بالتحقق من مطابقة جملة الإستخدامات (الطلب) مع جملة الموارد (العرض).

و- إختبار إتساق المساحة الأرضية والكثافة المحصولية مع المساحة المحصولية

تتضمن قاعدة البيانات الجداول التالية لسنة الأساس .

- جدول (12) الخاص بالمساحة الأرضية والكثافة المحصولية لكل نوع من الأراضى.
- جدول (13) السابق ذكره.

يقوم النظام بحساب المساحة المحصولية لكل نوع من الأراضى مستخدماً بيانات جدول (12) ثم يقوم بالتحقق من مطابقتها لاجمالى المساحة المحصولية داخل نفس درجة الأرض والواردة تفصيلاً بجدول (13) .

ويوضح ملحق (٣) نتائج هذا الاختبار.

بالنسبة لإستثمارات الميكنة :

- تكلفة الاستثمار للوحدة
- معدل الاحلال
- نسبة العملة الصعبة فى كل من سنة الاساس وسنة التنبؤ
- نسبة تكلفة المعدات المساعدة من تكلفة الجرار
- نسبة العملة الصعبة فى تكلفة المعدات المساعدة فى كل من سنة الاساس وسنة التنبؤ .

بالنسبة لإستثمارات الثروة الحيوانية :

- تكلفة الإستثمار للوحدة
- معدل الاحلال (وفيات غير منتجة)
- نسبة العملة الصعبة فى كل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

بالنسبة لتحليل التجارة الخارجية

- السعر فوب (أو سيف) لكل سلعة مصدرة (أو مستوردة)
- النسبة المئوية المستوردة من الأسمدة الكيماوية وسعرها سيف

ب - مخرجات النموذج من البيانات

لاتوجد بيانات تخرج من النموذج إلى النماذج الأخرى.

٤ - ١ - ٦ الأساليب المكملة لتحليل السياسات

إن بساطة نظام كابا وقابليته للتكيف يجب ان يقابلها ضرورة اللجوء إلى أساليب مكملة ودراسات تمهيدية لتبرير وتحديد عديد من الفروض وإشتقاق نتائج معينة . وتتضح هذه الخاصية بشكل أفضل بالنظر إلى دور كابا بالتضافر مع ادوات وأساليب اخرى لتحليل السياسات . إن المساهمة المباشرة لنظام كابا تتمثل فى إعداد مسار واقعى لنمو الزراعة ومقتضيات التجارة مقسمة وفقاً للسلع فى إطار توازن كلى وشامل للإقتصاد الكلى ومثل هذا التحليل يجب أن تدعمه دراسات تكميلية مثل :

- على المستوى الكلى : دراسات عن الانفاق الحكومى والدخل الحكومى بقدر إرتباطهم بحسابات الموارد والإستخدامات من خلال الضرائب والاعانات و/ أو ارتباطهم بقدر أقل بالتقدم التكنولوجى والاستثمار من خلال الخدمات العامة .
- بالنسبة لتحليل الطلب : دراسات عن أثر سياسة السعر كمحدد للطلب خاصة فى علاقتها بسياسات التحرير الاقتصادى وتقييد الموازنة . وهذا المكون يجب أن يقترن بآثار الدخل والسكان المتضمنة فى بناء كابا، كذلك التقسيم إلى ريف وحضر يمكن ان يكون عاملاً هاماً فى التحليل، وايضا أى تقسيم آخر على سبيل المثال، وفقا لمجموعات الدخل غالبا ما يكون ضروريا لاستكمال ما يوفره نظام كابا .

وبصفة عامه فإن هناك عديد من الأمثلة التى تتطلب فيها دراسات تحليل السياسات بالاضافة إلى مايوفره نظام كابا من إطار كمى للتقدير حيث تتطلب هذه الدراسات وسائل إضافية لوصف وتقدير آليات تحديد

الأسعار بالإضافة إلى الأسواق الفرعية (الغير معرفة فى كابا) مثل الاستهلاك الذاتى والأسواق الريفية ، الاقليمية ، القومية، والحضرية أو المحددة على أساس مؤسسى.

وتستفيد ايضا تقديرات الموازين السلعية (حسابات الموارد والاستخدامات) من المعايير والدراسات التكميلية ، فنجد ان طبيعة الأسواق المحلية والخارجية وتوقعات الأسعار العالمية والتعريفة وحصص وسياسات التجارة الخارجية وربحية المحاصيل كل هذه المتغيرات تلقى ضوءاً كاشفا على بدائل الانتاج أو الاستيراد لدراستها بالنسبة لكل محصول.

كما أن قضايا نمط وتكنولوجيا الانتاج النباتى تفتح المجال لعديد من الأسئلة حول السياسات ، فنجد أن مشكلة إستجابة العرض بشكل كلى (إستجابة مساحة الأرض والانتاجية وتخصيص المساحة الأرضية والتغير التكنولوجى تكمن وراء التنبؤات . وتعد هذه أحد أهم تعقيدات التحليل ويجب هنا التركيز على فائدة تشكيل أسلوب تناول هذه المشكلات بما يلائم أغراض التحليل . وفى هذا المجال فإن نماذج الأسواق المتعددة أو نماذج البرمجة الخطية يمكن أن تساعد فى إعطاء نظرة جيدة على الموازين التى يجب إدخالها ضمن عديد من الفروض الفنية والاقتصادية الكامنة فى تقديرات كابا للمساحات والانتاجية . وكذا نفس الشىء بالنسبة للانتاج الحيوانى .

ومن الموضوعات المفضلة فى دراسات تحليل السياسات دراسة الطلب على المدخلات وأثر سياسات الأسعار وسياسات توفير المدخلات على كل من النفقات ، الدخول ، التكنولوجيا، والقرارات

الخاصة بالتركيب المحصولى. وينبغى النظر إلى معالجة المصفوفة الفنية للطلب على المدخلات فى كابا على أنها ثمرة لمثل هذه التحليلات ، وذلك رغم انه فى معظم الحالات يستخدم منهج مبسط بدرجة كبيرة وذلك بسبب صعوبة المعالجة الدقيقة لهذا الموضوع الهام.

كما أن المنهج الذى تقدمه كابا فى تحليل الاستثمار إنما هو منهج تمهيدى فقط حيث يجب ان تستكمل المعالم التقريبية المتاحة فى نظام كابا بمنهج لتحليل المشروع يعطى إهتماما كافيا بالبعد الزمنى للإستثمار والأرباح من الاستثمار وكذا بالقيود المرتبطة بالقدرة على التنفيذ من الناحية الفنية والادارية.

وأخيراً فإنه لايوجد نظام تحليلى واحد يمكن ان يدعى القدرة على أن يقوم بذاته بتجميع ودمج مثل هذه الإهتمامات المتفرعة ، وإنما أى منهج للتخطيط وتحليل السياسات يهدف إلى ضم كل هذه المجموعة من القضايا فإنه يجب عليه ان يلجأ إلى إستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات وعند مستويات مختلفة من التفصيل . وفى هذا الصدد فلكى يتمكن نظام كابا من القيام بعملية تحليل القطاع والسياسات فإنه يجب ان ينفتح على إمكانية التكامل مع عدد من الأدوات والأساليب المتنوعة.

٤ - ٢ بناء سيناريو لتقدير الطلب على والعرض من السلع الزراعية في عام ٢٠٠٠

٤ - ٢ - ١ فروض السيناريو

يفترض هذا السيناريو استمرار إنخفاض معدل نمو السكان خلال الفترة من سنة الاساس إلى سنة التنبؤ ، حيث انخفض من ٢٫٣٥٪ خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ إلى ٢٫٣٤٪ خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ .ويرجع إنخفاض معدل نمو السكان إلى انخفاض المعدل الكلى للخصوبة من ٢٫٠٣٠٪ إلى ١٫٨٥٥٪ خلال نفس الفترات على الترتيب .

كما افترض هذا السيناريو ان تراجع معدل نمو العمالة الزراعية بالنسبة لمعدل نمو العمالة غير الزراعية يبلغ ١٫٦٪ خلال فترة التنبؤ، وكذا إفترض ان تراجع معدل نمو سكان الريف بالنسبة لمعدل نمو سكان الحضر يبلغ ١٫٤٪ خلال نفس الفترة.

وجدير بالذكر ان هذا السيناريو لم يأخذ الهجرة الخارجية فى الاعتبار حيث اعتبر صافى الهجرة الخارجية مساوياً للصفر أى تعادل الهجرة من الوطن الي العودة إلى الوطن.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فقد اعتبرت معدلات نموها خلال فترة التنبؤ كمتوسط لمعدلات نموها المتحققة خلال الخطة الخمسية السابقة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١.

أما فيما يتعلق بالطلب على السلع الغذائية فقد اعتبرت مؤشرات الطلب عليها وكذا معدل نمو الانفاق الاستهلاكى واحدة لكل من الريف والحضر.

وعلى الجانب الآخر - جانب الموارد - فقد اعتمد هذا السيناريو التركيب المحصولى المستهدف لسنة الأساس للخطة الخمسية الحالية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ وكذا معدلات نمو المساحة والانتاجية لنفس الفترة.

وبالنسبة للإنتاج الحيوانى فقد اعتمد هذا السيناريو معدل نمو سنوى يبلغ ١٪ فى اعداد المجموعات الحيوانية المختلفة وكذا لمعدل نمو الانتاجية.

٤ - ٢ - ٢ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالسكان

٤ - ٢ - ١ - مؤشرات ونتائج التنبؤ بإجمالى السكان

يلزم للتنبؤ بإجمالى السكان معرفة عدد السكان فى سنة الاساس موزعة بين الذكور والاناث للفئات العمرية المختلفة، وكذا معرفة العمر المتوقع لكل من الذكور والاناث وأخيراً خصوبة الإناث اللائى فى سن الانجاب .

ويوضح الجدول التالى العمر المتوقع لكل من الذكور والاناث لفترات التنبؤ المختلفة .

جدول رقم (٤ - ٥) العمر المتوقع للذكور والاناث

فترات التنبؤ	توقع العمر للمواليد (بالسنوات)	
	الذكور	الاناث
١٩٩٢ - ١٩٩٧	٦٢ر٤	٦٤ر٩
١٩٩٧ - ٢٠٠٠	٦٤ر٥	٦٧ر٥

كما يوضح الجدول التالى معدلات الخصوبة للاناث اللائى فى سن الانجاب للفترات العمرية المختلفة .

جدول رقم (٤ - ٦) معدل الخصوبة للاناث فى سن الانجاب

فئات السن	فترات التنبؤ	
	١٩٩٢ - ١٩٩٧	١٩٩٧ - ٢٠٠٠
١٥ - ١٩	٦٣ر٣	٦٢ر١
٢٠ - ٢٤	٢٢٥ر٤	٢١١ر٨
٢٥ - ٢٩	٢٤٠ر٠	٢٢١ر٨
٣٠ - ٣٤	١٨٨ر٤	١٧٠ر٣
٣٥ - ٣٩	١٠٤ر١	١٠١ر٥
٤٠ - ٤٤	٣٣ر٥	٣٢ر١
٤٥ - ٤٩	٥ر٢	٤ر٣
المتوسط العام لمعدل الخصوبة (٪)	٢ر٠٣٠	١ر٨٥٥

كما اعتبر صافى الهجرة الخارجية - فى هذا السيناريو - مساويا للصفر أى أن اعداد الاشخاص المهاجرين للخارج تعادل اعداد الأشخاص العائدين للوطن.

بإعتماد المؤشرات المذكورة مع جدول السكان لسنة الأساس والوارد بقاعدة البيانات أمكن الحصول على توقعات السكان لعام ٢٠٠٠ كما يوضحها جدول (٤ - ٧) . ويلخص الجدول التالى نتائج السكان لأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٢٠٠٠.

جدول رقم (٤ ـ ٧) توقعات السكان حتى عام ٢٠٠٠

السنوات	اجمالى السكان (بالألف)	معدل النمو السنوى خلال الفترة (٪)
١٩٩٢	٥٤١٣٣ر٥	
١٩٩٧	٦٠٧٨٩ر٥	٢ر٣٥
٢٠٠٠	٦٥١٥٥ر٤	٢ر٣٤

ولمزيد من التفاصيل الخاصة بالسكان يمكن الرجوع إلى ملحق (٤)

٤ ـ ٢ ـ ٢ ـ٢ مؤشرات ونتائج التنبؤ بقوة العمل الكلية

يلزم للتنبؤ بقوة العمل الكلية معرفة نسب المشاركة فى قوة العمل لكل من الذكور والاناث للفترات العمرية المختلفة . ويوضح الجدول التالى نسب المشاركة المذكورة فى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٤ ـ ٨) المشاركة فى العمل من الاناث والذكور

الفئات العمرية	سنة التنبؤ ٢٠٠٠	
	ذكور	إناث
١٠ ـ ١٤	٣ر٧٠	٢ر٩٧
١٥ ـ ١٩	٣٩ر٠٢	٥ر١٦
٢٠ ـ ٢٤	٧٧ر٠٣	٢٢ر٤٨
٢٥ ـ ٢٩	٩١ر٦٦	٢٢ر٦٣
٣٠ ـ ٣٤	٩٦ر٧٥	١٥ر٦٨
٣٥ ـ ٣٩	٩٨ر٠٩	٩ر٤٤
٤٠ ـ ٤٤	٩٧ر٥٨	٦ر٤٣
٤٥ ـ ٤٩	٩٧ر٠٣	٤ر٧٧
٥٠ ـ ٥٤	٩٥ر١٠	٣ر٩١
٥٥ ـ ٥٩	٩٠ر٧٣	٣ر٣٣
٦٠ ـ ٦٤	٦٤ر٢٤	٢ر٢٨
٦٥ <	٢٣ر٠٤	٠ر٩٤

جدول رقم (٤ ـ ٩) اعداد السكان من الذكور والاناث حسب الفئات العمرية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ

البيان	١٩٩٢			٢٠٠٠		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الاجمالى	٢٧٥٩٥ر٧	٢٦٥٣٧ر٨	٥٤١٣٣ر٥	٣٣١٤٥ر١	٣٢٠١٠ر٣	٦٥١٥٥ر٤
٠ ـ ٤	٣٩٦٠ر٥	٣٧٩٠ر٢	٧٧٥٠ر٨	٤٥٤٣ر١	٤٣٥٧ر٦	٨٩٠٠ر٧
٥ ـ ٩	٣٥٧٥ر٠	٣٤٦١ر٣	٧٠٣٦ر٣	٤١٢٩ر٥	٢٩٥٨ر٢	٨٠٨٧ر٧
١٠ ـ ١٤	٣٢١٦ر٠	٣٠٤٧ر٤	٦٢٦٣ر٣	٣٧٤٩ر٢	٣٦٠٥ر٩	٧٣٥٥ر١
١٥ ـ ١٩	٢٩١٠ر٤	٢٦٧٠ر٣	٥٥٨٠ر٧	٣٣٩٤ر٩	٣٢٦٤ر١	٦٦٥٨ر٩
٢٠ ـ ٢٤	٢٦٨٣ر٧	٢٢٩٣ر٨	٤٩٧٧ر٥	٣٠٤٨ر١	٢٨٦٠ر١	٥٩٠٨ر٢
٢٥ ـ ٢٩	٢١٣٧ر٨	١٨٨٦ر٧	٤٠٢٤ر٥	٢٧٦٦ر٢	٢٤٧٧ر٩	٥٢٤٤ر٢
٣٠ ـ ٣٤	١٧٢٨ر٥	١٨١٤ر٤	٣٥٤٢ر٩	٢٤١١ر٩	٢٠٨٨ر٣	٤٥٠٠ر١
٣٥ ـ ٣٩	١٤٧٢ر٥	١٤٧١ر٨	٢٩٤٤ر٣	١٩٢٤ر٩	١٨١٤ر٤	٣٧٣٩ر٣
٤٠ ـ ٤٤	١٤٥٨ر١	١٤٦٧ر٨	٢٩٢٥ر٩	١٥٧٤ر٩	١٦٢٨ر٦	٣٢٠٣ر٥
٤٥ ـ ٤٩	١٠٣٠ر٤	١٠٥٠ر٨	٢٠٨١ر١	١٤٠٣ر٧	١٤١٦ر٥	٢٨٢٠ر٢
٥٠ ـ ٥٤	٩٤٧ر٩	٩٩٨١ر٩	١٩٢٩ر٨	١٢٠٤ر٠	١٢٣٤ر٣	٢٤٣٨ر٣
٥٥ ـ ٥٩	٧٥٧ر٥	٨٧١ر٩	١٦٣١ر٤	٩٠٤ر٤	٩٥١ر٠	١٨٥٥ر٣
٦٠ ـ ٦٤	٦٣٠ر٥	٦١٤ر٧	١٢٤٥ر٢	٧٥٠ر٢	٨٤٠ر٥	١٥٩٠ر٨
٦٥ ـ ٦٩	٤٥٧ر٠	٥٢٨ر٣	٩٨٥ر٤	٥٦٢ر٩	٦٤٦ر٠	١٢٠٨ر٨
٧٠ ـ ٧٤	٣٥٦ر٢	٢٩٥ر٧	٦٥١ر٩	٣٩٣ر١	٤٤٠ر٦	٨٣٣ر٧
٧٥ ـ ٧٩	١٦٩ر٠	١٨٤ر٢	٣٥٣ر١	٢٤١ر٨	٢٧٣ر٣	٥١٥ر١
٨٠ >	١٠٢ر٨	١٠٦ر٥	٢٠٩ر٣	١٤٢ر٢	١٥٣ر٠	٢٩٥ر٢

بإعتماد نسب مشاركة السكان من الذكور والاناث فى قوة العمل الكلية لسنة التنبؤ مع توقعات السكان لسنة التنبؤ أمكن الحصول على توقعات قـــوة العمل الكلية لسنة التنبؤ كما يوضحها جدول (٤ ـ ١٠) . ويلخص الجـــــدول التالى نتائج قوة العمل الكلية لكل من سنة الأساس وسنة التنبـــؤ .

جدول رقم (٤ ـ ١٠) تقديرات قـوة العمل حتى عام ٢٠٠٠

السنوات	اجمالى السكان (بالألف)	٪ لاجمالى قوة العمل الـــى اجمالى السكان	اجمالى قوة العمـــل (بالألف)	معدل النمو (٪)	نسبة الاعالة (٪)
١٩٩٢	٥٤١٣٣ر٥	٢٧ر٥	١٤٨٩٧ر٢	٢ر٤٧	٢ر٦٣
٢٠٠٠	٦٥١٥٥ر٤	٢٨ر٤	١٨٤٨٧ر١		٢ر٥٢

ولمزيد من التفاصيل الخاصة بقوة العمل الكلية يمكن الرجوع إلى ملحق (٤).

جدول رقم (٤ - ١١) قوة العمل الكلية للذكور والاناث حسب الفئات العمرية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ

(بالألف نسمة)

البيان	١٩٩٢			٢٠٠٠		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الاجمالى	١٣٢٠٢ر٨	١٦٤٩ر٤	١٤٨٩٧ر٢	١٦٢٢٣ر٥	٢٢٦٣ر٥	١٨٤٨٧ر١
٠ - ٤	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
٥ - ٩	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
١٠ - ١٤	١٦٤ر٠	٩٧ر٥	٢٦١ر٥	١٣٨ر٧	١٠٧ر١	٢٤٥ر٨
١٥ - ١٩	١١٧٠ر٠	١٣٣ر٥	١٣٠٣ر٥	١٣٢٤ر٧	١٦٨ر٤	١٤٩٣ر١
٢٠ - ٢٤	٢٠٧٤ر٥	٤٧٢ر٥	٢٥٤٧ر٠	٢٣٤٨ر٠	٦٤٢ر٩	٢٩٩٠ر٩
٢٥ - ٢٩	١٩٦٠ر٤	٣٨٦ر٨	٢٣٤٧ر٢	٢٥٣٥ر٥	٥٦٠ر٨	٣٠٩٦ر٣
٣٠ - ٣٤	١٦٧٣ر٢	٢٥٥ر٨	١٩٢٩ر١	٢٣٣٣ر٥	٣٢٧ر٤	٢٦٦٠ر٩
٣٥ - ٣٩	١٤٤ر٥	١٢٦ر٦	١٥٧١ر١	١٨٨٨ر١	١٧١ر٣	٢٠٥٩ر٤
٤٠ - ٤٤	١٤٢٣ر١	٨٦ر٦	١٥٠٩ر٧	١٥٣٦ر٨	١٠٤ر٧	١٦٤١ر٥
٤٥ - ٤٩	١٠٠١ر٥	٤٧ر٣	١٠٤٨ر٨	١٣٦٢ر٠	٦٧ر٦	١٤٢٩ر٦
٥٠ - ٥٤	٩٠٤ر٣	٣٦ر٣	٩٤٠ر٦	١١٤٥ر٠	٤٨ر٣	١١٩٣ر٣
٥٥ - ٥٩	٦٩٥ر٠	٢٧ر٩	٧٢٢ر٩	٨٢٠ر٥	٣١ر٧	٨٥٢ر٢
٦٠ - ٦٤	٤١٦ر٨	١٣ر٥	٤٣٠ر٣	٤٨١ر٩	١٩ر٢	٥٠١ر١
٦٥ - ٦٩	١١٦ر١	٤ر٨	١٢٠ر٨	١٢٩ر٧	٦ر١	١٣٥ر٨
٧٠ - ٧٤	٩٠ر٥	٢ر٧	٩٣ر١	٩٠ر٦	٤ر١	٩٤ر٧
٧٥ - ٧٩	٤٢ر٩	١ر٧	٤٤ر٦	٥٥ر٧	٢ر٦	٥٨ر٣
٨٠	٢٦ر١	١ر٠	٢٧ر١	٣٢ر٨	١ر٤	٣٤ر٢

٤ - ٢ - ٣ - ٣ مؤشرات ونتائج التنبؤ بقوة العمل الزراعية

يتضح من بيانات سنة الأساس ان قوة العمل الزراعية وقوة العمل غير الزراعية قد بلغت ٠ر٤٦٣١، ٢ر١٠٢٦٦ ألف نسمة على التوالى أى بنسبة ١ر٣١٪، ٩ر٦٨٪ على الترتيب .

ونظراً لتراجع معدل نمو قوة العمل الزراعية بالنسبة لمعدل نمو قوة العمل غير الزراعية عاماً بعد آخر، وبفرض ان الفرق بين معدلى النمو المذكورين يبلغ ٦ر١٪ خلال فترة التنبؤ ، بذا تتحدد النسبة المئوية لكل من قوة العمل الزراعية وقوة العمل غير الزراعية فى سنة التنبؤ، وقد بلغت ٤ر٢٨٪، ٦ر٧١٪ على الترتيب ، ومن ثم تتحدد قوة العمل الزراعية وقوة العمل غير الزراعية فى سنة التنبؤ وقد بلغت ٨ر٥٢٥١، ٣ر١٣٢٣٥ ألف نسمة على الترتيب . ويلخص الجدول التالى توزيع قوة العمل الكلية بين العمل الزراعى وغير الزراعى لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ .

جدول رقم (٤ - ١٢) تقديرات وتوزيع قوة العمل بين العمل الزراعى وغير الزراعى حتى عام ٢٠٠٠

البيان	١٩٩٢		٢٠٠٠		معدل النمو (٪)
	الاجمالى	٪	الاجمالى	٪	
قوة العمل الكلية	٢ر١٤٨٩٧	٠ر١٠٠	١ر١٨٤٨٧	٠ر١٠٠	٢ر٧٤
قوة العمل الزراعية	٠ر٤٦٣١	١ر٣١	٨ر٥٢٥١	٤ر٢٨	١ر٥٨
قوة العمل غير الزراعية	٢ر١٠٢٦٦	٩ر٦٨	٣ر١٣٢٣٥	٦ر٧١	٣ر٢٣

وبفرض توزيع قوة العمل الزراعية لسنة التنبؤ بين الذكور والاناث وحسب الفئات العمرية المختلفة بنفس التوزيع الوارد فى قوة العمل الكلية ، فإنه يمكن توزيع اجمالى قوة العمل الزراعية لسنة التنبؤ والبالغة ٨ر٥٢٥١ ألف نسمة بين الذكور والاناث وحسب الفئات العمرية المختلفة كما يوضحه الجدول التالى .

ويوضح جدول (٤ - ١٣) قوة العمل الزراعية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ لكل من الذكور والاناث حسب الفئات العمرية المختلفة.

ولمزيد من التفاصيل الخاصة بقوة العمل الزراعية يمكن الرجوع إلى ملحق (٤).

جدول رقم (٤ ـ ١٣) تقديرات قوة العمل والزراعية وغير الزراعية حسب الجنس (ذكور وإناث)

البيان	قوة العمل الكلية عام ٢٠٠٠				قوة العمل الزراعية عام ٢٠٠٠			
	النسبة المئوية		الاعداد بالألف		النسبة المئوية		الأعداد بالألف	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الاجمالى	٨٧ر٨	١٢ر٢	١٦٢٢٣	٢٢٦٤	٨٧ر٨	١٢ر٢	٤٦١١	٦٤١
١٤ ـ ٠	٠ر٩	٤ر٧	١٣٩	١٠٧	٠ر٩	٤ر٧	٤١	٣٠
٢٤ ـ ١٥	٢٢ر٦	٣٥ر٨	٣٦٧٣	٨١١	٢٢ر٦	٣٥ر٨	١٠٤٣	٢٣٠
٤٩ ـ ٢٥	٥٩ر٥	٥٤ر٤	٩٦٥٦	١٢٣٢	٥٩ر٥	٥٤ر٤	٢٧٤٤	٣٤٩
٦٤ ـ ٥٠	١٥ر١	٤ر٤	٢٤٤٧	٩٩	١٥ر١	٤ر٤	٦٩٦	٢٨
٦٥	١ر٩	٠ر٦	٣٠٩	١٤	١ر٩	٠ر٦	٨٨	٤

٤ - ٢ - ٢ - ٤ مؤشرات ونتائج التنبؤ بسكان الريف

يتضح من بيانات سنة الأساس أن جملة سكان كل من الريف والحضر قد بلغت ٦ر١٢٩٥٥٣، ٩ر١٢٤٦٠ ألف نسمة على الترتيب أى بنسبة ٦ر٥٤٪، ٤ر٤٥٪ من إجمالى السكان على الترتيب .

ونظراً لتراجع معدل نمو سكان الريف بالنسبة لمعدل نمو سكان الحضر عاماً بعد آخر، وبفرض ان الفرق بين معدلى النمو المذكورين يبلغ ٤ر١٪ خلال فترة التنبؤ فإنه يمكن تحديد النسبة المئوية لكل من سكان الريف وسكان الحضر فى سنة التنبؤ وقد بلغت ٨ر٥١٪، ٢ر٤٨٪ على الترتيب ومن ثم يتحدد جملة سكان كل من الريف والحضر لسنة التنبؤ وقد بلغت ٣ر٢١٣٧٢، ٠ر٣١٤٣٤ ألف نسمة على الترتيب . ويلخص الجدول التالى توزيع اجمالى السكان بين الريف والحضر لكل من سنتى الأساس وسنة التنبؤ.

جدول رقم (٤ - ١٤) توزيع السكان بين الريف والحضر

البيان	١٩٩٢		٢٠٠٠		معدل النمو (٪)
	الاجمالى	٪	الاجمالى	٪	
اجمالى السكان	٥ر٥٤١٣٣	٠ر١٠٠	٤ر٦٥١٥٥	٠ر١٠٠	٤ر٢٤
اجمالى سكان الحضر	٩ر١٢٤٦٠	٤ر٤٥	٠ر٣١٤٣٤	٢ر٤٨	١ر٣١
اجمالى سكان الريف	٦ر١٢٩٥٣	٦ر٥٤	٣ر١٣٣٧٢	٨ر٥١	٧ر١

وبفرض توزيع سكان الريف لسنة التنبؤ بين الذكور والاناث وحسب الفئات العمرية بنفس التوزيع الوارد فى اجمالى السكان، فإنه يمكن توزيع اجمالى سكان الريف لسنة التنبؤ والبالغة ٣ر٢١٣٧٢ ألف نسمة بين الذكور والاناث وحسب الفئات العمرية المختلفة كما يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (٤ - ١٥) قوة العمل الزراعية من الذكور والاناث حسب الفئات العمرية لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

(بالألف نسمة)

البيان	١٩٩٢			٢٠٠٠		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الاجمالى	٣ر٣٩٣٦	٦ر٦٩٤	٠ر٤٦٣١	٠ر٤٤٦٤	٨ر٧٨٧	٨ر٥٢٥١
٠ - ٤	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
٥ - ٩	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
١٠ - ١٤	٣ر٧٢	٢ر٤٨	٤ر١٢٠	٨ر٣٥	٦ر٣٥	٤ر٧١
١٥ - ١٩	٥ر٣٥٨	٥ر٥٩	٠ر٤١٨	٧ر٣٤٤	٢ر٥٦	٩ر٤٠٠
٢٠ - ٢٤	٤ر٦١٠	٦ر١٩٠	٠ر٨٠١	٨ر٦٣٦	٨ر٢٢٢	٦ر٨٥٩
٢٥ - ٢٩	٣ر٥٧٦	٣ر١٥٢	٦ر٧٢٨	١ر٦٩٤	٣ر١٩٦	٤ر٨٩٠
٣٠ - ٣٤	٨ر٤٩٠	٥ر١٠٠	٣ر٥٩١	٦ر٦٣٨	٨ر١١٤	٣ر٧٥٣
٣٥ - ٣٩	٩ر٤٢٣	٠ر٥١	٩ر٤٧٤	٤ر٥١٦	٠ر٦٠	٤ر٥٧٦
٤٠ - ٤٤	٩ر٤١٧	٢ر٣٥	١ر٤٥٣	٨ر٤٢١	٨ر٣٦	٦ر٤٥٨
٤٥ - ٤٩	٣ر٢٩٤	٥ر١٩	٧ر٣١٣	٨ر٣٧٦	٨ر٢٣	٧ر٤٠٠
٥٠ - ٥٤	٢ر٢٦٦	٣ر١٥	٥ر٢٨١	٦ر٣٢٠	١ر١٧	٧ر٣٣٧
٥٥ - ٥٩	٢ر٢٠٦	٧ر١١	٩ر٢١٧	٦ر٢٣٣	٤ر١١	٠ر٢٤٥
٦٠ - ٦٤	٦ر١٢٧	١ر٦	٧ر١٣٣	٨ر١٤٠	٠ر٧	٨ر١٤٧
٦٥ - ٦٩	٨ر٣٨	٣ر٢	١ر٤١	٤ر٣٩	٣ر٢	٧ر٤١
٧٠ - ٧٤	٢ر٣٠	١ر٣	٥ر٣١	٢ر٢٩	٧ر١	٩ر٣٠
٧٥ - ٧٩	٣ر١٤	٨ر٠	١ر١٥	٧ر١٩	١ر١	٩ر٢٠
٨٠ فأكثر	٧ر٨	٥ر٠	٢ر٩	٧ر١٥	٩ر٠	٦ر١٦

جدول رقم (٤ - ١٦) سكان الريف الذكور والاناث حسب الفئات العمرية
لكل من سنة الاساس وسنة التنبـؤ

(بـالألف نسمة

البيان	١٩٩٢			٢٠٠٠		
	ذكور	إنـاث	جملة	ذكور	إنـاث	جملة
الأجمالى	١٤٤٧٠٫٥	١٥٠٦١٫	٢٩٥٣١٫٦	١٦٥٢٣٫٥	١٧١٩٧٫٩	٣٣٧٢١٫٣
٠ - ٤	٢٢٤٩٫٤	٢٣٤٣٫٣	٤٥٩٢٫٧	٢٤٦٣٫٦	٢٥٥١٫٤	٥٠١٥٫٠
٥ - ٩	١٨٦٢٫٥	١٩٥٨٫١	٣٨٢٠٫٧	٢١٤٢٫٢	٢٢٣٣٫٨	٤٣٧٦٫٠
١٠ - ١٤	١٦٧٦٫٣	١٧٢٣٫٠	٣٣٩٩٫٣	١٨٣٨٫٤	١٩٢٢٫٠	٣٧٦٠٫٤
١٥ - ١٩	١٥٠٥٫٨	١٥٣٩٫٣	٣٠٤٥٫٠	١٥٣٦٫٤	١٦٢١٫٤	٣١٥٧٫٧
٢٠ - ٢٤	١٣٨٨٫٣	١٣٢٢٫٤	٢٧١٠٫٧	١٤٣٧٫٩	١٤٧٤٫٣	٢٩١٢٫١
٢٥ - ٢٩	١٠٦٧٫٢	٩٩٧٫٤	٢٠٦٤٫٦	١٢٦٧٫٣	١٢٦٣٫٦	٢٥٣٠٫٩
٣٠ - ٣٤	٨٦٢٫٩	٩٥٩٫٣	١٨٢٢٫٢	١١٠٤٫٧	١٠٦٦٫٠	٢١٧٠٫٧
٣٥ - ٣٩	٧٣٥٫٠	٧٧٨٫١	١٥١٣٫١	٨٨١٫١	٩٢٦٫١	١٨٠٧٫٢
٤٠ - ٤٤	٧٢٧٫٧	٧٧٦٫١	١٥٠٣٫٨	٧٢٣٫٤	٨٣٢٫٧	١٥٥٦٫١
٤٥ - ٤٩	٥١٤٫٢	٥٥٥٫٦	١٠٦٩٫٨	٦٥٠٫٠	٧٢٧٫٠	١٣٧٧٫٠
٥٠ - ٥٤	٥٢٨٫١	٥٩٩٫٠	١١٢٧٫١	٦١٦٫٠	٦٢٣٫٨	١٢٣٩٫٨
٥٥ - ٥٩	٤٢٣٫١	٥٣٢٫٠	٩٥٥٫١	٤٧٠٫٥	٤٨٦٫٠	٩٥٦٫٥
٦٠ - ٦٤	٣٥١٫٢	٣٧٥٫١	٧٢٦٫٣	٤٠٠٫٦	٤٣٨٫٠	٨٣٨٫٦
٦٥ - ٦٩	٢٤٣٫٩	٢٨٥٫٤	٥٢٩٫٣	٣٧٥٫٢	٣٩٨٫٦	٧٧٣٫٨
٧٠ - ٧٤	١٩٠٫٠	١٥٩٫٨	٣٤٩٫٨	٢٧٨٫٤	٢٨٧٫٩	٥٦٦٫٣
٧٥ - ٧٩	٩٠٫١	٩٩٫٦	١٨٩٫٧	١٨٧٫٩	١٩٦٫٩	٣٨٤٫٩
٨٠ >	٥٤٫٨	٥٧٫٧	١١٢٫٥	١٤٩٫٩	١٤٨٫٤	٢٩٨٫٣

٤ - ٢ - ٣ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

تتضمن قاعدة البيانات قيمة المتغيرات الاقتصادية المختلفة لسنة الأساس ، ويتطلب الحصول على قيمة تلك المتغيرات فى سنة التنبؤ معرفة معدل النمو السنوى لها .

إن التنبؤ بنمو قطاع الزراعة يجب ان يتسق مع قيود الميزان الاقتصادى الكلى ، وعن طريق التنبؤ بكل بنود الجدول الاقتصادي الكلى يمكن تقييم الكيفية التى يمكن بها للمكونات المختلفة ان تتوازن فيما بينها من أجل الوصول إلى مسار للنمو قادر على البقاء والاستمرار .

ويتبنى نظام كابا تسلسل معين للقيام بهذه التنبؤات : كما يلى :

- البدء باختيار معدل لنمو الناتج المحلى الاجمالى ،
- حساب حجم الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى هذا المعدل للنمو،
- تقدير الاستهلاك الحكومى،
- تقدير نمو الصادرات ،
- إختيار بند آخر لم يتم تقديره بعد وتحديد معدل نموه ، وبعد ذلك فإن البند الاخير يمكن حسابه بشكل آلى .

ويوضح جدول (٤ - ١٧) قيمة المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ وكذا معدل النمو السنوى خلال فترة التنبؤ .

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص فى سنة التنبؤ وكذا الناتج المحلى الاجمالى فى سنة التنبؤ من أهم مخرجات هذا النموذج

جدول رقم (٤ ـ ١٧) المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ
ومعدل النمو السنوى لكل منها خلال فترة التنبؤ

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	الموارد			البيان	الاستخدامات		
	١٩٩٢	٢٠٠٠	معدل النمو (٪)		١٩٩٢	٢٠٠٠	معدل النمو (٪)
الناتج المحلى الاجمالى للقطاع الزراعى	١٠٧٢٦	١٤٦٧٩	٤ر٠٠	الاستهلاك الحكومى	٨٢٧٣	١٢٦٩٧	٥ر٥٠
الناتج المحلى الاجمالى للقطاعات غير الزراعية	٤٩٦٨٣	٧٩١٨٧	٦ر٠٠	الاستهلاك الخاص	٣٩١٥٧	٥٧٣٦٢	٤ر٨٩
الضرائب ـ الاعانات	—	—	—	التكوين الرأسمالى (الاستثمار) (١)	١٥٧٩١	٢٤٥٣٧	٥ر٦٦
الناتج المحلى الاجمالى الكلى	٦٠٤٠٩	٩٣٨٦٦	٥ر٦٦	الصادرات	٨٦٦٥	١٣٨١٠	٦ر٠٠
الواردات	١١٤٧٧	١٤٥٣٩	٣ر٠٠				
الاجمالى	٧١٨٨٦	١٠٨٤٠٥		الاجمالى	٧١٨٨٦	١٠٨٤٠٥	

(١) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق) تبلغ ١٤ر٢٦٪ .

حيث يستخدم الأول فى التنبؤ بالطلب على السلع الغذائية، فى حين يستخدم الآخر فى التنبؤ بالطلب على السلع غير الغذائية.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص فى سنة التنبؤ ٣٩ر٨٨٠ جنيه، بينما بلغ الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار السوق) ٩٣٨٦٦ مليون جنيه لنفس العام، وقد أعتبر متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص واحد فى كل من الريف والحضر.

ولمزيد من التفاصيل حول نتائج المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن الرجوع إلى ملحق (٥).

٤ - ٢ - ٤ مؤشرات ونتائج الطلب الكلي

فى الدول النامية التى يرتفع فيها معدل زيادة السكان، نجد أن العامل الرئيسى المحدد للطلب على الغذاء يتمثل فى زيادة عدد السكان ومن ثم يمكن توقع زيادة فى الطلب على كل أنواع الغذاء متناسبة مع الزيادة فى عدد السكان . ومع ذلك فإن تأثير العوامل الاخرى يمكن ان يؤدى إلى تغيير فى كل من متوسط الزيادة فى الطلب وهيكل الطلب .

ومن العوامل التى ترتبط بتغيرات السكان الهجرة من الريف إلى الحضر، كما تختلف أنماط استهلاك القطاع العائلى فى الريف والحضر.

٤ - ٢ - ٤ - مؤشرات ونتائج الطلب الغذائى

يلزم للتنبؤ بمتوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية فى سنة التنبؤ معرفة مؤشرات الطلب على السلع الغذائية وهى :

- متوسط نصيب الفرد السنوى
- دالة الطلب التى تتبعها تلك السلعة.
- مرونة الانفاق على السلعة.
- متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص فى سنة التنبؤ .

والمؤشرات الثلاثة الأولى موجودة بقاعدة البيانات ، إما المؤشر الأخير فهو أحد مخرجات نموذج الاقتصاد الكلى. وبضرب متوسط نصيب الفرد فى سنة التنبؤ من السلع الغذائية فى اجمالى عدد السكان نحصل على جملة الطلب الغذائى من السلع الغذائية المختلفة مقدراً بالألف طن .

وبضرب كميات الطلب الغذائى للسلع المختلفة فى أسعار تلك السلع يمكن الحصول على قيمة الطلب الغذائى ، كما يمكن ايضا الحصول على محتوي الطلب الغذائى للسلع المختلفة من الطاقة (كالورى) وذلك بضرب كميات الطلب الغذائى للسلع المختلفة فى محتوى كل سلعة من الطاقة. هذا ويمكن التنبؤ بالطلب الغذائى لكل من الريف والحضر على حدة وذلك إذا اختلفت مؤشرات الطلب فى كل منها.

٤ - ٢ - ٤ - ٢مؤشرات ونتائج الطلب غير الغذائى

يعتبر الطلب على السلع غير الغذائية دالة فى الناتج المحلى الاجمالى المتحصل عليه من نموذج الاقتصاد الكلى .

ويوضح جدول (٤ - ١٨) الطلب الغذائى وغير الغذائى لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملحق (٦).

جدول رقم (٤ - ١٨) الطلب الكلى على السلع الغذائية وغير الغذائية لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

السلع	متوسط نصيب الفرد (كجم / سنه)		الاجمالى (ألف طن)		معدل النمو (٪)
	١٩٩٢	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	
أولا : الطلب الغذائى					
خبز	٩٩ر٧٣	١٠٠ر٤٤	٥٣٩٨ر٣	٦٥٤٣ر٩	٠ر٠٩
مكرونة	٩ر٩٧	١٠ر٠٤	٥٣٩ر٨	٦٥٤ر٤	٠ر٠٩
منتجات دقيق اخرى	٤٣ر٧٣	٤٤ر٠٤	٢٣٦٦ر٩	٢٨٦٩ر٢	٠ر٠٩
أرز	٣٣ر١٧	٣٧ر٩٨	١٧٩٥ر٣	٢٤٧٤ر٦	١ر٧١
شعير	٢ر٦٨	٢ر٢٤	١٤٤ر٨	١٤٥ر٩	- ٢ر٢٠
ذرة	٥٨ر٢٨	٥٩ر٣١	٣١٥٤ر٧	٣٨٦٤ر٧	٠ر٢٢
الدخن	١٢ر١١	١٢ر٣١	٦٥٥ر٧	٨٠١ر٨	٠ر٢٠
فول جاف	٤ر٩٥	٥ر٢٨	٢٦٧ر٨	٣٤٤ر٠	٠ر٨١
عدس	٠ر٥٠	١ر٥٠	٢٧ر٢	٣٣ر١	٠ر١١
بقوليات اخرى	١ر٣٨	١ر٤٠	٧٥ر٠	٩١ر٠	٠ر١١
بطاطس	٢٦ر٩٦	٢٨ر٦٢	١٤٥٩ر٣	١٨٦٤ر٦	٠ر٧٥
بطيخ وشمام	٣٠ر٥٩	٣٢ر٨٢	١٦٥٦ر٠	٢١٣٨ر٣	٠ر٨٨
خضروات اخرى	١٥٥ر٤٢	١٧٦ر٥٨	٨٤١٢ر٥	١١٥٠٥ر٠	١ر٦١
فول سودانى	٠ر٥٠	٠ر٥٤	٢٦ر٨	٣٥ر٤	١ر١٧
سمسم	٠ر٨٢	٠ر٨٨	٤٤ر٣	٥٧ر٣	٠ر٨٨
موالح	٣٥ر٨٩	٤٣ر٠٧	١٩٤٢ر٥	٢٨٠٦ر٣	٢ر٣١
موز	٦ر١٠	٦ر٨٩	٣٣٠ر٠	٤٤٩ر٢	١ر٥٥
عنب	١١ر١٠	١٢ر٥٦	٦٠١ر٠	٨١٨ر٠	١ر٥٥
فواكه اخرى	٢٥ر٦١	٣١ر٧٨	١٣٨٦ر٣	٢٠٧٠ر٨	٢ر٧٣
سكر	٣٥ر٦٠	٣٦ر٧٥	١٩٢٧ر١	٢٣٩٤ر٢	٠ر٤٠
زيوت نباتية	٨ر٢٥	١١ر٢٩	٤٤٦ر٤	٧٣٥ر٦	٤ر٠١
حليب	٣٤ر٣٦	٤١ر٨٩	١٨٥٩ر٧	٢٧٢٩ر٦	٢ر٥١
جبن	٢ر٩٣	٣ر٥٧	١٥٨ر٤	٢٣٢ر٤	٢ر٥١
زبدة	١ر٣٢	١ر٦١	٧١ر٧	١٠٥ر٢	٢ر٥١
لحوم جاموس	٤ر٤٩	٥ر٣٩	٢٤٣ر٠	٣٥١ر١	٢ر٣١
لحوم ابقار	٨ر٣٣	٨ر٩٩	٤٥٠ر٦	٦٥١ر١	٢ر٣١
لحوم اغنام	١ر٤٠	١ر٦٨	٧٥ر٩	١٠٩ر٦	٢ر٣١

تابع جدول رقم (٤ - ١٨) الطلب الكلى على السلع الغذائية وغير الغذائية
لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

السلع	متوسط نصيب الفرد (كجم / سنة)		الاجمالى (ألف طن)		معدل النمو (٪)
	١٩٩٢	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	
لحوم ماعز	٠ر٥٥	٠ر٦٦	٢٩ر٧	٤٢ر٩	٢ر٣١
لحوم جمال	٠ر٢٧	٠ر٣٣	١٤ر٨	٢١ر٤	٢ر٣١
لحوم دجاج	١٤ر٤٢	١٧ر٨٠	٧٨٠ر٧	١١٥٩ر٥	٢ر٦٦
بيض	٣ر٣١	٣ر٦٤	١٧٩ر٣	٢٣٧ر٣	١ر١٩
اسماك طازجة	٦ر٩٠	٨ر٢٩	٣٧٣ر٦	٥٣٩ر٨	٢ر٣١
شاى	١ر٧٨	١ر٨٥	٩٦ر٥	١٢٠ر٨	٠ر٤٨
قهوة	٠ر١٣	٠ر١٤	٦ر٨	٩ر٠	١ر١٧
ثانيا : الطلب غير الغذائي (الصناعي)					
أرز			٧٣ر٠	١١٣ر٤	٥ر٦٦
ذرة			١٠٩ر٤	١٧٠ر٠	٥ر٦٦
شعير			٦ر٣	٩ر٨	٥ر٦٦
بيض			١٩ر٤	٣٠ر١	٥ر٦٦
زيوت نباتية			١٦٧ر١	٢٥٩ر٦	٥ر٦٦
قطن			٢٢٥ر٧	٣٥٠ر٧	٥ر٦٦
كتان			٢٨ر٤	٤٤ر١	٥ر٦٦

٤ - ٢ - ٥ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالانتاج النباتى

يقوم ميزان الموارد والإستخدامات الأولى بتحويل الطلب على السلع الغذائية وغير الغذائية إلى طلب مستهدف على السلع الزراعية ، ثم يقوم بتحويل ذلك الطلب الأخير إلى طلب مستهدف من المحاصيل الزراعية والمجموعات الحيوانية المنتجة لتلك السلع الزراعية.

وبتحديد المساحة الأرضية والكثافة المحصولية لسنة التنبؤ تتحدد بالتالى المساحة المحصولية، وبتوزيع تلك المساحة المحصولية على المحاصيل الزراعية المختلفة يتحدد نصيب كل محصول من المساحة المنزرعة فى سنة التنبؤ.

ويوضح جدول (٤ - ١٩) المساحة الأرضية والكثافة المحصولية والمساحة المحصولية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ . ويتضح من هذا الجدول ان معدل النمو السنوى يبلغ ٦٣ر٠٪ وهو معدل متواضع وذلك نظراً لما تتمتع به الأراضى القديمة من خصائص تجعل من الصعب زيادتها بالمعدلات المرغوبة، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة نسبة الكثافة المحصولية تساهم بقدر كبير فى زيادة المساحة المحصولية أكثر من زيادة المساحة الأرضية نفسها. أما فى حالة الأراضى الجديدة فيبلغ المعدل السنوى لنمو المساحة المحصولية ٤٤ر٥٪ حيث تساهم زيادة المساحة الأرضية بنسبة ٥٨ر٤٪ بينما تساهم فى نفس الوقت الكثافة المحصولية بنسبة ٨٢ر٠٪ .

ويوضح جدول (٤ - ٢٠) توزيع المساحة المحصولية لكل من الأراضى القديمة والأراضى الجديدة فى سنة التنبؤ على المجموعات المحصولية المختلفة.

وكذلك يوضح جدول رقم (١) - (٢) المساحة والانتاجية والانتاج فى سنة التنبؤ للمحاصيل المختلفة فى الأراضى المختلفة.

جدول رقم (١) - (١٩) المساحة الأرضية والكثافة المحصولية والمساحة المحصولية لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

البيان	أراضى قديمة	أراضى جديدة	الاجمالى
المساحة الأرضية (ألف هكتار)			
- سنة الاساس ١٩٩٢	٢٤٤٢ر٣	٥٣٩ر٢	٢٩٨١ر٥
- سنة التنبؤ ٢٠٠٠	٢٥١٥ر٥	٧٧١ر٥	٣٢٨٧ر٠
- معدل النمو	٠ر٣٧	٤ر٥٨	١ر٢٣
الكثافة المحصولية			
- سنة الاساس ١٩٩٢	١٩٧٥ر١	١ر٢٥٠	١ر٨٤٤
- سنة التنبؤ ٢٠٠٠	٢ر٠١٦	١ر٣٣٤	١ر٨٥٦
- معدل النمو	٠ر٢٦	٠ر٨٢	٠ر٠٨
المساحة المحصولية (ألف هكتار)			
- سنة الاساس ١٩٩٢	٤٨٢٣ر٥	٦٧٤ر٠	٥٤٩٧ر٥
- سنة التنبؤ ٢٠٠٠	٥٠٧٢ر٥	١٠٢٩ر٥	٦١٠٢ر٠
- معدل النمو	٠ر٣٦	٥ر٤٤	١ر٣١

جدول رقم (٤ - ٢٠) توزيع المساحة المحصولية على مجموعـــات المحاصيل المختلفة فى سنة التنبؤ

مجموعات المحاصيل	أراضى قديمة	أراضى جديدة	الاجمالى
الاجمالـــى	٥٠٧٢ر٥	١٠٢٩ر٥	٦١٠٢ر٠
الحبوب	٢٢٢٠ر٤	٣١٣ر٩	٢٥٣٤ر٣
البقوليـــات	٢١٤ر٢	٤٤ر٣	٢٥٨ر٥
الخضروات	٤٧١ر٠	١١٥ر٥	٥٨٦ر٥
محاصيل الزيوت	٩٦ر٧	٥٩ر٠	١٥٥ر٧
الفواكـــه	٢٨٣ر٩	٩٧ر٨	٣٨١ر٧
المحاصيل الصناعية	٦٢٧ر٢	٦٠ر٩	٦٨٨ر٢
محاصيل الاعلاف	١١٥٨ر٩	٣٣٨ر١	١٤٩٧ر٠

جدول رقم (٤ - ٢) المساحة والانتاجية والانتاج للأراضى القديمة والجديدة لسنة التنبؤ

(المساحة بالألف هكتار، الانتاجية بالطن للهكتار ، الانتاج بالألف طن)

البيان	الاراضى القديمة			الاراضى الجديدة			الاجمالى		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
قمح	٦١٨ر٤	٦ر٠٠	٣٧١٠ر٢	٨٩ر٩	٣ر٠٦	٢٧٥ر١	٧٠٨ر٣	٥ر٦٣	٣٩٨٥ر٣
أرز	٤٤٢ر٦	٧ر١٤	٣١٥٩ر٩	٨٧ر٩	٤ر٤٠	٣٨٧ر٠	٥٣٠ر٥	٦ر٦٩	٣٥٤٦ر٨
شعير	٥٥ر٢	٣ر٨٧	٢١٣ر٤	٣٢ر١	٢ر١٧	٦٩ر٥	٨٧ر٣	٣ر٢٤	٢٨٣ر٠
ذرة شامية	٧٥٠ر٩	٧ر٠٨	٥٣١٤ر٤	٧١ر٩	٤ر٠٠	٢٨٧ر٥	٨٢٢ر٨	٦ر٨١	٥٦٠١ر٨
دخن	٣٥٣ر٤	٨٩ر٥	٢٠٨١ر٥	٣٢ر١	٢ر٦٥	٨٥ر١	٣٨٥ر٥	٥ر٦٢	٢١٦٦ر٦
ذرة رفيعة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة الحبوب	٢٢٢٠ر٥			٣١٢ر٩			٢٥٣٤ر٤		
فول	١٥٤ر٦	٣ر١٩	٤٩٣ر٨	١٢ر٨	٢ر٠١	٢٥ر٨	١٦٧ر٤	٣ر١٠	٥١٩ر٦
عدس	٢٨ر٧	٢ر٢٧	٦٥ر٣	٢٥ر٧	١ر٢٥	٣٢ر٠	٥٤ر٤	١ر٧٩	٩٧ر٢
بقوليات اخرى	٣٠ر٩	٤ر٣٣	١٣٢ر٩	٥ر٨	٣ر٢٠	١٨ر٥	٣٦ر٧	٤ر١٥	١٥٢ر٥
جملة البقول	٢١٤ر٢			٤٤ر٣			٢٥٨ر٥		
بطاطس	٨٧ر٧	٢٧ر٠٨	٢٣٧٥ر٤	—	—	—	٨٧ر٧	٢٧ر٠٨	٢٣٧٥ر٤
بقوليات اخرى	٣٨٣ر٣	٣٠ر٠٤	١١٥٢٧ر٠	١١٥ر٥	١٦ر٨٧	١٩٤٨ر٥	٤٩٨ر٨	٢٧ر٠١	١٣٤٧٥ر٥
جملة الخضروات	٤٧١ر٠			١١٥ر٥			٥٨٦ر٥		
فول سودانى	١٣ر٣	٢ر٩٠	٣٨ر٥	١٦ر٠	١ر٦٤	٢٦ر٢	٢٩ر٣	٢ر٢١	٦٤ر٧
سمسم	١٥ر٥	١ر٢٩	١٩ر٩	٦ر٤	٠ر٨٣	٥ر٣	٢١ر٩	١ر١٥	٢٥ر٢
عباد الشمس	٦ر٢	٢ر٥٠	١٥ر٥	٢٣ر٧	١ر٩٠	٤٥ر٠	٢٩ر٩	٢ر٠٢	٦٠ر٥
فول الصويا	٦١ر٨	٣ر٣٦	٢٠٧ر٦	١٢ر٨	٢ر٠٦	٢٦ر٤	٧٤ر٧	٣ر١٣	٢٣٤ر٠
جملة المحاصيل الزيتية	٩٦ر٨			٥٨ر٩			١٥٥ر٨		
موالح	١٢٤ر٠	٢٢ر٦٨	٢٩٣٦ر٣	٤٢ر٨	١٥ر٠٠	٦٤١ر٥	١٦٦ر٨	٢١ر٤٦	٣٥٧٧ر٨
موز	١٥ر٧	٣٠ر١١	٤٧١ر٩	٥ر٤	٢٠ر١٤	١٠٨ر٠	٢١ر٠	٢٧ر٥٧	٥٧٩ر٩
عنب	٥١ر٢	١٦ر٩٣	٨٦٦ر٥	١٧ر٦	١١ر٣٢	١٩٩ر٠	٦٨ر٨	١٥ر٤٩	١٠٦٥ر٥
فواكه اخرى	٩٣ر١	٢٠ر٩٤	١٩٤٩ر٤	٣٢ر١	١٤ر٠١	٤٤٩ر٦	١٢٥ر٢	١٩ر١٧	٢٣٩٩ر٠
جملة الفواكه	٢٨٤ر٠			٩٧ر٩			٣٨١ر٨		
قصب السكر	١٠٨ر٢	١١٠ر٨٦	١١٩٩٧ر٢	١٤ر١	٧٣ر٤٨	١٠٣٤ر٣	١٢٢ر٣	١٠٦ر٥٦	١٣٠٢١ر٥
سكر البنجر	١٩ر٩	٥٧ر١٥	١٠٢٤ر٩	٨ر٤	٢٦ر٩٢	٢٢٥ر٥	٢٨ر٣	٤٤ر٢٦	١٢٥٠ر٥
قطن	٩٤ر٧	٢ر١٤	١٥٥٣ر٥	٣٨ر٥	١ر٩٨	٧٦ر٣	٥٣٣ر٢	٣ر٠٦	١٦٢٩ر٨
كتان	٤ر	٢ر٨٦	١٢ر٦	—	—	—	٤ر	٢ر٨٦	١٢ر٦
جملة المحاصيل الصناعية	٦٢٧ر٢			٦١ر٠			١٠٧٠ر٠		
الاعلاف	١١٥٨ر٩	١٢ر٤٩	١٤٤٦٩ر٣	٣٣٨ر١	٨ر٠٠	٢٧٠٤ر٤	١٤٩٧ر٠	١١ر٤٧	١٧١٧٣ر٧
الأجمالى	٥٠٧٢ر٥			١٠٢٩ر٦			٦١٠٢ر٠		

٤ - ٢ - ٦ مؤشرات ونتائج التنبؤ بالانتاج الحيوانى

يقوم نموذج الموارد والاستخدامات - كما ذكر سابقا - بتحويل الطلب على السلع الغذائية ذات الأصل الحيوانى إلى طلب مستهدف على سلع زراعية (اللحوم بأنواعها ، الألبان ، البيض) ثم يقوم بتحويل ذلك الطلب المستهدف من تلك السلع الزراعية إلى نموذج الانتاج الحيوانى لدراسة مدى إمكانية وفاء المجموعات الحيوانية المختلفة فى سنة التنبؤ بذلك الطلب .

وبتحديد اعداد الحيوانات فى كل مجموعة ، النسبة المئوية للحيوانات المنتجة بكل مجموعة وكذا إنتاجية الرأس الواحدة من السلع المختلفة يتحدد إنتاج كل مجموعة حيوانية من تلك السلع .

ويوضح جدول رقم (٤ - ٢٢) الاعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج لمجموعات الابقار والجاموس لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ . كما يوضح جدول (٤ - ٢٣) الاعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج لمجموعات الماعز والاغنام ، بينما يوضح جدول (٤ - ٢٤) الاعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج بنوعيه (دجاج اللحم، دجاج البيض) .

ومؤشرات التنبؤ المعتمدة بالجداول المذكورة تأخذ فى الاعتبار ١ ٪ كمعدل نمو سنوى للأعداد والانتاجية من المجموعات المختلفة.

جدول رقم (٤ - ٢٢) الاعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج لمجموعات الابقار والجاموس لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

البيان	الابقار		الجاموس	
أولا : الأعداد والاحتياجات الغذائية	١٩٩٢	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠
- الاعداد (بالألف)	٣٤١٠	٣٦٩٣	٢٥٨٠	٢٧٩٣
- معدل نمو الاعداد (٪)	—	٠ر١	—	٠ر١
- الاحتياجات الغذائية للرأس (جيجا جول)	٣٣ر٧	٣٣ر٧	٣٣ر٧	٣٣ر٧
- معدل الاحتياجات الغذائية (٪)	—	٠ر٠	—	٠ر٠
ثانيا : النسبة المئوية للاعداد المنتجة والانتاج	حليب	لحوم ابقار	حليب	لحوم جاموس
أ - سنة الاساس ١٩٩٢				
- النسبة المئوية للحيوانات المنتجة (٪)	٤٣ر٢	٣٩ر١	٤٤ر٠	٤٨ر٦
- الانتاجية (كجم/ رأس)	٧٣١ر٥	٢٠٦ر٩	١١٠٣ر٦	١٨٧ر٨
- إنتاج هذه المجموعة (ألف طن)	١٠٧٧ر٧	٢٧٦ر١	١٢٥٢ر٦	٢٣٥ر٣
- إنتاج كل المجموعات الحيوانية (ألف طن)	٢٣٥٤ر٥	٢٧٦ر١	٢٣٥٤ر٥	٢٣٥ر٣
ب - سنة التنبؤ ٢٠٠٠				
- النسبة المئوية للحيوانات المنتجة(٪)	٤٣ر٢	٣٩ر٠	٤٤ر٠	٤٨ر٦
- معدل نمو نسبة الحيوانات المنتجة (٪)	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
- الانتاجية (كجم/ رأس)	٧٩٢ر١	٢٢٤ر٠	١١٩٥ر٠	٢٠٣ر٣
- معدل نمو الانتاجية (٪)	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١
- إنتاج هذه المجموعة(ألف طن)	١٢٦٣ر٧	٣٢٣ر٨	١٤٦٨ر٧	٢٧٥ر٩
- إنتاج بقية المجموعات (ألف طن)	١٤٩٧ر١	٠ر٠	١٢٩٢ر٠	٠ر٠

جدول رقم (٤ - ٢٣) الاعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج لمجموعات الماعز والأغنام لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

البيان	الماعز		الاغنام	
أولا : الاعداد والاحتياجات الغذائية	١٩٩٢	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠
- الاعداد (بالألف)	٣٩٣٣	٤٢٥٩	٤٣٤٩	٤٧٠٩
- معدل نمو الاعداد (٪)	—	٠ر١	—	٠ر١
- الاحتياجات الغذائية للـــرأس (جيجا جول)	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢
- معدل نمو الاحتياجات الغذائية(٪)	—	٠ر٠	—	٠ر٠
ثانيا : النسبة المئوية للاعداد المنتجة والانتاج	حليب	لحوم الماعز	حليب	لحوم الاغنام
أ - سنة الاساس ١٩٩٢				
- النسبة المئوية للحيوانات المنتجة (٪)	٠ر٦٥	١ر٣٩	—	٥ر٥٥
- الانتاجية (كجم / رأس)	٩ر٥	١٨ر٧	—	١ر٢٧
- إنتاج هذه المجموعة (ألف طن)	٢٤ر٢	٢٨ر٧	—	٦٥ر٥
- إنتاج كل المجموعات الحيوانية (ألف طن)	٢٣٥٤ر٥	٢٨ر٧	—	٦٥ر٥
ب - سنة التنبؤ ٢٠٠٠				
- النسبة المئوية للحيوانات المنتجة (٪)	٠ر٦٥	١ر٣٩	—	٥ر٥٥
- معدل نمو نسبة الحيوانات المنتجة (٪)	٠ر٠	٠ر٠	—	٠ر٠
- الانتاجية (كجم / رأس)	١٠ر٢	٢٠ر٢	—	٢٩ر٤
- معدل الانتاجية (٪)	٠ر١	٠ر١	—	٠ر١
- إنتاج هذه المجموعة (ألف طن)	٢٨ر٤	٣٣ر٧	—	٧٦ر٨
- إنتاج بقية المجموعات (ألف طن)	٢٧٣٢ر٤	٠ر٠	—	٠ر٠

جدول رقم (٤ - ٢٤) الأعداد والاحتياجات الغذائية والانتاج لدجاج اللحم ودجاج البيض لكل من سنة الاساس وسنة التنبؤ

البيان	اجمالى الدجاج	
أولا : الاعداد والاحتياجات الغذائية	١٩٩٢	٢٠٠٠
- الاعداد (بالألف)	٥٧٢٧١	٦٢٠١٦
- معدل نمو الاعداد (٪)	—	١ر٠
- الاحتياجات الغذائية للرأس (جيجا جول)	١ر٠	١ر٠
- معدل نمو الاحتياجات الغذائية (٪)	—	٠ر٠
ثانيا : النسبة المئوية للاعداد المنتجة والانتاج	لحوم الدجاج	البيض
أ - سنة الاساس ١٩٩٢		
- النسبة المئوية للحيوانات المنتجة (٪)	٢٩٦ر٢	٤٣ر٥
- الانتاجية (كجم / رأس)	١ر١	٨ر٩
- انتاج هذه المجموعة (ألف طن)	١٨٥ر٦	٢٢١ر٢
- انتاج كل المجموعات الحيوانية (ألف طن)	١٨٥ر٦	٢٢١ر٢
ب - سنة التنبؤ ٢٠٠٠		
- النسبة المئوية للحيوانات المنتجة (٪)	٢٩٦ر٢	٤٣ر٥
- معدل نمو نسبة الحيوانات المنتجة (٪)	٠ر٠	٠ر٠
- الانتاجية (كجم / رأس)	١ر٢	٩ر٦
- معدل نمو الانتاجية (٪)	١ر٠	١ر٠
- إنتاج هذه المجموعة (ألف طن)	٢١٧ر٦	٢٥٩ر٣
- إنتاج بقية المجموعات (ألف طن)	٠ر٠	٠ر٠

٤ - ٢ - ٧ ميزان الموارد والاستخدامات لسنة التنبؤ

٤ - ٢ - ٧ - ١ التجارة الخارجية في ميزان الموارد والاستخدامات لسنة التنبؤ

يقوم نموذج الموارد والإستخدامات بتحويل نتائج الطلب على السلع الغذائية وغير الغذائية لسنة التنبؤ - والمتحصل عليها من نموذج الطلب الكلى - إلى طلب على سلع زراعية وذلك بإستخدام معاملات تحويل السلع الغذائية وغير الغذائية إلى سلع زراعية وكذا بإستخدام النسب المئوية للسلع الغذائية التى تأتى من أكثر من سلعة زراعية واحدة . وبذا يكون قد تحدد عنصرين من عناصر الإستخدامات (الطلب) بالميزان وهما الاستهلاك الغذائى والاستهلاك غير الغذائى ويتبقى من عناصر إستخدامات الميزان كلا من البذور ، الاعلاف ، الفاقد حيث تشكل العناصر الخمسة معاً جملة الاستخدامات .

كما تتحدد عناصر الموارد بالميزان من الانتاج المحلى المستهدف وصافى التجارة الخارجية (الواردات - الصادرات) بتحديد نسبة الاكتفاء الذاتى ومن ثم تتحدد بقية عناصر جانب الاستخدامات وهى البذور ، الاعلاف ، الفاقد . كما يقوم الميزان ايضا بتحويل الانتاج المستهدف من السلع الزراعية إلى انتاج مستهدف من المحاصيل الزراعية والمجموعات الحيوانية .

إلا أن الانتاج المحلى المستهدف من السلع الزراعية يظل معلقاً بين امكانية تحقيقه أو عدم تحقيقه ولايمكن التأكد من ذلك إلا بعد الرجوع إلى عناصر الانتاج النباتى والحيوانى ومن ثم يظل ميزان الموارد الذى يتحدد منه الانتاج المستهدف (أو نسبة الاكتفاء الذاتى أو التجارة الخارجية) هو ميزان الموارد الأولى. ولايعتبر ميزان الموارد نهائيا

إلا بعد الانتهاء من التنبؤات بالانتاج النباتى والانتاج الحيوانى حيث يحل الانتاج الفعلى (المتحقق) من المحاصيل الزراعية (بعد تحويله إلى أنتاج من سلع زراعية) محل الانتاج الذى كان مستهدفاً من قبل وكذا نفس الشىء بالنسبة للانتاج من المجموعات الحيوانية . وبعد ما يتم ذلك الاحلال بتغير أحد جانبى الميزان وهو جانب الموارد ومن ثم تكون إعادة التوازن مرة أخرى عن طريق التجارة الخارجية .

ويوضح جدول (٤ - ٢٥) الواردات والصادرات من السلع الزراعية لكل من سنة الأساس وسنة التنبؤ .

أما بقية عناصر الميزان مثل الطلب الغذائى وغير الغذائى فقد سبق تناولها فى نموذج الطلب الكلى ، كما تم التعرض كذلك للإنتاج المحلى من السلع الزراعية ذات الأصل النباتى عند تناول نموذج الانتاج النباتى وكذا الانتاج المحلى من السلع الزراعية ذات الأصل الحيوانى عند تناول الانتاج الحيوانى .

ولمزيد من التفاصيل حول ميزان الموارد والاستخدامات يمكن الرجوع الى ملحق (٨) .

جدول رقم (٤ - ٢٥) الصادرات والواردات من السلع الزراعية
عام ٢٠٠٠

السلع الزراعية	الكمية (بالألف طن)		معدل النمو %
	١٩٩٢	٢٠٠٠	
أولا : الواردات			
قمح	٧٥٠٧ر٣	٩١٩٤ر٩	٢ر٥٧
أرز	١٠ر٢	١٤ر٠	٣ر٨٦
ذرة	٦٩٠ر٥	٣٦٨ر٣	- ٧ر٥٦
دخن	—	١٧ر٧	—
بطاطس	٢٤ر٤	٣٥ر٨	٥ر٨
سمسم	٢٣ر٤	٣٣ر٣	١ر٤٣
فواكه اخرى	١ر٣	١ر٣	—
سكر	٧٦٠ر٩	١٠٨٤ر٠	٤ر٥٢
زيوت نباتية	٥١٠ر٢	٧٩٤ر٢	٥ر٦٩
حليب	٨٢ر١	٩٣ر٣	٢ر٥٣
لحوم جاموس	٧ر٩	١٠ر٨	٤ر١٨
لحوم ابقار	١٧٤ر٩	٢٣٣ر٠	٤ر٧٢
لحوم أغنام	١٠ر٤	١٤ر٦	٣ر١٥
لحوم ماعز	١٤ر٨	١٦ر٣	٤ر٠٢
لحوم دجاج	٥٩٤ر٢	٧٧٣ر١	٥ر١٣
بيض	٢١ر٠	٢٤ر٥	٤ر١٢
اسماك	٣٧٤ر٩	٥٥٥ر٧	٥ر٠٤
شاى	٩٦ر٦	١٢٣ر٦	٣ر١٤
قهوة	٦ر٨	٩ر٢	٣ر٨٦
ثانيا : الصادرات			
أرز	٢٤٤ر١		
شعير	٢٥ر٨	٦٩ر٧	١٣ر٢١
فول	٦٧ر٢	٤٢ر٣	- ٥ر٦٢
عدس	٤٣ر٥	٥٦ر١	٣ر٢١
بقوليات اخرى	٤٠ر٧	٤٢ر٧	٠ر٦٠

تابع جدول (٤ - ٢٥) الصادرات والواردات من السلع الزراعية عام ٢٠٠٠

السلع الزراعية	الكمية (بالألف طن)		معدل النمو ٪
	١٩٩٢	٢٠٠٠	
فول سودانى	٢٠ر٦	٢٥ر٧	١ر٢٤
موالح	٧٦٢ر٩	٤٥٩ر٣	- ٥ر٩٨
عنب	١٩١ر٩	١٢٠ر٦	- ٥ر٦٤
فواكه اخرى	٥٤٢ر٤	٣٩٦ر٣	- ٣ر٢٥
قطن	٢٤٠ر٤	١٨٩ر٩	- ٢ر٩٠

٤ - ٢ - ٧ - ٢ معايير تحديد الأهداف في ميزان الموارد والاستخدامات

إن المسألة الأساسية التى تثور عند تقدير ميزان الموارد والاستخدامات بالنسبة للسلع الزراعية ، هى التوازن بين الأنتاج المحلى والتجارة الخارجية إلا إنه عند تناول هذا الموضوع فإن هناك عديد من المعايير التى يجب أخذها فى الاعتبار :

أ - تطور الطلب المحلى

وقد تعرضنا لعناصره الغذائيةـ الطلب الغذائى وغير الغذائى - فى الاجزاء السابقة . أما الجوانب المكملة الممثلة فى البذور والفاقد فيمكن تقديرها باستخدام اسلوب بسيط مثل التنبؤ المبدئى فى نظام كابا والذى يعالج أثر أى تعديلات اخرى فى حساب الموارد والإستخدامات على هذه البنود. وجدير بالذكر انه وفق هذا التنبؤ فإن البذور تؤخذ كنسبة مئوية من الانتاج، أما الفرق فهو نسبة مئوية من الطلب مضافاً إليه الصادرات .

إلا أن الأمر الذى يستحق الاهتمام هو تقدير الاحتياجات من العلف حيث يتم ربط هذه الاحتياجات فى نهاية الأمر بتحليل وتنمية نظم الانتاج الحيوانى . وفى هذا الصدد فإن الأمر يتطلب إيجاد تقدير مؤقت لحجم الطلب على العلف وذلك للحصول على فكرة أولية عن الاحتياجات من الانتاج النباتى.

ب - توقعات الأسواق الدولية للصادرات

فى حالة مصر فإن القطن يمثل أحد أهم الصادرات الرئيسية التقليدية، بينما ظهرت فى الآونة الأخيرة الصادرات غير التقليدية والتى يتوقف تصديرها ليس فقط على وجود الأسواق الخارجية بقدر ما تتوقف على تنظيم قنوات التصدير من الانتاج والفرز والتخليف إلى ايجاد المشترى النهائى المحتمل . ومن المؤشرات المفيدة فى هذا المجال تغير نصيب الدولة فى الصادرات بالنسبة للأسواق العالمية أو الاقليمية وفقا لوجهة الصادرات . ويساعد ذلك فى تقييم ما إذا كان اتجاه تغير الصادرات يرجع بدرجة أكبر إلى الطلب على الصادرات - وهو عامل خارجى تماما - أو إلى خسارة أو مكسب فى القدرة التنافسية لصادرات الدولة بالنسبة لصادرات المنتجين الآخرين .

جـ - إمكانية الانتاج فى الدولة

وفى هذا المجال يجب دراسة الجوانب المتعلقة بتعبئة الموارد المتاحة من الأرض والمياه ومدى الزيادات الممكنة فى الانتاجية والنفقات والأرباح النسبية المتوقعة من تحقيق هذه الامكانيات . ويجب فى هذا المجال الحرص على عدم إغفال إمكانيات قيام إحتياجات غير مباشرة من الواردات ترتبط بإختيارات معينة للانتاج والتكنولوجيات المستخدمة

وذلك عندما تزيد المتطلبات من الوردات المقابلة لزيادة الانتاج بسبب زيادة الاحتياجات من الكيماويات والوقود والمعدات .

عـ- مؤشرات الكفاءة الاقتصادية المقارنة

هناك نوعان رئيسيان من المؤشرات التي تستخدم لهذا الغرض وترتبط كلاهما بتحليل الأسعار خارج حدود الدولة وهذه المؤشرات هي نفقة الموارد المحلية للتجارة الخارجية Domestic Resources Cost (DRC) ومعاملات الحماية Protection Coefficients

وتعرف نفقة الموارد المحلية على أنها النسبة بين قيمة كل المدخلات وعناصر الانتاج التي لاتدخل في التجارة وبين الربح الصافي بالعملة الاجنبية المتحصل عليه من الانتاج . ويعبر الربح الصافي عن عائد التصدير (أو الوفر في الواردات) مطروحاً منه قيمة السلع المستوردة (أو القابلة للتصدير) المستخدمة في الانتاج . ويعني أرتفاع قيمة هذا المعامل ان الانتاج ربحيته قليلية والعكس صحيح مع إنخفاض قيمة هذا المعامل .

وهكذا فإن ترتيب المحاصيل المختلفة القابلة للتجارة وفقاً لهذا المعيار يعطي مؤشراً مفيداً في توجيه تطورات الانتاج.

أما معامل الحماية فهو النسبة بين قيمة السلعة خارج حدود الدولة إلى قيمتها المحلية. ويقارن معامل الحماية الأسمي Nominal Protect-ion Coefficient (NPC) السعر الخارجي بالسعر المحلي ، أما معامل الحماية الفعلي Effective Protection Coefficient (EPC) فيقارن القيمة المضافة بالأسعار الخارجية بالقيمة المضافة بالأسعار المحلية.

ويتمثل الغرض من هذين المؤشرين إظهار ما إطا كان المنتجين المحليين يحصلوا على حوافز إيجابية (دعم) أو حوافز سلبية (ضريبة) لانتاج السلعة وذلك وفقاً للقيمة الخارجية للسلعة بإعتبارها مقياس للمكسب من التجارة الخارجية الذى يؤول فعلياً للدولة.

إن مقارنة ترتيب السلع المختلفة وفقاً لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية يلقى كثيراً من الضوء على المكاسب التى يمكن الحصول عليها من الانماط المختلفة للحوافز.

هـ- معايير اخرى لإختيارات الانتاج

من الواضح ان المعايير السابق ذكرها لاتشمل كل الاعتبارات التى يجب اخذها فى الاعتبار عند إعداد خطط الطلب والانتاج والتجارة بالنسبة للسلع الزراعية. وهناك على الأقل ثلاثة جوانب تكميلية يجب إضافتها للمعايير السابقة وهى :

- دخل المنتجين،
- أثر السياسات المقترحة على الميزانية ،
- الأثر التوزيعى لتنمية الانتاج والسياسات المرتبطة به .

الفصل الخامس

٥ ـ موجـــز وتوصـــــــيات

حيث تعد سياسة التحرير الاقتصادى من أهم الظواهر فى الاقتصـــاد المصرى خلال الثمانينيات والتى تسارعت خطاها خلال التسعينيات ، والـتى قد تعرف ببرامج التكيف الهيكلى لما تتضمنه من حزمه من السياســـــات وآليات ، وحيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قطاع الزراعة كغيـــــره مـن القطاعات والتى تضمنت مختلف مجالات السياسة الزراعية، وحيث تقـــوم السياسة الزراعية حاليا على التخطيط التأشيرى الذى يهدف الى تقليـــص دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص عن طريق توفير المناخ المناســب لسريان آليات السوق من خلال التشريعات المناسبه والاطار المؤسســـــى الصحيح الذى يخدم هذا الهدف .

هذه التغييرات والتعديلات التى جاءت متدرجه فى بعضهـــــا، فجائية فى البعض الآخر ستؤثر تأثيراً كبيراً سلباً وايجاباً فى القطـاع الزراعى ، سواء فى المدى القريب أو البعيد واستشعار نتائج وآثـــار هذه التغيرات هو هدف هذه الدراسة.

وقد جائت الدراسة فى أربعة فصول ـ عدا الموجز والتوصيات : ـ

٥ ـ ١ تناول الفصل الأول منها تطور السياسة الزراعية فى مصر وتقييـم مستوى اداء القطاع الزراعى خلال الفتره من الستينيات حتى التسعينيات . حيث مر القطاع الزراعى فى مصر بفترات تاريخية متعاقبة ، لكل فتـره سماتها ومبرراتها، أنعكست فى مجملها على آداء هذا القطاع والفائـض المتحقق فيه ، وســبل استغلاله.

ففى فتره الستينيات ، كانت السياسة الزراعية مستمده من أهـــداف الاشتراكية التى تتمثل فى الكفاية فى الأنتاج وعدالة توزيع الدخل. وتدخلـت الدولة مباشرة فى الشئون الزراعية إما عن طريق التحكم فى تسويق المنتجـات الزراعية الهامه كالقطن والأرز والفول وقصب السكر والقمح ، أو عن طريـــق تحديد أسعار السلع والمنتجات ، أو فى نواحى الأقراض والتمويل وتوفيـــر مستلزمات الأنتاج . وقد ترتب على هذا التدخل الحكومى تحديد نســـبى للمساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية الرئيسية .

وفي فترة السبعينيات وبداية الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، بـــدأت تتغير السياسة الزراعية نسبيا، وتأخذ فى حسبانها السوق الدولية واحتياجات المواطنين من الغـذاء ، خاصه وأن الفجوه الغذائية بدأت تظهر بوضوح، حيث زادت واردات مصر من الغذاء . وكانت السياسة الزراعية فى هذه الفتـــره عباره عنخليط من القيود الحكومية والحرية الاقتصادية، وهو ما يسمى بالحرية المقيده.

وفي فتره الثمانينات كانت السياسة الزراعية تميل الى الحريـــة الاقتصادية بدرجة أكبر من التحكم والتقييد، وإن كانت سياسة أزمـــات. وكانت هناك محاولات جاده لتحسين آداء القطاع الزراعى بسبب زيـــادة حجم الفجوه الغذائية والاعتماد المتزايد على الخارج فى توفير الغـــذاء . وقد صاحب هذه السياسة أيضا سياسه سعريه وتسويقية ساعدت فى انجـــاز بعض الأهداف .

وبوجه عام يمكن القول بأنه لم يكن فى مصر سياسه زراعية مســتقره عبر فترات زمنيه محدده يمكن تقييم برامجها المختلفة . ولكن ظلـــت السياسة الزراعية آداه في يد متخذى القرار لتوجيه الموارد الزراعيـــة

المتاحة وفق الحاجات وفى مقدمتها الاحتياجات من الغذاء والكساء.

ويستعرض هذا الفصل الجوانب الهامه من السياسة الزراعية فى مصر خلال الفتره المشار إليها فى مجالات الأنتاج والأسعار والتسويق والأئتمان الزراعى وفى مجالات التوسع الزراعى الأفقى والرأسى .

٥ - ١ - ١ : ففى مجال سياسة الانتاج الزراعى والتركيب المحصولى

حيث يتسم القطاع الزراعى فى مصر بسيادة المزارع الصغيره والقزمية، حيث بلغت نسبة عدد الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنه حوالى ٤ر٩٥٪. وتقدر نسبة جملة مساحات هذه الحيازات حوالى ٩ر٥٣٪ من جملة مساحة الحيازات الزراعية فى مصر (طبقا لتعداد ١٩٨٥). واتجهت الدولة فى عام ١٩٥٧/٥٦ إلى تنفيذ مشروع " تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدوره الزراعية " حيث تدخلت الدولة بشكل مباشر فى تحديد المساحات التى تزرع من بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية بغرض تحقيق أهداف قومية تتمثل فى زيادة انتاجها لحاجة الاستهلاك المحلى منها، أو لتصديرها بغرض توفير النقد الأجنبى ، أو لتوفير حاجة المصانع المحلية من المواد الخام الزراعية. وقد أدى هذا التدخل المباشر فى تحديد مساحات الحاصلات الزراعية الرئيسية إلى تأثير غير مباشر فى تحديد مساحات باقى الحاصلات الزراعية فى ظل نظام الدوره الزراعية السائد الذى يحكم تعاقب المحاصيل على نفس الرقعة الزراعية. وقد ارتبط تدخل الدولة فى تحديد المساحات المنزرعة للمحاصيل الزراعية الرئيسية بتطبيق نظام التوريد الاجبارى لكامل الانتاج (المحصول) أو جزءا منه الى الدولة بالاسعار التى تحددها ما عدا محاصيل الخضر والفاكهة التى ترك تحديد أسعارها لقوى السوق ، والأجهزة المعنية.

وقد تبين من دراسة تطور اتجاهات التركيب المحصولى فى مصر خلال الفتره (١٩٦٠ - ١٩٩٠)؛ أن جملة المساحة المنزرعة فى مصر تقدر حوالى ٦ر٠ مليون فدان . وتقدر جملة المساحة المحصولية حوالى ٧ر١١ مليون فدان، كمتوسط للفتره (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، فى مقابل مساحه محصولية حوالى ٣ر١٠ مليون فدان كمتوسط للفتره (١٩٦٠ - ١٩٦٦) ، بزيادة نسبتها حوالى ٦ر١٣٪.

وترجع أسباب الزيادة فى المساحة المحصولية أساساً إلى ارتفاع معدل التكثيف الزراعى من ٨٥ر١ كمتوسط للفتره الأولى إلى حوالى ٩٥ر١ كمتوسط للفتره الثانية . وقد وجد أن ثلاث مجموعات رئيسية وهى الحبوب والألياف والأعلاف شغلت ما يقرب من ٨٥٪ من جملة المساحة المحصولية كمتوسط للفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٦)،

وانخفضت إلى حوالى ٤ر٧٣٪ كمتوسط للفتره (١٩٨٧ - ١٩٩٠) .

وانخفضت الأهمية النسبية لمجموعة محاصيل الحبوب (من ٢ر٤٣٪ إلى ٦ر٤١٪)، ولمجموعة محاصيل البقوليات (من ١ر٥٪ إلى ٥ر٣٪)، ولمجموعة محاصيل الألياف (من ٥ر١٧٪ إلى ٩ر٨٪)، بينما أرتفعت الأهمية النسبية لمساحات باقى المجموعات وهى محاصيل الحبوب الزيتية (من ٩ر٠٪ إلى ٤ر١٪) ، والحاصلات السكرية (من ٢ر١٪ إلى ٦ر٢٪)، ومحاصيل الخضر (من ٦٪ الى ٦ر١٠٪)، والفاكهه (من ٥ر١٪ إلى ٥ر٥٪)، وكذلك مجموعة محاصيل الأعلاف (من ٤ر٢٤٪ إلى ٦ر٢٢٪) حيث تشغل حوالى ربع المساحة المحصولية.

وبدراسة التغير الهيكلى للتركيب المحصولى على مستوى الحاصلات الزراعية الرئيسية خلال الفتره المدروسه تبين زيادة انتاج المحاصيل الغذائية كالقمح والأرز والذره والخضر بوجه عام . فقد زادت الأهمية النسبية لمحصول القمح فى التركيب المحصولى من ٩ر١٢٪ (متوسط الفتره ١٩٦٠ - ١٩٦٦) إلى حوالى ٤ر١٣٪ (متوسط الفتره ١٩٨٧ - ١٩٩٠) . وبالنسبة

لمحصول الذرة الشامية نقصت مساحته من ٧ر١ مليون فدان كمتوسط للفتـــره الأولى إلى ٥ر١ مليون فدان كمتوسط للفتره الثانية. وزادت مســـاحة الأرز من ٨ر٠ مليون فدان إلى حوالى مليون فدان فيما بين الفترتين . ويحتـل القطن المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية حيث كان يشغل حوالـــى ٣ر١٧ ٪ كمتوسط الفتره الأولى، ثم انخفضت إلى حوالى ٥ر٨ ٪ فى الفتـــره الثانية . وقد تضاعفت مساحات محاصيل الخضر والمحاصيل السكرية مرتين خلال هاتين الفترتين ، بينما تضاعفت مساحة محاصيل الفاكهة أربعة مرات ، فى حين انخفضت مساحات كل من البصل والسمسم والفول السودانى والفـول البلدى بدرجة كبيره.

وبالرغم من حدوث تغيرات فى التركيب المحصولى لصالح زيـــادة أنتاج محاصيل الحبوب ، الاّ أن محاصيل الأعلاف لاتزال تنافس مجموعـــة الحبوب لوجود اختلال فى العلاقات السعرية بينهما حيث زادت أســـعار الأعلاف الخضراء بالمقارنة بأسعار الحبوب نظرا للقيود التى كانـــت مفروضة على توريد الأنتاج وأسعاره من خلال التسويق التعاونى بعكـــس أسعار محاصيل الأعلاف الخضراء التى تخضع لاعتبارات العرض والطلـب والتى زاد الطلب عليها لتوفير احتياجات الأنتاج الحيوانى .

وقد أوجدت السياسة السعرية الزراعية فى مصر تباين فى وجهات النظر للتركيب المحصولى الأمثل، حيث وجد نوعيـن من التركيـــب المحصولى . الأول يحقق تعظيم عائد المزارع الفرد مما يدفعه إلى التوسع فى أنتاج محاصيل الخضر والفاكهه، والأعلاف ، وهى المحاصيل التى تحدد أسعارها وفقا لظروف العرض والطلب . والثانى تركيب محصولى يحقق تعظيم عائد المجتمع الذى يعكس المزايا الناجمة عن الأستفادة مـــن التخصص فى أنتاج المحاصيل التى تمثل ميزه نسبيه لمصر فى الســـوق

العالمية كالقطن والبصل والأرز والفول السودانى . وهى المحاصيل التى تقوم الدولة بتسويقها وتحدد أسعارها، وتحدد حصص معينه منها تورد إجباريا. ولذا اتجه المزارعون نحو زراعة المحاصيل الزراعية التى تتميز بأرتفاع الطلب عليها فى السوق المحلية، مع تجنب انتاج المحاصيل التقلدية الرئيسية التى كانت الدولة تحتكر تسويقها وتخضع للتوريد الاجبارى ونظام الحصص . وقد كان للتباين فى وجهه نظر الدولة والمنتجين أن نشأت فجوه اتسعت تدريجيا مع الزمن .

وقد ترتب على سياسة الأنتاج الزراعى فى مصر قصور فى تحقيق الأمن الغذائى الذى يرجع أساسا إلى القصور فى نمو انتاج السلع الغذائية من جهه وإلى زيادة معدلات الاستهلاك الغذائى من جهة أخرى . وعموما، كان مستوى الآداء فى قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب الذى ينبغى تحقيقه فى ضوء الامكانيات المتاحه، وترجع أسباب انخفاض مستوى الاداء فى القطاع الزراعى إلى كل من سياسة تسعير الحاصلات الزراعية ، وسيطرة القطاع العام على الأنشطة الخارجية للزراعة مع تنظيمها تنظيما احتكاريا أو شبه احتكارى ، وإلى العلاقة بين المالك والمستأجر الزراعى، بالاضافة إلى تبنى الدولة لاستراتيجية التنمية التى تقوم على أساس عدم إعطاء أولوية للقطاع الزراعى من أجل عملية التصنيع حيث يتضح ذلك من معدل التبادل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة حيث نجد أن ذلك المعدل كان يعمل لصالح قطاع الصناعة. وقد استخدمت الدولة فائض قطاع الزراعة لدعم القطاع الصناعة . وقد ترتب على هذه الاستراتيجية وتدنى مستويات الآداء فى القطاع الزراعى لإنعدام الحافز.

٥ - ١ - ٢ وفي مجال السياسة السعرية الزراعية... قامت هذه السياسة في الفتره الماضيه (منذ بداية فترة الستينيات حتى النصف الأول من فترة الثمانينات) على أساس تعبئة أكبر قدر من الفائض الزراعى للأستثمار في القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، بجانب ضمان توفير السلع الغذائية للمستهلك بأسعار مناسبه. وقد أرتبطت هذه السياسة بتحديد الدولة لأسعار المحاصيل التى تحتكر تسويقها وتلك الخاضعة لنظام حصص التوريد الاجبارى عند مستويات سعريه تقل عن مستويات أسعارها بالسوق الحره أو أسعار تصديرها أو استيرادها من العالم الخارجى. وقد ترتب على هذه السياسة تحول الموارد الاقتصادية المتاحه بعيدا عن القطاع الزراعى. كما عملت الأسعار المنخفضة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية على تحول الموارد عن انتاجها.

ففى اطار السياسة السعرية الزراعية للمحاصيل الزراعية، كان يتم التدخل الحكومى للتأثير فى الأسعار المزرعية باستخدام واحدا أو مزيجا من الأساليب المتبعه فى تحديد الأسعار المزرعية . وقد أدت هذه الاختلافات فى السلع والمنتجات الزراعية من حيث طبيعة خضوعها للتحكم التسويقى والسعرى من قبل الدولة إلى الاختلافات فى صافى عوائدها المزرعية مما أدى إلى قيام المزارعيين بالتوسع في زراعة بعضها على حساب البعض الآخر، رغم وجود بعض التوجيهات والأوامر الادارية من قبل الدولة، كما هو الحال فى محصول القطن. ونشأت المشكلة فى أن السياسة السعرية غير المناسبة كانت تؤدى إلى توجيه الموارد المتاحة بطريقة غير مرغوبه اقتصاديا واجتماعيا.

ويمكن القول أن السياسة السعرية الزراعية فى مصر أتسمت بأنها سياسات سعرية جزئية غير شاملة أخذت فى الاعتبار سلعه بمفردها دون ربطها بأسعار المحاصيل الأخرى وبالمستويات العامة للأسعار. وكانت هناك أكثر من جهه حكومية مسئوله عن تحديد هذه الأسعار الزراعية . كما أتسمت هذه السياسة بأنها سياسة تحيزيه لصالح المستهلك ولقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى على حساب القطاع الزراعى. علاوه على أن مستويات الأسعار المحدده رسميا من قبل الدولة كانت تتم عند مستويات منخفضه تقل كثيراً عن نظيرتها العالمية. وقد أدت السياسة السعرية الزراعية خلال الفتره (١٩٦٠ - ١٩٨٥) الى توزيع الدخل لغير صالح قطاع الزراعة، وتحميل القطاع بضرائب غير مباشره، وتحويل جزء من فائض الانتاج الزراعى إلى القطاعات الأخرى.

وقد انعكس تتأثير هذه السياسة فى أن أصبح قطاع الزراعة لايمثل عامل جذب للموارد ، وإنخفضت الاستثمارات الزراعية الخاصة . وقد حاول الزراع تقليل التدخل الحكومى باتباع بعض الاساليب منها تحويل بعض الآراضى الزراعية إلى أنشطة غير زراعية ومخالفة الدورة الزراعية، والتوقف عن زراعة الحاصلات الزراعية التقليدية بزراعة محاصيل الخضر والفاكهه واقامة مزارع الدواجن وتسمين الماشية وغيرها.

وقد اتجهت الدولة فى الفتره الأخيره (ما بعد عام ١٩٨٥) إلى اعطاء درجة من الحريه لقوى السوق لتحديد أسعار الحاصلات الزراعية، مع الحد من التقلبات السعرية . وتسعى الدولة إلى رفع مستويات الأسعار المزرعية بحيث تغطى تكاليف الانتاج مع السماح بتحقيق صافى عائد مزرعى مجزى يساعد على تنمية الأنتاج الزراعى، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى مختلف مجالات الأنتاج الزراعى . وقد تقرر فى عام ١٩٨٧ أن يقتصر التسليم الجبرى على محاصيل القطن والقصب والأرز ، ثم عدل ليصبح التسليم

الجبرى قاصرا على محصولى القطن وقصب السكر . وقد رفعت الحكومة مستويات أسعار التوريد لبعض المحاصيل الزراعية الهامه بدرجة كبيره. فمثلا أرتفع سعر توريد محصول القطن من ٩٧ جنيها للقنطار المترى فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٦٢ر٧ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزياده نسبتها حوالى ١٧١٪ كما زادت أسعار توريد قصب السكر من ٣٠ر٥ جنيها للطن فى موسم ١٩٨٦/ ١٩٨٧ الى حوالى ٥٨ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزياده نسبتها حوالى ٩٠٪. كما زادت أسعار توريد محصول الأرز من ١٦٥ جنيها للطن فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٧٥ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزيادة نسبتها حوالى ٦٧٪ . وقد أرتفعت أسعار توريد محصول الفول البلدى من ٥٥ جنيها للأردب فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٧٥ جنيها فى عام ١٩٩٠، بزياده نسبتها حوالى ٣٦٪.

وعموماً ، تتبلور أهم ملامح السياسة السعرية الزراعية فى مصر فى الفترة القادمة فى إعطاء مزيد من الحرية لقوى السوق الداخلية والعالمية فى تحديد الأسعار الزراعية، مع الاعلان عن هذه الأسعار مقدما قبل بدء موسم الأنتاج بوقت كاف حتى يتسنى للمزارعيين اتخاذ القرارات الأنتاجية المناسبة . وإنه فى إطار السياسة السعرية الزراعية فى الفترة القادمة - يجب أن تعمل الأسعار الزراعية على تحقيق التركيب المحصولى الأمثل الذى لابد وأن يتم على أساس الأسعار المزرعية الحقيقية والنسبية للحاصلات والموارد الزراعية، مع ضرورة ادخال مياه الرى فى اطار المحاسبة الاقتصادية ، وتوفير الحوافز السعرية للمساعده على تبنى التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتحقيق الكفاءه الاقتصادية للموارد الزراعية وعدم تحويلها خارج قطاع الزراعة، وعلى أن يتم ربط السياسة السعرية بالسياسات والاجراءات غير السعرية التى منها سياسة الائتمان

الزراعى، وتوجيه المزيد من الاستثمار العام والخاص نحو القطاع الزراعى بما يتمشى مع مكانة الزراعة واحتياجات التنمية الاقتصادية الزراعية. وإن قيام الدولة بالعمل على المزيد من تحرير الأسعار الزراعية وقصر القطاع الخاص على عمليات استيراد وتسويق توزيع مستلزمات الأنتاج الزراعى فى الفترة القادمة هو الاتجاه المناسب نحو تحسين معدلات الآداء للقطاع الزراعى فى مصر.

٥ - ١ - ٣ وفي مجال السياسة التسويقية الزراعية .... لعبت الحكومة دوراً هاما فى مجال السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية مع بدء تطبيق الخطه الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) وذلك باعتبارها أحد الأدوات الأساسية فى تنفيذ إهداف التنمية الاقتصادية والزراعية ، وذلك لضمان مشاركة استخدام الفائض الزراعى فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك مع ضمان تحقيق الحد الأدنى السعرى للمحاصيل الزراعية للمحافظة على استقرار الدخول المزرعية ، والحصول على فائض الأنتاج الزراعى لتوزيعه على سكان الحضر بأسعار تتناسب ومستويات دخولهم ، مع ضمان توفير المواد الخام الزراعية اللآزمة للصناعة . ولقد بدأت الدولة فى هذا المضمار بتأميم تجارة القطن فى عام ١٩٦١ مصحوباً بالبدء فى تطبيق نظام التسويق التعاونى للقطن وفقا للأسعار المحدده من قبل الدولة. ولقد تلى ذلك سلسله من الاجراءات التى من شأنها التوسع فى تطبيق هذا النظام ليشمل مجموعة أخرى من المحاصيل الزراعية ولقد تباين شكل ودور وحجم التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية لبعض المحاصيل الزراعية حسب نوع المحصول ووزنه النسبى فى تحقيق الأهداف السابق الإشارة اليها على النحو التالى : -

أما (أ) - أحتكار كامل من قبل الدولة لعملية تسويق الأنتاج حيث تقوم - وفقا لهذا النظام - الجمعيات التعاونية والمؤسسات والشركات الحكومية بالدور الكامل فى عملية إستلام الأنتاج المزرعى بأكمله وفقا للأسعار المحددة من قبل الدولة . ويشمل هذا النظام كل من القطن وقصب السكر اللآزمين للصناعات المحلية . وتعد الدولة المشترى الوحيد لهذه المحاصيل ، مع التزام الزراع بالأسعار المحدده سلفا من قبل الدولة، مع الحظر التام للاتجار فى هذه المحاصيل داخليا .

أو (ب) - احتكار جزئى من قبل الدولة لحصص محدده من عملية التسويق .. حيث يلتزم المنتجون - طبقا لهذا النظام - بالتوريد الاجبارى لحصص محدوده من الأنتاج للدولة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والمؤسسات المتخصصة فى القطاع العام، وذلك وفقاً لأسعار محدده من قبل الدولة. وتختلف حصص التوريد الاجبارى حسب نوع المحصول ومناطق انتاجه تبعا لدرجة خصوبة وانتاجية الآراضى الزراعية . ويرتبط تطبيق هذا النظام بتوقيع غرامات على المتخلفين عن التوريد قد يتجاوز قيمتها المتحصل من التوريد الاجبارى . ومن أهم الحاصلات الزراعية التى طبق عليها هذا النظام محاصيل (القمح ، الأرز، السمسم ، الفول السودانى، العدس ، الفول البدى) .

أو (جـ) - عن طريق التسويق التعاونى .. حيث تقوم بعض الجمعيات التعاونية المتخصصة مثل جمعية منتجى البطاطس وجمعيات الخضر والفاكهه بتسويق بعض المحاصيل اختياريا، وإن كان ذلك يتم على نطاق ضيق وبكميات محدوده. ويتم تحديد السعر وفقا لقوى السوق . كما تتولى هذه الجمعيات توفير مستلزمات الأنتاج اللازمة للمحاصيل المتعاقد

عليها للتسويق إلى جانب تقديم تسهيلات ائتمانية لاعضائها .

أو (عـ) وفقا لنظام السوق الحر دون تدخل أو توجيه من الدولة مثل محاصيل الأعلاف والترمس والحمص والشعير والذره الرفيعه .

وأهم المشاكل التسويقية التي واجهت الحاصلات الزراعية هى :

(١) ارتفاع نسبة الفاقد الكمى من الحبوب فى مختلف المراحل التسويقية لانخفاض كفاءة عمليات التجهيز وطاقات التوزيع والنقل والتخزين

(٢) نقص الحوافز السعرية للمنتجين مما أدى إلى نقص الكميات الموردة من الحبوب ، وبالتالى نقص المساحات المنزرعة بالحبوب .

(٣) عدم مناسبة الانماط الاستهلاكية الحالية مع المؤثرات والعلاقات السعرية والاقتصادية .

(٤) عدم الاستفادة من الميزه النسبيه فى الانتاج والتصدير، كما حدث لمحصول الأرز لعدم وجود النشاط التصديرى المتكامل أو عدم وضوح السياسة التصديرية له . فمثلا زادت تكلفة العمليات التسويقية من نقل وتخزين وتعبئة وتغليفوضرب الأرز، مما أدى بالتالى الى ارتفاع تكاليف تسويق الأرز ومن ثم ضعف الكفاءة التسويقية له .

(٥) أرتفاع الهوامش التسويقية لحاصلات الخضر والفاكهه . فقد تراوحت نسبة الهامش التسويقى للبطاطس ما بين ٥٣٪، و٧٠٪، والطماطم من ٣٣٪ - ٦٢٪ خلال النصف الأول من الثمانينات . وترجع أسباب هذا الأرتفاع بصفه عامه إلى قيام التجار بتوفير قروض وتسهيلات ائتمانية للزراع خلال مراحل الأنتاج مقابل استلام انتاجهم، الأمر الذى يعد نوعا من أنواع الاحتكار لصالح التجار .

(٦) زيادة المسارات الوسيطه والمسالك المتعدده فى تجارة الخضر والفاكهه ، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التسويق، وبالتالى الهامش

التسويقى لهذه الحاصلات ، مما يؤثر مباشرة على اسعار المستهلك ، بالاضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد من هذه المحاصيل خلال عمليات الجنى والتسويق .

ولقد ترتب على السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية فى مصر خلال هذه الفتره ما يلى : -

(١) زيادة المساحات المنزرعة من بعض المحاصيل وهى الفاكهه والخضر والأعلاف نتيجة لطبيعة السياسة التسويقية تجاه تلك المحاصيل التى تخضع لتأثير قوى السوق ، وذلك على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى التى تدخل فى نطاق التدخل الحكومى .

(٢) أدت السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية القائمة على احتكار الدولة والتوريد الاجبارى إلى تحمل الدولة أعباء كبيره فى مجال توفير الخدمات التسويقية ، وما صاحب ذلك من محدودية الاستثمار الخاص فى هذا المجال .

(٣) أرتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الزراعية بمعدلات تفوق معدلات نمو الأنتاج الزراعى المحلى، مما انعكس ذلك فى تناقص درجة الاكتفاء الذاتى.

وتعتمد السياسة التسويقية الزراعية الجديده فى الفتره القادمة على أتباع مجموعة من المتغيرات الناشئة عن تحريك أسعار التوريد لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز والقمح والقطن. وكذلك الغاء التوريد الاجبارى لأكثر من ١٢ محصولا وجعله اختياريا، مع ضمان تحقيق حد أدنى لمستويات الدخول المزرعية، مما يشجع المزارعون على زراعتها. وقد أدت تلك السياسة الى ظهور بعض النتائج الايجابية . ومن المتوقع والمستهدف ان يتوقف التدخل الحكومى فى التوريد خلال السنوات الثلاثة القادمة .

٥ - ١ - ٤ السياسة الائتمانية الزراعية : - كان لسيادة المـــــزارع الصغيره والقزميه فى القطاع الزراعى قيداً على التوسع فى المدخـــــرات الفردية للمزارعيين لضعف امكانياتهم المالية، مما ساعد على عدم القدرة على تحويل نشاطهم الانتاجي والاستثمارى فى المجال الزراعى . ولقـــــد انحصرت مصادر التمويل فى الفتره الماضيه على مجموعة ملاك الآراضـــــى الزراعية والتجار وبنوك التنمية والائتمان الزراعى باعتبارها البنـــوك المتخصصة فى هذا المجال. فقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من قـــــروض الجهاز المصرفى فى مصر خلال الفتره (١٩٨١ - ١٩٨٧) حوالى ٧٪ . وذلك يعنى أن الجزء الأكبر من هذه القروض قد وجهت إلى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات . كما بلغ نسبة قروض الاستثمار للقطاع الزراعى التى تمنحها بنوك الاستثمار لنفس الفتره حوالى ٨ر١٪. كما بلغـــت نسبة قيمة القروض التى قدمتها البنوك المتخصصة وفى مقدمتها بنـــك التنمية والائتمان الزراعى للقطاع الزراعى حوالى ٤١٪ من اجمالى قيمة القروض التى قدمت خلال نفس الفتره. وقد تركز نشاط بنوك التنمية والائتمان الزراعى فى القروض العينية والنقدية قصيرة الأجل والـــتى تخصص لتمويل الأنشطة الانتاجية الزراعية. كما لعب هذا البنك دوراً فى تمويل الأنشطة الاستثمارية فى القطاع الزراعى حيث ساهم بحوالى ٧١٪ من اجمالى القروض الممنوحة لمشروعات الأمن الغذائى والتصنيع الزراعى.

وقد قامت سياسة الائتمان الزراعى بهدف توفير التمويـــل اللازم لمقابلة احتياجات التنمية الزراعية. وتقوم بنوك التنميـــة والائتمان الزراعى بدور فى مجال الاقراض قصير الأجل، مع تطويره

من أجل التوسع فى الاقراض متوسط وطويل الأجل لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية . كما تتبلور هذه السياسة فى منح القـــــروض الزراعية بأسعار فائده تبلغ حوالى ١٣ ٪ سنويا، كحد أقصى (وكذلك للقطاع الصناعى)، بينما تراوحت ما بين ١٣ ـ ١٥ ٪ لقطاع الخدمات ، وحوالى ١٦ ٪ لقطاع التجارة .

وقد قامت هذه السياسة على أساس التمييز فيما بين الأنشطـــــة الزراعية المختلفة من حيث الشروط التى تمنح بمقتضاها القروض سواء من حيث أسعار الفائدة أو آجال السداد وفترات السماح ونوعية الضمانـــات المقدمة، حيث حددت الفائده على القروض قصيرة الأجل بنسبة تتـــراوح ما بين ٥ر٢٪ ـ ٦٪ حسب نوع المحصول والقرض المطلوب على أن تسدد خلال ٦ شهور على الأكثر وبضمان المحصول. أما بالنسبة للقروض متوسطة الأجل، فتمنح بضمان عقارى بسعر فائدة نحو ٨٪ سنويا بالنسبة للميكنـة الزراعية، أما بالنسبة لباقى القروض الأستثمارية متوسطة الأجل فحـددت أسعار الفائدة عليها بواقع ١٤٪ سنويا ، على أن يسترد المقترض ٥ر٠٪ فى حالة السداد فى تاريخ الاستحقاق . أما بالنسبة للقروض طويلـــة الأجل والخاصه بأستصلاح الآراضى الجديده فحددت أسعار الفائده عليهـا بواقع ٤٪، بالاضافة إلى ٧ر٠٪ كمصاريف بنكيه . كما حدد حجـــــم القرض بما يعادل ٦٥٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروع، مع اعطـــاء فتره سماح قدرها ثلاث سنوات . ولقد حددت التسهيلات الائتمانية التى اشتملت عليها سياسة الأئتمان الزراعى للفئات الحائزة للآراضـــــى الزراعية من ملاك ومستأجرين والجمعيات التعاونية الزراعية واعضائهـا وأصحاب المشروعات الزراعية والأمن الغذائى والتصنيـع .

وبتحليل الدور الذى لعبه الجهاز المصرفى فى مجال الزراعة خلال الفتره المدروسه تبين أن هذا الجهاز المسئول عن تنفيذ السياسة الائتمانية لايزال قاصراً عن آداء الدور المنوط له تجاه قطاع الزراعة فى مصر، وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى حجم القروض المخصصة لهذا القطاع فى السنوات الأخيره حيث لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب فى اعطاء دفعه قويه لمجالى التنمية الزراعية (أفقيه ـ رأسيه) . فقد لوحظ تدنى الدور الذى تلعبه البنوك التجارية فى اعطاء القروض لهذا القطاع خاصه فى مجال التوسع الأفقى. فقد لوحظ تحيز تلك النوعية من القروض إلى قطاعات الخدمات والتجاره. وظل هذا الوضع قائما حتى يوليو ١٩٨٢، بداية استخدام أسلوب متميز بين القطاعات المختلفة باستخدام سعر الفائده حيث تم خفض سعر الفائده على القروض الممنوحة للقطاعات الانتاجية بالمقارنة بمثيلتها على القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والتجاره . كما استخدم التميز حسب مده القرض داخل كل قطاع من القطاعات الأنتاجية. وإنه لايمكن الحكم على مدى كفاءة تلك الأدوات المستخدمة لتعديل مسار السياسة الائتمانية حيث تحتاج إلى فترة زمنيه طويله لتقييمها . هذا وقد لوحظ عدم قدرة الجهاز المصرفى على اجتذاب مدخرات قطاع الزراعة حيث بلغ نصيب أرصده ودائع قطاع الزراعة لدى الجهاز المصرفى ـ كمتوسط للفتره (١٩٨١ ـ ١٩٨٧) ـ حوالى ٣ر٨٪. ولقد لعب البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى دورا كبيرا فى مجال تطبيق السياسة الائتمانية الخاصة بالأقراض فى قطاع الزراعة حيث تطور حجم القروض المقدمة خلال الفتره (١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧)بمعدل يصل الى حوالى ٣١٩٪ ، مما يؤكد على التطبيق الايجابى للسياسة النقدية تجاه قطاع الزراعة.

ويتضح مما سبق محدودية الدور الذى لعبه الجهاز المصرفى والبنوك المتخصصة والتجارة الذى لايزال قاصراً فى تحقيق أهداف السياسة الأئتمانية سواء من الناحية التمويلية أو تعبئة مدخرات هذا القطاع ، ولايزال هناك خطوات واسعه لابد من السير فيها للنهوض بالدور الذى تلعبه تلك السياسة فى تحقيق كفاءة قطاع الزراعة.

٥ - ١ - ٥ وفى مجال سياسة التوسع الزراعى الأفقى واستصلاح الأراضى

بدأت سياسة استصلاح الآراضى بشكل فعال اعتبارا من بداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) حيث بلغ متوسط المساحات المستصلحة خلال تلك الخطة حوالى ١٠٧ ألف فدان سنويا. (بلغت جملة مساحات الأراضى المستصلحة خلال سنوات هذه الخطة حوالى ٥٣٦ر٤ ألف فدان). ثم تدهورت استصلاح الآراضى تدريجيا خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) حيث بلغ متوسط المساحة المستصلحة سنويا حوالى ٤٩ ألف فدان (بلغت جملة مساحات الأراضى المستصلحة خلال سنوات الخطة الثانية حوالى ٢٩٧ ألف فدان). كما تم استصلاح حوالى ٢١ ألف فدان فى عام ١٩٧١/٧٠ . وخلال الفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى بداية الثمانينات لم تكن هناك خطه واضحة لاستصلاح الأراضى حيث بلغت جملة ما تم استصلاحه من آراضى خلال الفترة (١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٩/٧٨) حوالى ١٦ ألف فدان، بمتوسط سنوى قدره ألفى فدان . ثم بدأت مساحات الأراضى المستصلحة فى التزايد التدريجى بعد هذه الفترة حيث تم استصلاح حوالى خمسة آلاف فدان فى عام ١٩٨٠/٧٩، زادت الى حوالى ٣٥ ألف فدان فى عام ١٩٨١/٨٠، ثم الى حوالى ٨٤ ألف فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ . وهذا يعنى أن جملة مساحات

الآراضى المستصلحة التى تمت تقدر بحوالى ٩٦٩ ألف فدان . ولقد ترتب على ضعف معدلات الآداء فى استصلاح الآراضى خلال هذه الفتره مع التزايد المستمر فى الطلب على السلع والمنتجات الزراعية إن الانتاج المحلى لم يتمكن من الوفاء بالاحتياجات الغذائية الضرورية ، مما ساعد على زيادة الفجوه الغذائية فى مصر .وخلال سنوات خطة الدولة (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) بدأت تتضح معالم رئيسية لمشاركة القطاع الخاص . وقد انطوت السياسة العامة للأستصلاح خلال هذه الفتره علي تحديد مجموعة من الأهداف الواضحة تمثلت فى ضروورة استصلاح واستزراع مساحة قدرها ٢ر٨ مليون فدان - كهدف طويل الأجل - يسعى لتحقيقه حتى نهاية القرن الحالى، وذلك مع الأخذ فى الأعتبار الموارد المائية المتاحة وتوقعاتها المستقبلية خلال تلك الفتره .

ولقد تحددت أهداف الخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) يبدأ برنامج زمنى لتنفيذ أعمال البنيه الأساسية العامه فى كل من مناطق سيناء، والساحل الشمالى الغربى، وشرق الدلتا، ووسط الدلتا، وغرب الدلتا، والوجه القبلى ، والصحراء الغربية وقد بلغت جملة مساحات البنية الأساسية التى تمت خلال تلك الفتره حوالى ٢٦٣ ألف فدان . وساهمت هذه الخطة باستصلاح حوالى ٥٨ ألف فدان عن طريق مساهمة الأفراد والجمعيات . كما قامت الشركات أيضا باستصلاح حوالى ١٣٢ ألف فدام. وهذا يعنى أن اجمالى المساحات المستصلحة خلال الخطة الخمسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) بلغت حوالى ١٩٠ ألف فدان .

وقد أوصت الخطة بضرورة تجنب دخول الدولة فى أعمال استزراع الآراضى الجديده ، على أن يتم ذلك عن طريق القطاع الخاص (أفراد - شركات - تعاونيات) مع ضرورة تطوير وتدعيم شركات إستصلاح الآراضى التابعة للقطاع العام أو احلال وتجديد

معداتها ، وكذلك تطوير أسلوب عمل الشركات الزراعية والاتجاه نحو استخدام نظم وطرق الرى المتطورة عند استصلاح واستزراع الآراضى، مع ضرورة دعم الاتجاه نحو الزراعة الكثيفة فى مناطق الأستصلاح الجديده.

وقد وضعت الدولة مجموعة من الاجراءات الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف تتمثل فى رفع الحدود العليا لملكية الآراضى الزراعية، ودعم قروض الاستصلاح والاستزراع فى الآراضى الجديده فى حدود ٨٠٪ من تكلفة الاستصلاح ، وبحد أقصى ألف جنيه للفدان، مع اعطاء فتره سماح تتراوح ما بين ٣ - ٤ سنوات، وبأسعار فائده بسيطه ٣٪ سنويا مع منح اعفاءات وتسهيلات ضريبية ومالية وتجارية ، علاوة على تنفيذ الدولة لاعمال البنيه الأساسية ومرافق الخدمات العامه.

ولقد تضمنت الخطة الخمسية (١٩٨٧ = ١٩٩٢) تنفيذ أعمال البنيه الأساسية لمساحه قدرها ٦٢٧ ألف فدان حيث تمول الدولة استصلاح حوالى ٤٩٠ ألف فدان، ويمول القطاع الخاص الباقى . وقد بلغت قيمة أعمال البنيه الأساسية المنفذه خلال الفتره (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٠/٨٩) حوالى ١٫٠٣ مليون طن . كما تم استصلاح مساحة قدرها ٤٧٤ ألف فدان.
ويلاحظ أن معدل الانجاز الفعلى فى مجال البنية الأساسية يمثل حوالى ٦٨٫٨٪ من المعدل المستهدف . كما يبلغ نسبة ما تم انجازه من أعمال الاستصلاح حوالى ٣٥٫٥٪، مما يشير إلى وجود تباين واضح بين الأطراف المشاركة فى مجال استصلاح الآراضى . وترجع أسباب الانخفاض فى معدلات الآداء إلى التأخر فى فتح الاعتمادات المطلوبة لتمويل أعمال البنيه الأساسية ، وضعف الكفاءه الادارية والتخطيطية للأجهزة المسئولة ، وضعف طاقة الأجهزة والشركات المتعاملة فى مجال الاستصلاح.

وقد بلغ جملة ما تم توزيعه من آراضى مستصلحة على شباب الخريجيين فى المرحلة الأولى (١٩٨٨/٨٧) حوالى ١٢ ألف فدان، وفى المرحلة الثانية (١٩٨٩/٨٨) حوالى ٣٠ ألف فدان، وفى المرحلة الثالثة (١٩٩٠/٨٩) حوالى ٥١ ألف فدان، وفى المرحلة الرابعة حوالى ٧٨ ألف فدان . ليبلغ الأجمالى نحو ١٧١ ألف فدان حتى الآن - وهذا يعد معدل منخفض للغاية بالمقارنة بأعداد البطالة الموجودة فى المجتمع والامكانيات الكبيره فى هذا القطاع لأستيعابها.

٥ - ١ - ٦ وفى مجال سياسة التوسع الزراعي الرأسي :

اعتمدت هذه السياسة على نتائج البحث العلمى. وقد تم التخطيط له عن طريق التوسع فى نشر المراكز البحثية المتخصصة فى المجالات المختلفة مما ساهم بشكل فعال فى خلق ظروف أفضل للأنتاج الزراعى.

وقد ركزت التنمية الزراعية الرأسيه فى اتجاهين مثل تبنى الأصناف الجيدة عالية الانتاج المقاومة للأمراض جيدة النوعية، واستخدام المعدلات السمادية والمائية المناسبة . أما الاتجاة الثانى فيتمثل فى استخدام الأساليب التكنولوجية المناسبه للظروف الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية مثل الآلات والمعدات ومواد البناء وغيرها من تبنى الأساليب التكنولوجية المتبعه فى البلاد التى تتشابه ظروفها وظروفنا المحلية، مع تشجيع مراكز البحوث الزراعية والجامعات على اختيار السلالات المناسبة وتطويرها. كما كان لتطوير وتدعيم جهاز الارشاد الزراعى أثره فى نقل التكنولوجيا من مراكز البحوث الزراعية الى المزارعيين ، وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع معدلات الأنتاجية فى معظم الحاصلات الزراعية الرئيسية ، مما يؤكد على كفاءة آداء هذه السياسة لحد ما.

٥ - ٢ وتناول الفصل الثانى : تحليل أهداف سياسة التحرير الاقتصادى وبرنامج الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة وما يخص قطاع الزراعة بصفه خاصه

فحيث أدت العديد من العوامل الداخلية والخارجية إلى الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى فى مصر . فمن العوامل الداخلية ، سوء الأوضاع الاقتصادية، عجز ميزان المدفوعات ، زيادة التضخم من نحو ١٠٪ إلى ٢٥٪ ، زيادة معدلات البطالة، انخفاض معدل الناتج المحلى الاجمالى بالاضافة إلى تدنى كفاءة القطاع العام. ومن العوامل الخارجية - وهى عديده - فى مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزى فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى وكذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لاتتأتى إلا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى والعوده إلى قوى السوق ، واطلاق حرية القطاع الخاص .

ونحن اذ نتفق على تشخص أمراضنا الاقتصادية ، ونتفق على مقترحات العلاج، نختلف فى سرعة وتوقيت اتخاذ الأجراءات . كما أنه يمكن القول اننا فى حاجه إلى تصور شامل لاستراتيجية قومية للتنمية واداره الاقتصاد القومى، وليس مجرد الاجراءات الاصلاحية أو روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين. ودون الاسهاب فى استعراض مدى التدخل الحكومى فى الحياه الاقتصادية نخلص إلى انه خلال العقود الثلاثة الماضية - ومن منطلق ايدلوجى أولاً واقتصادى ثانيا، تضخم حجم وسيطرة القطاع العام فى الأقتصاد القومى، حيث كان يعطى ذلك قوه وسيطره لنظام الحكم .

ويتناول هذا الفصل بعض عناصر سياسة التحرر الاقتصادى وادارة التنمية وسياسات التحرير الاقتصادى بصفة عامه ثم يتناول استراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة من خلال التعرض لمقومات وركائز التنمية الزراعية والتى تتمثل فى : وجود أسس وأساليب جديده للأنتاج - انشاء شبكات الطرق وإتاحة وسائل النقل - اتاحة الامكانيات التمويلية اللازمة للقطاع الزراعى - توفير امكانيات التسويق، وتطوير الاساليب والخدمات التسويقية - تنمية وتطوير الصادرات الزراعية - القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعى - الدور التوجيهى والارشادى والتأشيرى للأجهزة الزراعية - الدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك .

٥ - ٢ - ١ ثم يتطرق هذا الفصل إلى امكانيات ومتطلبات تحقيق الاستراتيجية الزراعية فى مجالات : -

- زيادة الانتاجية والانتاج عن طريق تنمية الموارد والحفاظ عليها وزيادتها بما يؤدى إلى زيادة الاكتفاء الذاتى خاصه بالنسبة للقمح والسكر والزيوت .
- التوسع الأفقى .
- اقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعى للتصدير .
- تحرير قطاع الزراعة - وتعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم حرية القطاع .
- تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيره .

كما تناول التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص من خلال السياسة العامه والقطاع الخاص - الاستثمار العام والاداره - دور الاسعار فى التنمية الاقتصادية فى اطار التحرر الاقتصادى - السياسة المالية - الاطار الاقتصادى والاجتماعى واثره على قطاع الزراعة.

وقد تبين أن عناصر سياسة التحرير الاقتصادى جاءت لتقابل ظروف ومتطلبات المرحله وتتمثل فى إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل أسلوب التخطيط المركزى، ولايعنى منهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق غياب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وإنما يعنى حدوث تغير فى مضمون هذا الدور . ايضا تتضمن تلك العناصر إعادة النظر فى أولويات الخطه وترتيبها وفقاً لأحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية. أيضا تتضمن تقليص قطاع الأعمال العام وأقتصاره على الدائره التى يخدم فيها أغراض التنمية. ايضا تتضمن العناصر التى تعمل على أن يحل التصنيع من أجل التصدير محل التصنيع لاحلال الواردات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أن اتخاذ القرار فى مجال التنمية يعكس دائماً قرار سياسياً بالرغبة فى التغير، واذا ما أريد للقرار أن يكون فعالاً فيجب أن يبنى أولاً على تحليل سليم ودقيق للوضع المراد تغيره، ومن ثم لايجب فقط اعداد واتخاذ القرار، بل يجب ايضا ان يؤثر القرار تأثيراً واضحاً على كافة عناصر وحقائق الوضع المراد تغييره. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار تشابك الأوضاع فى القطاع الزراعى وتشعبها وترابطها مع القطاعات الاخرى غير الزراعية ، نلاحظ مدى أهمية اتخاذ القرار بالتغيير فى مجالات التنمية الزراعية بصفه خاصه . حيث أن القرار السليم سوف لايكون مؤثراً وفعالاً ما لم يتوفر فيه ما يلى:-

- انه حالة محدده من اتفاق عام.
- انه تم دراسته بعنايه فائقة.
- انه تم الاعلان عنه بحماس من قبل الحكومة ومستعده لتنفيذه بالكامل.
- انه ينفذ أو يتوقع تنفيذه بفعالية من قبل الأجهزة الادارية المعنية.
- ان يتفهم الأفراد الغرض العام من هذا القرار ويتقبلون الاجراءات الفردية التى تجعل القرار حقيقة واقعة.

كما انه من الضرورى ايجاد نوع من الرقابة على تنفيذ القـــرارات لضمان تأثيرها على التغيير المطلوب .

٥ - ٢ - ٢ وفيما يتعلق بوضع استراتيجية للتنمية الزراعية فى المرحلة القادمة فمن المعروف ان استراتيجية القطاع الزراعى جزء من الاستراتيجية العامة للدولة ولابد ان تتناسق وتتوائم معها وتشتق منها. وبصفه عامه يمكـن صياغة استراتيجية القطاع الزراعى خلال الفتره القادمة، وفى ضـــــوء الاستراتيجية العامه للدولة على النحو التالى : -

أولا: زيادة الانتاجية والانتاج من مختلف السلع الزراعية، بما يـــؤدى إلى زيادة معدل الاكتفاء الذاتى خاصه من محاصيل الحبوب وفـــى مقدمتها القمح - السكر - الزيوت .

ثانيا: زيادة التوسع الأفقى عن طريق تشجيع القطاع الخاص، وتمليـــك الأراضى الجديده للشباب .

ثالثا: التحرير الكامل للقطاع الزراعى، وتوقف تدخل الدولة فيه، مـــع تحليل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بمـــا يلائم التحرر.

رابعا : تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى، عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيره.

خامساً : نشر الزراعات التصديرية وتطوير وتنمية الصادرات الزراعية

ومن الجدير بالذكر ان التنمية فى القطاع الزراعى ترتبط وتتأثر بالتنمية فى القطاعات الاخرى، كما تدعم تنمية القطاعات الأخرى، فالتنمية الزراعية تتأثر بما هو متاح فى المجتمع من بيئة أساسية ، ومستوى تكنولوجى ، ومن قوى عامله مدربه، وغير ذلك من مقومات للتنمية، والتى قد يكون تكوينها الأساسى خارج القطاع الزراعى وكذلك مسئولية توفيرها. وترتكز تنمية القطاع الزراعى فى : -

- وجود أسس وأساليب انتاجية جديده (طرق الزراعة - طرق الرى - أنواع البذور والاسمده - المبيدات - أساليب الخدمه وطرق جمع المحصول - مستوى الميكنه الزراعية المستخدمه) ايضا بالنسبة للأنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى .
- انشاء شبكات الطرق واتاحة وسائل النقل .
- اتاحة الامكانيات التمويلية اللآزمة للقطاع الزراعى . فلابد فى المرحلة المقبله البحث عن المصادر التمويلية التى تتلائم مع المرحلة الجديده ، ولعل فى مقدمة تلك المصادر هى الامكانيات التعاونية ودور القطاع التعاونى فى تمويل الزراع .
- توفير امكانيات التسويق ، وتطوير الأساليب والخدمه التسويقية اذ يعد التسويق - السياسة التسويقية الخارجية والداخلية - جزء من السياسة الزراعية على مستوى قطاع الزراعة ، وجزء من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى

فالتسويق له دوره فى تخصيص الموارد وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض والحد من الفاقد وتنمية التجارة الخارجية.

- تنمية وتطوير الصادرات الزراعية . ويجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ضرورة قيام زراعات تصديرية يخصص انتاجها للتصدير ويتوائم مع احتياجات الأسواق الخارجية من حيث النوعية وموعد الأنتاج، وذلك يستلزم تبديل مفهوم تصدير الفائض إلى مفهوم الزراعات التصديرية .
- القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعى . فلابد لكى تقوم تنمية شامله وبمعدلات مرضيه ، لابد من إعداد كوادر بشرية ملائمة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من حيث النوعيات ومستوى الكفاءه والتدريب والتعليم.
- الدور التوجيهى والارشادى والتأشيرى للأجهزة الزراعية . اذ ان الدور التدخلى والتحكمى الالزامى للأجهزة والمؤسسات الزراعية الحكومية سيتوقف ، ليحل محله دور توجيهى ارشادى تأشيرى . وهذا الدور الجديد يتوقف نجاحه على الأدوات والأساليب المستخدمة فى ذلك ، كذلك على كفاءة الكوادر التى ستؤديه .
- الدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك . وتعنى الرقابة هنا التأكيد على الالتزام وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية ، ذلك يؤدى إلى حماية كل من المنتجين والمستهلكين . ويعنى الدور الرقابى - ضمن ما يعنى - مراقبة الدولة لنوعية مستلزمات الأنتاج وملائمتها وصلاحيتها (الأسمده ، المبيدات)، وكذلك مراقبة الدولة لشروط صلاحية السلع للاستهلاك ومراقبة شروط الانتاج ومواصفات السلع المنتجة.

ويعد العمل على رفع انتاجية الأرض الزراعية هو المسار الأسرع لتحقيق الأهداف المشار إليها عن طريق استنباط ونشر الأصناف المرتفعة الانتاجية والأهتمام بالتركيب المحصولى وتحسين التربه، ونظم الصرف، وتعميم نظام الصرف المغطى . وذلك بهدف زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية خاصه القمح والسكر والزيوت النباتية وترى الدراسة انه من الممكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٧٠٪ والسكر إلى ٩٧٪ عام ١٩٩٥ والزيوت النباتية إلى أكثر من ٥٠٪ عن طريق تنفيذ بعض التوصيات .

أما فيما يتعلق بالتوسع الافقى فترى الدراسة ان هناك نحو ٨٠ موقعاً بمختلف مناطق الجمهورية يمكن بها استصلاح نحو ٨٠٠ ألف فدان بشرق الدلتا، و٦٨٥ ألف فدان بغرب الدلتا، ومساحة محدودة تبلغ ٦٠ ألف فدان بوسط الدلتا.

وفى مجال اقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعى للتصدير توصى الدراسة بزيادة الأنتاج من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية وتطوير الانتاج والتصدير من المحاصيل التصديرية غير التقليدية، وتشجيع وتنمية القطاع الخاص .

وبالنسبة لدور المؤسسات والمنظمات الزراعية الحكومية، ففى ظل سياسة التحرير الاقتصادى سينحصر هذا الدور فى انشطة البحوث والدراسات والارشاد الزراعى ، وحل المشكلات الفنية المتعلقة بالأنتاج ، واكثار البذور ، ومراقبة مدخلات القطاع الزراعى، ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية.

أيضا يتطلب تحقيق الاستراتيجية الزراعية، تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى عن طريق التوسع فى نشر الصناعات

الصغيرة . اذ ان تطوير القطاع الزراعي وتضمنه أنشطة الصناعات الحرفيـــــة والصغيره والقائمة على أسس تعاونية من الممكن أن يتيح مجالات واسعة للعمـــل وبتكلفة منخفضة لفرص العمل.

كما أن العلاقة بين القطاع الخاص والعام يجب ان تكون علاقة تكاملية تحقق الهدف من التنمية وفق سياسات تعكس أهمية القطاعية فى التنميـــــة الأقتصادية ، وان الاطار السليم للسياسة العامه فى مجال التنمية الاقتصاديـــة يمكن أن يزيد من كفاءه القطاع الخاص ومنافسته وبالتالى زيادة كفـــاءة الأداء الاقتصادى بصفه عامه . وفيما يتعلق بالأسعار ودورها فى التنميـــــة الاقتصادية فى اطار التحرر الاقتصادى فمن الضرورى ان تكون الأسعار داخل الدولة مستقره نسبياً وأن تعكس التكاليف الاقتصادية بصورة مقبوله، ومـــن الناحية النظرية فإن التغييرات السعرية يجب أن تعكس التحول فى الطلب والعرض أو فى القوى الاقتصادية الاساسية الاخرى ، مثل تغيير الأســـلوب الانتاجى (التكنولوجى) أو التنمية خارج حدود الدولة، وعندما تتذبـــذب الأسعار بصورة غير منتظمه (عشوائياً) فأنها تفقد فعاليتها كمؤشر أو مرجع للقطاع الخاص . كما أن التقلبات الحاده فى الأسعار تؤدى إلى تعقـــد وصعوبة اتخاذ القرار وزيادة المخاطر.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية فقد تعرض الفصل إلى دور السياســة المالية فى التنمية الاقتصادية فى ضوء التحرر الاقتصادى وخاصة معـــدلات الفائدة. وفى النهاية يمكن القول أن برامج الأصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى تستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى للموارد المتاحـــة واحداث تغييرات هيكلية فى القطاع الزراعى وذلك من خلال إعـــادة صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بما يحقق التوازن من جهـــه والاسراع بمعدلات النمو من جهـه أخرى.

٥ - ٣ ويتناول الفصل الثالث أثر برامج الاصلاح الاقتصادى على قطاع الزراعة، حيث ان سياسة الاصلاح الاقتصادى لها آثارها على قطاع الزراعة شأن هـــذا القطاع ، القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن هذه السياسة تظهر بشكل أوضح فى مجال التجارة الخارجية وبالذات الصادرات ، حيث تهدف الدولـــة إلـــى تنميتها وبالتالى اتخاذ خطوات هامه فى مجال تحفيز الصادرات ، كمـــا أن تحرير الواردات يستوجب ألا يكون على حساب الأنتاج المحلى .

وبصفه عامه فأن برنامج الأصلاح الاقتصادى يستوجب اجراء تعديـلات هيكلية ومؤسسيه، وتعديلات فى هيكل الأنتاج وبالتالى تعديل هيكل الأنتـــاج الزراعى والمؤسسات الزراعية بما يتمشى مع الأوضاع الجديده كذلك الأستثمار العام والخاص وما يخص الزراعة منه ومصادر التمويل، والأسعار الزراعيـــة والتجارة الخارجية .

إن تحرير قطاع الزراعة سيؤثر بشكل مباشر على الاستثمار العام الموجه لقطاع الزراعه حيث سينخفض بمرور الزمن الأمر الذى يتطلب البحث عن مصادر جديده للأستثمار حتى يمكن مواجهة احتياجات القطاع الزراعـــى من الأموال اللآزمة للتنمية والتحديث والتطوير لأن القطاع الخاص لايسهـــم فى مشروعات البنية الأساسية ولا الرى أو الصرف . وكذلك البحث العلمـــى والأرشاد.

كما إن ايجاد مؤسسات تمويل (اقراض) تقدم قروضاً ميســـره للزراع سيمثل أحد سمات تحرير قطاع الزراعة وأحد مشكلاته ، فإذا مـــا غاب دور الحكومة ودور البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى، وفى ظل عدم وجود فائض إنتاجى يتحول إلى ادخار ومن ثم استثمار ، ستصبـــح المشكلة أكثر تعقيداً ، لأن قدرات الزراع على الادخار محدوده للغايـــة فى ظل الزراعة القزمية والحيازات الصغيره.

لذلك فإن دور التعاون قد يبرز فى المرحلة القادمة من خلال العمل على إنشاء بنك تعاونى يقوم على مبادىء التعاون تسهم فى رأس ماله الجمعيات التعاونية وتدعمه الحكومة ، بحيث يشكل هذا البنك مصدراً لتوفير احتياجات صغار الزراع من القروض اللآزمة لزراعاتهم . وإن كان سيظل تقديمه قروض إنتاجية مشكلة على الدولة معالجتها ، لأن البنوك التجارية ستمول الشركات الكبرى وكبار الزراع فقط وبأسعار فائده مرتفعة.

وسيظهر أثر الغاء الدعم، كأحد جوانب سياسة التحرير الاقتصادى على أسعار المنتج والمستهلك ، حيث سترتفع أسعار مستلزمات الأنتاج المختلفة وبالتالى تكاليف الأنتاج ومن ثم أسعار المنتج وبالتالى أسعار المستهلك . وقد تشهد الفتره القادمة أرتفاعات كبيره فى أسعار السلع الزراعية المحلية والمستورده لاتتمشى مع الزيادة فى الدخول وبالتالى ترفع من معدلات التضخم بالبلاد . وستتأثر بشكل كبير أسعار اللحوم والشاى والسكر وزيوت الطعام نتيجة لرفع الدعم عن هذه السلع وخاصة إن الأنتاج المحلى لايفى بالطلب منها.

ولن يتوقف الأمر عند الأسعار ، بل ايضا سيصل الى المؤسسات الزراعية . فوزارة الزراعة ستصبح مهمتها اشرافية وتنحصر فى البحوث والدراسات والارشاد الزراعى والرقابة وهى لازمة ولأن الوزارة حتى الآن لم تعد العده لهذا الدور الجديد. ، وفى مجال التعاون الزراعى فمن الضرورى اعادة بناء هيكل الحركة التعاونية بما يتمشى مع الواقع الجديد ، حيث من الواجب تحرير الحركة التعاونية من القيود المفروضه عليها الآن بحيث تصبح قادره على ممارسة دور أكبر فى التنمية الزراعية وتخطيط الأنتاج والتسويق والتمويل.

وعلى جانب التجاره الخارجية، ستكون المهمة فى كيفية مواجهة الواقع الجديد والتكيف معه، بحيث تستطيع الزراعة المصرية الانتقال من مرحلة الزراعة من أجل الاستهلاك والتركيز على محصول أساسى للتصدير (القطن) الى مرحلة الزراعة التجارية التى تبنى على الميزه النسبية فى الأنتاج على المستوى الدولى وفق نظريات التجارة الخارجية، والزراعة من أجل التصدير وليس تصدير فائض الأنتاج.

ويتطلب ذلك اجراء تعديلات هيكلية (مؤسسيه) تخدم التحرير الاقتصادى وتوفير مصادر تمويل الصادرات وتشجيعها.

وسيتطلب ذلك دراسات مستفيضه لاقتصاديات الأنتاج الزراعى المصرى مقارناً بنظيره فى الأقطار المتقدمة التى تتنافس معه، وكذلك دراسة الأسواق العالمية والتعرف على احتياجاتها من السلع الزراعية المصرية وفى أى الأوقات وبالكميات وبالأشكال التى تتلائم وذوق المستورد.

وللوصول الى هدف البلاد فى أن يصبح قطاع الزراعة قادر على تحقيق فائض فى الميزان التجارى مع العالم الخارجى ، يتطلب ذلك تعديلات فى المؤسسات المناط بها تصدير السلع الزراعية وتطويرها، كما يستلزم أن يكون الجهاز الأنتاجى مرن وقادر على موائمة الطلب الخارجى عليه، ايضاً العمل على توفير وسائل نقل مناسبه وتوفير مصادر تمويل للصادرات بعيداً عن الروتين الادارى.

٥ - ٤ وفى الفصل الرابع استخدم نموذج (كابا) لتحليل وتخطيط بعض مكونات القطاع الزراعى .

استهدف هذا الفصل تقدير الطلب على والعرض من السلع الزراعية فى عام ٢٠٠٠ فى ظل ظروف الأصلاح الاقتصادى والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى . وفى هذا الصدد فقد تم بناء سيناريو تم عرض فروضه أولا ثم بناء التنبؤات الخاصة بهذا السيناريو جزءاً بعد آخر حيث تم تقدير التنبؤات الخاصة بالطلب على السلع الزراعية المختلفة من خلال نماذج السكان، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الطلب الكلى . كما تم تقدير التنبؤات الخاصة بالعرض من تلك السلع من خلال نماذج الأنتاج النباتى والانتاج الحيوانى.

٥ - ٤ - ١ أما نموذج الموارد والإستخدامات فهو حلقة الوصل بين مجموعة نماذج الطلب ومجموعة نماذج العرض ومن ثم يظهر فى عملية بناء السيناريو مرتين : الأولى حين يتم الانتهاء من تقديرات الطلب على السلع الزراعية وكذا الانتهاء من تحديد أهداف الأنتاج المحلى والتجارة الخارجية.
وبانتهاء تحديد الاهداف المذكورة تظل مستويات الأنتاج المحلى هدفاً قد يمكن تحقيقه وقد لايمكن تحقيقه. وتأتى المرة الثانية للعمل مع نموذج الموارد والاستخدامات بعد الانتهاء من تحديد مستويات الانتاج المتحققه فعلاً من نموذجى الأنتاج النباتى والأنتاج الحيوانى ومن ثم يحل الأنتاج المتحقق محل الأنتاج المستهدف ويقوم الميزان مرة أخرى بإعادة الاتزان بين جانبى الطلب والعرض .

٥ - ٤ - ٢ ويتضح من نتائج هذا السيناريو زيادة عجز الميزان التجارى الزراعى خلال فترة التنبؤ مما يجب معه العمل على زيادة الأنتاج بالتوسع الزراعى الأفقى والرأسى لإحلال الأنتاج المحلى محل الواردات حتى يمكن اصلاح الخلل الهيكلى فى الميزان التجارى الزراعى .

ومن الأهمية بمكان عند دراسة التوازن بين الأنتاج المحلى والتجارة الخارجية للسلع الزراعية أن يتم تحديد ذلك التوازن فى ضوء مؤشرات الكفاءة الاقتصادية وهى مؤشر نفقة الموارد المحلية للتجارة الخارجية ومؤشر معامل الحماية الفعلى حتى يمكن التأكد من أن سياسات التسعير المتبعه لاتتعارض مع جهود التنمية فى القطاع الزراعى .

٥ - ٤ - ٣ وفى تحليل الأسعار الخارجية للسلع الزراعية يكون من الضرورى تحديد مرحلة الأنتاج التى تقاس عندها القيم وتتم مقارنتها . فإذا كانت نفقات التسويق والنقل تمثل نسبة هامة إلى نفقات الانتاج الزراعى و/ أو اذا كانت السلعه المنتجه تمر بعمليات تصنيع قبل الدخول فى التجارة الدولية فإنه فى هذه الحالة لايمكن مقارنة سعر المنتج مباشرة بالسعر الخارجى وإنما يجب عمل تصحيحات بالنسبة لكل النفقات الوسيطة قبل حساب مؤشرات الحماية .

وإذا كانت هذه الدراسة قد حققت بعض أهدافها فإنها أيضا تكون قد ساهمت فى خلق قاعدة بيانات جيدة للقطاع الزراعى يجب العمل على تطويرها واستكمالها وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الطلب على السلع الزراعية وكذا مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج .

وجدير بالذكر انه للحفاظ على مستوى نسب الاكتفاء الذاتى فى عام ٢٠٠٠ كما هى عليه الآن على الأقل فإنه يلزم مضاعفة الجهود المبذولة للحفاظ على الرقعة الزراعية دون تدهور بل والعمل على زيادتها حيث أن معدل زيادة السكان يفوق بكثير المعدل الحالى لنمو الأنتاج الزراعى .

كما يجب العمل على تصحيح الخلل فى الميزان التجارى الزراعى بالعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات ويأتى ذلك عن طريق تطبيق الميزه النسبية التى تتيح التوسع فى زراعة المحاصيل ذات الميزه النسبية ومن ثم التوسع فى انتاجها على حساب المساحات المنزرعة من المحاصيل ذات الميزة النسبية المنخفضة مما يؤدى إلى استخدام اكفأ للموارد الزراعية .

نظراً لتراجع معدل نمر العمالة الزراعية بالنسبة لمعدل نمو العمالة غير الزراعية فإنه يجب العمل على إحلال الميكنة محل العمل البشرى إلا انه يجب الأخذ فى الأعتبار نوع المحصول والحد الأدنى من العمل البشرى اللآزم له .

المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية

١ - ابراهيم محرم، دكتور، تطوير التعاونيات الزراعية فى مصر ، التقرير الأول - مشروع تطوير نظم الزراعة المصرية - القاهرة أغسطس ١٩٨٣.

٢ - الكسندر سايس ، الخطوط العريضة لمتابعة تأثير برامج الأصـــــلاح الأقتصادى على القطاع الزراعى - منظمة الأغذية والزراعة .

٣ - ب ، أ، دى فريز - التنمية الاقتصادية ، البنك الدولى - واشنطن ١٩٨١

٤ - البنك المركزى المصرى - النشره الأقتصادية ، اعداد ١٩٨٤، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ .

٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء - الكتاب السنوى ١٩٩١.

٦ - حسين عبدالوهاب ، دكتور، بعض مؤشرات التنمية الزراعية فى إطـــار استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينيات ، القاهرة - فبراير١٩٩٢.

٧ - رجاء عبدالرسول ، دكتور، السياسات السعرية الزراعية فى مصـــــر الجزء الأول. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الاغذيـــــة والزراعة للأمم المتحده - القاهرة ١٩٨١.

٨ - سعيد النجار ، دكتور ، قضايا وأراء - نحو استراتيجية للتنميـــــة الزراعية - جريدة الأهرام. ١٩٩٢/٤/٥ .

٩ - سعيد النجار، دكتور ، استراتيجية قوميه للأصلاح الأقتصادى ، دار الشروق - ١٩٩١. القاهرة .

١٠ - فوزى حليم ، دكتور، الطلب على السلع الغذائية التموينية ، النـــدوة القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع - يناير ١٩٩٢.

١١ - عبدالقادر دياب ، دكتور، السياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية - مذكره داخلية رقم ٨٩٥ - معهد التخطيط القومى ، ابريل ١٩٩١.

١٢ - عبدالقادر دياب ، دكتور ، وآخرون - مشروع الاقتراض التعاونى فى محافظة الاسماعيلية - الجمعية التعاونية المركزية لمحافظة الاسماعيلية ، ١٩٨٩.

١٣ - عزه ابراهيم عماره عبدالرؤوف ، بدائل السياسات السعرية المزرعية المصرية وآثارها الاقتصادية ، رسالة دكتوراه - كلية الزراعة - جامعة الفيوم ، ١٩٨٩.

١٤ - معهد التخطيط القومى - سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧) - نوفمبر ١٩٨٥.

١٥ - معهد التخطيط القومى ، مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٤) - ١٩٨٦.

١٦ - معهد التخطيط القومى - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديده - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٦) فبراير ١٩٨٦.

١٧ - معهد التخطيط القومى - السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الأقتصادية . قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٠) يونيو ١٩٨٨.

١٨ - معهد التخطيط القومى - الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٥) فبراير ١٩٨٩.

١٩ - معهد التخطيط القومى ، إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٧) - ١٩٨٩.

٢٠ - معهد التخطيط القومى - دراسة تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٨) - فبراير ١٩٩٠.

٢١ - معهد التخطيط القومى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى الخطة الخمسية - ١٩٨٦.

٢٢ - معهد التخطيط القومى - امكانيات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى - قضايا التخطيط والتنمية رقم (٦٢) يناير ١٩٩١.

٢٣ - محمود نور السيد نور ، الأئتمان الزراعى فى جمهورية مصر العربية ، الندوه القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع القاهرة يناير ١٩٩٢.

٢٤ - منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، السياسات السعرية للسلع الزراعية فى جمهورية مصر العربية - الجزء الثانى - روما ١٩٩١.

٢٥ - الهيئة العامه لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، تقرير لجنة حصر المساحات المستصلحة منذ عام ١٩٥٢.

٢٦ - الهيئة العامه لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - مكتب رئيس الهيئة - بيان مساحات البنيه الأساسيه - الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨١ مرفق رقم (١) بيانات غير منشوره .

٢٧ - وزارة التخطيط - الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - الجزء الثانى - الصوره القطاعية - مايو ١٩٨٢.

٢٨ - وزارة التخطيط والتعاون الدولى - الاداره المركزية للزراعة والرى .

٢٩ - وزارة الزراعة - ندوه استراتيجية التنمية الزراعية - فبراير ١٩٩٢ .

٣٠ - وزارة الزراعة - ملامح استراتيجية وانجازات قطاع الزراعة فى الثمانينات - مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينيات ، فبراير ١٩٩٢ .

٣١ - وزارة الزراعة - الاداره المركزية للأقتصاد الزراعى .

ثانيا : المراجع الانجليزية

F.Kamin, Structural adjustment lending, An evaluation of programm design, world Bank, Washington, 1985.

الملاحـــــــق

ملاحق الفصل الأول

ملحق رقم (١)

المساحات الموزعة على شباب الخريجيين

المشروع	المساحة الموزعة بالفدان	الوحدات السكنية بالعدد
المرحلة الأولى ١٩٨٨/٨٧		
غرب النوبارية	٢٧٩٥	٥٥٩
البستان	٩٦٥	١٩٣
بنجر السكر	٧١٧٠	١١٩٥
شمال التحرير	٥٠٠	١٠٠
مريوط	٦٨٠	١٣٦
	١٢١١٠	٢١٨٣
المرحلة الثانية ١٩٨٩/٨٨		
غرب النوبارية	٥٠٠	١٠٠
البستان	١٢٣٨٠	٢٤٧٦
بنجر السكر	١٤٨٣٨	٢٤٧٣
خفير شهاب الدين	١٥٨٥	٣١٧
الوادى الجديد	٩٧٠	٩٧
	٣٠٢٧٣	٥٤٦٣
المرحلة الثالثة ١٩٩٠/٨٩		
غرب الدلتا :		
البستان	٢٣٢٠	٤٦٤
بنجر السكر	١٧٧١٩	٣٤٢٢
الرويسات بالحمام	١٨٩٥	٣٧٩
شرق الدلتا :		
جنوب سهل الحسينية	٥٠٢٠	١٠٠٤
وسط الدلتا :		
الزاوية	٨٦٠٥	١٧٢١
المنصور	١٤٨٠	٢٩٦
خفير شهاب الدين	٥	١

تابع ملحق رقم (١)

مصر الوسطي :		
غرب الفشن	٤٩٥٠	٩٩٠
سمالوط	٦٥٠٠	١٣٠٠
مصر العليا :		
المراشده	٦٠٠	١٢٠
الوادى الجديد	١٩٣٠	١٩٣
	٥١٠٢٤	٩٨٩٠

* جارى استكمال التوطين للبرنامج المحدد لعدد ١١٠٠٠ خريج .

المرحلة الرابعة

الشركة	المنطقة	الزمام	المقرر	
			المساحة بالفدان	المساكن بالعدد
العربية	بنجر السكر	فرع (١٨،١٩)	٢٥٠٠	٥٠٠
	بنجر السكر	ايمن فرع (١٥)	٤٠٠	٨٠
	غرب النوبارية	فرع (٢٠)	٢٤٠٠	٤٨٠
	وسط الدلتا	خفير شهاب الدين	٢٠٠٠	٤٠٠
	شرق الدلتا	سهل الحسينية	٣٠٠٠	٦٠٠
	شرق الدلتا	بركة أم الريش	٤٠٠٠	٨٠٠
	الجملة		١٤٣٠٠	٣٨٦٠
العقارية	بنجر السكر	متخللات المرحلة الأولى	١٣٠٠	٣٦٠
	بنجر السكر	متخللات المرحلة الثانية	١١٠	٢٢

تابع ملحق رقم (١) المرحلة الرابعة

الشركة	المنطقة	الزمام	المقرر	
			المساحة بالفدان	المساكن بالعدد
	بنجر السكر	فرعى(١٨، ١٩)	٨٠٠	١٦٠
	بنجر السكر	فرعى (١٧)	٥٠٠٠	١٠٠٠
	غرب النوبارية	فرعى (٢٠)	٥٠٠٠	١٠٠٠
	شرق الدلتا	بركة أم الريش	١٨٠٠	٣٦٠
	بورسعيد	جنوب سهل بورسعيد	٥٠٠٠	١٠٠٠
	شرق القناه	امتداد ترعة التوسع	١٥٠٠	٣٠٠
	الجملة		٢٠٥١٠	٤١٠٢
كوم امبو	بنجر السكر	باقى فرع (١٦)	٧٠	١٤
	بنجر السكر	ايمن فرع (١٦)	٨٠٠	١٦٠
	بنجر السكر	ايمن محطة (٤) النصر	٦٠٠	١٢٠
	غرب النوبارية	فرع (٢٠)	٦٠٠٠	١٢٠٠
	بورسعيد	جنوب سهل بورسعيد	٥٠٠٠	١٠٠٠
	أسيوط	أسيوط	٢٠٠٠	٢٧٠
	سوهاج	اولاد طوق شرق	٤٠٠٠	٥٥٠
	جملة		١٨٤٧٠	٢٣١٤
مساهمة البحيرة	بنجر السكر	فرع (١٧)	٤٩٤٠	٩٧٠
	بنجر السكر	العقد ( ) رى سطحى	١٨٢٤	٣٠٤
	بنجر السكر	متخللات العقد( )	١١٣٠	٢٢٦
	غرب النوبارية	فرع (٢٠)	٦٥٢٠	٢٠٠٠
	شرق الدلتا	سهل الحسنيه	٢٠٠٠	٤٠٠
	الجملة		١٦٤١٤	٣٩٠٠
العامة	بنجر السكر	باقى زمام الشيخ عبدالباسط	٦٦٠	١٣٢
	بنجر السكر	قرية الزهور	١٤٠	٢٨
	بنجر السكر	فرع (١٦)	٣٩٣٠	٧٨٦
	بنجر السكر	ايمن فرع (١٦)	١١٤٠	٢٢٨
	شرق الدلتا	بركة أم الريش	٢٠٠٠	٤٠٠
	الجملة		٧٨٧٠	١٥٧٤
	الحمام	ايسر ترعة النصر	٥٠٠	١٠٠
	الاجمالى		٧٨٠٦٤	١٥٨٥٠

* المصدر: هيئة القطاع العام للتنميه الزراعية

ملحق (٢٠)

الموقف التنفيذى لبرنامج (المرحلة الرابعة) من سباب الخريجين*

المنطقة	الوسيلة	الباحة		الماكينة	
		مليم/يوم للفدان	الوقت التقديرى	مليم/يوم للفدان	الوقت التقديرى
بنجسير الكبرى	فرع (١٨،١٩)	٢٥١٠	تم فى ديسمبر ١٩٩٠م	٥٠٠	لم يحدد موقع القرية
بنجسير الكبرى	أيمن فرع (١٥)	٤٠٠	تم فى شتمبر ١٩٩١/١٠م	٨٠	جارى
غرب الترعة	فرع (٢٠)	٢٤٠٠	لم يحدد الموقع (تم سباق ٩١)	٤٨٠	لم يحدد موقع القرية
وسط الدلتا	حفير شهاب الدين	٢٠٠٠	تم فى ديسمبر ١٩٩٠م	٤٠٠	لم تبدأ العمل
شرق الدلتا	مهمل المطيعة	٣٠٠٠	تعمل المياه فى ١٩٩٠/٧/٢٠م	٦٠٠	لم يحدد موقع القرية
شرق الدلتا	بركة أم الريش	٤٠٠٠	جارى	٨٠٠	٨٠٠ جاهزة
	جملة	١٤٤٠٠		٣٨١٠	
بنجسير الكبرى	مقفلات المرحلة الأولى	١٢٠٠	تم فى أكتوبر ١٩٩٠م	٢٦٠	جاهزة
بنجسير الكبرى	مقفلات المرحلة الثالثة	٩٥٠	تم فى أكتوبر ١٩٩٠م	٢٢	جاهزة
بنجسير الكبرى	فرع (١٨،١٩)	٨٠٠	تم فى أكتوبر ١٩٩٠م	١٦٠	جاهزة
بنجسير الكبرى	فرع (١٧)	٥٠٠٠	جارى	١٠٠٠	جارى
غرب الترعة	فرع (٢٠)	٥٠٠٠	تم فى ١٩٩٠/١٢/١م	١٠٠٠	تم فى ١٩٩٠/١٢/١م
شرق الدلتا	بركة أم الريش	١٨٠٠	جاهزة للتعليم	١٦٠	قيد وجاهزة
بور سعيد	جلوب سال بور سعيد	٥٠٠٠	لم يصدر أمر الاسناد	١٠٠٠	لم يصدر أمر الاسناد
شرق الدلتا	امتداد ترعة التوسيع	١٥٠٠	تم فى ١٩٩١/٥/١م	٣٠٠	
	جملة	٢٠٥١٠		٤١٠٢	
بنجسير الكبرى	بانيى فرع (١٦)	٧٠٠	تم فى ١٩٩٠/١٠/١م	١٤	تم
بنجسير الكبرى	أيمن فرع (١٦)	٨٠٠	تم فى ١٩٩٠/١١/١م	١٦٠	أمر الامر بالاجتماع
بنجسير الكبرى	أيمن محطة (٤) البعير	٦٠٠	تم فى ١٩٩٠/١١/١م	١٢٠	موجوده فى قرية (٤)
غرب الترعة	فرع (٢٠)	٦٠٠٠	تم فى ١٩٩١/٧/١م	١٢٠٠	جارى
بور سعيد	جلوب سال بور سعيد	٥٠٠٠	يبدأ بعد الاوالى	١٠٠٠	يبدأ العمل بعد الازالة
أسيوط	أسيوط	٢٠٠٠	تم فى ١٩٩٠/١٢/٢١م	٢٧٠	تم فى ١٩٩٠/١٢/٢١
سوهاج	أولاد طوق	٤٠٠٠	جارى	٥٥٠	تقلد قرية واحدة
	جملة	١٨٤٧٠		٤٢٤٤	
بنجسير الكبرى	فرع (١٧)	٤٢٤٠	تم فى ٢٠/	٩٧٠	تم فى ٢٠
بنجسير الكبرى	الفدد (C) رى سطحى	١٨٣٩	تم فى ١٩٩٠/١١/١م	٢٠٤	جاهزة للتعليم
بنجسير الكبرى	مقفلات الفدد (C)	١١٢٠	تم فى ١٩٩٠/١١/١م	٢٢٤	جاهزة للتعليم
غرب الترعة	فرع (٢٠)	٦٥٢٠	جارى	٢٠٠٠	جارى
شرق الدلتا	مهمل المطيعة	٢٠٠٠	لم يتم تخطيط المشروع	٤٠٠	جارى اختيار المرشح
	جملة	١٦١٦٩		٢٩٠٠	
بنجسير الكبرى	مائى زمام شيخ عبد الباسط	٦٦٠	جاهزة للتعليم	١٣٢	جاهزة للتعليم
بنجسير الكبرى	ترعة الزهور	٤٤٠	جاهزة للتعليم	١٨	جاهزة للتعليم
بنجسير الكبرى	فرع (١٦)	٣٩٣٠	جاهزة للتعليم فى ١٩٩٠/١٠/١م	٧٨٦	جارى
بنجسير الكبرى	أيمن فرع (١٦)	١١٤٠	تم تسليم فى ١٩٩١/٥/١م	٢٢٨	جارى
شرق الدلتا	بركة أم الريش	٤٠٠٠	جاهزة	٤٠٠	جاهزة
	جملة	٧٨٧٠		١٥٧٤	
الحسينية	أمير ترعة الحسينية	٥٠٠	جارى التنفيذ	١٠٠	جارى
	الاجمالى	٧٨٠٦٤		١٥٨٠٠	

* المصدر :

الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية ـ مصدر سابق .

ملاحـــق الفصـــل الثالث

جدول رقم (١)
اتجاهات أسعار المستهلك لأهم السلع

السلع	معادلة الاتجـــــاه العام	ر - ٢	ت	ف
القمح	ص̂ هـ = - ٢٤٫٧٠٩ + ١٨٫٥٢٧ س هـ (٥٫٨٥٩)	٤٧ر	٣٫١٦٢	٩٫٩٩٨
الذره الشامية	ص̂ هـ = ٧١٫٤٥ + ١٨٫٣٩ س هـ (٧٫٣٨)	٧٣ر	٥٫٣٠٦	٢٨٫١٥٥
الفول البلدى	ـــــ	—	—	—
العـدس	ص̂ هـ = ٢٤٥ - ٢٢٧ر س هـ (١٠ر١١)	١١ر	٠٠٠٤ر	٩٩ر
الارز	ص̂ هـ = - ١٨٫٧٨ + ٤٥٫٧٠ س هـ (١١٫٣٨١)	٤٥ر	٣٫٠٣٧	٩٫٢٢٨
البرتقال	ص̂ هـ = - ٩٫٤٥٤ + ٨١٫٧٢٧ س هـ (٤ر٧٧)	٩٦ر	١٧٫١١٩	٢٩٣٫٠٧
البصل	ص̂ هـ = ٨٩٫٢٧٢ + ٢٣٫٤٥٤ س هـ (٨٫٦٧٦)	٦٤ر	٤٫٤٠٣	١٩٫٣٩
السمسم	ص̂ هـ = ١٢٤٫٨٠ + ١٥٧٫٤ س هـ (٢٣٫٨٣)	٨٤ر	٦٫١٠٥	٤٣٫١٣١
البطاطس	ص̂ هـ = ٣٧٫٢٧٢ + ٣٨٫١٨١ س هـ (٥٫٤٩٤)	٨٢ر	٦٫٩٥	٤٨٫٢٨٤
ثوم	لو ص̂ هـ = ٤٫٨٨٧ + ٢٨١ر لو س هـ (١٦٨ر)	١٥٢ر	١٫٦٧	٢٫٨٠٠
سكر مكرر	ص̂ هـ = - ٦١٫٨١٨ + ١٠٢٫٧٢٧ س هـ (١٥ر٢٥)	٦١ر	٤٫٠٨	١٦٫٦٧٧
زيت طعام	ص̂ هـ = - ٢٧٩٫٠٩ + ١٦٥٫٤٥٤ س هـ (٤٥٫٦٠٦)	٥٤ر	٣٫٦٢	١٣٫١٦

تابع جدول (أ)

اتجاهات أسعار المستهلك لأهم السلع

السلع	معادلة الاتجاه العام	$ر^2$	ت	ف
دواجن مستورده	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٥٣ر٣٣ + ١٦٨ر٤٨٤ س هـ (١١ر٣)	٧٥ر	٥ر٤١٢	٢٩ر٣١
دواجن محلية	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٦٤٢ر٧٢٧ + ٢٩٣ر٦٣٠ س هـ (١٨ر٠٥٧)	٩٦ر	١٦ر٢٦	٢٦٤ر٤٢
لحوم مجمده	$\hat{ص}_{هـ}$ = - ٥٤٦ر٧٢٧ + ٤٢١ر٢٧٢ ر س هـ	٨٣ر	٧ر٠٧١	٥٠ر٠٠١
لحوم محليه	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٦٦ر٣٦ + ٦٧٢ر٢٧٢ س هـ (٢٢ر٠٢٩)	٩٨ر	٣٠ر٥١٧	٩٣١ر٣١

جدول رقم (٢)

اتجاهات الأسعار المزرعية لأهم السلع

السلع	معادلة الاتجاه العام	ر - ٢	ت	ف
القمح	ص^ هـ = - ١٧٫٩٧ + ٣٧٫٢٩٩ س هـ (٥٫٧٦٧)	٨ر	٦٫٤٦٧	٤١٫٨٢٧
الذرة الشامية	ص^ هـ = ٣٩٦٫٣٢ + ٣٢٫٥٤٩ س هـ (٣٫٤٣٦)	٩ر	٩٫٤٧	٨٩٫٧٢
الفول البلدى	ص^ هـ = ٩٣٠٩٫٩٢ + ٤٫٥٠ س هـ (٤٫٧٦٥)	٩١ر	١٠٫٥٧٦	١١١٫٨٦٣
العدس	ص^ هـ = ٧٦٥٫١٦٢ + ١٧٫٥١١ س هـ (٨٫١٣٧)	٩٥ر	١٤٫١٥	٢٠٠٫٣١
الفول السودانى	ص^ هـ = ٦١٠٩٫٢١٧ + ٢٠٢٫٧٩ س هـ (٢٫٧٣)	٩٨٨ر	٢٨٫٩٧	٨٣٩٫٥٨
القطن	ص^ هـ = ٢٫٨٨٥ + ٢٫١٨٢ س هـ (١٨٫٢٨)	٨ر	٦٫٤١	٤١٫٠٨
الارز	ص^ هـ = ٤٣٫١٧١ + ٢٤٫٨٨ س هـ (٢٫٨٦)	٨٨ر	٨٫٦٩	٧٥٫٦٥
البرتقال	ص^ هـ = ٦٠٫٦٧ + ٢٨٫٢٣٦ س هـ (٣٫٨٩٦)	٨٣ر	٧٫٢٤٦	٥٢٫٥٠٧
البصل	ص^ هـ = ٢٤٫٢٩ + ٨٫٠٨ س هـ (١٫٤١٧)	٧٥ر	٥٫٧	٣٢٫٤٩
الكتان	ص^ هـ = ٢٢٠٫٦٣٦ + ٤١٫٠٠٩ س هـ (١٫٩٧٢)	٩٧ر	٢٠٫٧٨	٤٣٢٫١٩
السمسم	ص^ هـ = ٩٦٢٫٦٦ + ١١٥٫٥٥ س هـ (٨٫٤١٩)	٩٤ر	١٣٫٧٢	١٨٨٫٣٦

تابع جدول (٢) اتجاهات الأسعار المزرعية

السلع	معادلة الاتجاه العام	ر$^{-2}$	ت	ف
البطاطس	ص̂ هـ = ٤١ر٣٧ + ١٢٩ر١٨ س هـ (٣ر٧٢٠)	٦٩ر	٢٣ر٧٤	٢٢ر٧٤
الثوم	لو ص̂ هـ = ٤ر٠١٥ + ٤٧٢٦ر لو س هـ (١٨٠ر)	٣٧ر	٢ر٦٢	٦ر٨٨

جدول رقم (٣)
اتجاهات الاسعار الاستيرادية

السلعه	معادلة الاتجاه العام	ر$^{-2}$	ت	ف
القمح	ص هـ = ١٦٠ر٧٧ + ٧٩ر٢٠ س هـ (٥ر٦٥٤)	٥٦ر	٣ر٦٧٧	١٣ر٥١٩
الذره الشامية	ص هـ = ٥٦ر٩٣٤ + ٩٣ر٢١ س هـ (٦ر٢٨٦)	٥٢ر	٣ر٤٨٩	١٢ر١٧٤
الفول البلدى	ص هـ = ٦٠ر٣٢ + ١١ر٦٩ س هـ (١٨ر٩١٨)	٦٤ر	٣ر٦٥	١٣ر٣٤٥
العدس	ص هـ = - ٥١٤ر٢١ + ٩٧ر١٢٠ س هـ (٢٤ر١٦٥)	٧١ر	٥ر٠٠٦	٢٥و٠٦
السمسم	ص هـ = ٤ر١٦٣١ + ٤٤ر٧٨ س هـ (١٥٥ر٧١)	١ر	٢٨٧ر	٠٨٢ر
سكر مكرر	ص هـ = ١٨ر٤١٧٤ + ٦٤٥ر١٢٠ س هـ (٣٠ر٨٧٧)	٥٨٧ر	٣ر٩٠٧	١٥ر٢٦٦
الدواجن	لو ص هـ = ٦ر٧٤ - او لو س هـ (٠ر٠٦)	١٢٨ر	١ر٥٢	٢ر٣٢
لحوم	لو ص هـ = ٦ر٨٩ + ٠٤٠ر لوس هـ (١٢٥ر)	١١ر	٣١ر	١٠١ر

جدول رقـــم (٤)

معادلـــة الاتجـاه العـام

المحصـــول	البيان	معادلة الاتجاه العام	ر - ٢	ت	ف
القمـح	السعر المزرعى	ص هـ = - ١٧ر٩٧ + ٣٧ر٢٩٩ س هـ (٥ر٧٦٧)	٨٠ر	٦ر٤٦٧	٤١ر٨٢٧
	سعر المستهلك	ص هـ = - ٢٤ر٧٠٩ + ١٨ر٥٢٧ س هـ (٥ر٨٥٩)	٤٧ر	٣ر١٦٢	٩ر٩٩٨
	سعر الاستيراد	ص هـ = ٧٧ر١٦٠ + ٢٠ر٧٩ س هـ (٥٤ر٥٦)	٥٦ر	٣ر٦٧٧	١٢ر٥١٩
الذره الشامية	السعر المزرعى	ص هـ = ٣٢ر٢٩٦ + ٣٢ر٥٤٩ س هـ (٤٣٦ر٣)	٩٠ر	٩ر٤٧	٨٩ر٧٢
	سعر المستهلك	ص هـ = ٧١ر٤٥ + ٣٩ر١٨ س هـ (٧ر٣٨)	٧٣ر	٥ر٣٠٦	٢٨ر١٥٥
	سعر الاستيراد	ص هـ = ٥٦ر٩٣٤ + ٢١ر٩٣ س هـ (٦ر٢٨٦)	٥٢ر	٢ر٤٨٩	١٢ر١٧٤
الفول البلدى	السعر المزرعى	ص هـ = ٩٢ر٩٣٠٩ + ٤ر٥٠ س هـ (٤ر٧٦٥)	٩١ر	١٠ر٥٧٦	١١١ر٨٦٣
	سعر المستهلك	ص هـ = ٤٢٧ر٣ + ١٠ر٨٥ س هـ			
	سعر الاستيراد	ص هـ = ٦٠ر٣٢ + ١١ر٦٩ س هـ (١٨ر٩١٨)	٦٤ر	٣ر١٥	١٣ر٣٤٥
العـدس	السعر المزرعى	ص هـ = ١٦٢ر٧٦٥ + ١٧ر١١٥ س هـ (٨ر١٣٧)	٩٥ر	١٤ر١٥	٢٠٠ر٣١
	* سعر المستهلك	ص هـ = ٢٤٥ - ٢٢٧ر س هـ (١٠ر١١)	١١ر	٠٠٠٤ر	٠ر٩٩
	سعر الاستيراد	ص هـ = - ٣١ر٥١٤ + ١٢٠ر٩٧ س هـ (٢٤ر١٦٥)	٧١ر	٥ر٠٠٦	٢٥ر٠٦٠
الفول السودانى	السعر المزرعى	ص هـ = ٢١٧ر٦١٠٩ - ٧٩ر٢٠٢ س هـ (٢ر٧٣)	٩٨٨ر	٢٨ر٩٧	٨٣٩ر٥٨
	سعر التصدير	ص هـ = ٧٩ر٠٥٤ + ١٦٦ر٩٥ س هـ (٣٢ر٤٩٤)	٧١ر	٥ر١٣٨	٢٦ر٣٩٦
القطـن	السعر المزرعى	ص هـ = ٢ر٨٨٥ + ١١٧ر١٨٢ س هـ (١٨ر٢٨)	٨٠ر	٦ر٤١	٤١ر٠٨
	سعر التصدير	ص هـ = ١٦٤ر٥١٤ + ١١٦ر٧٣٥ س هـ (٤٧ر٤٧١)	٣٣ر	٢ر٤٥٩	٦ر٠٤٧
الارز	السعر المزرعى	ص هـ = ٤٣ر١٧١ + ٢٤ر٨٨ س هـ (٢ر٨٦)	٨٨ر	٨ر٦٩٧	٧٥ر٦٥
	سعر المستهلك	ص هـ = - ٧٨ر١٨ + ٧٠ر٤٥ س هـ (١١ر٢٨١)	٧٩ر	٦ر١٩	٣٨ر٢١٧
	سعر التصدير	ص هـ = ١٥٤ر٨٢ + ٢٤ر٥٧٧ س هـ (١١ر٢٨١)	٤٥ر	٣ر٠٢٧	٩ر٢٢٨

تابع جدول (٤) معدلات الاتجـــاه العـــــام

المحصول	البيان	معادلة الاتجاه العام	ر٢	ت	ف
البرتقال	سعر مزرعى	ص̂ هـ = ٦٠ر٦٧ + ٢٨ر٢٢٦ س هـ (٣ر٨٩٦)	٨٢ر	٧ر٢٤٦	٥٢ر٥٠٧
	سعر مستهلك	ص̂ هـ = ـ ٥٤ر٩ + ٨١ر٧٢٧ س هـ (٧٧ر)	٩٦ر	١٧ر١١٩	٢٩٣ر٠٧
	سعر تصدير	ص̂ هـ = ٧٤ر٨٩ + ٨٨ر٨٨ س هـ (١٢ر٩٠٢)	٨٢ر	٦ر٨٨٩	٤٧ر٤٥٩
البصـــل	السعر المزرعى	ص̂ هـ = ٥٤ر٢٩ + ٨ر٠٨ س هـ (١٧ر١)	٧٥ر	٥ر٧٠	٢٢ر٤٩
	سعر المستهلك	ص̂ هـ = ٨٩ر٢٧٢ + ٢٣ر٤٥٤ س هـ (٥ر٣٢٦)	٦٤ر	٤ر٤٠٣	١٩ر٢٩٠
	سعر التصدير	ص̂ هـ = ١١٩ر٥٦٩ + ٣٨ر٣٢ س هـ (٨ر٦٧٦)	٦٤ر	٤ر٤١	١٩ر٥١٥
الكتان	سعر مزرعى	ص̂ هـ = ٢٢٠ر١٣٦ + ٤١ر٠٠٩ س هـ (١ر٩٧٢)	٩٧ر	٢٠ر٧٨٩	٤٣٢ر١٩٢
	سعر تصدير	ص̂ هـ = ٣٧٤ر٩٩٦ + ١٨ر٩٧ (١ر٤٢)	٠٠٤ر	٩٧ر	٠ر٩٥
السمسم	سعر مزرعى	ص̂ هـ = ٩٦٢ر٦٦ + ١١٥ر٥٥ س هـ (٨ر٤١٩)	٩٤ر	١٣ر٧٢	١٨٨ر٣٦
	سعر مستهلك	ص̂ هـ = ١٢٤ر٨٠ + ١٥٧ر٤١ س هـ (٢٣ر٨٣)	٨٤ر	٦ر١٠٥	٤٣ر٦٣١
	سعر استيراد	ص̂ هـ = ـ ١٦٣١ر + ٧٨ر٤٤ س هـ (١٥٥ر٧١)	١٠ر	٢٨٧ر	٠٨٢ر
البطاطس	السعر المزرعى	ص̂ هـ = ٤١ر٣٧ + ١٢٩ر١٨ س هـ (٣ر٧٢٠)	٦٩ر	٢٣ر٧٤٨	٢٣ر٧٤٨
	سعر المستهلك	ص̂ هـ = ٣٧ر٢٧٢ + ٣٨ر١٨١ س هـ (٥ر٤٩٤)	٨٢ر	٦ر٩٥	٤٨ر٢٨٤
	سعر التصدير	ص̂ هـ = ٦٨ر٥٤ + ٤٧ر٣١ س هـ (٥ر٩٠٤)	٧٣ر	٥ر٢٣	٢٨ر٤١٤
ثـوم	سعر مزرعى	لو ص̂ هـ = ٤ر٠١٥ + ٤٧٢٦ر لو س هـ (١٨٠ر)	٣٧ر	٢ر٦٢	٦ر٨٨
	سعر مستهلك	لو ص̂ هـ = ٤ر٨٨٧ + ٢٨١ر لو س هـ (١٦٨ر)	٥٢ر	١ر٦٧	٢ر٨٠٠
	سعر تصدير	ص̂ هـ = ٢٨٥ر٥٨٥ + ٤٣ر٢١ س هـ (١٣ر٧٢)	٤٧ر	٣ر١٤٧	٩ر٩٠٥
سكر مكرر	سعر مستهلك	ص̂ هـ = ٦١ر٨١٨ + ١٠٢ر٧٢٧ س هـ (٢٥ر١٥)	٦١ر	٤ر٠٨	١٦ر٦٧٧
	سعر استيراد	ص̂ هـ = ١٧٤ر٤١٨ + ١٢٠ر٦٤٥ س هـ (٣٠ر٨٧٧)	٥٨٧ر	٣ر٩٠٧	١٥ر٢٦٦
زيت طعام	سعر مستهلك	ص̂ هـ = ـ ٢٧٩ر٠٩٠ + ١٦٥ر٤٥٤ س هـ (٤٥ر٦٠٦)	٥٤ر	٣ر٦٢	١٣ر١٦
	سعر استيراد	ص̂ هـ = ـ ٣٠٢ر٢٢ + ٧٨ر٩١ س هـ (١٥ر٩٦)	٧٠ر	٤ر٩٤	٢٤ر٤٣

تابع جدول (٤) - معدلات الاتجاه العام

السلعه	البيان	معادلة الاتجاه العام	ر - ٢	ت	ف
الدواجن	سعر مستهلك دواجن مستورده	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٥٢ر٢٣ + ٤٨٤ر١٦٨ س هـ (١١ر٣١)	٧٥ر	٤١٤ره	٢٩ر٣١
	سعر مستهلك دواجن محليه	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٦٤٢ر٧٢٧ + ٢٩٣ر٦٣ س هـ (٥٠٧ر١٨)	٩٦ر	١٦ر٢٦	٢٦٤ر٤٢
	سعر استيراد	لو $\hat{ص}_{هـ}$ = ٦ر٧٤ - ار لو س هـ (٠٦ر)	١٢٨ر	١ر٥٢	٢ر٣٢
لحوم	سعر مستهلك لحوم مجمده	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٤٦ر٧٢٧ + ٤٢ر٢٧٢ س هـ	٨٣ر	٧ر٠٧١	٥٠ر٠٠٠١
	سعر مستهلك لحوم محلية	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٥٦٦ر٣٦ + ٦٧٢ر٢٧٢ س هـ (٠٢٩ر٢٢)	٩٨ر	٣٠ر٥١٧	٩٣١ر٣١
	سعر استيراد لحوم	لو $\hat{ص}_{هـ}$ = ٦ر٨٩ + ٠٤٠ر لو س هـ (ر١٢٥)	١١ر	٣١ر	١٠١ر
القطن	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢ر٥٠٧ + ٨٠ر١١٠ س هـ (١٧ر٢٧)	٨٠ر	٦ر٤١	٤١ر١٦
القمح	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = - ٢٩ر٩٧٦ + ٣٦ر٨٣٥ س هـ (٤٦٤ره)	٨١ر	٦ر٧٤	٤٤ره٤
الارز	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢٧ر٢٧٢ + ٢ر٦٣ س هـ (٥٤ر٢)	٩١ر	١٠ر٠٤١	١٠٠ر٨٢
الفول	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١١٩ر٠٢٥ + ٣٦ر٠٥٦ س هـ (٩٩٣ر٣)	٨٨ر	٩ر٠٢٨	٨١ر٥١٦
العدس	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢٠٦ر٢٤٥ + ٧٢ر١٥٩ س هـ (٨ر٨٩)	٨٦ر	٨ر١١٢	٦٥ر٨٠٩
السمسم	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٣١ر١٦ + ٨ر٨٢١ س هـ (٧١٤ره)	٨٧ر	٨ر٥٤٣	٧٢ر٩٩٠
قصب السكر	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٤ر٩٧٢ + ٤ر١٥٤ س هـ (٣٨٢ر)	٩٢ر	١٠ر٨٤٨	١١٧ر٦٨٩
فول سودانى	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢٥٩ر٩٠٩ + ٢٤ر٢٤ س هـ (٣١٥ر٣)	٨٣ر	٧ر٣١١	٥٣ر٤٥
بصل شتوى	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٤١ر٥٨١ + ٧ر٦٠٠ س هـ (٧١٢ر)	٩١ر	١٠ر٦٧	١١٢ر٩٠
فول صويا	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٥ر٢٧٢ + ٥٧ر٩٠٩ س هـ (٩ر٦٨٨)	٧٧ر	٥ر٩٧	٣٥ر٧٢
بنجر السكر	سعر توريد	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٢ر٤٠٢ + ٢ر٧٩١ س هـ (١ر٠٢)	٤٣ر	٢ر٦٨٥	٧ر٢١٣

جدول (٥) الاسعار العالميـــــة

السلعة	البيـان	معادلة الاتجـــاه العام	ر - ٢	ت	ف
شعير	شعير كندى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٠٧ر١٦٣ - ٢ر٩٣٦	٢ر٤٤	٢ر٠٥٦	٤ر٢٢٩
ذره شاميه	امريكى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٣٢ر٢٩ - ٣ر٢٩٠ س هـ	٢٥ر	٢ر٠٨٥	٤ر٣٤
قمح	امريكى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٦٦ر٥٤ - ٣ر٠٠ س هـ (١ر٨٥٢)	١٢ر	١ر٦١٩	٢ر٦٢٣
	كندى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٨١ر٨٧٢ - ١ر٦٩ س هـ (١ر٨٨٩)	٠٢ر	٨٩ر	٨٠ر
أرز	امريكى نمره ١	لو $\hat{ص}_{هـ}$ = ٦ر٢٦٦ - ٢١١ر س هـ (٠٦ر)	٤٥ر	٢ر٠٧	٩ر٤٢٩
	تايلاندى	لو $\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٦ره - ١٦٥ر س هـ (٠٨٩ر)	١٩ر	١ر٨٤	٣ر٤١
بطاطس	دنماركى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١٠٢ر٦٠ + ٣ر٥٢ س هـ (٢ر٩٧)	٠٣ر	١ر١٩٠	١ر٤١
	امريكى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ١١٤ر٩٦ + ١ر١٢٧ س هـ (٣ر١٠٥)	٠٧ر	٥٣٥ر	٢٨٦ر
عدس	تركى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٦٠٩ر٠٧ - ٩ر٢٠٩ س هـ (١٢ر٢١)	٠٤ر	٧٤ر	٥٥٩ر
فول صويا	—	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢٧٣ر٢٥٤ - ١ر٧٠٩ س هـ (٣ر٣٥٩)	٠٨ر	٥٠٨ر	٢٥٨ر
فول سودانى	—	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٢٩ر٨٨٨ س هـ - ٨ر٢٧ س هـ (٩ر٧٩٢)	٤٦٨ر	٢ر٨٣٨	٨ر٠٥٩
سكر مكرر	—	لو $\hat{ص}_{هـ}$ = ٩٦٦ره - ٢٩٩ر لو س هـ (٢١٢ر)	٢ر	١ر٨٧٩	٣ر٥٣١
برتقال	فرنسى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٤٣٢ر٢٣٣ + ٩ر٣٠ س هـ (٦ر٧٥٥)	٠٩ر	١ر٣٧٧	١ر٨٩٦
	المانى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٦٢ر٦٩ + ١ر١٢٧ س هـ (٧ر٠٣٣)	٣٣ر	٢ر٤٣	٥ر٩٢٩
	انجليزى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٥٤٧ر٩٦٣ + ١٢ر٣٠٩ س هـ (٦ر٩١)	١٧٨ر	١ر٧٨١	٣ر١٧٢
موز	المانى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٤٠٨ر٩٦٣ + ٢١ر٥٨ س هـ (٦ر٣٨٨)	٥١ر	٣ر٣٧٨	١١ر٤١٢
	امريكى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢٣٣ر٥٦ + ٣٤ر١٥ س هـ (٤ر٦٠٤)	٥٠ر	٣ر٣٣	١١ر١٠٥
	يابانى	$\hat{ص}_{هـ}$ = ٢٣٠ر٠٩ + ٣٢ر٠ س هـ (٣ر٤٦٧)	٨٩ر	٩ر٢٢	٨٥ر١٥

جدول رقم (٦) ـ أسعار السلع الزراعية

جنيه/ طن

السنوات	فول بلدى			العدس			فول سودانى		قطن	
	السعر المزرعى	سعر المستهلك	سعر الاستيراد	السعر المزرعى	سعر المستهلك	سعر الاستيراد	سعر المزرعى	سعر التصدير	السعر المزرعى	سعر التصدير
١٩٨٠	١٩٩ر٠	١١٠	٢٣٧ر٣	٣١٧ر٩	١١٠	٣٤٥ر٨	٣١٦ر٢	٦٢٠ر٨	٢٩٩ر٩	٥٤١ر٩
١٩٨١	٢٣٤ر٦	١١٠	١٥٦ر٦	٤٥٥ر٤	١١٠	٢٨٢ر٩	٤٠٤ر٠	٦٠٥ر٢	٣٦٨ر٨	٤٨٦ر٧
١٩٨٢	٢٤٠ر١	١٥٠	٢٧٥ر١	٥٢٠ر٥	٣٥٠	٣٤٣ر٦	٤٥٣ر٥	٥٧٠ر٨	٣٨٠ر٧	٤٣٤ر٤
١٩٨٣	٢٥١ر٢	١٥٠	٣٦٤ر٥	٥٨٥ر٤	٣٥٠	٣٥٥ر٤	٤٨٥ر٢	٥٥٣ر١	٤١٣ر٥	٤٩٩ر٠
١٩٨٤	٢٧٧ر٤	١٥٠	٢٥٠ر٠	٦٣٢ر٩	٣٥٠	٢٢٠ر٣	٥٧٣ر٦	٦١٥ر٢	٤٧٠ر١	٦١٧ر٨
١٩٨٥	٣١٧ر٩	١٥٠	٣١٣ر١	٧٩٠ر٨	٣٥٠	٧٤١ر٣	٧٠٩ر٩	٤٧٨ر١	٦١٥ر٠	٥٨٧ر٦
١٩٨٦	٤٥٨ر١	١٥٠	٦٨٤ر٠	١٠٥٧ر٩	٣٥٠	٨٧٨ر٤	٧٥٤ر٥	١٠٠٥ر٦	٦١٦ر٩	٦٣٦ر٦
١٩٨٧ (١)	٥٤٩ر٤	٥٠٠	٦٩٠ر٠	١٠٨١ر٩	١٢٠٠	٨٣٨ر٥	٨٨٨ر٧	١٧٠٠ر٠	٧٢٤ر٩	٧٨٠ر٦
١٩٨٨	٥٥٣ر٥	٨٥٠	—	١٠٥١ر٠	١٢٥٠	٧٥٥ر٤	٩٤٣ر٨	٢٠٥٣ر٥	٩٣٠ر١	٢٤٥٦ر٤
١٩٨٩	٥٧٧ر٣	١٢٥٠	—	١٤١٩ر٦	٢٢٥٠	١٠٧٢	١٠٠٨ر٠	١٦٧٣	١٢٨٢ر٥	١٥١٦ر٨
١٩٩٠	٦٩٠ر٢	١٤٠٠	—	١٤٧٨ر٤	٢٤٠٠	١٨٠٤	١٠٨٣ر٧	٢٠١٣	١٦٦٣ر٤	٩٥٦ر٤

(١) لم يتم استيراد فول اعتباراً من ١٩٨٨

الطن = ٣٤٩ر٦ قنطار

تابع جدول (٦) أسعار السلع الزراعية

جنيه / طن

السنوات	القمح			الذره الشاميه			الأرز		
	سعر المنتج	سعر المستهلك	سعر الاستيراد	سعر المنتج	سعر المستهلك	سعر الاستيراد	سعر المنتج	سعر المستهلك	سعر التصدير
١٩٨٠	٨٨	٣٥	١٤٥ر٣	١٢٢ر٨	٦٠	١١٩ر٧	٨١ر٢٩	١٤٠	٣٦٩ر٤
١٩٨١	٩١ر٧٧	٣٨	١٧٢ر٧	٩٣ر٧	٦٠	١٧٩ر٤	٩٨ر٨٠	١٤٠	٣٣٩ر٧
١٩٨٢	٨١ر٧٧	٣٩	١٦٠ر٥	١٢٤ر٨	٦٠	١٣٤ر٦	١٣٠ر١٢	١٤٠	٣٣١ر٩
١٩٨٣	١٠٩ر٩٠	٣٥	١٣٢ر٣	١٦٧ر٦	٦٠	١١٢ر٦	١٢٦ر٠٨	١٤٠	٢٣٢ر٥
١٩٨٤	١٢٤ر٤	٣٥	١٤٤ر٦	١٧٢ر٧	٦٠	١٤٤ر٤	١٣٠ر٥٦	١٤٠	٢١٧ر٤
١٩٨٥	١٧١ر٨	٦٧	١٥٤ر٩	١٩٤ر٣	٦٠	١١٦ر٥	٢١١ر٥٠	١٤٠	٢٢٦ر٠
١٩٨٦	٢٢٥ر٠	٨٧	١٤٣ر٣	٢١٨ر٩	١٢٠	١٣٠ر٧	٢٤٧ر٢٥	٤٠٠	٣٢٦ر٣
١٩٨٧	٢٢٣ر٦	٩٠	١٦٩ر٨	٢٥٤ر٥	١٨٠	١٥٥ر٥	٢٠٦ر٠٠	٤٠٠	٢٩١ر٢
١٩٨٨	٢٣٧ر٥	١٠٨	٢٧٤ر٦	٣٢٤ر٢	٢٨٠	٢٥٧ر٥	٢٥٦ر٥٠٠	٧٠٠	٤٦٤ر٩
١٩٨٩	٤٣٦ر٧	٨٩	٣٢٧ر٠	٤٠٤ر٥	٤١٠	٣٢٧ر٠	٢٦٢ر٠٠	٧٠٠	٥٤٦ر٠
١٩٩٠	٤٧٣ر٦	٣٢٨	٣٩٦ر٠	٤٢٦ر٦	٤٥٠	٣٩٦	٣٦٧ر٠٠	٧٥٠	٧٤٠ر٠

تابع جدول (٦) ـ أسعار السلع الزراعية

جنيه / طن

السنوات	البرتقال			بصل			الطماطم		
	السعر المزرعي	سعر المستهلك	سعر تصدير	سعر مزرعي	سعر مستهلك	سعر تصدير	سعر مزرعي	سعر مستهلك	سعر تصدير
١٩٨٠	٩٤	١٤٠	٢٦٨ر٨	٤٢ر١	٨٠	٢٠٠ر٥	٧٠ر٩	١٤٠	
١٩٨١	١٠٨	١٦٠	٣٤٧ر١	٥٨ر٦	١٠٠	٢٦٤ر٠	٨٤ر٣	١٦٠	
١٩٨٢	١٣٥	١٩٠	٣٤٥ر٤	٩١ر٨	١٦٠	٢٣٨ر٤	٩٩ر٧	١٥٠	
١٩٨٣	١٤١	٣٥٠	٣٣٨ر٤	٩٤ر٦	٣٠٠	٢٤٣ر٩	١٠٥ر٣	١٨٠	
١٩٨٤	٢٩٠	٣٥٠	٣٥٥ر٢	١٠٠ر٣	٢٥٠	٢٠٥ر٦	١١٩ر٤	٢٢٠	
١٩٨٥	٢٥٨	٤٠٠	٣٤٧ر١	١١٧ر٨	١٩٠	٢٤٢ر٢	١٤٤ر٣	٢٧٠	
١٩٨٦	٢٠٥	٥٥٠	٧٩٦ر٧	١٢٥ر١	٢٤٠	٤٠٠ر٩	١٦٥ر٧	٣٤٠	٢٢٤
١٩٨٧	٢٧٠	٦٥٠	٩٥٢ر٧	١٣٠ر٢	٢٧٠	٥٧٤ر٧	٢٠٧ر٩	٣٤٠	٣١٣ر٦
١٩٨٨	٢٨٠	٨٠٠	٩٠٦ر١	١٠٣ر٨	٢٢٠	٤١٥ر٠	٢٥٣ر٨	٦٠٠	٣٦٤ر٠
١٩٨٩	٣٥٠	٨٠٠	١٠٠٧	١٢٩ر٧	٣٣٠	٤١١ر٣	٣٣٦ر٧	٥٤٠	٦١٢ر٠
١٩٩٠	٤٠٠	٩٠٠	١٠٢٦	١٣٦ر٦	٣٩٠	٦٤٨ر٦	٢٨٣ر٨	٥٠٠	٦٩٨ر٤

تابع جدول (٦) ـ أسعار السلع الزراعية

جنيه/ طن

السنوات	الكتان		السمسم			البطاطس		
	سعر مزرعى	سعر تصدير	سعر مزرعى	سعر استيراد	سعر مستهلك	سعر مزرعى	سعر مستهلك	سعر تصدير
١٩٨٠	٢٧٥ر٩	٥٨٧ر٥	٦٠٣ر٨	٥٠٧	٤٥٠	٧٨ر٤	١٣٠	١٥٧ر٦
١٩٨١	٣١٥ر٢	٣٥٨ر٣	٦١٨ر٨	١٥١١	٤٧٩	٨٨ر٥٤	١٤٠	١٩١ر٢
١٩٨٢	٣٤٦ر١	٣٣٩ر٠	٦١٧ر٧	٥٥٥٣	٥٢٢	٩٨ر١٧	١٤٠	١٥٢ر٦
١٩٨٣	٣٨٣ر٢	٣٦٣ر٤	٨٠٣ر٦	١٥٢٤	٤٩٧	١٠٩ر٠	١٨٠	١٩١ر٨
١٩٨٤	٣٨٣ر٦	٢٨٥ر٣	٩٠٥ر٨	١٣٩٦	٦٩١	١٢٣ر٠	٢٣٠	١٤٨ر٧
١٩٨٥	٤٦٦ر٦	٣١٩ر٥	١٠٠٠ر٨	١٤٠٣	١٢٤٣	١٢٨ر٩	٢١٠	١٤١ر٤
١٩٨٦	٥١٧ر٤	٦١٥ر١	١٢٠١ر٤	١٠٣١	١٤٤١	١٢٧ر٣	٢٥٠	٢٨٢ر١
١٩٨٧	٥٣٤ر٦	٨٨٥ر٤	١٢٩١ر٤	٨٠٤	١٤٣٨	٢٤٤ر١	٣٥٠	٣٤٦ر٩
١٩٨٨	٥٧٠ر٠	٧٩٤ر٦	١٣٠١ر٩	٨٧٠	١٤٤٦	١٢٨ر٨	٢٩٠	٣٤٦ر٢
١٩٨٩	٦٦٢ر٠	٤٢٨ر٠	١٤٧١ر١	٢١٥١	—	٢٥٣ر٠	٤٥٠	٣٧٣ر٠
١٩٩٠	٦٧٩ر٠	٤٠١ر٠	١٧٩٩ر٣	٤١٥١	—	٢٧٢ر٤	٥٦٠	٤٩٩ر٧

تابع جدول (٦) ـ أســـعار الســـلع الزراعية

جنيه /طن

السنوات	ثـــوم			سكر مكـــرر		زيت الطعـــام	
	سعر مزرعى	سعر مستهلك	سعر تصدير	سعر مستهلك	سعر استيراد	سعر مستهلك	سعر استيراد
١٩٨٠	٥٤ر٧٥	٩٥	٤٦٦ر٧	٣٠٠	٣٦٥ر٠	٣٠٠	٦٠٣ر٥
١٩٨١	٥٩ر٦٠	١٣٠	٦٣٥ر٥	٣٠٠	٢٧٨	٣٠٠	٥٤٥ر٦
١٩٨٢	١٠١ر٨٧	٢١٠	٥٩٩ر٥	٣٠٠	١٩٦	٣٠٠	٥٧٥ر٨
١٩٨٣	١٠٨ر٨٣	٣٠٠	٤٧٩ر٩	٣٠٠	١٤٦	٣٠٠	٤٦٠ر٨
١٩٨٤	١١٠ر٣٩	٣٠٠	٤٣٧ر٦	٣٠٠	١٥٣	٣٠٠	٦٠٧ر٨
١٩٨٥	١١٨ر٧٢	٢٥٠	٤٦٥ر٩	٣٠٠	٢٥٢	٣٠٠	٦٦١ر٦
١٩٨٦	٤١٣ر٠٠	٣٠٠	٦٧٧ر١	٣٠٠	٣٦٤	٣٠٠	٧٢٢ر٢
١٩٨٧	١٧٨ر٧٩	٣٠٠	٨٠٢ر٤	٧٠٠	٦٥٠	٨٠٠	٧٢٤ر٦
١٩٨٨	١٠٤ر٠٥	٣٠٠	٦٨٨ر٠	٧٠٠	٦٤٧	٨٠٠	٩٦١ر٦
١٩٨٩	١٢٦ر٢	١٤٠	٧٢٤ر٩	١٠٠٠	١٣٢٩	٢٣٥٠	١٢٧٠ر٢
١٩٩٠	١٣٠ر٥	١٤٠	١١١٥ر٨	١٦٠٠	١٦٦٤	١٨٠٠	١٤٠٠ر٠

تابع جدول (٦) أسعار منتجات حيوانية ودواجن

السنوات	دواجن مجمده		اسماك مجمـــده		لحوم مجمـــده		سعر المستهلك للدواجن محليه	سعر المستهلك اللحوم المحليه	سعر المستهلك للسمك محلى
	استيراد جـ /طن	سعر مستهلك جـ /طن	استيراد جـ /طن	سعر مستهلك جـ /طن	استيراد جـ / طن	سعر مستهلك جـ / طن	جـ /طن	جـ /طن	للطن
١٩٨٠	٨٦٦	٩٠٠	٢٥٨	٤٠٠	١٠٩٥	٦٨٠	٢٠٠٠	٢٧٠٠	١٣٠٠
١٩٨١	٩٠٠	١١٠٠	٣٣٧	٤٠٠	١٠٦٠	٦٨٠	٢٣٠٠	٢٧٥٠	١٥٠٠
١٩٨٢	٦٤٨	١١٥٠	٣٢٠	٤٠٠	١١٠٦	٦٨٠	٢٤٠٠	٣٢٥٠	٢٠٠٠
١٩٨٣	٧٦٧	١١٥٠	٣٣١	٤٠٠	١٠٦٣	١٠٠٠	٢٨٥٠	٤٢٥٠	٢٥٠٠
١٩٨٤	٦٨٢	١١٥٠	٣٤٨	٤٠٠	٨٤٤	١٠٠٠	٣٢٥٠	٤٧٥٠	٢٥٠٠
١٩٨٥	٦٥٥	١٢٥٠	٢٥٢	٤٠٠	٧٧٥	١٢٥٠	٣٤٠٠	٥٥٠٠	٢٤٠٠
١٩٨٦	٧٠٧	١٢٥٠	٢٨٠	٦٠٠	٧٩١	١٥٠٠	٣٦٥٠	٦٥٠٠	٢٧٥٠
١٩٨٧	٦٧٨	٢٠٠٠	٢٩٢	٧٠٠	١٠٢٣	٢٥٠٠	٣٨٥٠	٧٠٠٠	٢٧٥٠
١٩٨٨	٥٧١	٢٣٥٠	٢٩٢	٧٠٠	١١٠٩	٣٥٠٠	٣٩٥٠	٧٥٥٠	٣٢٥٠
١٩٨٩	٨٩٧٫٦	٢٥٠٠	٥٢٦	٨٥٠	١٩٦٤	٤٥٠٠	٤٥٥٠	٨٤٥٠	٥٠٠٠
١٩٩٠	—	—	١١٠٥	١٥٠٠	—	٤٥٠٠	٥٢٥٠	٨٩٠٠	٥٤٠٠

جدول رقم (٧) أسعار التوريد للحاصلات الزراعية فى مصر
فى الفتـــره ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠

جنيه / طن

السنوات	قطن	قمح	أرز	فـــول	عـدس	سمسم	قصب	فـــول سودانى	بصـــل شتوى	فـــول صويا	ذره شاميه	هنجر سكر
١٩٨٠	٢٨٣ر٤	٧٧ر٧	٧٥	١٦١ر٣	٢٥٠	٥٤١ر٥	١٢ر٥	٢٦٦ر٦	٤٥	٢١٠	—	—
١٩٨١	٣٤٨ر٥	٧٧ر٧	٨٥	٢٢٥ر٧	٣٧٥	٦٢٤ر٧	١٦ر٠	٢٦٦ر٦	٥٢	٢٣٠	—	—
١٩٨٢	٣٥٩ر٨	٨٠ر٠	٩٥	٢٣٨ر٦	٣٧٥	٦٢٤ر٧	١٨ر١	٣٥٣ر٢	٧٢	٢٦٠	—	٢٠
١٩٨٣	٣٩٠ر٨	٨٣ر٤	١٠٥	٢٣٨ر٦	٣٧٥	٧٠٨ر١	٢٠ر٢	٣٥٣ر٢	٧٥	٢٦٠	—	٢٣
١٩٨٤	٤٤٤ر٢	١٢٠ر١	١١٥	٢٥٨ر٠	٥٦٢ر٥	٨٣٣ر٠	٢٤ر٣	٣٦٦ر٦	٧٥	٢٨٥	—	٢٣
١٩٨٥	٥٨١ر٢	١٦٦ر٧	١٢٥	٢٧٧ر٣	٧١٨ر٧	٨٣٣ر٠	٢٧ر٣	٤٥٣ر٢	٨٠	٢٨٥	—	٢٣
١٩٨٦	٥٨٢ر٩	١٦٦ر٧	١٦٥	٣٥٤ر٧	٨٧٥ر٠	٩٨٠	٣٠ر٥	٤٧٩ر٩	١٠٠	٣٧٥	١٧٨ر٥	٢٣
١٩٨٧	٦٨٤ر٠	٢٠٠ر١	٢٠٠	٤٨٣ر٧	٨٧٥	٩٨٠	٣٤ر٠	٤٧٩ر٩	١١٥	٤٢٥	٢٤٩ر٩	٢٣
١٩٨٨	٨٨٢ر٠	٢٦٦ر٨	٢٠٠	٤٨٣ر٧	٨٧٥	٩٨٠	٣٨ر٠	٤٧٩ر٩	١١٥	٥٠٠	٣٢١ر٣	٢٦ر٢٥
١٩٨٩	١٢١٢ر٠	٤٠٠ر٢	٢٧٥	٤٨٣ر٧	٨٧٥	٩٨٠	٥٠ر٠	٤٧٩ر٩	١١٥	٨٠٠	٣٢١ر٣	٣٠
١٩٩٠	١٥٧٢ر٠	٤٦٢ر٠	٢٨٨	٤٨٣ر٧	٨٧٥	٩٨٠	٥٨ر٠	٤٧٩ر٩	١١٥	٨٠٠	٣٩٢ر٧	٥٥

جدول (٨) ـ الأسعار العالمية

دولار/ طن

السنوات	شعير (كندى)	ذره شاميه امريكى	قمح		أرز		البطاطس		عدس
			امريكى	كندى	امريكى نمره ١	تايلاندى	امريكى	دنماركى	تركى
١٩٨٠	١٠٩	١٢٦	١٦٤	١٩٠	٥١٧	٢٥٢	١٠٧	١٣٦	٦٧٩
١٩٨١	١١٥	١٣١	١٧٧	١٩٦	٦٢٩	٢٩٤	١٥٣	١١٧	٧٥٨
١٩٨٢	٩١	١١٠	١٦١	١٦٦	٣٤٥	١٩٨	١١٢	٨٦	٥٦٥
١٩٨٣	٩٢	١٣٦	١٥٨	١٦٩	٣٤٩	١٩٤	١٢٨	٩٩	٣٥٧
١٩٨٤	١٠٢	١٣٦	١٥٣	١٦٥	٣٣٨	٢١٢	١٢٥	١٦٣	٤٣٧
١٩٨٥	٨٩	١١٢	١٣٨	١٧٤	٣٣٨	١٧٢	٨٦	٦٥	٦٥٩
١٩٨٦	٦٦	٨٨	١١٥	١٥٩	٣٢٧	١٢٧	١١١	١١٢	٥٠٩
١٩٨٧	٥٦	٧٦	١١٤	١٣٣	٣٠٠	١٦٨	٩٧	١٥٤	٥١٠
١٩٨٨	٨٣	١٠٧	١٤٦	١٨٠	٣٨٧	٢٣٢	١٣٣	١٤٥	٤٠٢
١٩٨٩	٩٦	١١١	١٧١	٢٠١	٣٧٣	٢٣٧	١٥١	١٢٤	٥٥٥
١٩٩٠	٨٦	١٠٥	١٣٧	١٥٦	٣٣٥	١٦٦	١٣٦	١٦١	٦٦١

Source :-

F.A.O Production year Book. 1985, 1990

تابع جدول (٨) الأسعار العالمية

دولار / طن

السنوات	فول صويا	فول سوداني	سكر مكرر	برتقال			موز			زيت عباد الشمس
				فرنسي	الماني	انجليزي	الماني	امريكي	ياباني	
١٩٨٠	٢٩٦	٤١١	٦٣٣	٥١٧	٦٨٧	٦٧٠	٤٩١	٣٧٨	٢٤٨	٦٣١
١٩٨١	٢٨٨	٦٣١	٣٧٢	٤٧٤	٦٤٨	٦٢٣	٤٨٤	٤٠٤	٢٩٣	٦٣٤
١٩٨٢	٢٤٤	٣٨٥	١٨٥	٤٢٧	٦٠٦	٥٥٥	٤٣٤	٣٧٥	٢٨٦	٥٢٦
١٩٨٣	٢٨٢	٣٩٢	١٨٦	٣٨٩	٥٨٤	٥٥٢	٥١٠	٤٣٠	٤١٥	٥٥٩
١٩٨٤	٢٨٢	٤٣٨	١١٥	٤٩٨	٥٤٨	٥٥٧	٤٥٨	٣٦٩	٣٦٣	٧٦٨
١٩٨٥	٢٢٤	٣٦٠	٩٠	٤٢٥	٥٦٧	٥٦٠	٤٥٥	٣٧٨	٤٣٩	٦٠٢
١٩٨٦	٢٠٨	٣٢٣	١٣٣	٥٢١	٦٤٠	٥٤٠	٥٥٧	٣٨٢	٤٩١	٣٦٦
١٩٨٧	٢١٦	٢٨٧	١٤٨	٥٠٣	٧٣٤	٦٤٧	٦٤٦	٣٩٣	٤٦٠	٣٦١
١٩٨٨	٣٠٤	٢٩١	٢٢٥	٤٦٣	٧٣٥	٦٥٩	٦٠٦	٤٧٨	٥٦٦	٤٧٦
١٩٨٩	٢٧٥	—	٢٨٢	٦١٨	٧٢٣	٦٧٤	٥٣٢	٥٢٩	٥٣٦	٢٨٢
١٩٩٠	٢٧٤	—	٢٧٧	—	٨٤٨	٨٠٣	٧٥٠	٥٦٦	٥٤٦	٤٩٠

ملاحـــــق الفصـــــل الرابع

ملحق (١) : قاعـدة البيانات لسـنة الأساس

ملحق (٢) : الصيغ الرياضية للنماذج المختلفة

ملحق (٣) : إختبارات إتساق بيانات سنة الأساس

ملحق (٤) : النتائج التفصيلية لنموذج السكان

ملحق (٥) : النتائج التفصيلية لنموذج الاقتصاد الكلى

ملحق (٦) : النتائج التفصيلية لنموذج الطلب الكلى

ملحق (٧) : النتائج التفصيلية لنموذج الأنتاج النباتى

ملحق (٨) : النتائج التفصيلية النهائية لنموذج الموارد والإستخدامات

ملحـــق (١)

قاعـدة البيانـات لســـنة الأساس

1 POPULATION BASE/HORIZON (C:TABPOPBH.CAP) POPULATION FIELDS : 6 rows x SEX / AGE GROUPS : 34 columns

	MALE -<5	MALE -<10	MALE -<15	MALE -<20	MALE -<25	MALE -<30	MALE -<35	MALE -<40	MALE -<45	MALE -<50	MALE -<55	MALE -<60	MALE -<65	MALE -<70	MALE -<75	MALE -<80	MALE 80+	FEML -<5	FEML -<10	FEML -<15	FEML -<20	FEML -<25	FEML -<30	FEML -<35	FEML -<40	FEML -<45	FEML -<50	FEML -<55	FEML -<60	FEML -<65	FEML -<70	FEML -<75	FEML -<80	FEML 80+
01 Total population :	3644	3241	2937	2720	2177	1763	1507	1501	1071	1000	821	708	544	464	253.	126.	116.	3531	3071	2694	2322	1916	1847	1503	1505	1084	1024	925	671	605	367	260.	114.	121.
02 Labour force :	0	126.	350	1115	1738	1678	1454	1459	1018	940	748	628	371	148.	59.	19.3	17.7	0	31.5	43.	169.	395	327	224.	147.	90.	61.	40.	22.8	12.1	2.93	1.82	0.57	0.61
03 Agric labour force :	0	77.	222.	478	607	480	396	442	310.	346	291.	270.	209.	100.	38.	12.1	11.1	0	13.1	22.7	20.8	13.9	11.0	8.0	7.5	5.5	5.5	4.6	3.5	2.40	1.13	0.57	0.20	0.21
04 Rural population :	2228	1919	1743	1566	1157	943	755	780	532	539	420	386	287.	270.	146.	72.	66.	2172	1808	1562	1274	981	988	759	810	581	583	514	388	348	231.	159.	67.	71.
05 Initial migrat flow :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Final migration flow:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

3 MACROVARIABLES (C:TABMACRO.CAP) ROW/COLUMN : 1 rows x MACRO VARIABLES : 11 columns

	GCE	PCE	INV	XPRT	MPRT	GDPm	NAGR	AGRI	AILN	AIME	AILI
)1 Row/column vector :	6330	34260	8150	6230	10920	44050	35410	8640	0	0	0

4 FOOD DEMAND PARAMETERS (C:TABDMF .CAP) FOOD PRODUCTS : 35 rows x RURAL/URBAN / DEMAND PARAMETERS : 21 columns

	NAT DM/C	NAT FNCT	NAT ELST	NAT TRND	NAT XMAX	NAT PRIC	NAT ENER	RUR DM/C	RUR FNCT	RUR ELST	RUR TRND	RUR XMAX	RUR PRIC	RUR ENER	URB DM/C	URB FNCT	URB ELST	URB TRND	URB XMAX	URB PRIC	URB ENER
01 Bread	99.6700	3	0.040000	0	0	393	2886.978	99.6700	3	0.040000	0	0	393	2886.978	99.6700	3	0.020000	0	0	393	2886.978
02 Pasta	9.96700	3	0.040000	0	0	393	2886.980	9.96700	3	0.060000	0	0	393	2886.980	9.96700	3	0.020000	0	0	393	2886.980
03 Flour products	43.7010	3	0.040000	0	0	393	2886.980	43.7010	3	0.040000	0	0	393	2886.980	43.7010	3	0.020000	0	0	393	2886.980
04 Rice	32.8050	1	0.690000	0	0	725	2489.735	32.8050	1	0.720000	0	0	725	2489.735	32.8050	1	0.660000	0	0	725	2489.735
05 Barley	2.710600	2	-.820000	0	0	250	3650	2.710600	2	-.820000	0	0	250	3650	2.710600	2	-.820000	0	0	250	3650
06 Maize	58.1910	3	0.100000	0	0	385	3401.61	58.1910	3	0.100000	0	0	385	3401.61	58.1910	3	0.100000	0	0	385	3401.61
07 Millet	12.09660	3	0.090000	0	0	392	3143.056	12.09660	3	0.090000	0	0	392	3143.056	12.09660	3	0.090000	0	0	392	3143.056
08 Dry beans	4.91900	3	0.370000	0	0	832	3452.70	4.91900	3	0.430000	0	0	832	3452.70	4.91900	3	0.300000	0	0	832	3452.70
09 Lentils	0.502600	3	0.050000	0	0	1656	3452.70	0.502600	3	0.060000	0	0	1656	3452.70	0.502600	3	0.030000	0	0	1656	3452.70
10 Other pulses	1.383900	3	0.050000	0	0	1366	3452.70	1.383900	3	0.060000	0	0	1366	3452.70	1.383900	3	0.030000	0	0	1366	3452.70
11 Potatoes	26.81670	3	0.340000	0	0	326	714.550	26.81670	3	0.390000	0	0	326	714.550	26.81670	3	0.290000	0	0	326	714.550
12 Water-Sweet melon	30.40100	3	0.400000	0	0	445	714.550	30.40100	3	0.160000	0	0	445	714.550	30.40000	3	0.500000	0	0	445	714.550
13 Other vegetables	153.8200	1	0.650000	0	0	376	257.2435	153.8200	1	0.064000	0	0	376	257.2435	153.8200	1	0.650000	0	0	376	257.2435
14 Ground nuts	0.491300	2	0.500000	0	0	2049	3650	0.491300	2	0.500000	0	0	2049	3650	0.491300	2	0.500000	0	0	2049	3650
15 Sesame	0.814100	3	0.400000	0	0	1500	3650	0.814100	2	0.400000	0	0	1500	3650	0.814100	2	0.400000	0	0	1500	3650
16 Citrus	35.3027	3	1.040000	0	0	542	309.3220	35.3030	1	0.980000	0	0	542	309.3220	35.3030	1	1.100000	0	0	542	309.3220
17 Bananas	6.03000	3	0.700000	0	0	1500	608.333	6.03000	3	0.700000	0	0	1500	608.333	6.03000	3	0.700000	0	0	0	608.333
18 Grapes	10.98200	3	0.700000	0	0	853	466.097	9.53000	3	0.640000	0	0	835	466.097	9.53000	3	0.580000	0	0	835	466.097
19 Other fruits	25.12000	3	1.230000	0	0	1077	466.097	26.92400	1	1.290000	0	0	1077	466.097	26.92400	1	1.160000	0	0	1077	466.097
20 Sugar	35.5027	3	0.180000	0	0	549	3459.48	35.5030	3	0.210000	0	0	549	3459.48	35.5030	3	0.150000	0	0	549	3459.48
21 Veget. oil	8.03910	1	1.600000	0	0	561	8894.96	8.03910	1	1.030000	0	0	561	8894.96	8.03910	1	1.030000	0	0	561	8894.96
22 Milk	33.8100	1	1.010000	0	0	740	829.545	33.8100	1	1.090000	0	0	740	829.545	33.8100	1	1.030000	0	0	740	829.545
23 Cheese	2.879000	1	1.010000	0	0	2500	829.550	2.879000	1	1.090000	0	0	2500	829.550	2.879000	1	1.030000	0	0	2500	829.550
24 Butter	1.303000	1	1.010000	0	0	3000	829.550	1.303000	1	1.090000	0	0	3000	829.550	1.303000	1	1.030000	0	0	3000	829.550
25 Veal	4.42300	1	0.930000	0	0	4850	1917.170	4.42300	1	0.750000	0	0	4850	1917.170	4.42300	1	1.110000	0	0	4850	1917.170
26 Beef	8.20300	1	0.930000	0	0	4040	1917.172	8.20300	1	0.750000	0	0	4040	1917.172	8.20300	1	1.110000	0	0	4040	1917.172
27 Mutton	1.381000	1	0.930000	0	0	5150	1659.091	1.381000	1	0.750000	0	0	5150	1659.091	1.381000	1	1.110000	0	0	5150	1659.091
28 Lamb	0.540000	1	0.930000	0	0	4200	1659.090	0.540000	1	0.750000	0	0	4200	1659.090	0.540000	1	1.110000	0	0	4200	1659.090
29 Camel meat	0.270000	1	0.930000	0	0	4105	3650	0.270000	1	0.750000	0	0	4105	3650	0.270000	1	1.110000	0	0	4105	3650
30 Poultry meat	14.18000	1	1.070000	0	0	3266	1444.792	14.18000	1	0.810000	0	0	3266	1444.792	14.18000	1	1.110000	0	0	3266	1444.792
31 Eggs	3.28400	3	0.540000	0	0	1447	1269.565	3.28400	3	0.350000	0	0	1447	1269.565	3.28400	3	0.720000	0	0	1447	1269.565
32 Fresh fish	6.80100	1	0.930000	0	0	3538	690.541	6.80100	1	0.830000	0	0	3538	690.541	6.80100	1	1.030000	0	0	3538	690.541
33 Crustaceans	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
34 Tea	1.778000	2	0.200000	0	0	8000	405.556	1.778000	2	0.200000	0	0	8000	405.556	1.778000	2	0.200000	0	0	8000	405.556
35 Coffee	0.125000	2	0.500000	0	0	8019	405.560	0.125000	2	0.500000	0	0	8019	405.560	0.125000	2	0.500000	0	0	8019	405.560

5 NON-FOOD DEMAND PARAMETERS (C:TABDMI .CAP) NON-FOOD PRODUCTS : 7 rows x DEMAND PARAMETERS : 7 columns

	DM/C	FNCT	ELST	TRND	XMAX	PRIC	ENER
01 Rice	73	6	1	0	0	725	0
02 Maize	109.4000	6	1	0	0	383	0
03 Barley	6.30000	6	1	0	0	118	0
04 Eggs	19.40000	6	1	0	0	1728	0
05 Vegetable oils	167.1000	6	1	0	0	561	0
06 Cotton	225.7000	6	1	0	0	725	0
07 Flax	28.40000	6	1	0	0	250	0

6 CONVERSION FOOD DEMAND->COMMODITIES (C:TABODFCM.CAP) FOOD PRODUCTS : 35 rows x AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 columns

	WHEA	RICE	BARL	MAIZ	MILL	DBEA	LENT	OPUL	POTA	WSME	OVGT	GNUT	SESA	CITR	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	VEAL	BEEF	MUTT	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FISH	TEA	COFF	COTN	FLAX	FODD
01 Bread :	1.219	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
02 Pasta :	1.219	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
03 Flour products :	1.219	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
04 Rice :	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05 Barley :	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Maize :	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Millet :	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
08 Dry beans :	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
09 Lentils :	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10 Other pulses :	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11 Potatoes :	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12 Water-Sweet melon :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13 Other vegetables :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
14 Ground nuts :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15 Sesame :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16 Citrus :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
17 Bananas :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
18 Grapes :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
19 Other fruits :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20 Sugar :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
21 Veget. oil :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
22 Milk :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
23 Cheese :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
24 Butter :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
25 Veal :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
26 Beef :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27 Mutton :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28 Lamb :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29 Camel meat :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
30 Poultry meat :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
31 Eggs :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
32 Fresh fish :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
33 Crustaceans :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
34 Tea :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
35 Coffee :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0

---

7 CONVERSION NON-FOOD DEM.->COMMODITIES (C:TABODICM.CAP) NON-FOOD PRODUCTS : 7 rows x AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 columns

	WHEA	RICE	BARL	MAIZ	MILL	DBEA	LENT	OPUL	POTA	WSME	OVGT	GNUT	SESA	CITR	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	VEAL	BEEF	MUTT	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FISH	TEA	COFF	COTN	FLAX	FODD
01 Rice :	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
02 Maize :	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
03 Barley :	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
04 Eggs :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
05 Vegetable oils :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Cotton :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
07 Flax :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0

8 SPLITS FOOD DEMAND->COMMODITIES (C:TABIDFCM.CAP) FOOD PRODUCTS : 35 rows x AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 columns

	WHEA	RICE	BARL	MAIZ	MILL	DBEA	LENT	OPUL	POTA	WSME	OVGT	GNUT	SESA	CITR	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	VEAL	BEEF	MUTT	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FISH	TEA	COFF	COTN	FLAX	FODD
01 Bread	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
02 Pasta	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
03 Flour products	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
04 Rice	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05 Barley	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Maize	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Millet	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
08 Dry beans	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
09 Lentils	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10 Other pulses	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11 Potatoes	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12 Water-Sweet melon	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13 Other vegetables	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
14 Ground nuts	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15 Sesame	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16 Citrus	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
17 Bananas	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
18 Grapes	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
19 Other fruits	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20 Sugar	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
21 Veget. oil	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
22 Milk	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
23 Cheese	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
24 Butter	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
25 Veal	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
26 Beef	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27 Mutton	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28 Lamb	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29 Camel meat	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0
30 Poultry meat	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0
31 Eggs	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0
32 Fresh fish	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0
33 Crustaceans	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0
34 Tea	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0
35 Coffee	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0

9 SPLITS NON-FOOD DEM.->COMMODITIES (C:TABIDICM.CAP) NON-FOOD PRODUCTS : 7 rows x AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 columns

	WHEA	RICE	BARL	MAIZ	MILL	DBEA	LENT	OPUL	POTA	WSME	OVGT	GNUT	SESA	CITR	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	VEAL	BEEF	MUTT	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FISH	TEA	COFF	COTN	FLAX	FODD
01 Rice	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
02 Maize	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
03 Barley	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
04 Eggs	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0
05 Vegetable oils	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Cotton	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0
07 Flax	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0

10 SUPPLY-UTILIZATION ACCOUNTS (C:TABSUA .CAP) SUPPLY/UTILIZATION : 12 rows x AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 columns

	WHEA	RICE	BARL	MAIZ	MILL	OBEA	LENT	OPUL	POTA	WSME	OVGT	GNUT	SESA	CITR	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	VEAL	BEEF	MUTT	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FISH	TEA	COFF	COTN	FLAX	FODD
01 Food demand :	9005	1580.	130.5	2802.	562.	236.9	24.20	66.6	1291.	1464.	7407	23.66	39.2	1700.	527.	1501.	1710.	387.	2131	213	395.	66.5	26	13	683.	158.1	328.	85.6	6.00	0	0	0
02 Non-food demand :	0	73	6.32	109.4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	167.1	0	0	0	0	0	0	0	19.40	0	0	0	226	28.40	0
03 Seed :	102.5	38.9	8.99	51.8	3.31	28.90	0.800	6.40	249.8	0	53.1	1.150	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	29.54	0	0	0	0	0	0
04 Waste :	343.	31.8	8.01	134.7	24.83	17.70	0.900	1.700	173.1	164.5	867.	0	0	187.2	58.6	135.8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4.48	0	0	0	0	0	0
05 Feed :	0	0	29.51	1579.	27.58	53.1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	13148
06 Total utilizations :	9450	1723.	182.5	4677	638.	337.	25.90	74.7	1714.	1628.	8282	24.81	39.2	1887.	586	1637.	1710.	554.	2131	213	395.	66.5	26	13	683.	211.6	328.	85.6	6.00	226	28.40	13148
07 Imports :	6639	10.20	4.51	1651	0	0	6.80	0	24.40	0	0	0.037	27.25	0	0	1.300	659.	432.	0	0	145.0	7.47	0	0	505.	1.100	107.6	85.6	6	0	18.40	0
08 Exports :	0	100.8	0	0	0	0	0	0	111.3	18.10	1650.	1.079	0	101.3	0.100	4.80	0	0	0	0	0.006	0	0	0	0	0.020	1	0	0	194	0	0
09 Net foreign trade :	-6639	90.6	-4.51	-1651	0	0	-6.80	0	86.9	18.10	1650.	1.040	%-27.25	101.3	0.100	3.50	-659.	-432.	0	0	%-145.0	-7.47	0	0	-505.	%-1.080	%-106.6	-85.6	-6	194	%-18.40	
10 Production :	2811.	1814.	177.9	3026.	638.	337.	19.10	74.7	1801.	1647.	9977	25.85	11.95	1988.	586.	1640.	1051.	122	2131	213	250	59	26	13	176.6	210.5	221.6	0	0	420	10	13148
11 Self sufficiency :	0.297	1.053	0.975	0.647	1	1	0.737	1	1.051	1.011	1.005	1.042	0.305	1.054	1.000	1.002	0.615	0.220	1	1	0.633	0.888	1	1	0.259	0.995	0.646	0	0	1.858	0.352	1
12 Statistical discrep :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

11 COMMODITY COEFFICIENTS (C:TABCOMCF.CAP) COEFFICIENTS : 7 rows x AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 columns

	WHEA	RICE	BARL	MAIZ	MILL	OBEA	LENT	OPUL	POTA	WSME	OVGT	GNUT	SESA	CITR	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	VEAL	BEEF	MUTT	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FISH	TEA	COFF	COTN	FLAX	FODD
01 Type of product :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	2
02 Accounting price :	300	725	250	385	392	832	1656	1366	326	0	376	2049	1500	542	853	1077	549	561	740	4850	4040	5150	4200	4105	3266	1447	3538	8000	8019	1870	1400	500
03 Energy content :	3000	2400	2400	3200	3100	3400	3400	3400	700	0	250	3500	3500	300	450	450	3500	9000	850	1600	1600	1800	1800	1500	1300	1300	700	500	400	0	0	500
04 Quantity or Byproduc:	1510	1190	1450	1650	1630	1480	1480	1480	600	0	200	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05 Utilization Rate :	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Coefficient 6 :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Coefficient 7 :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

12 REFERENCE ARABLE AREA (C:TABARAB .CAP) ROW/COLUMN : 1 rows x LAND CLASSES / AREAS AND YIELDS : 8 columns

	LNEW ARBS	LNEW ARM2	LNEW IYBS	LNEW IYM2	LOLD ARBS	LOLD ARM2	LOLD IYBS	LOLD IYM2
01 Row/column vector :	431.040	539.176	1.200000	1.250000	2397.128	2442.340	1.950000	1.975000

13 REFERENCE AREAS AND YIELDS (C:TABARYLD.CAP) CROPS : 24 rows x LAND CLASSES / AREAS AND YIELDS : 8 columns

	LNEW ARBS	LNEW ARM2	LNEW IYBS	LNEW IYM2	LOLD ARBS	LOLD ARM2	LOLD IYBS	LOLD IYM2
01 Wheat :	33.6000	58.8000	2.660000	3.060000	576.660	588	4.72000	5
02 Paddy rice :	56.7000	57.5400	3.93000	4.40000	423.740	420.840	5.77000	7.14000
03 Barley :	21	21	2	2	47.0400	52.5000	2.890000	3.57000
04 Maize :	31.9200	47.0400	3.49000	3.71000	622.860	714	4.68000	5.94000
05 Millet :	13.44000	21	2.430000	2.650000	155.8200	336	3.89000	5.89060
06 Sorghum :	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Bean :	8.40000	8.40000	1.600000	2.010000	120.1200	147	2.690000	2.950000
08 Lentils :	0.840000	16.80000	1.140000	1.150000	10.08000	27.30000	1.800000	2.100000
09 Other pulses :	2.940000	3.78000	3	3.20000	18.06000	29.40000	3.65000	4
10 Potatoes :	0	0	0	0	79.8000	83.4000	22.57000	27.08300
11 Other vegetables :	60.6700	75.6400	16.50000	16.87000	430.500	364	24.50000	27.77400
12 Groundnuts :	6.30000	10.50000	1.250000	1.510000	9.66000	12.60000	1.860000	2.680000
13 Sesame :	2.940000	4.20000	0.640000	0.830000	9.24000	14.70000	1.090000	1.190000
14 Sunflower :	2.100000	15.54000	1.850000	1.900000	6.30000	5.88000	1.950000	2.380000
15 Soya beans :	2.100000	8.40000	1.900000	1.900000	46.2000	58.8000	2.900000	3.100000
16 Citrus :	19.65000	28	13.15000	14.63000	112.9800	117.8900	15.31000	21.87000
17 Banana :	2.480000	3.53000	16.72000	18.60000	14.28000	14.90000	19.47000	27.81000
18 Grapes :	8.10000	11.54000	9.40000	10.45000	46.6200	48.6500	10.94000	15.63000
19 Other fruits :	14.75000	21.02000	11.63000	12.94000	84.8400	88.5300	13.54000	19.34000
20 Sugarcane :	8.40000	9.24000	56.9000	67.8600	105	102.9000	92.2300	102.3800
21 Sugarbeets :	3.78000	5.46000	24.86000	24.86000	18.06000	18.90000	40.7100	47.6200
22 Cotton :	0	25.20000	0	1.830000	443.100	470.400	2.450000	2.900000
23 Flax :	0	0	0	0	3.78000	4.20000	2.620000	2.860000
24 Fodder :	217.1400	221.3400	7	8	1290.660	1102.080	9.01000	11.53000

14 CONVERSION COMMODITIES->CROPS (C:TABOCMCR.CAP) AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 rows x CROPS : 24 columns

	WHEA	PADD	BARL	MAIZ	MILL	SORG	BEAN	LENT	OPUL	POTA	OVEG	GRND	SESA	SUNF	SOYB	CITR	BANA	GRAP	OFRU	CANE	BEET	COTN	FLAX	FODD
01 Wheat :	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
02 Rice :	0	1.47000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
03 Barley :	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
04 Maize :	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05 Millet :	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Dry bean :	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Lentils :	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
08 Other pulses :	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
09 Potatoes :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10 Water-Sweet melon :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11 Other vegetables :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12 Ground nuts :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13 Sesame :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
14 Citrus :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
15 Grapes :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
16 Other fruits :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0
17 Sugar :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10.5000	10	0	0	0
18 Vegetable oil :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	3.4483	5.4928	0	0	0	0	0	0	5	0	0
19 Milk :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20 Veal :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
21 Beef :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
22 Mutton :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
23 Lamb :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
24 Camel meat :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
25 Poultry :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
26 Eggs :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27 Fish :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28 Tea :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29 Coffee :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
30 Cotton :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.50000	0	0
31 Flax :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
32 Fodder :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

15 SPLITS COMMODITIES->CROPS (C:TAB1CMCR.CAP) AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 rows x CROPS : 24 columns

	WHEA	PADD	BARL	MAIZ	MILL	SORG	BEAN	LENT	OPUL	POTA	OVEG	GRND	SESA	SUNF	SOYB	CITR	BANA	GRAP	OFRU	CANE	BEET	COTN	FLAX	FODD
01 Wheat :	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
02 Rice :	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
03 Barley :	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
04 Maize :	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05 Millet :	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Dry bean :	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Lentils :	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
08 Other pulses :	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
09 Potatoes :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10 Water-Sweet melon :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11 Other vegetables :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12 Ground nuts :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13 Sesame :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
14 Citrus :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0	0	0
15 Grapes :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0	0	0	0	0
16 Other fruits :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	19.4800	0	80.520	0	0	0	0	0
17 Sugar :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	92.100	7.9000	0	0	0
18 Vegetable oil :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3.8500	20.5000	0	0	0	0	0	0	75.650	0	0
19 Milk :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20 Veal :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
21 Beef :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
22 Mutton :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
23 Lamb :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
24 Camel meat :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
25 Poultry :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
26 Eggs :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27 Fish :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28 Tea :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29 Coffee :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
30 Cotton :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0	0
31 Flax :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	0
32 Fodder :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100

17 CROPS -> GROUPS (C:TABAGCR .CAP) ROW/COLUMN : 1 rows x CROPS : 24 columns

	WHEA	PADD	BARL	MAIZ	MILL	SORG	BEAN	LENT	OPUL	POTA	OVEG	GRND	SESA	SUNF	SOYB	CITR	BANA	GRAP	OFRU	CANE	BEET	COTN	FLAX	FODD
01 Row/column vector :	1	1	1	1	1	1	2	2	2	3	3	4	4	4	4	5	5	5	5	6	6	6	6	7

18 CROP COEFFICIENTS (C:TABCROCF.CAP) COEFFICIENTS : 7 rows x CROPS : 24 columns

	WHEA	PADD	BARL	MAIZ	MILL	SORG	BEAN	LENT	OPUL	POTA	OVEG	GRND	SESA	SUNF	SOYB	CITR	BANA	GRAP	OFRU	CANE	BEET	COTN	FLAX	FODD
01 Type of product :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1
02 Accounting price :	224	206	232	253	286	286	551	1000	836	186	248	881	1290	250	250	370	900	465	707	52	55	725	600	450
03 Energy content :	3300	3400	3300	3500	3400	3400	3400	3400	3400	1000	250	3000	2000	2000	2000	300	800	400	400	2000	2000	0	0	500
04 Quantity or Byproduc:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
05 Utilization Rate :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
06 Coefficient 6 :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
07 Coefficient 7 :	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

20 ANIMAL COMMOD.->LIVESTOCK SYSTEM (C:TABOCMAN.CAP) AGRICULTURAL COMMODITIES : 32 rows x LIVESTOCK PRODUCTION SYSTEMS : 5 col
ns

	CATL	BUFL	SHEP	GOAT	POUL
01 Wheat	0	0	0	0	0
02 Rice	0	0	0	0	0
03 Barley	0	0	0	0	0
04 Maize	0	0	0	0	0
05 Millet	0	0	0	0	0
06 Dry bean	0	0	0	0	0
07 Lentils	0	0	0	0	0
08 Other pulses	0	0	0	0	0
09 Potatoes	0	0	0	0	0
10 Water-Sweet melon	0	0	0	0	0
11 Other vegetables	0	0	0	0	0
12 Ground nuts	0	0	0	0	0
13 Sesame	0	0	0	0	0
14 Citrus	0	0	0	0	0
15 Grapes	0	0	0	0	0
16 Other fruits	0	0	0	0	0
17 Sugar	0	0	0	0	0
18 Vegetable oil	0	0	0	0	0
19 Milk	1	1	0	1	0
20 Veal	0	1	0	0	0
21 Beef	1	0	0	0	0
22 Mutton	0	0	1	0	0
23 Lamb	0	0	0	1	0
24 Camel meat	0	0	0	0	0
25 Poultry	0	0	0	0	1
26 Eggs	0	0	0	0	1
27 Fish	0	0	0	0	0
28 Tea	0	0	0	0	0
29 Coffee	0	0	0	0	0
30 Cotton	0	0	0	0	0
31 Flax	0	0	0	0	0
32 Fodder	0	0	0	0	0

---

21 LIVESTOCK SYSTEMS COEFFICIENTS (C:TABANM .CAP) LIVESTOCK SYSTEMS COEFFICIENTS : 13 rows x LIVESTOCK PRODUCTION SYSTEMS : 5
olumns

	CATL	BUFL	SHEP	GOAT	POUL
01 Stock numbers	3244.77	2454.413	4137.64	3742.26	54491
02 Metab ener requir.	33.7000	33.7000	2	2	0.130000
03 Labour requir/unit	2	2	0.500000	0.500000	0.500000
04 Com.1 : Exploit.Rate:	43.2000	44	55.5240	65	296.2000
05 Com.1 : Yield	696	1050	25.81300	9	1.094000
06 Com.2 : Exploit.Rate:	39.1350	48.5700	0	39.1400	43.5500
07 Com.2 : Yield	196.8750	178.6750	0	17.75000	8.86700
08 Com.3 : Exploit.Rate:	0	0	0	0	0
09 Com.3 : Yield	0	0	0	0	0
10 Com.4 : Exploit.Rate:	0	0	0	0	0
11 Com.4 : Yield	0	0	0	0	0
12 Com.5 : Exploit.Rate:	0	0	0	0	0
13 Com.5 : Yield	0	0	0	0	0

---

24 REFERENCE LIFE EXPECTANCY (C:TABESPVI.CAP) SEX : 2 rows x LIFE EXPECTANCY : 17 columns

	LX01	LX02	LX03	LX04	LX05	LX06	LX07	LX08	LX09	LX10	LX11	LX12	LX13	LX14	LX15	LX16	LX17
01 Males	37.3000	39.7100	42.1200	44.5200	47.1100	49.5600	51.8300	54.1400	56.4700	58.8400	61.2300	63.6400	66.0200	68.5600	71.1900	73.9000	76.6800
02 Females	40	42.5000	45	47.5000	50	52.5000	55	57.5000	60	62.5000	65	67.5000	70	72.5000	75	77.5000	80

25 MODEL LIFE TABLE (C:TABLIFE .CAP) SEX / LIFE EXPECTANCY : 34 rows x SURVIVAL AGE GROUPS : 18 columns

	IMOR	S>0	S>5	S>9	S>14	S>19	S>24	S>29	S>34	S>40	S>44	S>49	S>54	S>59	S>64	S>69	S>74	S>79
* 01 Males																		
01 Life expectancy N°1	0.207370	0.756670	0.908770	0.972200	0.972230	0.961010	0.951720	0.945440	0.936530	0.924040	0.908720	0.887190	0.857190	0.815550	0.750960	0.669250	0.559840	0.342540
02 Life exp N°2	0.188950	0.778010	0.918450	0.974840	0.974740	0.964430	0.956020	0.950380	0.942220	0.930640	0.916160	0.895440	0.866370	0.827930	0.763010	0.682570	0.574280	0.351310
03 Life exp N°3	0.171650	0.798260	0.927410	0.977320	0.977100	0.967650	0.960060	0.955010	0.947580	0.936830	0.923080	0.903190	0.875010	0.833490	0.774330	0.695100	0.587870	0.360020
04 Life exp N°4	0.155370	0.817520	0.935740	0.979660	0.979320	0.970670	0.963860	0.959270	0.952610	0.942670	0.929620	0.910480	0.882130	0.842890	0.785010	0.706900	0.600680	0.368720
05 Life exp N°5	0.139420	0.837490	0.944940	0.982220	0.981610	0.973530	0.967400	0.963430	0.957300	0.948150	0.935840	0.917620	0.891170	0.851850	0.795400	0.718260	0.612910	0.377700
06 Life exp N°6	0.124530	0.855830	0.952800	0.984340	0.983600	0.976250	0.970030	0.967390	0.961830	0.953280	0.941400	0.923580	0.897400	0.859040	0.803530	0.727140	0.622470	0.385430
07 Life exp N°7	0.111360	0.871960	0.959410	0.986200	0.985360	0.977700	0.973920	0.970940	0.965910	0.957820	0.946420	0.928040	0.903540	0.865690	0.811170	0.735520	0.631470	0.393030
08 Life exp N°8	0.099570	0.887500	0.965620	0.987980	0.987060	0.981070	0.976920	0.974390	0.969870	0.962460	0.951410	0.934520	0.909570	0.872490	0.819010	0.744170	0.640540	0.401160
09 Life exp N°9	0.086210	0.902140	0.971740	0.989690	0.988720	0.983380	0.979820	0.977700	0.973700	0.966880	0.956320	0.938920	0.915630	0.877380	0.827020	0.753050	0.650500	0.409820
10 Life exp N°10	0.074300	0.916300	0.977370	0.991530	0.990310	0.985610	0.982620	0.981890	0.977390	0.971170	0.961170	0.945410	0.921700	0.882320	0.835140	0.762160	0.660390	0.418970
11 Life exp N°11	0.062870	0.929950	0.982570	0.992890	0.991840	0.987760	0.985300	0.983950	0.980030	0.975310	0.965830	0.950750	0.927740	0.892310	0.845320	0.771270	0.670450	0.428580
12 Life exp N°12	0.051930	0.943090	0.987360	0.994370	0.993310	0.989810	0.987870	0.986870	0.984320	0.979290	0.970380	0.955990	0.933700	0.900250	0.851490	0.780470	0.680590	0.438570
13 Life exp N°13	0.040910	0.955850	0.991390	0.995700	0.994670	0.991810	0.990330	0.989570	0.987430	0.982920	0.975520	0.960900	0.939490	0.907240	0.855900	0.790120	0.691320	0.449140
14 Life exp N°14	0.030750	0.967170	0.994330	0.996880	0.995980	0.993750	0.992690	0.992200	0.990520	0.986770	0.979410	0.967010	0.947030	0.916640	0.871490	0.803830	0.707920	0.462560
15 Life exp N°15	0.021430	0.977390	0.996650	0.997930	0.997200	0.995570	0.994900	0.994620	0.993400	0.990460	0.984270	0.973440	0.955300	0.927280	0.884930	0.820029	0.725850	0.480560
16 Life exp N°16	0.013320	0.986140	0.998310	0.998800	0.998250	0.997200	0.996820	0.996700	0.995900	0.993790	0.989960	0.982240	0.964250	0.935270	0.900510	0.839330	0.748820	0.500710
17 Life expectancy N°17	0.006900	0.992920	0.999330	0.999430	0.999060	0.998510	0.998350	0.998320	0.997880	0.996570	0.993210	0.986520	0.973700	0.952630	0.918600	0.862620	0.777410	0.524490
* 02 Females																		
01 Life expectancy N°1	0.177740	0.783530	0.910040	0.969830	0.969370	0.960590	0.953320	0.947380	0.941220	0.933520	0.923120	0.910380	0.889140	0.848130	0.789460	0.709990	0.600600	0.365740
02 Life exp N°2	0.161430	0.803210	0.919770	0.972890	0.972400	0.964350	0.957690	0.952260	0.946580	0.941160	0.934240	0.920720	0.898780	0.857290	0.801440	0.723750	0.615940	0.375670
03 Life exp N°3	0.146120	0.821890	0.928800	0.975760	0.975240	0.967890	0.961800	0.956850	0.951620	0.946460	0.940220	0.926890	0.903930	0.865890	0.812690	0.736700	0.630360	0.385610
04 Life exp N°4	0.131700	0.839640	0.937200	0.978460	0.977910	0.971210	0.965670	0.961170	0.956360	0.951440	0.945280	0.932300	0.910670	0.875470	0.823390	0.748910	0.643950	0.395580
05 Life exp N°5	0.118300	0.856610	0.945280	0.981060	0.980430	0.974300	0.969270	0.965180	0.960770	0.956080	0.949980	0.937830	0.916950	0.883440	0.833170	0.760290	0.656610	0.405500
06 Life exp N°6	0.105480	0.873690	0.953810	0.983680	0.982860	0.976910	0.972130	0.968460	0.964520	0.960110	0.954060	0.942010	0.922290	0.890180	0.841310	0.769380	0.666700	0.414390
07 Life exp N°7	0.093390	0.888950	0.961250	0.986030	0.985230	0.979980	0.975720	0.972360	0.968640	0.964260	0.958100	0.946360	0.927420	0.896610	0.849160	0.778300	0.676480	0.423450
08 Life exp N°8	0.081770	0.903320	0.968180	0.988210	0.987440	0.982850	0.979080	0.976050	0.972580	0.968290	0.962090	0.950710	0.932590	0.903120	0.857150	0.787460	0.684560	0.433030
09 Life exp N°9	0.070860	0.917080	0.974410	0.990240	0.989500	0.985530	0.982230	0.979530	0.976230	0.972180	0.966000	0.955020	0.937750	0.909680	0.865240	0.796810	0.696910	0.443090
10 Life exp N°10	0.061140	0.930240	0.980030	0.992130	0.991430	0.988030	0.985180	0.982810	0.979900	0.975920	0.969810	0.959280	0.942890	0.916240	0.873380	0.806290	0.707470	0.453580
11 Life exp N°11	0.049940	0.942820	0.985140	0.993890	0.993230	0.990360	0.987940	0.985900	0.983280	0.979510	0.973520	0.963470	0.947969	0.922760	0.881520	0.815840	0.718160	0.464430
12 Life exp N°12	0.040340	0.954860	0.989810	0.995540	0.994910	0.992540	0.990530	0.988800	0.986490	0.982940	0.977100	0.967550	0.952940	0.929190	0.889590	0.825370	0.728890	0.475560
13 Life exp N°13	0.030920	0.966180	0.993580	0.996950	0.996470	0.994700	0.993090	0.991680	0.989680	0.986330	0.980650	0.971640	0.957980	0.935740	0.897880	0.835360	0.740210	0.487300
14 Life exp N°14	0.022620	0.975640	0.996050	0.998000	0.997640	0.996480	0.995390	0.994250	0.992530	0.989600	0.984490	0.976390	0.964120	0.944020	0.908850	0.849260	0.756700	0.502550
15 Life exp N°15	0.015150	0.983950	0.997870	0.998840	0.998590	0.997850	0.997130	0.996330	0.995030	0.992670	0.988290	0.981330	0.970670	0.953080	0.921130	0.865180	0.775920	0.519710
16 Life exp N°16	0.008940	0.990700	0.999040	0.999430	0.999280	0.998880	0.998460	0.997960	0.997090	0.995370	0.991910	0.986300	0.977520	0.962830	0.934810	0.883600	0.798910	0.539190
17 Life expectancy N°17	0.004320	0.995590	0.999680	0.999790	0.999720	0.999540	0.999350	0.999100	0.998610	0.997540	0.995130	0.991060	0.984420	0.973060	0.949860	0.904970	0.826760	0.561280

26 LABOUR FORCE PARTICIPATION (C:TABLAB .CAP) HORIZONS OF DEMOG PROJN. : 10 rows x SEX / ACTIVE AGE GROUPS : 24 columns

	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	MALE	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML	FEML
01 1987-1992	: 7.6800	42.080	77.710	91.900	96.790	98.140	97.720	97.380	95.930	92.740	69.110	28.9900	3.4500	4.8600	18.1300	17.6000	12.0800	7.5600	5.2300	4.0400	3.4000	2.93000	2.17000	0.95000
02 1992-1997	: 5.5050	40.530	77.360	91.775	96.765	98.115	97.645	97.205	95.505	91.715	66.635	25.9650	3.2000	5.0100	20.2050	19.9750	13.7800	9.4600	5.8050	4.3900	3.6500	3.13000	2.22000	0.95000
03 1997-2002	: 3.7000	39.620	77.030	91.660	96.750	98.090	97.580	97.030	95.100	90.730	64.240	23.0400	2.97000	5.1600	22.4800	22.6300	15.6800	9.4400	6.4300	4.7700	3.9100	3.3300	2.28000	0.94000
04 2002-2007	: 2.45000	37.570	76.730	91.560	96.750	98.065	97.530	96.855	94.725	89.805	61.965	20.2650	2.77000	5.2100	25.0550	25.7050	17.8900	10.5400	7.1300	5.1950	4.1850	3.5300	2.35500	0.91500
05 2007-2012	: 1.48000	36.260	76.450	91.460	96.750	98.040	97.480	96.700	94.380	88.960	59.900	17.7500	2.58000	5.4600	27.8700	29.1300	20.3400	11.7500	7.8900	5.6500	4.4900	3.7400	2.43000	0.90000
06 2012-2017	: 0.93000	35.160	76.200	91.360	96.750	98.015	97.430	96.575	94.080	88.235	58.150	15.6250	2.40500	5.6100	31.0450	33.080	23.1900	13.1250	8.7400	6.1500	4.8400	3.9650	2.50500	0.90000
07 2017-2022	: 0.52000	34.220	75.990	91.280	96.730	98	97.380	96.460	93.840	87.520	56.660	13.8100	2.22000	5.7600	34.530	37.470	26.3600	14.6300	9.6700	6.6700	5.2100	4.2200	2.59000	0.90000
08 2022-2027	: 0.40000	33.800	75.900	91.250	96.700	98	97.350	96.400	93.750	87.350	56	13	2.10000	5.8500	36.900	40.500	28.5500	15.6500	10.3000	7	5.4500	4.4000	2.65000	0.90000
09 2027-2032	: 0.40000	33.800	75.900	91.250	96.700	98	97.350	96.400	93.750	87.350	56	13	2.10000	5.8500	36.900	40.500	28.5500	15.6500	10.3000	7	5.4500	4.4000	2.65000	0.90000
10 2032-2037	: 0.40000	33.800	75.900	91.250	96.700	98	97.350	96.400	93.750	87.350	56	13	2.10000	5.8500	36.900	40.500	28.5500	15.6500	10.3000	7	5.4500	4.4000	2.65000	0.90000

27 FOOD->AGGREGATES (C:TABAGFD .CAP) ROW/COLUMN : 1 rows x FOOD PRODUCTS : 35 columns

	BREA	PAST	FPRO	RICE	BARL	MAIZ	MILL	OBEA	LENT	OPUL	POTA	SWEE	OVST	GNUT	SESA	CITR	BANA	GRAP	OFRU	SUGA	VOIL	MILK	CHEE	BUTR	VEAL	BEEF	MUTN	LAMB	CAML	PMEA	EGGS	FFIS	CRUS	TEA	COFF
01 Row/column vector	: 1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	3	3	3	4	4	5	5	5	5	6	7	8	8	8	0	9	9	9	9	9	10	11	0	12	12

28 NUTRITIONAL REQUIREMENTS (C:TABNUTRQ.CAP) NUTRITIONAL POPULATION GROUPS : 11 rows x NUTRIENTS : 4 columns

	CALO	PROT	FATS	GLUC
01 Male children 0-4 :	1240.307	16.43780	31.25673	220.0424
02 Female children 0-4 :	1291.959	17.07093	32.8486	230.7162
03 Male children 5-9 :	2089.261	23.52316	36.1700	313.1363
04 Female children 5-9 :	1916.986	23.83419	37.9297	328.040
05 Boys 10-14 :	2592.858	31.6499	53.9671	405.768
06 Girls 10-14 :	2483.165	31.09355	51.3907	410.262
07 Boys 15-19 :	2842.218	36.7321	73.4641	562.422
08 Girls 15-19 :	2615.433	30.96496	71.8829	538.569
09 Male adults :	2766.600	36.2520	58.5120	440.112
10 Female adults :	2521.080	29.32800	51.3240	410.028
11 (Pregnancies) :	280	0	0	0

ملحق (٢)

الصيغ الرياضية للنماذج المختلفة

الصياغة الرياضية لنموذج السكان

أ - تنبؤات اجمالي السكان

يتم اجراء تنبؤات السكان فى خطوات لكل خمس سنوات ، واذا لم تكن سنة التنبؤ ٥ أوصفر يتم عمل تقدير بين (*) خطى فى آخر فترة خمسية وذلك فى نهاية عملية التنبؤ.

(١) الخطوة الأولى : الباقون على قيد الحياة

Po تعبر عن عدد السكان فى بداية الفترة، P1 تعبر عن السكان الباقين على قيد الحياة فى نهاية الفترة . وتمتد فئات السن من(0,4) i = 1 إلى (80 +) i = 17 ؛ SR (s,i) تعبر عن معامل البقاء للجنس S فى فئة السن i ، وSR يمثل معامل بقاء خاص بفترة الخمس سنوات الجارية . وهكذا

$$P1\ (s,i+1) = Po(s,i) * SR(s,i) \quad for\ i=1...16.$$

$$P1\ (s,17) = Po(s,16) * SR(s,16)+Po(s,17) * SR\ (s,17)$$

(٢) الخطوة الثانية : الهجرة

تعبر M (s,i) عن التدفق الصافى للمهاجرين، (وفى حالة M > 0 : فإن ذلك يعنى هجرة صافية إلى داخل الدولة) فى خلال الفتره الخمسية. وتعبر P2 عن عدد السكان مضافا إليه الهجرة ، وهكذا

$$P2\ (s,i)= P1\ (s,i) + M\ (s,i) \qquad (i = 1....17)$$

وفى حالة ما اذا كانت تدفقات الهجرة معطاة بواسطة المستخدم فإن قيم M (s,i) يتم حسابها من مجموعة محدودة من المدخلات ، وهى بالتحديد العدد الاجمالى الابتدائى والنهائى لتدفقات الهجرة الصافية ، والهيكل الابتدائى والنهائى للسكان وفقا للسن والجنس فى تقسيم مجمل (أربع فئات عمر) . أما القيم الوسيطة فيتم تقديرها بينيا

بأسلوب خطى خلال الزمن، وبالنسبة لهيكل السن فيتم تطبيق نفس الهيكل (فى اطار كل من فئات السن الأربعة) الخاص باجمالى السكان .

(٣) الخطوة الثالثة : المواليد

تعبر F (i) عن معدلات الخصوبة الخاصة بكل من فئات السن المختلفة فى فترة الخمس سنوات محل التحليل ؛ وتعبر i = o عن المواليد و S = 2 عن النساء و J عن فئات سن الخصوبة . وهكذا

$$P2(s,1) = SRB(s) * SR(s,o) * \sum_{j} F(j) * (Po(2,j) + P2(2,j)) * 5/2$$

حيث SRB (s) تعبر عن نسبة الذكور للاناث عند الولادة. ويتم ضرب هذه القيمة فى خمسة وذلك لأن معدلات الخصوبة يتم تحديدها على أساس سنوى ؛ وتقسم على اثنين لأن عدد السكان ذوى الخصوبة هو متوسط بين السكان ذوى الخصوبة فى أول وآخر الفترة .

ب - تنبؤات قوة العمل

(١) اجمالى قوة العمل

تعبر TP(s,j) عن اجمالى السكان فى سنة التنبؤ للجنس s وفئة السن j (وفقا لفئات السن التفصيلية : ١٧ فئة)؛ ويعبر jj عن الرقم القياس لفئات السن المجملة (٦ فئات). وهكذا

TL (s,j) = LFPR (s,jj) * TP (s,j) For all j in jj.

حيث

TL : اجمالى قوة العمل

LFPR : معدل المشاركة فى قوة العمل

(٢) قوة العمل الزراعي

يتم أولا حساب النسبة RA وهى نسبة قوة العمل الزراعى إلى إجمالى قوة العمل : وتعبر RAI عن قيمة قوة العمل الزراعى فى سنة التنبؤ (T1) و RAO عن قيمتها فى سنة الأساس (TO) .

RA1 = RAO/ (RAO + (1-RAO) * e - KNA * (T1 - To))

حيث KNA يعبر عن الفرق بين معدلات نمو قوة العمل الزراعى وغير الزراعى[1] القيمة المبدئية لـ KNA معطاة بواسطة منظمة الأغذية والزراعة ؛ ويمكن للمستخدم أن يعطى تقديراته الخاصة لـ KNA أو أن يحدد مباشرة قيمة RA1 ؛

وبعد ذلك يتم حساب الهيكل المبسط للجنس والسن :

AL (s,jj) = RA1*TL (s,jj)*SA(s) *SB (s,jj)

حيث SA (s) هى نسبة كل من نوعى الجنس فى قوة العمل الزراعى SA (ذكور) + SA (إناث) = ١ و SB(s,jj) هى نسبة فئة السن jj فى قوة العمل الزراعى بالنسبة للجنس S ; SB (s,jj) = 1 $_{ij}$ ، وقيم المعلمات SA و SB معطاة من المستخدم ، أو يتم استخدام نفس قيم السيناريو المرجعى ، أو يتم حسابها من هيكل اجمالى قوة العمل (التنبؤ المبدئى) .

---

(١) الفرق بين معدلات نمو قوة العمل الزراعى وغير الزراعى يساوى الفرق بين معدلات نمو نسب قوة العمل الزراعى وغير الزراعى. السكان هم x و y (X+Y = P) ، أما النسب فهى X = x/p و y = y/p ، وإذا كانت X = dlog x/dt فإن $X' = x' - p'$ و $Y' = y' - p'$ =

$x' - y' = x' - y'$.

ويتم حساب الهيكل العمرى المفصل لقوة العمل الزراعى على أنـــه :

(به مؤشر فئة السن التفصيلية)

AL(s,j) =Al (s,ij) * TL (s,j)/ Tl (s,jj)

جـ - تنبـؤات الريف /الحضر

تجرى هذ التنبؤات بنفس الأسلوب الذى وصفناه فيما سبق للتنبـؤ بقوة العمل الزراعى RUO و RU1 هى نسب سكان الحضر إلـــى اجمالى السكان فى سنة الأساس وسنة التنبؤ؛ KUR هى الفرق بيـــن معدلات نمو سكان الريف وسكان الحضر :

RU1 = RUO/(RUO + (1-RUO)*e - KUR * (T1 - TO))

الصياغة الرياضية لنموذج الاقتصاد الكلى

أ - دلالة المتغيرات

١ - الكميـــــات

A ' N ' y : الناتج المحلى الزراعى ، الناتج المحلى غير الزراعى، الناتج المحلى الاجمالى

T : صافى الضرائب غير المباشرة (الضرائب غير المباشـرة مطروحاً منها الاعانات)

X ' M : الصادرات ، الواردات

P ' G : الانفاق الاستهلاكى الحكومى، الانفاق الاستهلاكى الخاص

S ' I : التكوين الرأسمالى الاجمالى ، الادخار

F : فجوة التجارة الخارجية وتساوى فجوة الادخار

٢ - معلمات النمـو

gr : متوسط معدل النمو السنوى

el : المرونة بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى

mp : الميل الحدى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى

ra : نسـبة

ic : المعامل الحدى لرأس المال/ الناتج (ICOR)

وتأخذ قيم سنة الأساس المؤشر b ، والقيم المتنبأ بها لسنة التنبؤ تأخذ المؤشر H

طول الفترة الزمنية للتنبؤ p = h - b.

ب - الحسابات

تجرى حسابات نموذج CAPMAC فى تتابع نعرضه فيما يلى :

١ - الناتج المحلى القطاعى بتكلفة العوامل

بالنسبة لـ A ، N و (A+N) يتم تحديد معدلين للنمو ويشـتق المعدل الثالث ، على سبيل المثال اذا كان كل من gr (A) و gr(A+N) معطاة ، فإن :

$$Ah = Ab \times (1 + gr\ (A))^{p}$$

$$Ah + Nh = (Ab + Nb) * (1 + gr\ (A+N))^{p}$$

إذن

$$Nh \text{ and } gr\ (N) = (Nh / Nb)^{1/p-1}$$

٢ - صافي الضرائب غير المباشرة والناتج المحلى الاجمالي بسعر السوق

```
Th = ra * (Ah + Nh);
```

حيث ra معطاة بواسطة المستخدم

```
yh = Ah + Nh + Th
```

اذا كانت القيمة الأولية لـ Tb صفراً فإن Th أيضا يضع لها النمـوذج قيمة صفرية (الناتج المحلى القطاعى بتكلفة العوامل).

٣ - التكوين الرأسمالى الاجمالى (الاستثمار)(I)

دعنا نسمى T I اجمالى الاستثمار المطلوب فى خلال فترة التنبؤ من أجل الوصول إلى المعدل المستهدف لنمو الناتج المحلى الاجمالى ؛ وفقـا لتعريف ICOR فإن :

T I = ic * (yh - yb)

حيث ic معطاة بواسطة المستخدم.

T I هى مجموع كل الاستثمارات السنوية من السنة b (سنة الأساس) إلى السنه (h -1) (الاستثمار السنوى فى سنة التنبؤ h لايساهـم فى النمو خلال فترة التنبؤ ولكن فى الفترة التى تليها) :

$$T I = \sum I (t) \text{ for } t = b, b+1, \ldots, h - 1$$

مقدار الاستثمار فى سنة الأساس معروف سلفا (Ib). وبالتالى فإن مقدار باقى الاستثمار المطلوب يكون TI - Ib

فى هذه الحالة يوضع فرضـــــان :

(١) الاستثمار سوف ينمو بمعدل ثابت فيما بين السنوات(b + 1) و h ؛

(٢) الاستثمار ينمو بنفس المعدل الذى ينمو به الناتج المحلى الاجمالى .

وبالتالى اذا كانت

$$gr (I) = (yh/yb)^{1/p-1} \quad (p = h-b)$$

فإن

$$T I = Ib + I (b+1) * \sum (1+gr)^t \quad \text{for } t= o,\ldots,p-2$$

$$I(b+1) = (TI - Ib / \sum (1+gr)^t \quad \text{for } t==o,\ldots,P-2.$$

حيث أن

$$\sum_{0}^{p-2} (1+gr)^t = (1+gr)^{p-1} - 1)/gr$$

$$I(b+1) = (TI - Ib) * gr / (1 + gr)^{(p-1)} - 1)$$

و

$$I(h) = I(b+1) * (1 + gr)^{(p-1)}.$$

وأخيرا طالما أن $Ih = I(h)$

$$Ih = \frac{(ic*(yh-yb)-Ib)*((yh/yb)^{1/p}-1)}{1-yh/yb)^{(1/p)-1}} = \frac{(TI - Ib) *gr}{1-(1+gr)^{1-p}}$$

وفقا لهذه المجموعة من الفروض فإن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى تظل ثابتة طول فترة التنبؤ (باستثناء سنة الأساس حيث يكون مستوى الاستثمار محدد تاريخيا).

أما إذا كان Ih يحدد بشكل مباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى سنة التنبؤ

$$Ih = ra * yh$$

فإنه يتم حساب الاستثمار المتراكم DK وفقا لفرض أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى تكون ثابتة منذ السنة to+1 إلى ما بعدها، ومنها يتم اشتقاق ICOR

٤ - الاستهلاك الحكومى (G)

من الممكن استخدام ثلاثة معلمات مختلفة لتحديد التنبؤ بهذا البند :

gr ، معدل النمو: $Gh = Gb * (1+gr)^p$

ra ، متوسط النسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى: $Gh = ra * yh$

Mp ، الميل الحدى : $Gh = Gb + mp * (yh-yb)$

٥ - الصادرات (X)

يمكن استخدام اثنين من المعلمات المختلفة

gr ، معدل النمو : $Xh = xb^* (1+gr)^p$

el ، المرونة بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى: $Xh = xb^* (1+el^*gr(y))^p$

٦ - الواردات (M)

اذا كانت الواردات تحدد باستخدام معلمات محددة للنمو، فـــإن الاختيار والحسابات تكون مماثلة لتلك الخاصة بالصادرات .

اما اذا كان الاستهلاك الخاص MPl يتم تحديده مباشرة ، فـإن الواردات يتم حسابها كما يلى :

$$Mh = Gh + Ph + Ih + Xh - Yh$$

واذا كانت فجوة التجارة /الادخار MFl تحدد مباشرة ، فـــإن الواردات يتم حسابها كما يلى :

$$Mh = xh - Fh$$

٧ - الانفاق الاستهلاكى الخاص(P)

يمكن اشتقاق الانفاق الاستهلاكى الخاص اذا كانت الواردات أوفجوة التجارة محددة بشكل مباشر. اذا كانت الواردات معطاة فإن :

$$Ph = Yh + Mh - Gh - Ih - Xh$$

وإذا كانت فجوة التجارة معطاة فإن :

$$Ph = Yh - Fh - Gh - Ih$$

وإذا كان الاستهلاك الخاص يتحدد من خلال معلمات للنمو فإن هناك ثلاث بدائل محتمله :

gr ، معدل نمو: $Ph = Pb^* (1+gr)^p$

mp ، الميل الحدى للأستهلاك $Ph = Pb+Gb+Mp^*(Yh-Yb)-Gh$

(المعلمة التى يحددها المستخدم هى Sp ، الميل الحدى للادخـــار ، وبالتالى فإن mp=1-sp)

pcgr، معدل نمو المتوسط الفردى : $Ph = Pth^* (Pb/Ptb)^*(1+Pcgr)^p$

وبالنسبة للمتغيرات Ptb و Pth وهى اجمالى السكان فى سنة الأساس وسنة التنبؤ ، فهى تقرأ من نموذج السكان CAPPOP

٨ ـ فجوة التجارة الخارجية أو فجوة الادخار (F)

اذا تم تحديد الواردات فإن الفجوة تكون :

$Fh = Xh - Mh$

واذا تم تحديد الاستهلاك الخاص فإن الفجوة تكون :

$Fh = Yh - Gh - Ph - Ih$

ومن الممكن تحديد فجوة التجارة أو الادخار من خلال معلمات للنمـــو، وبالتحديد :

Fh ، بالقيمة المطلقة (مثلا Fh = 0 يعنى عدم وجود فجوة)

ra ، النسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى $Fh = ra^* Yh \quad (ra>o \text{ or } <o)$

rb ، نسبة تغطية الصادرات /الواردات : $rb = Xh/Mh$

وهكذا فإن : $Fh = Xh - Mh = (1-1/rb)^* Xh$

rc ، نسبة تغطية الادخار/الاستثمار: $rc = Sh/Ih$

وهكذا فإن $Fh = Sh - Ih = (rc - 1)^*Ih$

٩ - الدخل القطاعى (PCE)

الرموز U,R,N تشير الى المستوى القومى ، قطاع الريف ، قطـاع الحضر .

وتعبر RPRU عن النسبة بين متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى الريف والحضر فى سنة التنبؤ ؛ أما NPCE (متوسط الانفاق الاستهلاكـى للفرد على المستوى القومى، فيتم التنبؤ بها فى نموذج CAPMAC و RPOP و UPOP وهما السكان فى الريف والحضر فقد تم التنبؤ بهما فى نموذج CAPPOP

RPOP + UPOP = NPOP.

ويتم حساب متوسط الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد كما يلى :

RPCE = RPRU * NPCE * NPOP/(RPRU * RPOP + UPOP)

UPCE = RPCE/RPRU.

الصياغـــة الرياضيـة لنمـوذج الطلب المحلـى

أ - تنبؤات الطلب على الغذاء

١ - دلالة المتغيرات

DPCB يعبر عن متوسط طلب الفرد فى سنة الأساس على سلعـــة معينة (المؤشر الخاص بالسلعة لايظهر حرصا على البساطة)، و DPCH يعبر عن نفس المتغير بالنسبة لسنة التنبؤ ؛ أما DTB و DTH فتعبر عـــن الطلب الاجمالى فى كل من سنة الأساس وسنة التنبؤ .

POPB و POPH تعبر عن اجمالى السكان فى كل من ســـنة الأساس وسنة التنبؤ ، PCEB و PCEH تعبر عن متوسط الانفـــاق الاستهلاكى للفرد فى كل من سنة الأساس وسنة التنبؤ .

DELB و DELH تعبر عن قيم المرونة الدخلية للطلب فى كل من سنة الاساس وسنة التنبؤ DTR يعبر عن معامل اتجاهى ثابت .

٢ - التنبؤ وفقا لعلاقة الطلب بالدخل

يعتمد شكل العلاقة على نوع دالة الطلب الذى يتم اختياره، وبشكـل عام يتم التعبير عن الدوال فى الصورة $Y = f(x)$ ، حيث y تعبر عن الطلب للفرد، x تعبر عن متوسط الانفاق الاستهلاكى الخاص للفرد فى كل الحالات $DTH = DPCH * POPH$

فى الدالة اللوغارتيمية المزدوجة ($\log y = a + b * \log x$: log - log)

حيث يتم حساب a و b من البيانات المعروفة عـــــن : PCEP ' DELB ' DPCB

$b = DELB$

وهكذا فإن :

$$DPCH = DPCB * (PCEH/PCEB)^{DELB}$$

فى الدالة شبه اللوغارتيمية (Semi - log: y = a+b * log x)

ويتم حساب a و b من البيانات المعروفة عن PCEB,DELB، DPCB :

$$b = DPCB * DELB$$

$$a = DPCB * (1 - DELB * \log PCEB)$$

وهكذا فإن :

$$DPCH = DPCB*(1+DELB*\log (PCEH/PCEB))$$

فى الدالة اللوغارتيمية العكسية (log-inverse: log y =a - b/x)

$$DPCH = \exp (a - b/PCEH).$$

حيث

$$b = DELB*PCEB$$

$$a = \log DPCB + DELB.$$

فى الدالة اللوغارتيمية العكسية المزدوجة

(log-log-inverse: log y = a-b* log x - c/x)

فى هذه الدالة لايكفى معرفة قيم PCEB ، DELB ، DPCB لحساب قيم المعلمات a , b , c وانما يتطلب الأمر بيانات اضافية تمثل فى مستوى الانفاق الاستهلاكى للفرد الذى يتحقق عنده أقصى مستوى للطلب PCDM

$$DPCH = \exp (a - b * \log PCEH - c/ PCEH)$$

حيث

C = DELB * PCEB * PCDM/(PCDM - PCEB)

b = c/PCDM

a = log DPCB + b * log PCEB + c/ PCEB.

ملحوظة : هذه الدالة تكون غير معرفة فى حالة 'PCDM = o

وتكون غير ملزمة فى حالة ELAS*(PCDM - PCEB) < o

وفى هذه الحالة تظهر رسالة تحذير على الشاشة.

فى الدالة الثابته

DPCH = DPCB

٣ - العامل الاتجاهي

التحرك فى منحنى الطلب يعد مكملاً للتنبؤ الذى يربط الطلب بالدخل ويمكن ادخال هذا التحرك إما بادخال قيمة للتنبؤ بالطلب ترتبط بالدخـــل، أو كمعامل اتجاهى (يتم تقدير هذا العامل المعبر عن الزمن خارج كابا؛ ويعد الزمن تقريباً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية حقيقية تتوقف طبيعتهـــا على الحالة التى تدرس).

من أجل تحقيق التصحيحات الآلية عندما يطلبها المستخدم ، يتم دائما تحويل القيمة التى تم ادخالها إلى معامل اتجاهى خاص بالسيناريو . وهـــذا العامل التضاعفى هو:

$$TREND = (1 + TEND)^{tl}$$

TEND يمكن أن تكون معطاة بواسطة المستخدم أو محسوبه من القيمة المدخلة للتنبؤ بالطلب DOVER ، حيث DPCE هى الطلـب المتنبأ به كدالة فى الانفاق الاستهلاكى الخاص من خلال العلاقة

TREND = DOVER/DPCE.

استثناء في حالة سلعة يكون الطلب عليها في سنة الأساس يساوى صفراً، فإن النموذج يختار لها الدالة o ؛ ويستخدم اتجاه خطى تجميعى للتعبير عن التغير فى الطلب بالنسبة لهذه السلعة.

DPCH = TL * TEND

(TEND هو الزيادة السنوية فى الاستهلاك)

أو

TEND - DOVER/TL

(DOVER القيمة المدخلة للطلب فى سنة التنبؤ) .

٤ - التصحيحات فيما بين الطلب القومى والقطاعى

فى حالة تعديل الطلب القومى (القطاعى) يتم تصحيح الطلب القطاعى (القومى) من خلال معامل اتجاهى .

أ - التصحيحات القطاعية وفقا للتغير فى الطلب القومى

فيما يلى المؤشرات S , A تعبر عن الحسابات قبل وبعد اجراء التصحيحات أما الحروف R , U فتعبر عن قطاعات الريف والحضر

ADJ هو معامل التصحيح :

ADJ = NDTHA/ (RDTHS + UDTHS)

اذن

RDTHA = RDTHS*ADJ RDCHA = RDCHS * ADJ

UDTHA = UDTHS*ADJ UDCHA = UDCHS * ADJ

و

RTENDA = RTENDS + ADJ $^{1/TL}$ -1 (بالتقريب)

UTENDA = UTENDS + ADJ $^{1/TL}$ -1 (بالتقريب)

ب - تصحيح الطلب القومى وفقا لتغير الطلب القطاعى

اذا تغير على سبيل المثال قطاع الريف :

RDPCHA = RDPCHS, RDTHA = RDTHS

UDPCHA = UDPCHS (لايتغير)

UDTHA = UDTHS

NDTHA = RDTHA + UDTHA

NTREND = NDTHA/NDTHS.

و

NTEND = NTENDS + (NTREND)$^{1/TL}$ - 1 (بالتقريب)

- التنبؤ بالطلب غير الغذائى

إلى جانب الدالة الثابتة (DTH = DTB) ، يؤخذ فى الاعتبار شكل دالى واحد فقط للربط بين نمو الطلب غير الغذائى ونمو الناتج المحلى الاجمالى : (الدالة ٦)

$$DTH = DTB * (1+DEL * ((GDPH/GDPB)^{1/TL} - 1)))^{TL}$$

الصياغة الرياضية لنموذج الموارد والإستخدامات

أ - دلالة المتغيرات

طالما أن كل حساب موارد / استخدامات يخص سلعة واحدة بعينها فإن المؤشر الخاص بالسلعة لن يذكر فى تعريف المتغيرات والعلاقات الرياضية .

(١) الكميات:

SFO	استهلاك الغذاء ؛	SIN	استهلاك صناعى ؛
SFE	استهلاك العلف ؛	SED	البذور ؛
SWA	الفاقد ؛	STD	اجمالى الاستخدام المحلى؛
SPR	الأنتاج؛	SEX	الصادرات ؛
SIM	الواردات ؛	SNT	صافى التجارة ؛
SSD	فروق احصائية		

(٢) المعاملات :

s نسبة البذور ؛ w نسبة الفاقد ؛ r نسبة الاكتفاء الذاتى

علاقات تعريفية

التوازن الكلى

(0) SFO + SIN + SFE + SED + SWA + SEX + SSD=SPR + SIM

واذا كانت $r1 < 1$ فإن

```
SEX1 = SEX0 & SIM1 = SIM0 - SNT1

SWA1 = w1 * (SFO1+SIN1+SFE1+SED1+SEX1).

STD1 = SFO1+SIN1+SFE1+SED1+SWA1.
```

تغير الأنتاج : SPR1 تحل محل SPRU

المتغيرات : SFO ، SIN ، SFE ، SSD ، s ، w تظـــل

دون تغيير ، (أى المتغير بالمؤشر 1 = المتغير بالمؤشر 0)

SED 1 = S1 * SPR1

واذا كانت $Z2 <= 0$ فإن SNT1 = Z2

وخلاف ذلك SNT1 = Z2/(1+w1)

حيث

Z2 = SPR1-SSD1-(1+w1)*(SFO1+SIN1+SFE1+SED1).

إذا كانت $r0 > 1$ و $r1 > 1$ فإن

SIMO = SIM1

SEX1 = SEX1 + SNT1

و

إذا كانت $r0 > 1$ و $r1 <= 1$ فإن

SEX 1 = 0

SIM1 =-SNT1

و

اذا كانت $r0 <= 1$ و $r1 <= 1$ فإن

SEX1 = SEXO

SIM1 = SEX1 - SNT1

و

إذا كانت $r0 <= 1$ و $r1 > 1$ فإن

SIM1 = 0

SEX1 = SNT1

و

وبالنسبة لـــ SWA1 ، STD1 تتماثل حساباتهما كما فى الحالة جـ (١)

r1 = SPR1/(SPR1 - SNT1)

٢ - تغير التجارة : SEX1 (SIM1 على التوالى) يحل محل

SEX1 (SIM1 على التوالى)

SIM1 = SIMO (SEX1 = SEXO على التوالى)
SNT1 = SEX1 - SIM1
تظل دون تغيير : w ' s ' SSD' SFE'SIN'SFO

SPR1 =(SSD1+SNT1+(1+w1)*(SFO1+SIN1+SFE1))/(1-s1*(1+w1))

SED1= S1 * SPR1.

بالنسبة (STD1'SWA1'SIM1'SEX1) تحدد كما فى جـ (١)

r1 = SPR1/(SPR1 - SNT1)

٤ - تغيير نسبة الاكتفاء الذاتي : r1 تحل محل r0

w' s' SSD' SFE' SIN' SFO تظل دون تغيير . أما

الحسابات الأخرى فتماثل جـ (١)

٥ - تغيير تخصيص العلف : SFE1 تحل محل SFE0

w1' s1' SSD' SED' SPR' SIN' SFO, تظل دون تغيير

الحسابات الأخرى تماثل جـ ٢)

٦ - تغيير معامل البذور : أى تحل محل S0

w1' SPR' SSD' SFE' SIN' SFO تظل دون تغييـــــر

وباقى الحسابات الأخرى تماثل جـ ٢) .

٧ - تغيير معامل الفاقد : w1 تحل محل w0

S1' SSD' SPR' SED' SFE' SIN' SFO أى تظل دون

تغيير . وباقى الحسابات الأخرى تماثل جـ ٢) .

الصياغة الرياضية لنموذج الأنتاج النباتى

(أ) دلالة المتغيرات

vA ، vy ، vo تعبر عن المساحة ، الانتاجية، الناتج

VT ـ هدف الانتاج

i,j ـ مؤشرات للمحصول ، نوع الأرض

i. ـ اجمالى للمحصول i فى كل أنواع الأراضى

i.j ـ اجمالى نوع الأرض j من كل المحاصيل

i.j ـ اجمالى لكل المحاصيل فى كل أنواع الأراضى

مؤشر المحاصيل يتراوح بين 1=i=1 ، وأنواع الأراضى 1=j=j

المتغير o يشير للبيانات المرجعية ، والمؤشر 1 للبيانات المحدثة

(ب) جدول الموارد الأرضية

١ ـ بناء الجدول المرجعى الأول للأراضى (البداية من الصفر)

$S'B_2$ ترمز لسنة الأساس و LRT الخطى TH هي سنة التنبؤ للسيناريو ، TB سنة الأساس ، TS هى تاريخ LRT فى المستقبل ، VAH هى المساحة المحصولية ، VAA المساحة الأرضيـــة، VCI الكثافة المحصولية.

الحسابات الخاصة بمعامل التقدير البينى INT =(TH-TB)/(TS-TB)

$VAAD_j = VAAB_j *(1-INT) + VAASj * INT\text{-}for\text{-}j=1\text{-}j$

$VCIO_j = VCIB_j *(1-INT) + VCISJ * INT\text{-}for\text{-}j=1\text{-}j$

$VAHO_j = VAAO_j * VC1Oj \quad INT\text{-}for\text{-}j=1\text{-}j$

٢ - تحديث LRT

VAA1 ، VCI1 (يعطيها المستخدم) تحل محل VAAO ' VCIO

$VAH1_j = VAA1_j * VCI1_j$ for j = 1-5

(جـ) نمط الأنتاج المحصولي

١ - بناء الجدول المرجعي الأول للمساحة/ الانتاجية (البدء من الصفر)

$VAO_{ij} = VAB_{ij} *(1-INT)+VAS_{ij} *INT$-jn i=1-I, j=1-J

$VYO_{ij} = VYB_{ij} *(1-INT)+VYS_{ij} *$ for i=1-I, j=I-J

$VOO_{ij} = VAO_{ij} * VYO_{ij}$ for i=1-I, j=1-J

$VAO_{ij} = \sum_j VAO_{ij}$, for i =1-I.,j = 1-j

$VOO_i = \sum_j VOO_{ij}$, for i =1-I ,j = 1-j

$VYO_i = VOO_i / VAO$, for i =1-I

$VAO_{.j} = \sum_i VAO_{ij}$, for i =1-I , j=1-j

$VAO = \sum_i VAO_i = \sum_j VAO_j$

٢ - تحديث الجدول المرجعي للمساحة/ الأنتاجية في حالة تعديل اجمالي المساحة المحصولية في نوع من الأراضي

$VA1_{ij} = VAO_{ij} * VAH1_j / VAHO_j$ for i=1-j, j=1-j

$VY1_{ij} = VYO_{ij}$ for i=1-I, J=1-j

$VO1_{ij} = VA1_{ij} * VY1_{ij}$ for i=1-I, j=1-j

٣ - تحديد مجموعات المحاصيل

المجموعة g (g =1-G) تتضمن المحاصيل i (i=1-Ig) حيث :

كل محصول i مدخل فى مجموعة واحدة $\sum_{g} I_g = I$

مجموع مساحة المجموعة g فى نوع الأرض j هو VAg.J. حيث

$VA_{gj} = VA._j$ for j = 1-J

$\sum_{i=1}^{I_g} VAO_{gj} = dVAO_{ij}$ for g = 1-G, j = 1-J

واذا تم تعريف تخصيص جديد للأرض فيما بين المجموعات ، فإن النظام يقبله فقط فى حالة ما إذا كان مجموع المساحات لكل المجموعات من نوع من الأراضى يتفق مع الموارد المتاحة بالنسبة لهذا النوع.

كل مساحات المحاصيل فى اطار المجموعة الواحدة يتم تصحيحها بالطريقة الآتية :

$VA1_{ij} = VAO_{ij} * VA1_{gj} / VAO_{gj}$ for g= 1-G, i=1-I, j=1-J

٤ - تغيير مساحات محصول فردى

عندما تعطى قيمة جديدة للمساحة فى نوع الأرض j المزروعة بالمحصول i فى المجموعة g ، فإن هذه المساحة سيرمز لها بـ $VA2_{ij}$ طالما أن اجمالى الأرض المتاحة من النوع j للمجموعة g يمكن أن يختلف عن مجموع المساحة المزروعة بالمحاصيل وفقا لهذا التعديل ؛ ويطلق على هذا المجموع الأخير فى الوضع الحالى $VA2_{gj}$

يمكن اعادة التوازن بين الأرض المتاحة ومجموع المساحات المزروعة بالمحاصيل فى المجموع g ، فى نوع الأرض j بادخال قيم جديدة للمحاصيل الأخرى فى المجموعة وذلك حتى يكون $VAO_{gi} = VA2_{gi}$ (القيمة المرجعية)

أو بالتصحيح الآلـي لمساحات كل المحاصيل ، وفي هذه الحالة :

$$VA1_{ij} = VA2_{ij} * VA0_{gi} / VA2_{gi} \quad \text{for } i = I\text{-}I_g$$

ملحوظة : لاحظ $VAO_{ij} = VA2_{ij}$ بالنسبة لكل المحاصيل التي لم يتم تعديل مساحاتها بواسطة المستخدم خلال هذه المرحلة من العمل.

٥ ـ حساب القيم " المصححة " للمساحة والأنتاجية

VT_i هي هدف الانتاج بالنسبة للمحصول i

$VO2_i$ هي القيمة الحالية للناتج وتحسب كما يلي

$$VO2_i = \sum_j VA2_{ij} * Vyo_{ij}$$

ملحوظة : لاحظ أن المؤشر 2 يستخدم طالما أن المساحة الحالية في هـــذه المرحلة من العمل قد لاتتوازن مع الموارد الأرضية المتاحة، ولذلـــك لاتعتبر قيمة " محدثة "، وبالمثل بالنسبة لقيمة الناتج . معامـــــل التصحيح هو $ac = VT_i / VO2_i$ ، والأنتاجيات المصححة (١) أو المساحات هي (تأخذ مؤشر 3) :

$$VA3_{ij} = ac * VA2_{ij} \quad \text{for } j = 1\text{-}J$$

$$VY3_{ij} = ac * VYO_{ij} \quad \text{for } j = 1\text{-}J$$

(عـ) عملية التصحيح الآلي :

ا ـ اعادة تخصيص الأرض

بالنسبة لـ $i = 1\text{-}I_g$ تحسب $r_i = VT_i / VOO_{ij}$

و

$$VA3_{ij} = r_i * VAO_{ij} \quad \text{for } j = 1\text{-}J$$

بالنسبة لـ $j = 1\text{-}J$ تحسب $VA3_j = \sum_{i=1}^{Ig} VA3_{ij}$

---

(١) لاحظ أن $VT_i = \sum_j VA3_{ij} * VYO_{ij}$ ، $\sum_j VA2_{ij} * VY3_{ij}$

ولكن $\sum_j VA3_{ij} * VY3_{ij}$ يختلف عن VT_i

اذن $C_j = VAO_i / VA3_i$.

و $VA4_{ij} = C_j * VA3_{ij}$ for i= 1-I_g

بالنسبة لـ i=1-I تحسب $VO4_i = \sum_j VA4_{ij} * VYO_{ij}$

كرر(٢) :

بالنسبة لـ i= 1-I تحسب $r_i = VT_i / VO4_i$

و $VA5_{ij} = r_i * VA4_{ij}$ for j = 1-J.

بالنسبة لـ j =1-J تحسب $VA5_j = \sum_{i=1}^{I_g} VA5_{ij}$

اذن $C_j = VAO_j / VA5_j$

و $VA6_{ij} = C_j * VA5_{ij}$ for i = 1-I_g

بالنسبة لـ i = 1-I_g تحسب $VO6_i = \sum_j VA6_{ij} * VYO_{ij}$

٢ - تصحيح الأنتاجية

اقرأ من المصفوفة الفنية : UHY_{ij} و ULY الانتاجية فى البديل المرتفع جداً والانتاجية فى البديل المنخفض جداً بالنسبة لـ i=1-I_g, j=1-J

لكل i= 1-I_g على حدة

أحسب If $VT_i > VO6_i$ ،

$$Max\ O_i = \sum_j VA6_{ij} * UHY_{ij}$$

---

(٢) عدد التكرارات هنا هو اثنين ويمكن زيادته

$$d_i^t = \text{Max} \left(\frac{VT_i - VO6_i}{\text{Max } O_i - VO6_i}, .1 \right)$$ و

اذن :

$$VY2_{ij} = VYO_{ij} + d_i^t * (UHY_{ij} - VYO_{ij}) \text{ for } j=1-J$$

If $VT_i < VP6_i$

$$\text{Min } O_i = \sum_j VA6_{ij} * ULY_{ij}$$

$$di \quad \text{Max} \left(1, \frac{VO6_i - VT_i}{VO6_i - \text{Min } O_i}\right)$$ و

اذن

$$VY2_{ij} = VYO_{ij} - d_i * (VYO_{ij} - UHY_{ij}) \text{ for } j=1-J$$

نتائج العملية:

بالنسبة لـ $j= 1-J$, $i= 1-I_g$

$$- VY1_{ij} = VY2_{ij}$$

$$- VA1_{ij} = VA6_{ij}$$

$$- VO1_i = \sum_j VA1_{ij} * VY1_{ij}$$

الصياغة الرياضية لنموذج الأنتاج الحيوانى

أ - دلالة المتغيرات

(١) المؤشرات

المجموعات الحيوانية : $S = 1 - s$

المنتجات الحيوانية : $j = 1 - J$

المحاصيل : $i = 1 - I$

(٢) المتغيرات :

AN_s : عدد الوحدات فى المجموعة الحيوانية s

AR_{sj} : نسبة الحيوانات المنتجة للمنتج j

AY_{sj} : انتاجية المنتج j من كل وحدة منتجة

AF_s : الاحتياجات من الطاقة لكل وحدة فى المجموعة s

ALU_s : احتياجات الوحدة فى المجموعة s من العمال

AL_s : اجمالى الاحتياجات من العمال للمجموعة s

ALT : مجموع الاحتياجات من العمالة لكل المجموعات

SFE_i : الكمية من المحصول i المخصصة للعلف

SPR_i : اجمالى الأنتاج من المحصول i

FF_i : محتوى كل وحدة من المحصول i من الطاقة

FB_i : محتوى كل وحدة من المنتج الثانوى من المحصول i من الطاقة

b_i : نسبة المنتج الثانوى من المحصول i المستخدمة كعلف

AO_{sj} : اجمالى الناتج من المنتج j من المجموعة s

AOT_j : مجموع الناتج من المنتج j من كل المجموعات الحيوانية

AD_s : اجمالى الطلب على العلف (الطاقة) من المجموعة s

ADT : مجموع الطلب على العلف (الطاقة) من كل المجموعات الحيوانية

AS_i : اجمالى عرض العلف (الطاقة) من المحصول i

AST : مجموع عرض العلف (الطاقة) من كل المحاصيل

ب - الحسابات

(١) الانتاج

$$AO_{sj} = AN_s * AR_{sj} * AY_{sj} \quad \text{for} \quad s=1...S \quad J=1..J$$

$$AOT_j = \sum_s AO_{sj} \quad \text{for} \quad j=1...J$$

(٢) الاحتياجات من العلف

$$AD_s = AN_s * AF_s \quad \text{for} \quad s=1...S$$

$$ADT = \sum_s AD_s$$

(٣) عرض العلف

$$AS_i = SFE_i * FF_i + b_i \; SPR_i * FB_i \quad \text{for } i=1...I$$

$$AST = \sum_i AS_i$$

(٤) الاحتياجات من العمالة

$$AL_s = AN_s + ALU_s \quad \text{for} \quad s=1...S$$

$$ALT = \sum_s AL_s$$

الصياغة الرياضية لنموذج عناصر الأنتاج

أ - دلالة المتغيرات

المؤشرات : المحاصيل I....1= i ، أنواع الأرض J..1= j

مدخلات الانتاج F....1=F ، نقاط حدود مستويات الانتاجية 4...1=K

(أقل انتاجية يقابلها K=1 ، وأعلى انتاجية يقابلها K = 4

VA_{ij} : المساحة المزروعة بالمحصول i فى نوع الأرض j

VY_{ij} : انتاجية المحصول i فى نوع الأرض j

FT_{ijf} : استهلاك المدخل f من جانب المحصول i فى نوع الأرض j

FU_{ijf} : استهلاك الوحدة من المدخل f من جانب المحصول i فى نوع j الأرض

المصفوفة الفنية لكل محصول i فى نوع الأرض j

FBY_{ijk} : الانتاجية عند المستوى K

FBF_{ijfk} : استهلاك الوحدة من المدخل f عند المستوى K

ب - الحسابات (عامة)

(أ) احتياجات الوحدة من الاستهلاك

بالنسبة للمحصول i فى نوع الأرض j (المؤشرات i و j لاتكتب فيما يلى):

حدد k1 ، مؤشر أعلى نقطة فى مستويات الانتاجية بحيث تكون VY = FBYK1 ، و K2 أصغر مؤشر بحيث تكون VY < FBYK2 (بطبيعة الحال العلاقة k2 = k1+1 تظل دائما صحيحة)، وبعد ذلك أحسب ic (معامل تقدير بينى) على انه

ic = (VY-FBYK1) / (FBYK2 - FBYK1)

ثم بعد ذلك بالنسبة لكل مدخل من مدخلات الأنتاج F= 1...F) أحسب

FUF = FBFfk1 + ic * (FBFfk2 - FBFk1)

(٢) اجمالي الاستهلاك

FT_{ij} F= FU_{ij} f * VA_{ij} for i = 1...1, j=1...J. f=1...F

وهكذا يتم اشتقاق اجمالى استهلاك كل المحاصيل و/ أو كل أنواع الأراضى

جـ - الحسابات (مصادر الطاقة)

دع t, m, a, h, تعبر عن المؤشرات الأربعة لطاقة العمل البشرى ، الحيوانى ، الميكانيكى (الجرارات) واجمالى الطاقة (فى القسم السابق لم يتم تمييز هذا المؤشر من بين f= 1...F) و p واحد منها غير معين

$FT..._p = \sum_i \sum_j FT_{ij}$ p; Fsh + Fsa + FSm = 1

FS_p هو نسب مصدر الطاقة p فى الاجمالى

ويمكن أن يعطى المستخدم قيماً جديدة لـ FS_p ، وبعد ذلك

$FT...._p$ = FS * FT....p

حيث

FT.... h + FT...a + FT m = FTt

(يكافىء يوم عمل بشرى)

الاعداد الفعلية للعمال، الحيوانات ، الجرارات :

FNh : عدد العمال

FN_a : عدد الحيوانات

FN_m : عدد الجرارات

ويتم حسابها باستخدام المعاملات FR_p و FC_p

معدلات الاستخدام : FRh : ايام عمل فى السنة (بشرى)

FRa :: ايام عمل فى السنة (حيوانات)

FRm : ايام عمل فى السنة (جرارات)

FC : معاملات التحويل إلى أيام عمل بشرى

FCh = 1

FCa= مكافىء يوم عمل بشرى بالنسبة ليوم العمل الحيوانى

FCm= مكافىء يوم عمل بشرى بالنسبة لساعة عمل جرار

لذلك

FNh = FT.....h/FRh.

FNa = FT.....a/(FRa * FCa)

FNm = FT.....m/(FRm * FCm).

الصياغة الرياضية لنموذج العمل

يعبر عن متغيرات سنة الأساس بالمؤشر o وسنة التنبؤ بالمؤشر 1

أ - علاقة العرض /الطلب ومؤشرات التوفيق

الفرق بين عرض وطلب العمل هو GAP = TAG - RAG

TAG : اجمالى السكان النشيطين فى الزراعة،

RAG : احتياجات الأنتاج الزراعى من العمالة) .

GAPO = TAGO = RAGO, GAP1 = TAG1 - RAG1

يمكن ان تكون GAPO تساوى صفراً إذا كانت تقديرات قوة العمل الزراعية تشتق من مسوح العمالة على مستوى المزرعة.

معامل التوفيق :

RAO هى نسبة السكان النشيطين فى الزراعة فى سنة الأساس ،

RA1 هى النسبة فى سنة التنبؤ إذا كان عدد السكان النشيطين فى الزراعة يساوى الاحتياجات التى يتم التنبؤ بها .

(RAG/TAG) ، فى هذه الحالة ka_j فإن فرق معدلات النمو المقابل " للتوازن " هو :

ka_j = (1/t1-to) (log (RAO/RA1)-log(1-RAO)/(1-RA1)))

ب - التناقص بين تغيير المساحة وتغيير الانتاجية

اذا كانت HA هى المساحة المزروعة و $\bar{y}$ هى الانتاجية بالنسبة لمحصول معين فى نوع أرض معين ، c و L(y) هى العمل فى الهكتار عند مستوى الانتاجية y ؛ فإن التغير فى الاحتياجات من العمل فيما بين سنة الاساس وسنة التنبؤ يكون :

$$VL = HA1 * L(y1) - HA0 * L(yo)$$

ويمكن أن ينقسم ذلك إلى :

$$VLA = (HA1 - HAO)*(L(y1)+L(yo))/2$$ (تغير بسبب المساحة)

$$VLy =(L(y1)-L(yo))*(HA1+HAo)/2$$ (تغير بسبب الانتاجية)

$$VL = VLA + VLy$$ حيث

اذا كانت $HA*y$ هى الناتج المنتج ؛ واذا تغيرت المساحة بالمقدار dA ، فإن تغيراً فى الانتاجية قدره dy يكون لازماً لعدم تغيير حجم الانتاج ـ واذا كانت $l1(y)$ هى التغير فى احتياجات العمل للهكتار والذى يظهر عندما يتغير مستوى الانتاجية بمقدار وحدة واحدة عن المستوى y ، فإن التغير فى العمل يكون :

$$dL = L(y) * dA + HA * dl(y)$$

وبقبول ذلك بالنسبة لتغير طفيف فإن :

$$dL(y) = l1(y) * dy$$

$$dL = L(y) * dA + HA * l1(y) * dy$$

$$dL = L(y) * dA - HA * l1(y) * dA / Hy$$

$$dL = (L(y) - l1(y) * y) * dA$$

$$dL/dA = L(y) - l1(y) * y$$

الصياغة الرياضية للنموذج الأقتصادى

أ - استثمارات تنمية الأراضى

(١) بناء مصفوفة التحول

يتم التعبير عن مصفوفة التحول فى النموذج بستة أنواع من الأراضى ، والموحدة فى قاعدة البيانات المرجعية . وهناك نوع اضافى من الأراضى تحت عنوان " أراضى غير مستخدمة " ويمثل الأرض غير المزروعة وتكون مساحتها بالقدر الذى يجعل اجمالى المساحة يتساوى فى سنة الأساس وسنة التنبؤ (وجود مساحة أراضى تحت هذا النوع " غير مستخدمة فى سنة التنبؤ يعنى أن اجمالى المساحة المزروعة يتناقص فى خلال فترة التخطيط) .

مصفوفة التحول هو جدول يندرج تحت اختيار تحليل استثمارات تنمية الأراضى ، ويعرض مصفوفة التحول بين أنواع الأراضى من سنة الأساس إلى سنة التنبؤ .

وتعبر القيم Bi $(i=1...6)$ و H_j $(j=1...6)$ على مساحات الأراضى المزروعة في سنة الأساس وسنة التنبؤ فى نموذج الأنتاج النباتى CAPVGT ، TB و TH هى اجمالى المساحات فى كل أنواع الأراضى :

$$TB = \sum_i B_i \quad , \quad TH = \sum_j H_j$$

قيم الأرض غير المستخدمة هى HD , BD

اذا كانت $TH > TB$ فإن $HD = TB - TH$

وخلاف ذلك فإن HD تساوى صفراً .

و اذا كانت $TH > TB$ فإن $BD = TH - TB$

وخلاف ذلك فإن BD تساوى صفراً

المساحات المتبقية (الفجوات) هى الزيادة فى أراضى سنة الأساس (التنبؤ) بالنسبة لسنة التنبؤ (الأساس) فى داخل النوع الواحد من الأراضى .

(Ai,j) هى الأرض المحولة من i إلى j ؛ وفى خلال عملية التخصيص تحدد بالتدريج قيم لكل المتغيرات (i,j) التى يختارها المستخدم وذلك كلما يتم تحديث القيم الراكدة R (slack) و G (القيم القديمة تأخذ المؤشر o والقيمة الحديثة تأخذ المؤشر) وذلك على النحو التالى :

$$Rl_i = Ro_i - Ai_j \;\&\; Gl_i = Go_j - Aij$$

وتنتهى عملية التخصيص عندما تكون كل قيم R_S و G_S تساوى صفراً

ب - نفقات الاستثمار والصيانة

يتم ادخال البيانات عن اجمالى نفقات تنمية الأراضى فى نفس المصفوفة بنفس الأسلوب السابق . ويتم فقط تخزين وحدة النفقة (للهكتار) وهى (uc) : وعندما يتم عرض مصفوفة اجمالى النفقة (Tc(i,j) ، يتم حساب النفقات على أساس وحدة النفقة والمساحات A(i,j)

يوضح النموذج فى مصفوفة اجمالى النفقة(النفقات) المجمعة بالنسبة للصف والعمود والكلية : بالنسبة للصف فهو يعبر عن مجموع الاستثمارات بالنسبة لأنواع الأرض الأصلية TC1 (i) ؛ بالنسبة للعمود فهو يعبر عن نفقة تنمية الأراضى المستهدفة فى سنة التنبؤ بالنسبة لنوع معين من الأراضى ، TC2 (j) ايضا عرض النفقات المتوسطة uc1 و uc2 بالنسبة للصف والعمود فى مصفوفة وحدة النفقة .

ويتم تأكيد اقرار Validation بيانات النفقة فى مصفوفة النفقات الاجمالية .

(١) تقسيم النفقة

التمويل العام فى مواجهة التمويل الخاص (PF (i,j

فى مصفوفة التحول يتم ادخال نسبة الاستثمار التى تنشأ من التمويل العام وذلك فى شكل نسبة مئوية (٪) فى كل الخانات التى بها نفقة (القيمة المبدئية : صفر) .

نفقات التجارة الخارجية (FE (i,j

فى مصفوفة التحول يتم ادخال نسبة الاستثمار المدفوع بالعملة الأجنبية فى شكل نسبة مئوية فى كل الخانات التى يوجد بها نفقة (القيمة المبدئية :صفر)

الصيانه ، الاحلال اعادة التأهيل (أو الاصلاح rehabilition)

فى الوقت الحالى لاتوجد امكانية لحساب هذه النفقات . ومع ذلك فإنه من المعروف ، على سبيل المثال، أنه مطلوب قدر كبير من الاستثمار الزراعى فى الرى والأعمال المرتبطة به لمجرد الابقاء على اجمالى المساحة المروية .

مثل هذه النفقات الجارية يجب تناولها خارج نظام كابا.

(٢) الاستثمار الاجمالي والسنوى

يتم حساب اجمالى الاستثمار الصافى بشكل مباشر على النحو التالى :

$$TNIC = \sum_i \sum_j A(i,j) * UC(i,j)$$

مع وجود تجارة خارجية $TNICF = \sum_i \sum_j A(i,j)\ UC(i,j) * FE(i,j)$

النفقات المحلية $TNICL = TNIC - TNICF$

التمويل الحكومى $TNICG = \sum_i \sum_j (i,j) * UC(i,j) * PF(i,j)$

التمويل الخاص $INICP = TNIC - TNICG$

الاستثمار الصافى السنوى (ثابت) $ANIC = TNIC/TL$

جـ - تحليل استثمارات الميكنة

(١) عرض كلي

يتم حساب الاستثمار فى الميكنة على أساس تغير عدد الجرارات فيما بين سنة الأساس وسنة التنبؤ ، MNO و MN1 كذلك يؤخذ فى الاعتبار احلال الجرارات فى خلال هذه الفترة . ويتم حساب استثمارات الميكنة الأخرى ببساطة فى شكل نسبة للاستثمار فى الجرارات . كذلك يتم حساب نسبة التجارة الخارجية فى الاستثمار .

ويمكن تحسين الأسلوب السابق للحساب اذا ماتوافرت البيانات اللازمة .

(٢) الاستثمار الاجمالي والسنوى في الجرارات

يفترض أن عدد الجرارات ينمو بمعدل ثابت :

$$MN(t) = MN(t-1) * (1+n)$$

حيث $n = (MN1/MNO)^{-t1} - 1$

ويفترض أن الاحلال يكون بنسبة ثابتة من الرصيد القائم، ويقوم المستخدم بادخال معدل الاحلال عند هذه المرحلة من العمل :

$$MR(t) = r * MN(t-1)$$

وبالتالى فإن الاستثمار الاجمالى فى سنة معينة يكون :

فى شكل عدد جرارات $MG1(t) = (r+n) * MN(t-1)$

بالقيمة حيث MU هو متوسط ثمن الجرار $MV1(t) = MU * MG1(t)$

العدد الاجمالى للجرارات الجديدة خلال الفترة هو :

$$MTN = \sum_{t} MG1\ (t) = \sum_{t} (r+n)\ *\ MN\ (t-1)$$

$$MTN = \sum_{t} (r+n)\ *\ MNO\ *\ (1+n)^{(t-1)} = (r+n) * MNO * \sum_{t} (1+n)^{(t-1)}$$ أو

(٣) استثمارات أخرى فى الميكنة

نفرض أن MOT هى نسبة (بالقيمة) الاستثمارات الأخرى للميكنة على الاتثمارات فى الجرارات ، فى هذه الحالة

MV IO = MOT * MVIT

(٤) تقسيم النفقة

نفرض أن MFT هى مكون التجارة الخارجية فى مشتريات الجرارات ، و MFO هى نفس النسبة فيما يتعلق بتنفيذ عناصر الميكنة الأخرى (قد يكون من المفيد التفرقة بين قيم هذه النسبة فى سنة الأساس وسنة التنبؤ ، حيث أن الدولة قد تتبع سياسة لتنمية الصناعة المحلية عبر الزمن) :

MFI T = MVIT * MFT;

MFIO = MVIT * MFO

عـ - تحليل استثمارات الثروة الحيوانية

يتم حساب استثمارات الثروة الحيوانية فى كل مجموعة انتاجية بنفس الطريقة التى تحسب بها استثمارات الميكنة . ويمكن أستكمال الأسلوب المبسط أو استبداله باستخدام برنامج

هـ - حسابات القيمة المضافة

(١) القيمة المضافة للمحصول

هى الانتاجية ، HA المساحة المحصولية harvested ،

INPF استهلاك الهكتار من مدخل الانتاج؛ PRIC سعر الناتج

الذى يحصد ، ucF وحدة النفقة للمدخل F ، VAD القيمة المضافة :

$$VAD = (y * PRIC - COST) * HA$$

حيث

$$COST = \sum_{f} INPfa * UCF$$

لكل F ما عدا f=3 (العمل البشرى) و f = 6 (اجمالى الطاقة) .

(٢) القيمة المضافة القطاعية

بالنسبة لكل سلعة زراعية i الناتج الصافى هو الأنتاج مطروحا منه البذور والعلف (البيانات عن حسابات الموارد /الاستخدامات) :

$$NOUT_i = PROD_i - SEED_i - FEED_i$$

وبعد التجميع

$$TNOUT = \sum_{i} NOUT_i * PRIC_i$$

ويتم تجميع استهلاك المدخلات الأخرى غير البذور والعلف بالنسبة لكل المحاصيل من الحساب السابق :

$$TCINP = \sum_{j} HA_j * COST_i$$

(j هى مؤشر المحصول)

بالنسبة للنفقات الأخرى الغير متضمنة فى التقدير السابق ، فإنه يمكن اضافتها كنسبة من TCINP :

$$OTCOST = \%\ OVER * TCINP$$

ومن هنا القيمة المضافة القطاعية

$$SECVA = TNOUT - (1+\%\ OVER) * TCINP.$$

ملحق (٣)

إختبارات إتساق بيانات سنة الأساس

	FOOD DEM.	S/U A	SUA/DEM		FOOD DEM.	S/U A	SUA/DEM
WHEA :	9004	9005	1.0001	VOIL :	387	387	1.0000
RICE :	1580	1580	1.0000	MILK :	2131	2131	0.9998
BARL :	131	131	1.0000	VEAL :	213	213	1.0001
MAIZ :	2802	2802	1.0000	BEEF :	395	395	0.9998
MILL :	582	582	1.0000	MUTT :	66	66	0.9995
OBEA :	237	237	1.0000	LAMB :	26	26	0.9999
LENT :	24	24	0.9999	CAML :	13	13	0.9999
OPUL :	67	67	1.0000	PMEA :	683	683	1.0000
POTA :	1291	1291	1.0000	EGGS :	158	158	1.0001
WSWE :	1464	1464	1.0000	FISH :	327	328	1.0000
OVGT :	7407	7407	1.0000	TEA :	86	86	0.9998
GNUT :	24	24	1.0001	COFF :	6	6	0.9973
SESA :	39	39	1.0000	COTN :	0	0	0.0000
CITR :	1700	1700	1.0000	FLAX :	0	0	0.0000
GRAP :	529	527	0.9973	FODD :	0	0	0.0000
OFRU :	1500	1501	1.0004				
SUGA :	1710	1710	1.0000				

Continue (space) ( )

	NFOOD DEM.	S/U A	SUA/DEM		NFOOD DEM.	S/U A	SUA/DEM
WHEA :	0	0	0.0000	VOIL :	167	167	1.0000
RICE :	73	73	1.0000	MILK :	0	0	0.0000
BARL :	6	6	1.0038	VEAL :	0	0	0.0000
MAIZ :	109	109	1.0000	BEEF :	0	0	0.0000
MILL :	0	0	0.0000	MUTT :	0	0	0.0000
OBEA :	0	0	0.0000	LAMB :	0	0	0.0000
LENT :	0	0	0.0000	CAML :	0	0	0.0000
OPUL :	0	0	0.0000	PMEA :	0	0	0.0000
POTA :	0	0	0.0000	EGGS :	19	19	1.0000
WSWE :	0	0	0.0000	FISH :	0	0	0.0000
OVGT :	0	0	0.0000	TEA :	0	0	0.0000
GNUT :	0	0	0.0000	COFF :	0	0	0.0000
SESA :	0	0	0.0000	COTN :	226	226	1.0013
CITR :	0	0	0.0000	FLAX :	28	28	1.0000
GRAP :	0	0	0.0000	FODD :	0	0	0.0000
OFRU :	0	0	0.0000				
SUGA :	0	0	0.0000				

Continue (space) ( )

	S/U A	Area.Yield	PRD/SUA		S/U A	Area.Yield	PRD/SUA
WHEA :	2811	2811	1.0000	GRAP :	586	586	1.0001
PADD :	2667	2668	1.0005	OFRU :	1321	1320	0.9997
BARL :	178	178	1.0000	CANE :	10161	10162	1.0001
MAIZ :	3026	3026	1.0003	BEET :	830	829	0.9989
MILL :	638	639	1.0009	COTN :	1091	1086	0.9946
SORG :	0	0	0.0000	FLAX :	10	10	0.9904
BEAN :	337	337	1.0000	FODD :	13148	13149	1.0001
LENT :	19	19	1.0001				
OPUL :	75	75	1.0000				
POTA :	1801	1801	1.0000				
OVEG :	11624	11548	0.9935				
GRND :	26	26	0.9997				
SESA :	12	12	1.0003				
SUNF :	16	16	0.9984				
SOYB :	137	138	1.0062				
CITR :	1988	1988	0.9999				
BANA :	319	319	1.0000				

Continue (space) ( )

	S/U A	Stock x Pr	PRD/SUA		S/U A	Stock x Pr	PRD/SUA
MILK :	2131	2131	1.0002				
VEAL :	213	213	1.0000				
BEEF :	250	250	1.0000				
MUTT :	59	59	1.0051				
LAMB :	26	26	1.0000				
CAML :	13	0	0.0000				
PMEA :	177	177	0.9999				
EGGS :	210	210	0.9997				
FISH :	222	0	0.0000				

Continue (space) ( )

	Utilizat.	Resources			Utilizat.	Resources	
WHEA :	9450	9450	1.0000	VOIL :	554	554	1.0000
RICE :	1824	1824	1.0000	MILK :	2131	2131	1.0000
BARL :	183	182	0.9951	VEAL :	213	213	1.0000
MAIZ :	4677	4677	1.0000	BEEF :	395	395	1.0003
MILL :	638	638	1.0000	MUTT :	66	66	1.0000
OBEA :	337	337	1.0000	LAMB :	26	26	1.0000
LENT :	26	26	1.0000	CAML :	13	13	1.0000
OPUL :	75	75	1.0000	PMEA :	683	681	0.9978
POTA :	1825	1825	1.0000	EGGS :	212	212	1.0000
MSME :	1647	1647	1.0000	FISH :	329	329	1.0021
OVGT :	9977	9977	1.0000	TEA :	86	86	1.0000
GNUT :	26	26	0.9999	COFF :	6	6	0.9995
SESA :	39	39	1.0000	COTN :	420	420	1.0000
CITR :	1988	1988	1.0000	FLAX :	28	28	1.0000
GRAP :	586	586	1.0000	FODD :	13148	13148	1.0000
OFRU :	1641	1641	1.0001				
SUGA :	1710	1710	1.0000				

Continue (space) ( )

	Harvest	Arab x Cropin			Harvest	Arab x Cropin	
LNEW :	517	517	1.0000				
LOLD :	4674	4675	1.0002				

Continue (space) ( )

ملحق (٤)

النتائج التفصيلية لنموذج السكان

OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS

t. men	UN1	UNh	Ref	Crt
	62.72	62.72	62.40	62.40
	64.90	64.90	64.50	64.50

w variant — Ref : Ref scenario
gh variant — Crt : Current proj

' Validate (^V) ( )
23:08 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

DEMOGRAPHIC PARAMETERS

omen	UN1	UNh	Ref	Crt
	65.50	65.50	64.90	64.90
	67.92	67.92	67.50	67.50

riant — Ref : Ref scenario
ariant — Crt : Current proj

lidate (^V) ( )
19 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

GIVE YOUR OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS

1992-1997	UNl	UNh	Ref	Crt
Gross reproduc. rate	1.690	2.150	2.030	2.030
Fertil. rate 15-19	69.0	84.7	63.3	63.3
Fertil. rate 20-24	181.1	222.3	225.4	225.4
Fertil. rate 25-29	204.1	250.5	240.0	240.0
Fertil. rate 30-34	154.4	189.5	188.4	188.4
Fertil. rate 35-39	92.1	112.9	104.1	104.1
Fertil. rate 40-44	31.2	38.3	33.5	33.5
Fertil. rate 45-49	10.4	12.7	5.2	5.2

UNl : UN low variant
UNh : UN high variant
Ref : Ref scenario
Crt : Current proj

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:10 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 20

GIVE YOUR OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS

1997-2000	UNl	UNh	Ref	Crt
Gross reproduc. rate	1.342	1.912	1.855	1.855
Fertil. rate 15-19	60.1	77.1	62.1	62.1
Fertil. rate 20-24	157.7	202.2	211.8	211.8
Fertil. rate 25-29	177.7	227.9	221.8	221.8
Fertil. rate 30-34	134.4	172.3	170.3	170.3
Fertil. rate 35-39	80.1	102.7	101.5	101.5
Fertil. rate 40-44	27.1	34.8	32.1	32.1
Fertil. rate 45-49	9.0	11.6	4.3	4.3

UNl : UN low variant
UNh : UN high variant
Ref : Ref scenario
Crt : Current proj

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:13 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992

GIVE YOUR OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS / Projection parameters

Current proj

	GRR	LEm	LEf	LEt
1992-1997	2.030	62.40	64.90	63.62
1997-2000	1.855	64.50	67.50	65.96

GRR : Gross reproduction rate
LEm : Life expectancy/birth Male
LEf : Life expectancy/birth Female
LEt : Life expectancy/birth M+F

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:15 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

GIVE YOUR OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS / Total population Base/Horizon

Current proj :	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	27595.7	26537.8	54133.5	33145.1	32010.3	65155.4
0-4	3960.5	3790.2	7750.8	4543.1	4357.6	8900.7
5-9	3575.0	3461.3	7036.3	4129.5	3958.2	8087.7
10-14	3216.0	3047.4	6263.3	3749.2	3605.9	7355.1
15-19	2910.4	2670.3	5580.7	3394.9	3264.1	6658.9
20-24	2683.7	2293.8	4977.5	3048.1	2860.1	5908.2
25-29	2137.8	1886.7	4024.5	2766.2	2477.9	5244.2
30-34	1728.5	1814.4	3542.9	2411.9	2088.3	4500.1
35-39	1472.5	1471.8	2944.3	1924.9	1814.4	3739.3
40-44	1458.1	1467.8	2925.9	1574.9	1628.6	3203.5
45-49	1030.4	1050.8	2081.1	1403.7	1416.5	2820.2
50-54	947.9	981.9	1929.8	1204.0	1234.3	2438.3
55-59	759.5	871.9	1631.4	904.4	951.0	1855.3
60-64	630.5	614.7	1245.2	750.2	840.5	1590.8
65-69	457.0	528.3	985.4	562.9	646.0	1208.8
70-74	356.2	295.7	651.9	393.1	440.6	833.7
75-79	169.0	184.2	353.1	241.8	273.3	515.1
>80	102.8	106.5	209.3	142.2	153.0	295.2

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:16 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

GIVE YOUR OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS / Trend indicators

Current proj

	Tot	GrR	Ind	Age	Dep	C/W
1992	54133.5	0.00	100.0	20.4	75.3	61.2
1997	60789.5	2.35	112.3	21.0	73.1	58.7
2000	65155.4	2.34	120.4	21.3	71.6	57.2

Tot : Total population (k)
GrR : Gr.rate /base (%)
Ind : Index total population
Age : Median age
Dep : Dependency ratio (%)
C/W : Children/Woman 15-49 (%)

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:19 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

GIVE YOUR OWN DEMOGRAPHIC PARAMETERS / Period indicators

Current proj

	GrR	Nat	Bir	Dth	Frt	Mig	MgR
1992-1997	2.35	23.17	31.4	8.3	133.1	0.0	0.00
1997-2000	2.34	23.11	30.7	7.5	125.8	0.0	0.00

GrR : Growth rate (%)
Nat : Average natural growth (x/oo)
Bir : Average birth rate (x/oo)
Dth : Average mortality rate (x/oo)
Frt : General fertility rate (x/oo)
Mig : Average annual migration (k)
MgR : Migration rate (%)

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:20 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

GIVE YOUR OWN PARTICIPATION RATES

2000	ILO projections		Ref scenario		Current proj	
	Males	Females	Males	Females	Males	Females
10-14	3.70	2.97	3.70	2.97	3.70	2.97
15-19	39.02	5.16	39.02	5.16	39.02	5.16
20-24	77.03	22.48	77.03	22.48	77.03	22.48
25-29	91.66	22.63	91.66	22.63	91.66	22.63
30-34	96.75	15.68	96.75	15.68	96.75	15.68
35-39	98.09	9.44	98.09	9.44	98.09	9.44
40-44	97.58	6.43	97.58	6.43	97.58	6.43
45-49	97.03	4.77	97.03	4.77	97.03	4.77
50-54	95.10	3.91	95.10	3.91	95.10	3.91
55-59	90.73	3.33	90.73	3.33	90.73	3.33
60-64	64.24	2.28	64.24	2.28	64.24	2.28
65+	23.04	0.94	23.04	0.94	23.04	0.94

Modify (^R) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:21 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

DISPLAY RESULTS OF L.F.PROJECTION / Total labour force Base/Horizon

Current proj :	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	13202.8	1694.4	14897.2	16223.5	2263.5	18487.1
0-4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5-9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
10-14	164.0	97.5	261.5	138.7	107.1	245.8
15-19	1170.0	133.5	1303.5	1324.7	168.4	1493.1
20-24	2074.5	472.5	2547.0	2348.0	642.9	2990.9
25-29	1960.4	386.8	2347.2	2535.5	560.8	3096.3
30-34	1673.2	255.8	1929.1	2333.5	327.4	2660.9
35-39	1444.5	126.6	1571.1	1888.1	171.3	2059.4
40-44	1423.1	86.6	1509.7	1536.8	104.7	1641.5
45-49	1001.5	47.3	1048.8	1362.0	67.6	1429.6
50-54	904.3	36.3	940.6	1145.0	48.3	1193.3
55-59	695.0	27.9	722.9	820.5	31.7	852.2
60-64	416.8	13.5	430.3	481.9	19.2	501.1
65-69	116.1	4.8	120.8	129.7	6.1	135.8
70-74	90.5	2.7	93.1	90.6	4.1	94.7
75-79	42.9	1.7	44.6	55.7	2.6	58.3
>80	26.1	1.0	27.1	32.8	1.4	34.2

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:22 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

DISPLAY RESULTS OF L.F.PROJECTION / Detailed particip rates (B/H)

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	47.8	6.4	27.5	48.9	7.1	28.4
0-4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5-9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
10-14	5.1	3.2	4.2	3.7	3.0	3.3
15-19	40.2	5.0	23.4	39.0	5.2	22.4
20-24	77.3	20.6	51.2	77.0	22.5	50.6
25-29	91.7	20.5	58.3	91.7	22.6	59.0
30-34	96.8	14.1	54.4	96.7	15.7	59.1
35-39	98.1	8.6	53.4	98.1	9.4	55.1
40-44	97.6	5.9	51.6	97.6	6.4	51.2
45-49	97.2	4.5	50.4	97.0	4.8	50.7
50-54	95.4	3.7	48.7	95.1	3.9	48.9
55-59	91.5	3.2	44.3	90.7	3.3	45.9
60-64	66.1	2.2	34.6	64.2	2.3	31.5
65-69	25.4	0.9	12.3	23.0	0.9	11.2
70-74	25.4	0.9	14.3	23.0	0.9	11.4
75-79	25.4	0.9	12.6	23.0	0.9	11.3
>80	25.4	0.9	12.9	23.0	0.9	11.6

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:29 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

DISPLAY RESULTS OF L.F.PROJECTION / Trend indicators

	Tot	LFP	Act	Ind	GrR	Dep
1992	54133.5	27.5	14897.2	100.0	0.00	2.63
2000	65155.4	28.4	18487.1	124.1	2.74	2.52

Tot : Total population (k)
LFP : Participation rate (%)
Act : Total labour force (k)
Ind : Index number
GrR : Growth rate
Dep : Inactive/Active (%)

Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:30 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

PERFORM AGRICULTURAL L.F. PROJECTION

	1992 TOTAL	1992 %	2000 TOTAL	2000 %	Aver. Gr Rate
Total labour forc	14897.2	100.0	18487.1	100.0	2.74
Non-agr labour forc	10266.2	68.9	13235.3	71.6	3.23
Agric labour force	4631.0	31.1	5251.8	28.4	1.58

Dynamic differential (Non-agricultural - Agricult.) % : 1.60

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:33 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

PERFORM AGRICULTURAL L.F. PROJECTION / Define sex/age structure

	Agric labour force 2000 : 100.0 % 5252 k				Total labour forc 2000 : 100.0 % 18487 k			
	Males	Females	Males	Females	Males	Females	Males	Females
TOTAL	85.0	15.0	4464	788	87.8	12.2	16224	2264
0 - 14	0.8	4.5	36	36	0.9	4.7	139	107
15 - 24	22.0	35.4	982	279	22.6	35.8	3673	811
25 - 49	59.3	54.8	2648	432	59.5	54.4	9656	1232
50 - 64	15.6	4.5	695	36	15.1	4.4	2447	99
65 & +	2.3	0.8	104	6	1.9	0.6	309	14

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:35 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

PERFORM AGRICULTURAL L.F. PROJECTION / Table Agric labour force

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	3936.3	694.6	4631.0	4464.0	787.8	5251.8
0-4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5-9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
10-14	72.3	48.2	120.4	35.8	35.6	71.4
15-19	358.5	59.5	418.0	344.7	56.2	400.9
20-24	610.4	190.6	801.0	636.8	222.8	859.6
25-29	576.3	152.3	728.6	694.1	196.3	890.4
30-34	490.8	100.5	591.3	638.6	114.8	753.3
35-39	423.9	51.0	474.9	516.4	60.0	576.4
40-44	417.9	35.2	453.1	421.8	36.8	458.6
45-49	294.3	19.5	313.7	376.8	23.8	400.7
50-54	266.2	15.3	281.5	320.6	17.1	337.7
55-59	206.2	11.7	217.9	233.6	11.4	245.0
60-64	127.6	6.1	133.7	140.8	7.0	147.8
65-69	38.8	2.3	41.1	39.4	2.3	41.7
70-74	30.2	1.3	31.5	29.2	1.7	30.9
75-79	14.3	0.8	15.1	19.7	1.1	20.9
>80	8.7	0.5	9.2	15.7	0.9	16.6

Change sectors (C) / Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:37 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

PERFORM AGRICULTURAL L.F. PROJECTION / Structure Agric labour force

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	85.0	15.0	100.0	85.0	15.0	100.0
0-4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5-9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
10-14	1.6	1.0	2.6	0.7	0.7	1.4
15-19	7.7	1.3	9.0	6.6	1.1	7.6
20-24	13.2	4.1	17.3	12.1	4.2	16.4
25-29	12.4	3.3	15.7	13.2	3.7	17.0
30-34	10.6	2.2	12.8	12.2	2.2	14.3
35-39	9.2	1.1	10.3	9.8	1.1	11.0
40-44	9.0	0.8	9.8	8.0	0.7	8.7
45-49	6.4	0.4	6.8	7.2	0.5	7.6
50-54	5.7	0.3	6.1	6.1	0.3	6.4
55-59	4.5	0.3	4.7	4.4	0.2	4.7
60-64	2.8	0.1	2.9	2.7	0.1	2.8
65-69	0.8	0.0	0.9	0.7	0.0	0.8
70-74	0.7	0.0	0.7	0.6	0.0	0.6
75-79	0.3	0.0	0.3	0.4	0.0	0.4
>80	0.2	0.0	0.2	0.3	0.0	0.3

Change sectors (C) / Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:43 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION

	1992		2000		
	TOTAL	%	TOTAL	%	Aver. Gr Rate
TOTAL	54133.5	100.0	65155.4	100.0	2.34
URBAN	24601.9	45.4	31434.0	48.2	3.11
RURAL	29531.6	54.6	33721.3	51.8	1.67

Dynamic differential (Urban minus Rural) % : 1.40

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:44 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / INTERNATIONAL AND INTERNAL MIGRATION

	TOTAL	URBAN	RURAL
POPULATION 1992	54133.5	54133.5	0.0
POPULATION 1997	60789.5	60789.5	0.0
AVERAGE POPULATION	57461.5	57461.5	0.0

ANNUAL VARIATIONS 1992-1997	Numbers	Rate %	Numbers	Rate %	Numbers	Rate %
Total variation	+1331.2	+2.32	+1331.2	+2.32	+0.0	+0.00
Natural variation	+1331.2	+2.32	+1331.2	+2.32	+0.0	+0.00
External migration	+0.0	+0.00	+0.0	+0.00	+0.0	+0.00
Internal migration	+0.0	+0.00	+0.0	+0.00	+0.0	+0.00

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:45 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / INTERNATIONAL AND INTERNAL MIGRATION

	TOTAL	URBAN	RURAL
POPULATION 1997	60789.5	60789.5	0.0
POPULATION 2000	65155.4	31434.0	33721.3
AVERAGE POPULATION	62972.4	46111.8	16860.7

ANNUAL VARIATIONS 1997-2000	Numbers	Rate %	Numbers	Rate %	Numbers	Rate %
Total variation	+1455.3	+2.31	-9785.1	-21.22	+11240.4	+66.67
Natural variation	+1455.3	+2.31	+1041.5	+2.26	+413.8	+2.45
External migration	-0.0	-0.00	-0.0	-0.00	+0.0	+0.00
Internal migration	+0.0	+0.00	-10826.6	-23.48	+10826.6	+64.21

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:50 -SCENARIO 002: trend . . /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / Define sex/age structure

	RURAL 2000				TOTAL 2000			
	100.0 %		33721 k		100.0 %		65155 k	
	Males	Females	Males	Females	Males	Females	Males	Females
TOTAL	49.0	51.0	16523	17198	50.9	49.1	33145	32010
0 - 14	39.0	39.0	6444	6707	37.5	37.2	12422	11922
15 - 24	18.0	18.0	2974	3096	19.4	19.1	6443	6124
25 - 49	28.0	28.0	4627	4815	30.4	29.4	10082	9426
50 - 64	9.0	9.0	1487	1548	8.6	9.5	2859	3026
65 & +	6.0	6.0	991	1032	4.0	4.7	1340	1513

Modify (^K) / Validate (^V) ( )
05-25-1992 / 23:51 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / Table RURAL

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	14470.5	15061.1	29531.6	16523.5	17197.9	33721.3
0-4	2249.4	2343.3	4592.7	2463.6	2551.4	5015.0
5-9	1862.5	1958.1	3820.7	2142.2	2233.8	4376.0
10-14	1676.3	1723.0	3399.3	1838.4	1922.0	3760.4
15-19	1505.6	1539.3	3045.0	1536.4	1621.4	3157.7
20-24	1388.3	1322.4	2710.7	1437.9	1474.3	2912.1
25-29	1067.2	997.4	2064.6	1267.3	1263.6	2530.9
30-34	862.9	959.3	1822.2	1104.7	1066.0	2170.7
35-39	735.0	778.1	1513.1	881.1	926.1	1807.2
40-44	727.7	776.1	1503.8	723.4	832.7	1556.1
45-49	514.2	555.6	1069.8	650.0	727.0	1377.0
50-54	528.1	599.0	1127.1	616.0	623.8	1239.8
55-59	423.1	532.0	955.1	470.5	486.0	956.5
60-64	351.2	375.1	726.3	400.6	438.0	838.6
65-69	243.9	285.4	529.3	375.2	398.6	773.8
70-74	190.0	159.8	349.8	278.4	287.9	566.3
75-79	90.1	99.6	189.7	187.9	196.9	384.9
>80	54.8	57.7	112.5	149.9	148.4	298.3

Change sectors (C) / Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:55 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / Table URBAN

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	13125.2	11476.7	24601.9	16621.7	14812.4	31434.0
0-4	1711.2	1446.9	3158.1	2079.6	1806.2	3885.8
5-9	1712.4	1503.2	3215.6	1987.4	1724.4	3711.8
10-14	1539.7	1324.4	2864.0	1910.8	1683.9	3594.7
15-19	1404.7	1131.1	2535.7	1858.5	1642.7	3501.2
20-24	1295.3	971.5	2266.8	1610.3	1385.8	2996.1
25-29	1070.6	889.3	1959.9	1498.9	1214.4	2713.3
30-34	865.6	655.1	1720.8	1307.2	1022.2	2329.4
35-39	737.5	693.6	1431.1	1043.8	888.3	1932.1
40-44	730.3	691.7	1422.1	851.4	795.9	1647.3
45-49	516.1	495.2	1011.3	753.7	689.5	1443.2
50-54	419.8	382.9	802.7	588.0	610.6	1198.6
55-59	336.4	339.9	676.3	433.8	465.0	898.8
60-64	279.3	239.5	518.9	349.6	402.5	752.2
65-69	213.1	242.9	456.1	187.7	247.4	435.1
70-74	166.2	135.9	302.1	114.7	152.7	267.4
75-79	78.8	84.6	163.4	53.9	76.4	130.3
>80	48.0	48.8	96.9	-7.6	4.6	-3.1

Change sectors (C) / Continue (space) ( )
05-25-1992 / 23:58 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / Structure RURAL

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	49.0	51.0	100.0	49.0	51.0	100.0
0-4	7.6	7.9	15.6	7.3	7.6	14.9
5-9	6.3	6.6	12.9	6.4	6.6	13.0
10-14	5.7	5.8	11.5	5.5	5.7	11.2
15-19	5.1	5.2	10.3	4.6	4.8	9.4
20-24	4.7	4.5	9.2	4.3	4.4	8.6
25-29	3.6	3.4	7.0	3.8	3.7	7.5
30-34	2.9	3.2	6.2	3.3	3.2	6.4
35-39	2.5	2.6	5.1	2.6	2.7	5.4
40-44	2.5	2.6	5.1	2.1	2.5	4.6
45-49	1.7	1.9	3.6	1.9	2.2	4.1
50-54	1.8	2.0	3.8	1.8	1.8	3.7
55-59	1.4	1.8	3.2	1.4	1.4	2.8
60-64	1.2	1.3	2.5	1.2	1.3	2.5
65-69	0.8	1.0	1.8	1.1	1.2	2.3
70-74	0.6	0.5	1.2	0.8	0.9	1.7
75-79	0.3	0.3	0.6	0.6	0.6	1.1
>80	0.2	0.2	0.4	0.4	0.4	0.9

Change sectors (C) / Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:00 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

RURAL POPULATION PROJECTION / Structure URBAN

	1992			2000		
	Males	Females	Total	Males	Females	Total
Total	53.4	46.6	100.0	52.9	47.1	100.0
0-4	7.0	5.9	12.8	6.6	5.7	12.4
5-9	7.0	6.1	13.1	6.3	5.5	11.8
10-14	6.3	5.4	11.6	6.1	5.4	11.4
15-19	5.7	4.6	10.3	5.9	5.2	11.1
20-24	5.3	3.9	9.2	5.1	4.4	9.5
25-29	4.4	3.6	8.0	4.8	3.9	8.6
30-34	3.5	3.5	7.0	4.2	3.3	7.4
35-39	3.0	2.8	5.8	3.3	2.8	6.1
40-44	3.0	2.8	5.8	2.7	2.5	5.2
45-49	2.1	2.0	4.1	2.4	2.2	4.6
50-54	1.7	1.6	3.3	1.9	1.9	3.8
55-59	1.4	1.4	2.7	1.4	1.5	2.9
60-64	1.1	1.0	2.1	1.1	1.3	2.4
65-69	0.9	1.0	1.9	0.6	0.8	1.4
70-74	0.7	0.6	1.2	0.4	0.5	0.9
75-79	0.3	0.3	0.7	0.2	0.2	0.4
>80	0.2	0.2	0.4	-0.0	0.0	-0.0

Change sectors (C) / Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:00 -SCENARIO 002: trend /P/ a 1992 -> 2000

ملحق (٥)

نموذج الاقتصاد الكلي

DISPLAY EXISTING PROJECTION

EXPENDITURES	1992	2000	RESOURCES	1992	2000
Governm. cons. expen	8273	12697	Agricultural GDP	10726	14679
Private consum expen	39157	57362	Non Agricultural GDP	49683	79187
Gross capital format	15791	24537	Taxes - Subsidies	0	0
Exports	8665	13810	GDP (market price)	60409	93866
			Imports	11477	14539
TOTAL (Mmu)	71886	108405	TOTAL (Mmu)	71886	108405
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate 2.34 %		
Savings	12979	23808	GDP/labour :Ag	2316	2795
Savings-Invest.	-2812	-729	GDP/labour: Nag	4839	5983
Export-Import	-2812	-729	ratio Nag/Ag %	209	214

Display indicators (I) ( )
05-26-1992 / 00:05 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -› 2000

DISPLAY EXISTING PROJECTION

	1992	2000	INDEX NB
GDP (market price)	60409	93866	1.55
Gross capital format	15791	24537	1.55
Governm. cons. expen	8273	12697	1.53
Exports	8665	13810	1.59
Imports	11477	14539	1.27
Private consum expen	39157	57362	1.46
Savings	12979	23808	1.83
Savings-Invest.	-2812	-729	0.26
Export-Import	-2812	-729	0.26
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate 2.34 %

(I) Increase index number
(E) Growth elasticity / GDP
(C) Per caput
(P) Projection parameters
(T) Average annual growth rate
(M) Propensity / GDP
(S) Proportion % to GDP

Hit key of selected indicator ( )
05-26-1992 / 00:11 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -› 2000

DISPLAY EXISTING PROJECTION

	1992	2000	ELAS/GDP
GDP (market price)	60409	93866	1.00
Gross capital format	15791	24537	1.00
Governm. cons. expen	8273	12697	0.97
Exports	8665	13810	1.06
Imports	11477	14539	0.53
Private consum expen	39157	57362	0.86
Savings	12979	23808	1.39
Savings-Invest.	-2812	-729	-2.74
Export-Import	-2812	-729	-2.74
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate 2.34 %

(I) Increase index number
(E) Growth elasticity / GDP
(C) Per caput
(P) Projection parameters
(T) Average annual growth rate
(M) Propensity / GDP
(S) Proportion % to GDP

Hit key of selected indicator ( )
05-26-1992 / 00:11 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

DISPLAY EXISTING PROJECTION

	1992	2000	mu/CAPITA 1992	mu/CAPITA 2000
GDP (market price)	60409	93866	1115.93	1440.66
Gross capital format	15791	24537	291.70	376.59
Governm. cons. expen	8273	12697	152.83	194.87
Exports	8665	13810	160.06	211.96
Imports	11477	14539	212.01	223.14
Private consum expen	39157	57362	723.35	880.39
Savings	12979	23808	239.75	365.40
Savings-Invest.	-2812	-729	-51.95	-11.18
Export-Import	-2812	-729	-51.95	-11.18
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate 2.34 %	

(I) Increase index number
(E) Growth elasticity / GDP
(C) Per caput
(P) Projection parameters
(T) Average annual growth rate
(M) Propensity / GDP
(S) Proportion % to GDP

Hit key of selected indicator ( )
05-26-1992 / 00:11 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

DISPLAY EXISTING PROJECTION / Projection parameters

	Explicit	Implicit
GROSS DOMESTIC PRODUCT (give 2 of the 3 rates)		
Growth rate (%) of Agricultural GDP	4.00	
Growth rate (%) of Non-Agricultural GDP	6.00	
Growth rate (%) of total GDP (factor cost)		5.66
ratio (Taxes-Subsidies)/GDP at factor cost (%)	0.00	
INVESTMENT		
Investment/GDP Ratio (%)	26.14	
Incremental Capital/Output Ratio		4.62
GOVERNMENT CONSUMPTION EXPENDITURE		
growth rate (%)	5.50	
average ratio to GDP (%)		13.53
marginal ratio to GDP (%)		13.22
EXPORTS :		
growth rate (%)	6.00	
elasticity to GDP (absolute)		1.06

page 1\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:15 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

DISPLAY EXISTING PROJECTION / Projection parameters

	Explicit	Implicit
IMPORTS :		
growth rate (%)	3.00	
elasticity Imp/GDP (absol.)		0.53
PRIVATE CONSUMPTION EXPENDITURE :		
Private consumption growth rate (%)	4.89	
Per caput consump. growth rate (%)		2.49
Marginal propensity to save (%)		32.37
GAP :		
Average ratio to GDP (%)	-0.78	
Export/import cover ratio (%)		94.99
Savings/Investment ratio (%)		97.03
Horizon value of the gap (- : deficit)		-728.33

page 2\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:18 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

MACROECONOMIC PROJECTION

	1992	2000	GR.RATE (%)
GDP (market price)	60409	93866	5.66
Gross capital format	15791	24537	5.66
Governm. cons. expen	8273	12697	5.50
Exports	8665	13810	6.00
Imports	11477	14539	3.00
Private consum expen	39157	57362	4.89
Savings	12979	23000	7.80
Savings-Invest.	-2812	-729	-15.53
Export-Import	-2812	-729	-15.53
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate 2.34 %

(I) Increase index number
(E) Growth elasticity / GDP
(C) Per caput
(P) Projection parameters
(T) Average annual growth rate
(M) Propensity / GDP
(S) Proportion % to GDP

Hit key of selected indicator ( )
05-26-1992 / 00:10 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

MACROECONOMIC PROJECTION

	1992	2000	MARG.PROP.
GDP (market price)	60409	93866	1.00
Gross capital format	15791	24537	0.26
Governm. cons. expen	8273	12697	0.13
Exports	8665	13810	0.15
Imports	11477	14539	0.09
Private consum expen	39157	57362	0.54
Savings	12979	23000	0.32
Savings-Invest.	-2812	-729	0.06
Export-Import	-2812	-729	0.06
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate 2.34 %

(I) Increase index number
(E) Growth elasticity / GDP
(C) Per caput
(P) Projection parameters
(T) Average annual growth rate
(M) Propensity / GDP
(S) Proportion % to GDP

Hit key of selected indicator ( )
05-26-1992 / 00:10 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

DISPLAY EXISTING PROJECTION

	1992	2000	% OF GDP 1992	2000
GDP (market price)	60409	93866	100.00	100.00
Gross capital format	15791	24537	26.14	26.14
Governm. cons. expen	8273	12697	13.70	13.53
Exports	8665	13810	14.34	14.71
Imports	11477	14539	19.00	15.49
Private consum expen	39157	57362	64.82	61.11
Savings	12979	23808	21.48	25.36
Savings-Invest.	-2812	-729	-4.66	-0.78
Export-Import	-2812	-729	-4.66	-0.78
Population (k)	54133.5	65155.4	Gr Rate	2.34 %

(I) Increase index number
(E) Growth elasticity / GDP
(C) Per caput
(P) Projection parameters
(T) Average annual growth rate
(M) Propensity / GDP
(S) Proportion % to GDP

Hit key of selected indicator ( )
05-26-1992 / 00:26 -SCENARIO 002: trend /M/ a 1992 -> 2000

ملحق (٦)

النتائج التفصيلية لنموذج الطلب الكلـــــى

DISPLAY PROJECTIONS / QUANTITIES / National

	TOTAL DEMAND / kT				P.CAPUT DEMAND / kg/yea			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
(01) BREA	5398.9	6543.9	1.212	2.43	99.73	100.44	1.007	0.09
(02) PAST	539.9	654.4	1.212	2.43	9.97	10.04	1.007	0.09
(03) FPRO	2367.2	2869.2	1.212	2.43	43.73	44.04	1.007	0.09
(04) RICE	1795.5	2474.8	1.378	4.09	33.17	37.98	1.145	1.71
(05) BARL	144.8	145.9	1.007	0.09	2.68	2.24	0.837	-2.20
(06) MAIZ	3155.1	3864.7	1.225	2.57	58.28	59.32	1.018	0.22
(07) MILL	655.8	801.8	1.223	2.55	12.11	12.31	1.016	0.20
(08) OBEA	267.8	344.0	1.284	3.18	4.95	5.28	1.067	0.82
(09) LENT	27.2	33.1	1.214	2.46	0.50	0.51	1.009	0.11
(10) OPUL	75.0	91.0	1.214	2.46	1.38	1.40	1.009	0.11
(11) POTA	1459.5	1864.7	1.278	3.11	26.96	28.62	1.062	0.75
(12) WSHE	1656.1	2138.3	1.291	3.25	30.59	32.82	1.073	0.88
(13) OVGT	8413.4	11505.8	1.368	3.99	155.42	176.59	1.136	1.61
(14) GNUT	26.8	35.4	1.321	3.54	0.50	0.54	1.097	1.17
(15) SESA	44.3	57.3	1.291	3.25	0.82	0.88	1.073	0.88
(16) CITR	1942.7	2806.6	1.445	4.71	35.89	43.08	1.200	2.31

page 1\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:34 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / QUANTITIES / National

	TOTAL DEMAND / kT				P.CAPUT DEMAND / kg/yea			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
(17) BANA	330.1	449.2	1.361	3.93	6.10	6.89	1.131	1.55
(18) GRAP	601.1	818.1	1.361	3.93	11.10	12.56	1.131	1.55
(19) OFRU	1386.5	2071.0	1.494	5.14	25.61	31.79	1.241	2.74
(20) SUGA	1927.4	2394.2	1.242	2.75	35.60	36.75	1.032	0.40
(21) VOIL	446.4	735.8	1.648	6.45	8.25	11.29	1.369	4.01
(22) MILK	1859.9	2729.9	1.468	4.91	34.36	41.90	1.219	2.51
(23) CHEE	158.4	232.5	1.468	4.91	2.93	3.57	1.219	2.51
(24) BUTR	71.7	105.2	1.468	4.91	1.32	1.61	1.219	2.51
(25) VEAL	243.0	351.1	1.445	4.71	4.49	5.39	1.200	2.31
(26) BEEF	450.7	651.2	1.445	4.71	8.33	9.99	1.200	2.31
(27) MUTN	75.9	109.6	1.445	4.71	1.40	1.68	1.200	2.31
(28) LAMB	29.7	42.9	1.445	4.71	0.55	0.66	1.200	2.31
(29) CAML	14.8	21.4	1.445	4.71	0.27	0.33	1.200	2.31
(30) PMEA	780.8	1159.6	1.485	5.07	14.42	17.80	1.234	2.66
(31) EGGS	179.3	237.3	1.323	3.56	3.31	3.64	1.099	1.19
(32) FFIS	373.7	539.9	1.445	4.71	6.90	8.29	1.200	2.31

page 2\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:34 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / QUANTITIES / National

	TOTAL DEMAND / kT				P.CAPUT DEMAND / kg/yea			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
(33) CRUS	0.0	0.0	0.000	0.00	0.00	0.00	0.000	0.00
(34) TEA	96.6	120.8	1.251	2.84	1.78	1.85	1.039	0.48
(35) COFF	6.8	9.0	1.321	3.54	0.13	0.14	1.097	1.17

page 3\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:34 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / VALUES / National

	TOTAL DEMAND / Mmu				P.CAPUT DEMAND / mu/yea			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	26325.9	36111.7	1.372	4.03	486.31	554.24	1.140	1.65
(01) BREA	2121.8	2571.8	1.212	2.43	39.20	39.47	1.007	0.09
(02) PAST	212.2	257.2	1.212	2.43	3.92	3.95	1.007	0.09
(03) FPRO	930.3	1127.6	1.212	2.43	17.19	17.31	1.007	0.09
(04) RICE	1301.7	1794.2	1.378	4.09	24.05	27.54	1.145	1.71
(05) BARL	36.2	36.5	1.007	0.09	0.67	0.56	0.837	-2.20
(06) MAIZ	1214.7	1487.9	1.225	2.57	22.44	22.84	1.018	0.22
(07) MILL	257.1	314.3	1.223	2.55	4.75	4.82	1.016	0.20
(08) DBEA	222.8	286.2	1.284	3.18	4.12	4.39	1.067	0.82
(09) LENT	45.1	54.8	1.214	2.46	0.83	0.84	1.009	0.11
(10) OPUL	102.4	124.4	1.214	2.46	1.89	1.91	1.009	0.11
(11) POTA	475.8	607.9	1.278	3.11	8.79	9.33	1.062	0.75
(12) WSME	737.0	951.6	1.291	3.25	13.61	14.60	1.073	0.88
(13) OVGT	3163.4	4326.2	1.368	3.99	58.44	66.40	1.136	1.61
(14) GNUT	54.9	72.6	1.321	3.54	1.01	1.11	1.097	1.17
(15) SESA	66.5	85.9	1.291	3.25	1.23	1.32	1.073	0.88
(16) CITR	1052.9	1521.2	1.445	4.71	19.45	23.35	1.200	2.31

page 1\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:38 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / VALUES / National

	TOTAL DEMAND / Mmu				P.CAPUT DEMAND / mu/yea			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	26325.9	36111.7	1.372	4.03	486.31	554.24	1.140	1.65
(17) BANA	495.1	673.8	1.361	3.93	9.15	10.34	1.131	1.55
(18) GRAP	512.7	697.8	1.361	3.93	9.47	10.71	1.131	1.55
(19) OFRU	1493.3	2230.5	1.494	5.14	27.58	34.23	1.241	2.74
(20) SUGA	1058.1	1314.4	1.242	2.75	19.55	20.17	1.032	0.40
(21) VOIL	250.4	412.8	1.648	6.45	4.63	6.33	1.369	4.01
(22) MILK	1376.3	2020.2	1.468	4.91	25.42	31.01	1.219	2.51
(23) CHEE	395.9	581.2	1.468	4.91	7.31	8.92	1.219	2.51
(24) BUTR	215.0	315.6	1.468	4.91	3.97	4.84	1.219	2.51
(25) VEAL	1170.6	1702.9	1.445	4.71	21.77	26.14	1.200	2.31
(26) BEEF	1820.7	2630.8	1.445	4.71	33.63	40.38	1.200	2.31
(27) MUTN	390.7	564.6	1.445	4.71	7.22	8.67	1.200	2.31
(28) LAMB	124.6	180.0	1.445	4.71	2.30	2.76	1.200	2.31
(29) CANL	60.9	88.0	1.445	4.71	1.12	1.35	1.200	2.31
(30) PHEA	2550.1	3787.3	1.485	5.07	47.11	58.13	1.234	2.66
(31) EGGS	259.4	343.3	1.323	3.56	4.79	5.27	1.099	1.19
(32) FFIS	1322.0	1910.1	1.445	4.71	24.42	29.32	1.200	2.31

page 2\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:38 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / VALUES / National

	TOTAL DEMAND / Mmu				P.CAPUT DEMAND / mu/yea			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	26325.9	36111.7	1.372	4.03	486.31	554.24	1.140	1.65
(33) CRUS	0.0	0.0	0.000	0.00	0.00	0.00	0.000	0.00
(34) TEA	772.4	966.1	1.251	2.84	14.27	14.83	1.039	0.48
(35) COFF	54.7	72.2	1.321	3.54	1.01	1.11	1.097	1.17

page 3\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:38 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / CALORIES / National

	TOTAL DEMAND / ktoe				P.CAPUT DEMAND / Cal/j			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	6501.4	8371.5	1.288	3.21	3290.41	3520.13	1.070	0.85
(01) BREA	1558.6	1889.2	1.212	2.43	788.84	794.40	1.007	0.09
(02) PAST	155.9	188.9	1.212	2.43	78.88	79.44	1.007	0.09
(03) FPRO	683.4	828.3	1.212	2.43	345.87	348.31	1.007	0.09
(04) RICE	447.0	616.1	1.378	4.09	226.24	259.09	1.145	1.71
(05) BARL	52.9	53.2	1.007	0.09	26.75	22.39	0.837	-2.20
(06) MAIZ	1073.2	1314.6	1.225	2.57	543.17	552.79	1.018	0.22
(07) MILL	206.1	252.0	1.223	2.55	104.31	105.97	1.016	0.20
(08) OBEA	92.5	118.8	1.284	3.18	46.80	49.94	1.067	0.82
(09) LENT	9.4	11.4	1.214	2.46	4.76	4.80	1.009	0.11
(10) OPUL	25.9	31.4	1.214	2.46	13.10	13.22	1.009	0.11
(11) POTA	104.3	133.2	1.278	3.11	52.78	56.03	1.062	0.75
(12) WSME	118.3	152.8	1.291	3.25	59.89	64.25	1.073	0.88
(13) OVGT	216.4	296.0	1.368	3.99	109.54	124.46	1.136	1.61
(14) GNUT	9.8	12.9	1.321	3.54	4.95	5.43	1.097	1.17
(15) SESA	16.2	20.9	1.291	3.25	8.19	8.79	1.073	0.88
(16) CITR	60.1	86.8	1.445	4.71	30.41	36.50	1.200	2.31

page 1\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:46 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / CALORIES / National

	TOTAL DEMAND / ktoe				P.CAPUT DEMAND / Cal/j			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	6501.4	8371.5	1.288	3.21	3290.41	3520.13	1.070	0.85
(17) BANA	20.1	27.3	1.361	3.93	10.16	11.49	1.131	1.55
(18) GRAP	28.0	38.1	1.361	3.93	14.18	16.03	1.131	1.55
(19) OFRU	64.6	96.5	1.494	5.14	32.71	40.59	1.241	2.74
(20) SUGA	666.8	828.3	1.242	2.75	337.45	348.29	1.032	0.40
(21) VOIL	397.1	654.5	1.648	6.45	200.96	275.19	1.369	4.01
(22) MILK	154.3	226.5	1.468	4.91	78.09	95.22	1.219	2.51
(23) CHEE	13.1	19.3	1.468	4.91	6.65	8.11	1.219	2.51
(24) BUTR	5.9	8.7	1.468	4.91	3.01	3.67	1.219	2.51
(25) VEAL	46.6	67.3	1.445	4.71	23.58	28.30	1.200	2.31
(26) BEEF	86.4	124.8	1.445	4.71	43.73	52.50	1.200	2.31
(27) MUTN	12.6	18.2	1.445	4.71	6.37	7.65	1.200	2.31
(28) LAMB	4.9	7.1	1.445	4.71	2.49	2.99	1.200	2.31
(29) CAML	5.4	7.8	1.445	4.71	2.74	3.29	1.200	2.31
(30) PMEA	112.8	167.5	1.485	5.07	57.09	70.45	1.234	2.66
(31) EGGS	22.8	30.1	1.323	3.56	11.52	12.67	1.099	1.19
(32) FFIS	25.8	37.3	1.445	4.71	13.06	15.68	1.200	2.31

page 2\3 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 00:46 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / CALORIES / National

	TOTAL DEMAND / ktoe				P.CAPUT DEMAND / Cal/j			
	1992	2000	Index	G.rate%	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	6501.4	8371.5	1.288	3.21	3290.41	3520.13	1.070	0.85
(33) CRUS	0.0	0.0	0.000	0.00	0.00	0.00	0.000	0.00
(34) TEA	3.9	4.9	1.251	2.84	1.98	2.06	1.039	0.48
(35) COFF	0.3	0.4	1.321	3.54	0.14	0.15	1.097	1.17

DISPLAY PROJECTIONS / QUANTITIES /

	TOTAL DEMAND / kT			
:	1992	2000	Index	G.rate%
Rice	73.0	113.4	1.554	5.66
Maize	109.4	170.0	1.554	5.66
Barley	6.3	9.8	1.554	5.66
Eggs	19.4	30.1	1.554	5.66
Vegetable oils	167.1	259.6	1.554	5.66
Cotton	225.7	350.7	1.554	5.66
Flax	28.4	44.1	1.554	5.66

Quantity (Q) / Values (V) / ( )
05-26-1992 / 00:51 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

DISPLAY PROJECTIONS / VALUES /

	TOTAL DEMAND / Mmu			
:	1992	2000	Index	G.rate%
TOTAL	393.6	611.5	1.554	5.66
Rice	52.9	82.2	1.554	5.66
Maize	41.9	65.1	1.554	5.66
Barley	0.7	1.2	1.554	5.66
Eggs	33.5	52.1	1.554	5.66
Vegetable oils	93.7	145.7	1.554	5.66
Cotton	163.6	254.3	1.554	5.66
Flax	7.1	11.0	1.554	5.66

Quantity (Q) / Values (V) / ( )
05-26-1992 / 00:51 -SCENARIO 002: trend /D/ a 1992 -> 2000

ملحق (٧)

النتائج التفصيلية لنموذج الأنتاج النباتـــــى

1992 / Area Unit kha

	TOTAL	LNEW	LOLD
TOTAL	5497.5	674.0	4823.5
WHEA	646.9	58.9	588.0
PADD	478.4	57.6	420.8
BARL	73.5	21.0	52.5
MAIZ	761.1	47.1	714.0
MILL	357.0	21.0	336.0
SORG	0.0	0.0	0.0
BEAN	155.4	8.4	147.0
LENT	44.1	16.8	27.3
OPUL	33.2	3.8	29.4
POTA	83.4	0.0	83.4
OVEG	440.4	75.6	364.8
GRND	23.1	10.5	12.6
SESA	18.9	4.2	14.7
SUNF	21.4	15.5	5.9
SOYB	67.2	8.4	58.8
CITR	145.9	28.0	117.9
BANA	18.4	3.5	14.9
GRAP	60.2	11.5	48.7
OFRU	109.5	21.0	88.5
CANE	112.1	9.2	102.9
BEET	24.4	5.5	18.9
COTN	495.6	25.2	470.4
FLAX	4.2	0.0	4.2
FODD	1323.2	221.3	1101.9

2000 / Area Unit kha

	TOTAL	LNEW	LOLD
TOTAL	6102.0	1029.5	5072.5
WHEA	708.3	89.9	618.4
PADD	530.5	87.9	442.6
BARL	87.3	32.1	55.2
MAIZ	822.8	71.9	750.9
MILL	385.5	32.1	353.4
SORG	0.0	0.0	0.0
BEAN	167.4	12.8	154.6
LENT	54.4	25.7	28.7
OPUL	36.7	5.8	30.9
POTA	87.7	0.0	87.7
OVEG	498.8	115.5	383.3
GRND	29.3	16.0	13.3
SESA	21.9	6.4	15.5
SUNF	29.9	23.7	6.2
SOYB	74.7	12.8	61.8
CITR	166.8	42.8	124.0
BANA	21.0	5.4	15.7
GRAP	68.8	17.6	51.2
OFRU	125.2	32.1	93.1
CANE	122.3	14.1	108.2
BEET	28.3	8.4	19.9
COTN	533.2	38.5	494.7
FLAX	4.4	0.0	4.4
FODD	1497.0	338.1	1158.9

1992 / Yield Unit T/ha

	TOTAL	LNEW	LOLD
WHEA	4.82	3.06	5.00
PADD	6.81	4.40	7.14
BARL	3.12	2.00	3.57
MAIZ	5.80	3.71	5.94
MILL	5.70	2.65	5.89
SORG	0.00	0.00	0.00
BEAN	2.90	2.01	2.95
LENT	1.74	1.15	2.10
OPUL	3.91	3.20	4.00
POTA	27.08	0.00	27.08
OVEG	25.90	16.87	27.77
GRND	2.15	1.51	2.68
SESA	1.11	0.83	1.19
SUNF	2.03	1.90	2.38
SOYB	2.95	1.90	3.10
CITR	20.48	14.63	21.87
BANA	26.06	18.60	27.81
GRAP	14.64	10.45	15.63
OFRU	18.11	12.94	19.34
CANE	99.55	67.86	102.38
BEET	42.49	24.86	47.62
COTN	2.85	1.83	2.90
FLAX	2.86	0.00	2.86
FODD	10.94	8.00	11.53

2000 / Yield Unit T/ha

	TOTAL	LNEW	LOLD
WHEA	5.63	3.06	6.00
PADD	6.69	4.40	7.14
BARL	3.24	2.17	3.87
MAIZ	6.81	4.00	7.08
MILL	5.62	2.65	5.89
SORG	0.00	0.00	0.00
BEAN	3.10	2.01	3.19
LENT	1.79	1.25	2.27
OPUL	4.15	3.20	4.33
POTA	27.08	0.00	27.08
OVEG	27.01	16.87	30.07
GRND	2.21	1.64	2.90
SESA	1.15	0.83	1.29
SUNF	2.02	1.90	2.50
SOYB	3.13	2.06	3.36
CITR	21.46	15.00	23.68
BANA	27.57	20.14	30.11
GRAP	15.49	11.32	16.93
OFRU	19.17	14.01	20.94
CANE	106.56	73.48	110.86
BEET	44.26	26.92	51.57
COTN	3.06	1.98	3.14
FLAX	2.86	0.00	2.86
FODD	11.47	8.00	12.49

1992 / Production Unit kT

	TOTAL	LNEW	LOLD
WHEA	3120.2	180.2	2940.0
PADD	3258.0	253.4	3004.5
BARL	229.5	42.1	187.4
MAIZ	4415.8	174.6	4241.2
MILL	2034.8	55.7	1979.0
SORG	0.0	0.0	0.0
BEAN	450.5	16.9	433.6
LENT	76.6	19.3	57.3
OPUL	129.8	12.2	117.6
POTA	2258.5	0.0	2258.5
OVEG	11405.9	1275.4	10130.5
GRND	49.6	15.9	33.8
SESA	21.0	3.5	17.5
SUNF	43.5	29.4	14.0
SOYB	198.2	16.0	182.3
CITR	2988.1	409.6	2578.5
BANA	479.5	65.1	414.4
GRAP	881.4	120.2	761.2
OFRU	1983.3	271.7	1711.6
CANE	11159.2	624.3	10534.9
BEET	1036.7	136.7	900.0
COTN	1410.3	46.1	1364.2
FLAX	12.0	0.0	12.0
FODD	14475.3	1770.4	12704.9

2000 / Production Unit kT

	TOTAL	LNEW	LOLD
WHEA	3985.3	275.1	3710.3
PADD	3546.8	387.0	3159.9
BARL	283.0	69.5	213.4
MAIZ	5601.8	287.5	5314.4
MILL	2166.6	85.1	2081.5
SORG	0.0	0.0	0.0
BEAN	519.6	25.8	493.8
LENT	97.2	32.0	65.3
OPUL	152.5	18.5	133.9
POTA	2375.4	0.0	2375.4
OVEG	13475.5	1948.5	11527.0
GRND	64.7	26.2	38.5
SESA	25.2	5.3	19.9
SUNF	60.5	45.0	15.5
SOYB	234.0	26.4	207.6
CITR	3577.8	641.5	2936.3
BANA	579.9	108.0	471.9
GRAP	1065.5	199.0	866.5
OFRU	2399.0	449.6	1949.4
CANE	13031.5	1034.3	11997.2
BEET	1250.5	225.5	1024.9
COTN	1629.8	76.3	1553.5
FLAX	12.6	0.0	12.6
FODD	17173.7	2704.4	14469.3

ملحق (٨)

النتائج التفصيلية لنموذج الموارد والإستخدامات (النهائـــى)

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Total utilizations

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					4113.4	4444.1	34661.0	46945.4
WHEA	10627.5	12890.1	1.21	2.44	1613.6	1626.0	3188.2	3867.0
RICE	1982.6	2686.6	1.36	3.87	240.8	271.1	1437.4	1947.8
BARL	204.5	211.9	1.04	0.44	24.8	21.4	51.1	53.0
MAIZ	5106.3	5878.5	1.15	1.78	827.0	791.0	1965.9	2263.2
MILL	773.0	2165.1	2.80	13.74	121.3	282.2	303.0	848.7
OBEA	383.4	469.1	1.22	2.55	66.0	67.1	319.0	390.3
LENT	33.1	40.5	1.22	2.56	5.7	5.8	54.8	67.1
OPUL	89.0	107.6	1.21	2.39	15.3	15.4	121.6	146.9
POTA	1989.6	2424.0	1.22	2.50	70.5	71.3	648.6	790.2
WSWE	1840.3	2375.6	1.29	3.24	0.0	0.0	0.0	0.0
OVOT	9320.0	12868.1	1.38	3.91	117.9	133.2	3504.3	4763.2
GNUT	29.0	38.3	1.32	3.52	5.1	5.6	59.5	78.4
SESA	44.4	57.3	1.29	3.24	7.9	8.4	66.5	85.9
CITR	2225.2	3143.2	1.41	4.41	33.8	39.7	1206.1	1703.6
GRAP	689.5	924.6	1.34	3.74	15.7	17.5	588.1	788.7
OFRU	1921.6	2766.6	1.44	4.66	43.8	52.3	2069.6	2979.6

page 1\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:00 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Total utilizations

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					4113.4	4444.1	34661.0	46945.4
SUGA	1927.4	2394.2	1.24	2.75	341.4	352.4	1058.1	1314.4
VOIL	676.0	995.3	1.47	4.95	307.9	376.7	379.3	558.4
MILK	2436.6	3573.7	1.47	4.90	104.8	127.7	1803.1	2644.6
VEAL	243.1	351.1	1.44	4.70	19.7	23.6	1179.2	1702.7
BEEF	450.9	651.1	1.44	4.70	36.5	43.8	1821.8	2630.5
MUTT	75.9	109.6	1.44	4.70	6.9	8.3	391.0	564.5
LAMB	29.7	42.9	1.44	4.70	2.7	3.2	124.7	180.0
CAML	14.8	21.4	1.44	4.70	1.1	1.4	60.9	88.0
PMEA	781.3	1159.5	1.48	5.06	51.4	63.4	2551.8	3786.9
EGGS	242.1	310.4	1.28	3.15	15.9	17.0	350.3	449.1
FISH	373.9	539.8	1.44	4.70	13.2	15.9	1322.7	1909.9
TEA	96.6	120.8	1.25	2.84	2.4	2.5	772.5	966.1
COFF	6.8	9.0	1.32	3.54	0.1	0.2	54.7	72.2
COTH	309.5	350.7	1.13	1.57	0.0	0.0	578.8	655.8
FLAX	38.9	44.1	1.13	1.57	0.0	0.0	54.5	61.8
FODD	13147.7	17173.7	1.31	3.40	0.0	0.0	6573.8	8586.8

page 2\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:00 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Imports

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					1702.0	1782.0	8360.4	13141.4
WHEA	7507.3	8904.4	1.19	2.16	1139.8	1123.3	2252.2	2671.3
RICE	10.2	273.5	26.82	50.85	1.2	27.6	7.4	198.3
BARL	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
MAIZ	690.5	276.3	0.40	-10.82	111.8	37.2	265.8	106.4
MILL	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
OBEA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
LENT	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
OPUL	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
POTA	24.4	45.8	1.88	8.20	0.9	1.3	8.0	14.9
WSWE	230.5	564.7	2.45	11.85	0.0	0.0	0.0	0.0
OVGT	0.0	1003.1	0.00	0.00	0.0	10.5	0.0	377.1
GNUT	0.0	0.0	1.00	0.00	0.0	0.0	0.1	0.1
SESA	23.4	32.0	1.37	4.01	4.1	4.7	35.1	48.0
CITR	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
GRAP	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
OFRU	1.3	1.3	1.00	0.00	0.0	0.0	1.4	1.4

page 1\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:04 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Imports

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					1702.0	1782.0	8360.4	13141.4
SUGA	760.9	1028.0	1.35	3.83	134.8	151.3	417.8	564.4
VOIL	510.2	773.2	1.52	5.33	232.4	292.6	286.2	433.7
MILK	82.1	813.0	9.90	33.19	3.5	29.1	60.8	601.6
VEAL	7.9	75.2	9.56	32.60	0.6	5.1	38.2	364.7
BEEF	174.9	327.4	1.87	8.15	14.2	22.0	706.7	1322.8
MUTT	10.4	32.8	3.15	15.42	0.9	2.5	53.6	168.9
LAMB	1.0	9.2	9.50	32.50	0.1	0.7	4.1	38.6
CAML	14.8	21.4	1.44	4.70	1.1	1.4	60.9	88.0
PMEA	594.2	940.4	1.58	5.91	39.1	51.4	1940.7	3071.3
EGGS	21.0	51.0	2.43	11.72	1.4	2.8	30.4	73.9
FISH	374.9	540.8	1.44	4.69	13.3	15.9	1326.3	1913.5
TEA	96.6	120.8	1.25	2.84	2.4	2.5	772.5	966.1
COFF	6.8	9.0	1.32	3.54	0.1	0.2	54.7	72.2
COTN	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
FLAX	26.9	31.5	1.17	1.97	0.0	0.0	37.7	44.1
FODD	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0

page 2\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:04 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Exports

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					305.3	45.4	3457.6	1226.7
WHEA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
RICE	244.1	0.0	0.00	-100.00	29.6	0.0	176.9	0.0
BARL	25.8	72.0	2.79	13.67	3.1	7.3	6.5	18.0
MAIZ	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
MILL	1261.7	1.5	0.00	-56.76	198.0	0.2	494.6	0.6
OBEA	67.2	50.6	0.75	-3.48	11.6	7.2	55.9	42.1
LENT	43.5	56.7	1.30	3.36	7.5	8.1	72.1	94.0
OPUL	40.7	44.9	1.10	1.23	7.0	6.4	55.6	61.4
POTA	295.8	0.0	0.00	-100.00	10.5	0.0	96.4	0.0
WSWE	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
OVGT	476.1	0.0	0.00	-100.00	6.0	0.0	179.0	0.0
GNUT	20.6	26.4	1.28	3.14	3.7	3.9	42.3	54.2
SESA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
CITR	762.9	434.7	0.57	-6.79	11.6	5.5	413.5	235.6
GRAP	191.9	141.0	0.73	-3.78	4.4	2.7	163.7	120.3
OFRU	542.4	213.8	0.39	-10.99	12.4	4.0	584.2	230.2

page 1\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:07 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Exports

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					305.3	45.4	3457.6	1226.7
SUGA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
VOIL	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
MILK	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
VEAL	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
BEEF	0.0	0.0	1.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
MUTT	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
LAMB	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
CAML	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
PHEA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
EGGS	0.0	0.0	1.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
FISH	1.0	1.0	1.00	0.00	0.0	0.0	3.5	3.5
TEA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
COFF	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
COTN	240.4	196.1	0.82	-2.51	0.0	0.0	449.5	366.8
FLAX	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
FODD	1327.6	0.0	0.00	-100.00	0.0	0.0	663.8	0.0

page 2\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:07 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Production

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					2716.4	2707.1	29752.6	35025.0
WHEA	3120.2	3985.7	1.28	3.11	473.7	502.8	936.1	1195.7
RICE	2216.3	2412.9	1.09	1.07	269.2	243.5	1606.8	1749.3
BARL	229.5	283.0	1.23	2.66	27.9	28.6	57.4	70.8
MAIZ	4415.8	5602.2	1.27	3.02	715.1	753.8	1700.1	2156.8
MILL	2034.8	2166.6	1.06	0.79	319.2	282.4	797.6	849.3
OBRA	450.5	519.7	1.15	1.80	77.5	74.3	374.8	432.4
LENT	76.6	97.3	1.27	3.02	13.2	13.9	126.9	161.0
OPUL	129.8	152.5	1.18	2.04	22.3	21.8	177.3	208.3
POTA	2258.5	2375.6	1.05	0.63	80.0	69.9	736.3	774.4
WSNB	1609.8	1810.9	1.12	1.48	0.0	0.0	0.0	0.0
OVGT	9796.1	11665.1	1.19	2.21	123.9	122.6	3683.3	4386.1
GNUT	49.6	64.7	1.30	3.37	6.8	9.5	101.7	132.5
SESA	21.0	25.2	1.20	2.34	3.7	3.7	31.5	37.9
CITR	2988.1	3577.9	1.20	2.28	45.4	45.1	1619.6	1939.2
GRAP	881.4	1065.6	1.21	2.40	20.1	20.2	751.8	908.9
OFRU	2462.8	2979.0	1.21	2.41	56.1	56.4	2652.4	3208.4

page 1\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:09 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Production

	kT 1992	kT 2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
TOTAL					2716.4	2707.1	29752.6	35025.0
SUGA	1166.5	1366.2	1.17	2.00	206.6	201.1	640.4	750.1
VOIL	165.9	222.1	1.34	3.72	75.5	84.1	93.0	124.6
MILK	2354.5	2760.8	1.17	2.01	101.3	98.7	1742.3	2043.0
VEAL	235.3	275.9	1.17	2.01	19.1	18.6	1141.1	1338.1
BEEF	276.1	323.8	1.17	2.01	22.4	21.8	1115.5	1308.1
MUTT	65.5	76.8	1.17	2.01	6.0	5.8	337.3	395.6
LAMB	28.7	33.7	1.17	2.01	2.6	2.5	120.6	141.4
CAML	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
PMEA	185.6	217.6	1.17	2.01	12.2	11.9	606.1	710.7
EGGS	221.1	259.3	1.17	2.01	14.5	14.2	319.9	375.3
FISH	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
TEA	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
COFF	0.0	0.0	0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.0
COTN	549.9	546.8	0.99	-0.07	0.0	0.0	1028.3	1022.6
FLAX	12.0	12.6	1.05	0.63	0.0	0.0	16.8	17.7
FODD	14475.3	17173.7	1.19	2.16	0.0	0.0	7237.7	8586.9

page 2\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:09 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Self sufficiency

	1992	2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
WHEA	0.3	0.3	1.05	0.65				
RICE	1.1	0.9	0.80	-2.70				
BARL	1.1	1.3	1.19	2.20				
MAIZ	0.9	1.0	1.10	1.22				
MILL	2.6	1.0	0.38	-11.39				
OBEA	1.2	1.1	0.94	-0.73				
LENT	2.3	2.4	1.04	0.45				
OPUL	1.5	1.4	0.97	-0.35				
POTA	1.1	1.0	0.86	-1.82				
WSWE	0.9	0.8	0.87	-1.71				
OVGT	1.1	0.9	0.88	-1.64				
GNUT	1.7	1.7	0.99	-0.15				
SESA	0.5	0.4	0.93	-0.87				
CITR	1.3	1.1	0.85	-2.04				
GRAP	1.3	1.2	0.90	-1.29				
OFRU	1.3	1.1	0.84	-2.15				

page 1\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:10 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

DISPLAY ONE ITEM ACROSS COMMODITIES / Self sufficiency

	1992	2000	Index	G.rate	Cal/cap/day 1992	Cal/cap/day 2000	Mmu 1992	Mmu 2000
SUGA	0.6	0.6	0.94	-0.73				
VOIL	0.2	0.2	0.91	-1.18				
MILK	1.0	0.8	0.80	-2.76				
VEAL	1.0	0.8	0.81	-2.57				
BEEF	0.6	0.5	0.81	-2.57				
MUTT	0.9	0.7	0.81	-2.57				
LAMB	1.0	0.8	0.81	-2.57				
CAML	0.0	0.0	0.00	0.00				
PMEA	0.2	0.2	0.79	-2.91				
EGGS	0.9	0.8	0.92	-1.10				
FISH	0.0	0.0	0.00	0.00				
TEA	0.0	0.0	0.00	0.00				
COFF	0.0	0.0	0.00	0.00				
COTN	1.8	1.6	0.88	-1.62				
FLAX	0.3	0.3	0.93	-0.93				
FODD	1.1	1.0	0.91	-1.20				

page 2\2 : Continue (space) ( )
05-26-1992 / 01:10 -SCENARIO 002: trend /S/ a 1992 -> 2000

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية(ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية(ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاصتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية

دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة . أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبراير ١٩٨٩

٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى

فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . فبراير ١٩٨٩

٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى فبراير ١٩٩٠

٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . مارس ١٩٩٠

٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . مارس ١٩٩٠

٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى مايو ١٩٩١

٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى سبتمبر ١٩٩٠ وتكنولوجى

٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة ..

٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ـ	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ـ	الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ـ	امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣ـ	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين)	
	الجزء الاول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح(جزئين)	
	الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ـ	مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ـ	خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا ٠ ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ـ	ميكنه الانشطه والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ـ	ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ـ	واقع وافاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ـ	انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ـ	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣ـ	خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فىمصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤ـ	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥ـ	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى	سبتمبر ١٩٩٢